

علوم الحديث

مَجْلَدُ نِصْفِ سَنَوِيَّةٍ تُعْنَى بِعِلْمِ الْحَدِيثِ
تَصَدَّرَ عَنْ كَلِيَّةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ

- العَبَثُ بالتراث بين عمالة العلمنة ونفاق الأسلمة •
- مَشِيخَةُ الْعِيَّاشِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ •
- الشَّيْخُ الطُّوسِي وَتَرَاثُهُ الْحَدِيثِي •
- مَصَادِرُ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ فِي كِتَابِهِ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ •
- الْحَقُوقُ •
- بَيَانُ نَكْثِ النَّاكِثِ الْمُتَعَدِّي بِتَضْعِيفِ الْحَارِثِ •
- قِرَاءَةُ فِي كِتَابِ الْمَنْهَجِ الرَّجَالِيِّ •

٦

العدد السادس
السنة الثالثة

رجب المرجَّب - ذوالحِجَّة الحرام - ١٤٢٠ هـ



مكتبة مؤمن قريش

لو وضع إيمان آلِ طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانهم
(الإمام الصادق ع)

moamenquraish.blogspot.com

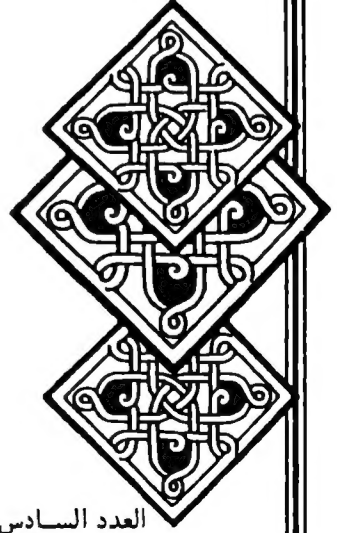
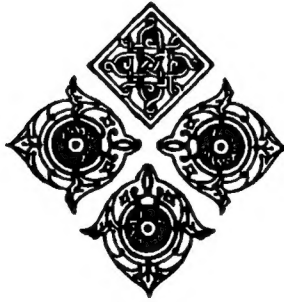
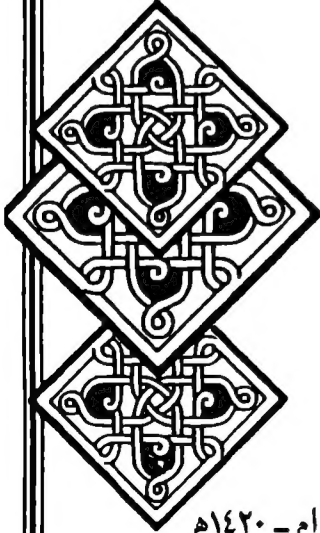


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



علوم الحديث

مَجْلَدُ نِصْفِ سَنَوِيَّةٍ تُعْنَى بِعُلُومِ الْحَدِيثِ
تَصَدَّرَ عَنْ كَلِيَّةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ



عُلُومُ الْحَدِيثِ

السنة الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

العدد السادس : رجب المرجب - ذو الحجة الحرام - ١٤٢٠ هـ

علوم الحديث

مجلة «علوم الحديث» تصدرها

كلية علوم الحديث - طهران

المدير المسؤول:

الشيخ محمد محمددي (الري شهري)

رئيس التحرير:

السيد علي قاضي عسكر

الخبير اللغوي:

السيد كاظم الحيدري

العنوان:

الجمهورية الإسلامية في إيران

طهران - شهري - كلية علوم الحديث

بجوار الروضة المقدسة

للسيد عبدالعظيم الحسنی ع

ص.ب. ٤٧٧-١٨٧٣٥

تلفن: ٥٦٥٩٣٨٤ (٠٢١)

فاكس: ٥٦٥٩٣٨٥ (٠٢١)

■ أَلَمِةُ الْبَرِّ

■ العَبْتُ بالتراث بين عمالة العلمنة ونفاق الأسلمة ٥

التحرير

■ دَلَالَةُ الْفُتُوحِ

■ مَشِيخَةُ الْعِيَاشِيِّ ١٣

مؤسسة البعة ، قسم الدراسات الإسلامية

■ مَوَاقِفُ الْفُتُوحِ

■ الشَّيْخُ الطُّوسِي وَتَرَاثُهُ الْحَدِيثِي ١٢٠

التحرير

■ مَصَادِرُ الشَّيْخِ الطُّوسِي فِي كِتَابِهِ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ ١٦٨

السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ جَوَادُ الشَّيْبَرِي

■ مَنَاقِبُ الْفُتُوحِ

■ الْحَقُوقُ ٢٢٥

لِلشَّهِيدِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ

■ بَيَانُ نَكْثِ الْفَاكْثِ الْمُتَعَدِّي بِتَضْعِيفِ الْحَارِثِ ٢٥٧

لِلشَّرِيفِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الصَّدِّيقِ الْحُسَيْنِيِّ الْفُصَّارِيِّ الْمَغْرِبِيِّ

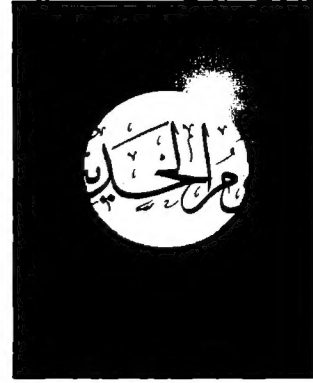
■ الْقُرْآنُ وَالْفُتُوحُ

■ قِرَاءَةُ فِي كِتَابِ الْمَنْهَجِ الرَّجَالِيِّ ٢٩٥

عَلِيٌّ مُوسَى الْكَعْبِي

الْعَبَثُ بِالْتَرَاثِ بَيْنَ عَمَالَةِ الْعِلْمَةِ وَنَفَاقِ الْأَسْلَمَةِ

إعداد: التحرير



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين مصادر المعرفة الاسلامية، لم ينل شيئاً منها، ما نال الحديث الشريف، من العبث، والاعتداء.

فبعد أن صانَ الله القرآن الكريم بوعدهِ ووعدِهِ، من أن تمسَهُ الأيدي غير المطهَّرة بسوء، وفاق بمزيد العناية والرعاية من الرسول الأعظم ﷺ والأئمة عليهم السلام من بعده، ومن أصحابهم الكرام، والعلماء الأعلام على طول القرون، بالقيام على نصِّه المقدَّس بالصيانة بالحفظ والضبط، حتَّى تهاوت محاولات الكفار والمشرِّكين والمنافقين والعابثين المتسلِّلين، وباءت بالفشل الذريع، وتبدَّدت دعاواهم الفارغة بتعدُّد الحروف ونسخ التلاوة واتباع المتشابه، وأمثالها من الهراء والزيف، لتشويه صورته الناصعة، والتشكيك فيه بأدلة ضحلة من آحاد الروايات المقطوعة والمبتورة.

فكان القرآن الكريم، المحفوظ بنصِّه المتواتر عند المسلمين ﴿ذلك الكتاب لا ريبَ فيه هُدًى للمتقين﴾ المنقوش على صفحات الخواطر والقلوب، وبأزهى الخطوط والنقوش على صفحات الأوراق والطروس، والمحظوظ لدى المسلمين،

بأفضل أساليب الرسم والضبط والتشكيل، والمعنى به عناية فائقة لا نظير لها من قبل العلماء، بالتفسير والترجمة والإعراب والقراءة والتلاوة والتجويد، والنشر والإذاعة.

فبعد كل هذا، وقف أعداء الإسلام من القرآن أمام سدِّ عالٍ منيع، لا تنفذ فيه حيلهم، ولا تخترقه شبهم.

ومن ثمَّ اتجهوا إلى الحديث الشريف، ثاني مصادر المعرفة الإسلامية، ليشككوا في نصّه، ونقله، وضبطه، وحجيّته، بأساليب شتى وأدوات عديدة، وقد ساعدتهم على بعض ذلك تسلّل مجموعة من مسلمة الفتح، ممن لم ينفثوا على الإسلام إلا على الخوف والقهر، ولذلك لم يتلبّسوا بروحه، ولم ينصهروا في بوتقته، بل إنّما استسلموا طمعاً في التسلّق إلى السلطة، التي حصلوا عليها لتسهل القوم في الأمر وتخاذلهم عن نصرة أهله.

فوجد هؤلاء السلاطين، في الحديث الشريف أعمدة رصينة للدين وموانع صادة عن الردة إلى الجاهلية وفسادها وهوها مما كان لا يزال مترامكماً في نفوسهم، ولم تقتل جذورها من عقولهم، فحاولوا «منع الحديث» تحديثاً ورواية، وتدويناً وكتابة، كي يتخلّصوا من تبعات مخالفتها، ويستريحوا إلى ما يرغبون فيه من آراء وأساليب حياة وحكم، ومن أخطر الأساليب التي اتبعوها في وجه الحديث الشريف، هو شعار «حسبنا كتاب الله» الذي رفع في وجه الرسول ﷺ وهو في فراش الاحتضار! حيث أثّرت معارضة الحديث للقرآن، لأول مرّة!

وكان السبب الرئيس لمعارضة الحديث ومنعه، هو التملّص مما يدلّ عليه ويدعو إليه، وأهمّه: خلافة المنصوص عليهم من قبل الرسول ﷺ من بعده على الأمة، وهم أهل البيت النبوي، الذين قرّنهم في الخلافة مع القرآن، في حديث الثقلين، وغيره.

وقال: «إِنِّي مَخْلَفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابُ اللَّهِ وَعِترتي أَهْلَ بَيْتِي»^(١).
 فلو أخذ الحديث الشريف مساره في الإعلان والتبليغ والنشيط، لم يتردد أحدٌ من المسلمين في واجبه تجاه أمر الخلافة عن النبي ﷺ وأنها خاصة بالوصي المنصوص عليه وهو علي رضي الله عنه، لكن الذي حصل من التصدي للحديث وبالشدة والحدة اللذين لم يسبق للمسلمين مثلها، أدّى إلى استيلاء الأمراء على السلطة، فكان من آثار ذلك - وهو من أسوأها - أن انبسطت يدُ الحكّام في ابتداع ما يهون من أحكام سلطانيّة، على أساس اجتهاد الرأي والمصالح المصطنعة الخاصة، معرضين عن مداليل النصوص وعن المصالح العامة المقرّرة في السنّة الشريفة^(٢).
 كما انفسح بذلك أمام الحكّام وأهل الأهواء، مجال وضع الحديث وتزويره، بهدف تلافي النقص الذي حدث على أثر المنع السلطوي للحديث النبوي، وصداً وتزييفاً لما تسرّب منه على أيدي الأمناء من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

ثم بعد القرن الأوّل من عصر الإسلام، وبعد استيفاء السلاطين أغراضهم من المنع، بإزواء أهل البيت النبوي الطاهر، من منصب الخلافة الإسلاميّة، واستثمار نتائجه: بترويج البدع وإماتة السنن، ونشر الأحاديث الكثيرة الموضوعة والمكذوبة وبثّها بين الناس بذيوع وشيوع، وبعد موت أكثر الصحابة الحاملين للحديث الشريف، وإبادة كتبه وصحفه بالتحريق والإماتة بالماء والتزويق، انبرى عمر بن عبدالعزيز لنشره وكتابته.

ومع كلّ ما جرى على الحديث من ويلات طوال هذه السنوات، إلّا أنّ المخلصين لهذا الدين، والذّابّين عن وجوده، والقائمين على استمراره، وهم أهل البيت النبوي الطاهر، وأماثل الصحابة المتّقون، لم يقفوا مكتوفي الأيدي، بل تصدّوا لكلّ

(١) لاحظ مقال «الثقلان...» في العدد الأوّل من مجلّتنا هذه (ص ١٣ - ٨٣).

(٢) لاحظ «تدوين السنّة الشريفة» للسيد الجلاّلي، في آثار المنع (ص ٤٨٩).

تلك الأعمال بالمعارضة الحادة العلنية، وانبروا لكتابة الحديث وبثه ونشره وضبطه وتثبيته، بالرغم من تعرض الكثير منهم إلى عمليات التهديد والتبديد والسجن والضرب والمراقبة والأذى من قبل الحكام المانعين^(١) فتمكّنوا وبالجهد المضنية من تخليد المجموعة الضخمة من التراث الحديثي الخالد، فكانوا هم طلائع «العدول من الأئمة» الذين وعد الله على لسان رسوله بحفظ هذا الدين على أيديهم «ينفون عنه انتحال المبطلين» فحفظت السنة الشريفة، ونصوص الحديث الشريف، في صحف مكرّمة، لا تزال تستمدّ منها الأئمة شريعتهما ودينها، بكلّ فخر واعتزاز، وهي أضخم مصادر المعرفة الإسلامية وأزخرها، وأغناها وأرواها.

لكن أعداء الحق والحقيقة، لم يزلوا، على طول القرون، حتى القرن الحاضر، يحاولون الطعن في الحديث، تبعاً للسلف الطالح، فهاهم فرقة القرآنيين، يستقون مذهبهم من مبدأ «حسبنا كتاب الله» ويدعون إلى نبذ السنة بدعوى «إنّ الإسلام هو القرآن وحده»^(٢).

وبدأ المستشرقون يبثون الشبهة والتشكيكات حول الحديث والسنة ومصادرها وطرقها ودلالاتها ومعارفها، ولكن كلّما طلع منهم قرن، هبّ أنصار الإسلام وحماة لكسره وتهشيمه، وردّ الله كيدهم إلى نحورهم.

وبما أنّ أساليب الحياة تطوّرت إلى التصنيع والمصنعات والمصانع، فإنّ محاولات أعداء الإسلام تجددت كذلك وتلوّنت، ففي عصرنا الحاضر، استخدم الأجانب والحاقدون رتلا من أبناء البلاد الإسلامية لمواجهة الإسلام، وصنعوا في قلب العالم الإسلامي جيلاً من أعزّ أولادهم يحملون الحقد والكراهية للدين الإسلامي والأمة الإسلامية، بعد أن غسلت أدمغتهم بدعوى الثقافة، والدراسات

(١) اقرأ طرفاً من أساليب المانعين في المطاردة والتهديد، في «تدوين السنة الشريفة».

(٢) أصدر السلفي رشيد رضا مقالاً بهذا العنوان في مجلة «المنار» المصرية (العدد ١٠ السنة ١٠).

الجامعية الحديثة وبلغات أجنبية، وعلى أيدي أساتذة محترفين من اليهود والنصارى، فلأوا أدمغتهم بتزييف الإسلام ومصادره وتكريه الشرق وأساليب حياته، فكان هؤلاء رَتَلًا في جيش الأعداء، وباعتبارهم من أهل البلاد تمكَّنوا من التسلُّل إلى أرفع المستويات في الحكم والإدارة في البلاد، وخاصة في المؤسسات العلمية والثقافية وحتى الدينية، وبدأوا يَبْثُونَ الأفكار الهدَّامة باسم القومية والوطنية والاشتراكية والحزبية الدينية، تجمعهم روح «العلمانية» الغربية، التي تهدف إلى فصل الدين عن الحياة.

وقد تمكَّن هؤلاء من إنجاز ما لم يتمكن المستشرقون منه، من التشكيك في أصل التدين، ومنع الالتزام الديني، وانتزاع روح التعبد والاتباع للنص، وفصلهم عن علماء الدين، وعدم الاعتماد على مصادر المعرفة الإسلامية من القرآن والسنة الشريفة، وحتى تزييف التقيد باستخدام اللغة العربية والأنصياح لقواعدها وأصولها ومصادرها.

وتتلخَّص أهدافهم في «العَبَثُ بكلِّ ما يمتُّ إلى الإسلام بصِلَّةٍ» وهذا هو الذي انعكس على أفعالهم وأقوالهم.

ولكن بما أنَّ هؤلاء بُعِداً عن الإسلام والمسلمين، وحتى عن بلادهم وأرضهم، ثقافياً، وفكرياً، وأخلاقياً، وإنَّما هم أبناء الغرب وهواته، وقد تربَّوا هناك وبهرتهم الحياة الغربية بكلِّ ما فيها من انسلاخ وانمساخ، فقد انسلخوا عن روحه، وانمسخوا عن صورته، فهم مرفوضون من قبل أيِّ مسلم، وحتى من قبل طبقة المثقفين والجامعيين الذين لم يخرجوا إلى الغرب، وبقوا محافظين على كرامتهم الدينية والعربية والقومية، فإنَّ الجميع واجهوا العلمانية بالترقُّز، وحكموا على العلمانيين بالهراء والخواء.

وكان لبعدهم عن الإسلام والمسلمين، في لغتهم المنحرفة عن موازين الأدب العربيِّ الجميل الرائع، وعن الفصاحة العربية الناصعة، وابتعادهم عن الصواب في

اللغة: نحواً وصرفاً ولغةً ومادة، كان لهذا أكبر الأثر في تنقّر المسلمين عنهم ونبذ كتاباتهم الفارغة، والتزييف لخطاباتهم المائعة، البعيدة عن أي مفهوم أو دلالة عند الناس.

فكان لكلّ ما للعلمانيّة من أساليب وأخلاق وأهداف، حاجزاً بينهم وبين الأمة التي رفضتهم ونبتتهم وتنقّرت عنهم، فباؤوا بالفشل الذريع. لكن التدبير الغربيّ لم يترك الساحة بسهولة، فقام بشراء ضمائر ساقطة، ممن يدّعون الإسلاميّة، يزعمهم من أبناء الأمة ويتوصّيفهم أنهم النخبة؟! ومن أصحاب الثقافة الجامعيّة! والطلّيعة المتقدّمة فكراً! ومن يدّعي العمل لتحكيم الإسلام وتطبيق أحكامه!! فنظّمهم في تكتّلات، وأحزاب، وجماعات، دينيّة، وبعثت منهم منتسبين إلى مؤسّسات ثقافية ومعاهد علمية، ومدارس إسلامية، وحوزات دينيّة، وهي كثيرة ومنتشرة، بهدف تلوينهم بصبغة شرعية والتلبّس بالزيّ المقبول للأمة بارتداء الملابس الخاصّة للعلماء وتطويل اللحي المزيفة، والانتزاع على المنابر، واحتلال المحارب، وثم بالتالي القيام بتزييف الحقائق الإسلاميّة من تراثه ومصادره ومعارفه، والتطاول على أعراف الأمة في أعماها وشعائرها ومشاعرها، والتعدّي على كرامة علماء الدين والتهوين من شأنهم، وتفريغ روح التبعية لهم من قلوب الناس.

فقام هؤلاء، الأدعياء بتسلّم مهمّة «العَبَث» من العلمانيّة، واستمروا بأدائها باسم «الأسلمة».

ومن أخطر أعمال هؤلاء أنهم يروّجون لأفكار العلمانيّة في الأوساط الإسلاميّة، باسم التثقّف؟ فأحدهم ينشر آراء العلمانيين حول الحديث الشريف، وهو مليء بالتزييف والتحريف، ومن دون أن يعلّق عليه بمؤاخذه ولا صغيرة! بل ويزيده بالحوارات ما يركّز أفكاره ويدعمها تأييداً لتشكيكاته في المصادر الإسلاميّة، وإذا عوتب على هذا الفعل، ادّعى أن ذلك مقدّمة للردّ عليه وبعد

صدور ورقة أخرى لم يذكر فيها الردّ، يقول: تفضّلوا فردّوا أنتم عليه، وإذا قدّم إليه الردّ، اعتذر عن نشره بألف عذر وعذر! ولا يزال يتشدد بنقد الحوزة أنها لا تردّ! وهكذا، فالنتيجة هي تخمير الفكرة العلمانيّة وبثها على صفحات أوراقه، وهو في بلد إسلاميّ، وبين علماء الدين، بل في الحوزة الدينيّة.

إنّ الخطّة المدبّرة، هذه المرّة، تبتني على:

١ - سحب البساط من علماء الدين العارفين بالدراسة الجادة والمنهجية، الواصلين إلى القناعة بحقائقه ومبانيه ومصادره ومعانيه.

ووضعه في أيدي هؤلاء المتأسلمين، المتلبّسين بالعلم وبمظاهر العلماء والمنتمين إلى الدراسة الضحلة والمتقطعة والمؤقتة والسطحيّة في المدارس والحوزات الدينيّة، من أدعياء الخطاب الدينيّ.

وبالتالي إظهارهم كعلماء ومفكرين إسلاميين، بدلاء عن أولئك.

٢ - إظهار هؤلاء المنافقين أشباه مثقّفين! عارفين بالثقافة العصرية! ومطلّعين على أفكار العلمانيّة، ليستولوا على قلوب الجيل الجديد من أبناء الأمة الإسلاميّة، ليمسكوا زمام قيادة الشباب المسلم، في فكره وثقافته وسياسته، وبالتالي قيادته حسب ما يريده هؤلاء.

وكان من أخطر آثار هذا الأخير، أنّ هؤلاء «النخبة!» كما يسمّون أنفسهم، وطبقاً للخطّة الغربيّة المرسومة لهم، قد نظّموا أعداداً ضخمة من خيرة شباب الأمة والجيل الناشئ، في دعوتهم الخبيثة، وأبرزوهم للسلطات الغاشمة، وعرضوهم لأبشع أنواع التعذيب، وحتى القتل والإبادة، والتميع في السجون، ثم التعريف ببقاياهم حتى صارت الكتلة المؤمنة تلتقط من بين الناس التقاط الحبّ الجيّد من الرديء، وتقدّم إلى المشائق والمطامير.

والهدف من كلّ ذلك إخلاء الساحة ممن يُرجى للعمل الصالح لمستقبل الأمّة.

وسعى هؤلاء المتأسلمون، للعبث بالتراث وتزييفه وتفنيدته والتشكيك فيه

وفي تاريخه، بأكثر مما عمل العلمانيون في السابق، والمستشرقون في الأسبق!!!
ومن أمثلة هذه الفئة:

المطاوعة المتدكترون^(١) في جامعات السعودية، وأدعياء المرجعية والبحث
الخارج في بلاد الهجرة والغربة في الشرق والغرب.
وفيهم المتسلطون المتسلقون على رقاب الناس باسم القضاء الشرعي في
بعض البلاد العربية، كلبنان^(٢).

ومع علمنا اليقين بأن الله هؤلاء بالمرصاد، كما أثبتت الأحداث المتوالية منذ
عهد الرسالة الأزهر، وإلى يومنا هذا، الذي نجد فيه انكشاف الأقنعة، الواحد تلو
الآخر، عن الوجوه البشعة، وانكشاف الزيف في الدعاوى الباطلة، وأنهم
مندحرون أمام الواقعية الإسلامية المتأصلة «لأنّ من صارح الحقّ صرعه الحقّ».
فع هذا، قد رأينا من واجبنا الديني والعلمي أن نحذّر من هذا التسلّل المدبّر،
وهذا الأسلوب الخطر، وهذا النفاق الماكر، ولنعلن لعلماء الإسلام كافة:

وَنُبِّئُكُمْ عَبَثَ الْهَوَىٰ بُتْرَائِكُمْ مِنْ كُلِّ مُنْلَقٍ لِلْهَوَىٰ بِقِيَادِ

التحرير

(١) هكذا أطلق عليهم هذا الاسم، الاستاذ اللغوي الشهير «حمد الجاسر».

(٢) منهم القاضي اللبناني إبراهيم فوزي صاحب كتاب «تدوين السنة» المطبوع، والذي تتمشّد به
العلمانية في مجلة «الناقد» اللندنية، وقد ردّ عليه السيد الجلال في مقال «تدوين السنة؟ أو
تزييف الشريعة؟» وهو مطبوع.

دار الحديث والحديث

مَشِيخَةُ الْعِيَاشِي

— رحمه الله —



إعداد: مؤسسة البعثة، قسم الدراسات الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة والسلام على أشرف مبعوث للعالمين،
نبينا محمد الأمين وآله الطيبين الطاهرين .

وبعد :

لا ريب أن البحث في حياة أصحاب المدونات الحديثية والكشف عن منزلتهم العلمية يعدّ من الركائز الأساسية لمعرفة تاريخ تدوين الحديث، والاطمئنان إلى وثاقة الرجال الذين تصدّوا إلى هذه المسألة التي تعتبر على قدر كبير من الأهمية والخطورة؛ لأنّها تتعلق بثاني أئمتنا في الشريعة السمحة بعد كتاب الله .

وهذا البحث تناول واحداً من أفذاذ الطائفة الحقّة وشخصياتها اللامعة في عالم الحديث والرجال، وهو الشيخ الجليل محمد بن مسعود العياشي، وتصدّى لبيان منزلته العلمية وعطائه الفكري الزاخر، الذي يتمثل في نحو مئتي مصنف تنبئ عن تضلّعه في الفقه والتفسير وعلم الحديث والدراية والتاريخ والعقائد والطب

والنجوم وغيرها .

وتضمنت هذه الدراسة تسليط الضوء على الأثر الوحيد الباقي من تصانيفه ، وهو كتاب التفسير ، الذي يعدّ إحدى الموسوعات الحديثية المتقدمة في التفسير بالمأثور من حديث النبي الأكرم ﷺ وعترته المعصومين عليهم السلام حيث ضمّ بين دفتيه ٢٧٢٢ حديثاً في التفسير من مقدمات التفسير إلى آخر سورة الكهف ، مع بيان أسس المحاولة المجادة لتكميل النقص الذي يعتري نسخه المتأخرة من حيث المتن والاسناد .

فمن حيث المتن تمّ استدراك ١١٦ حديثاً موزّعة على ٤٩ سورة ، من سورة مريم إلى آخر التفسير ، ومن حيث الاسناد تكفّل هذا البحث استقصاء أسانيد العياشي وطرقه إلى الرواة والأصحاب والمشايخ العظام باعتماد مصادر الحديث والرجال المعتبرة ، فكان عملاً مبتكراً حصيلته ٣٣٣ إسناداً ، تغطي مساحة واسعة من مرويات التفسير ، وقد اصطلحنا على هذه الأسانيد اسم (مشيخة العياشي) وهي خطوة واسعة على طريق ازدياد الثقة بهذا الكتاب وجلالة مؤلفه ، ومعين ثرّ للمحدثين والمحققين والمتتبعين لطرق الحديث والاسناد ، فهذا أولاً التعريف بالشيخ الجليل محمد بن مسعود العياشي .

الاسم والنسب والألقاب^(١)

هو أبو النضر محمد بن مسعود بن محمد بن عيَّاش السلمي السمرقندي، المعروف بالعيشي نسبةً إلى جدّه عيَّاش^(٢).

والسُّلمي: نسبةً إلى سُليم بن منصور، وهي قبيلة عظيمة من قيس عيلان، من العدنانية^(٣)، والظاهر كونه منسوباً إلى سُلمي وهم بطن من دارم، من تميم، من العدنانية^(٤)، بدليل نسبته إلى تميم أيضاً على ماسيأتي.

(١) وضعت هذه الدراسة مقدمة لكتاب التفسير للعياشي، بتحقيق قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، والذي فرغ منه في ربيع الثاني من سنة ١٤١٩هـ، ولا يزال قيد الطبع، وبالنظر لأهمية الدراسة وإبداع الباحثين في استخراج مشيخة العياشي وترتيبها، لذا أثرنا نشرها على صفحات هذه المجلة تعميماً للفائدة.

(٢) رجال النجاشي ٩٤٤/٣٥٠، ولمزيد الاطلاع راجع ترجمته في الأعلام للزركلي ٧: ٩٥، أعيان الشيعة ١٠: ٧٥٦، بحار الأنوار ١: ٢٦، تاريخ الأدب العربي /بروكلمان- القسم الثاني: ٤٠٢، تاريخ التراث العربي /سزكين ١: ٩٨، تنقيح المقال ٣: ١٨٣، جامع الرواة ٢: ١٩٢، خاتمة المستدرک ٢٣: ٢٠١ و٢٤: ٣٠٣، خاتمة وسائل الشيعة ٣٠: ٤٨٥، الخلاصة: ٣٧/١٤٥، الذريعة ٤: ٢٩٥، رجال ابن داود: ١٨٤، رجال الطوسي: ٣٢/٤٩٧، رجال النجاشي: ٩٤٤/٣٥٠، روضات الجنات ٦: ١٢٩، ريحانة الأدب ٦: ٢٢٠، سفينة البحار ٢: ٣٠١، فهرست ابن النديم: ٢٧٤، فهرست الشيخ: ٥٩٣/١٣٦، الفوائد الرضوية: ٦٤٢، قاموس الرجال ٨: ٣٧٥، الكنى والألقاب ٢: ٤٩٠، مجالس المؤمنين ١: ٤٣٧، مجمع الرجال ٦: ٤١، معالم العلماء: ٩٩، معجم رجال الحديث ١٧: ٢٢٤، معجم المؤلفين ١٢: ٢، معجم المفسرين/عادل نويهض ٢: ٦٣٦، منتهى المقال ٦: ١٩٥، نوابغ الرواة: ٣٠٥، هدية الأحباب: ٢٠٤، هدية العارفين ٢: ٣٢.

(٣) الأنساب ٣: ٢٧٨، معجم قبائل العرب ٢: ٥٤٣.

(٤) معجم قبائل العرب ٢: ٥٣٨، جمهرة أنساب العرب: ٢٢٩.

والسمرقندي: نسبة إلى سمرقند^(١)، ومن بني دارم الذي سكنوا هذه المنطقة سورة بن أبحر - وقيل: ابن الحر - وكان أميراً على سمرقند، وأحد رؤساء تميم، قُتل سنة ١١٢ هـ^(٢)، وهو يدلّ على أن بني تميم قد توطّنوا في سمرقند، بل وأصبحوا من أمرائها، وهو يساعد على صحة نسبة العياشي إلى قبيلة تميم.

وتردد محمد بن إسحاق النديم في نسبته، قال: من أهل سمرقند، وقيل: إنه من بني تميم^(٣)، وتابعه الشيخ الطوسي^(٤) وابن شهر آشوب^(٥) على ذلك.

قال الشيخ التستري: قول الشيخ في الفهرست (من أهل سمرقند، وقيل: من بني تميم) لاتصلح المقابلة، إلا إذا كان المراد عجمي سمرقندي، أو عربي تميمي، والنجاشي جعله عربياً سلمياً، والظاهر أصحّية قول النجاشي، حيث إن الشيخ في الفهرست استند إلى ابن النديم الذي قد عرفت في المقدمة كثرة أوهامه^(٦).

وفي الروضات: العراقي الكوفي^(٧)، ومثله في ربحانة الأدب^(٨)، ووردت النسبة الأولى في هدية العارفين^(٩). ولعل هذه النسبة لحقته خلال أسفاره إلى الكوفة وبغداد^(١٠)، وقد نصّ النجاشي على سماعه من شيوخ الكوفيين

(١) قال ياقوت: يقال لها بالعربية سُمران، بلد معروف مشهور، قيل: إنه من أبنية ذي القرنين بماوراء النهر، معجم البلدان ٣: ٢٧٩.

(٢) تاريخ الطبري ٧: ٧٦ - ٨٠ حوادث سنة ١١٢ هـ، جمهرة النسب للكلي ٢٠٩، جمهرة أنساب العرب: ٢٢٩، الاعلام للزركلي ٣: ١٤٥.

(٣) الفهرست: ٢٧٤.

(٤) الفهرست: ٥٩٣/١٣٦.

(٥) معالم العلماء: ٩٩.

(٦) قاموس الرجال ٨: ٣٧٧.

(٧) روضات الجنات ٦: ١٢٩.

(٨) ربحانة الأدب ٤: ٢٢٠.

(٩) هدية العارفين ٢: ٣٢.

(١٠) راجع رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

والبغداديين والقميين^(١).

عصره وطبقته

لم تذكر مصادر ترجمة العياشي شيئاً عن تاريخ ولادته أو وفاته ولا يحمل تواريخه، لكن بعض المتأخرين حدّد تاريخ وفاته بنحو سنة ٣٢٠ هـ^(٢)، وهو تاريخ مقارب مع أنه مبني على الحدس والتخمين.

ويمكن القول من خلال قرينة طبقته والعلماء المعاصرين له أنه من أعلام الغيبة الصغرى (٢٦٠ - ٣٢٩) أي إنه عاش في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وأدرك أوائل القرن الرابع^(٣). لكن ولادته كانت قبل سنة ٢٦٠ هـ، فقد روى عن الفضل بن شاذان، على ما سيأتي في مشايخه، والفضل توفي سنة ٢٦٠ هـ.

وقال الشيخ آقا بزرك: هو من طبقة ثقة الاسلام الكليني^(٤)، وتوفي الشيخ الكليني سنة ٣٢٨ هـ، وقيل: ٣٢٩ هـ.

ويبدو من بعض التواريخ أن العياشي كان بعد سنة ٢٦٠ هـ قد رحل إلى حواضر الاسلام في طلب العلم، فقد لقي علي بن الحسن بن علي بن فضال، المولود نحو سنة ٢٠٦ هـ وروى عنه، ولم يلق أخاه أحمد بن الحسن المتوفى سنة ٢٦٠ هـ^(٥) ولم يرو عنه.

وعاصر الشيخ العياشي المعمرين من أصحاب أبي الحسن على بن موسى الرضا عليه السلام، فقد روى عن علي بن علي الخزاعي (١٧٢ - ٢٨٣ هـ) أخي دعبل

(١) رجال النجاشي: ٣٥٠.

(٢) هدية العارفين ٢: ٣٢، معجم المفسرين/عادل نويهض ٢: ٦٣٦، تاريخ التراث العربي - سزكين

١: ٩٩، أعلام الزركلي ٧: ٩٥.

(٣) راجع ربحانة الأدب ٤: ٢٢١.

(٤) الذريعة ٤: ٢٩٥.

(٥) نوايغ الرواة: ٣٠٦.

الخزاعي الشاعر.

وروى عن أصحاب الإمام الجواد عليه السلام (١٩٥ - ٢٢٠ هـ) ومنهم إسحاق بن محمد البصري، ومحمد بن أبي نصر.

وروى عن أصحاب أبي الحسن الهادي عليه السلام (٢١٢ - ٢٥٤ هـ) وأصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام (٢٣٢ - ٢٦٠ هـ) ومنهم إبراهيم بن محمد بن فارس النيسابوري، والحسين بن إشكيب، وعبدالله بن حمدويه البهقي، وعلي بن جعفر ابن العباس الخزاعي، والفضل بن شاذان، ومحمد بن أحمد بن حماد المروزي ومحمد ابن أحمد بن نعيم، ومحمد بن يزداد الرازي وغيرهم. وروى عن محمد بن شاذان بن نعيم وهو من وكلاء القائم عليه السلام الذين رأوه ووقفوا على معجزته ^(١).

توثيقه

ترجم للشيخ محمد بن مسعود العياشي أعلام الطائفة وأهل العلم الذين جاءوا بعده، متسالمين على أنه ثقة عين صدوق، ومن مشايخ الرواية، وأحد أساطين العلم في الطائفة المحقة، وأطرى علماء الرجال على جلالة قدره وعلو منزلته وسعة فضله وغزارة علمه.

قال النجاشي: ثقة، صدوق، عين من عيون هذه الطائفة، وكان يروي عن الضعفاء كثيراً، وكان في أول أمره عامي المذهب، وسمع حديث العامة، فأكثر منه، ثم تبصر وعاد إلينا، وكان حديث السن ^(٢).

وقال الشيخ الطوسي: أكثر أهل المشرق علماً وفضلاً وأدباً وفهماً ونبلاً في زمانه ^(٣).

(١) راجع قائمة مشايخ العياشي في هذه الدراسة للاطلاع على مصادر روايته عن الأصحاب المذكورين.

(٢) رجال النجاشي: ٣٥٠.

(٣) الرجال: ٤٩٧.

وقال أيضاً: جليل القدر، واسع الأخبار، بصير بالروايات مطلع عليها^(١).
 وقال العلامة: جليل القدر، واسع الأخبار، بصير بالرواية، مضطلع بها^(٢).
 وقال محمد بن إسحاق النديم: من فقهاء الشيعة الإمامية، أوجد دهره
 وزمانه في غزارة العلم^(٣).

مدرسته العلمية

وجعل العياشي من داره مدرسة علمية تضم رجال العلم والثقافة وطلاب
 الفضيلة، وفي هذا السبيل أنفق كبير المدرسة محمد بن مسعود العياشي سائر ما كان
 عنده من مال ورثه من أبيه، وكان (عليه السلام) ذا جدّ بليغ في تجديد ما اندرس من رسوم
 العلم ورفع ما عني من قواعده.

قال النجاشي: قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: سمعت القاضي أبا الحسن
 علي بن محمد قال لنا أبو جعفر الزاهد: أنفق أبو النضر على العلم والحديث تركة
 أبيه سائرها، وكانت ثلاثمائة ألف دينار، وكانت داره كالمسجد بين ناسخ أو مقابل
 أو قارئ أو معلق مملوءة من الناس^(٤).

وقال أيضاً في ترجمة أبي عمرو الكشي: صحب العياشي، وأخذ عنه،
 وتخرج عليه في داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم^(٥).

وقال الشيخ الطوسي: وكان له مجلس للخاص ومجلس للعام (عليه السلام)^(٦).

(١) الفهرست: ٥٩٣/١٣٦.

(٢) الخلاصة: ٣٧/١٤٥.

(٣) الفهرست: ٢٧٥.

(٤) رجال النجاشي: ٣٥١.

(٥) رجال النجاشي: ٣٧٢.

(٦) رجال الطوسي: ٤٩٧.

وقال ابن داود: كانت داره كالمدرسة للمشغلين^(١).

علومه ومعارفه

كان العياشي رحمه الله عالماً مشاركاً في عدة علوم^(٢)، فله تصنيف في الفقه والتفسير والحديث والسيرة والتاريخ والعقائد والطب والنجوم وغيرها من العلوم، كما هو بين من خلال قائمة تصانيفه، ولناخذ من ذلك نماذج.

ففي مجال النجوم عدّه ابن طاوس من علماء النجوم من الأصحاب، وقال: ومن العارفين بالنجوم من الشيعة والمصنفين فيها الشيخ المعظم عند كافّتهم، والمتفق على عدالته وجلالته عند خاصّتهم وعامّتهم محمد بن مسعود بن محمد بن عياش، وقد أثنى عليه محمد بن إسحاق النديم، وشيخنا أبو جعفر الطوسي، وأحمد ابن العباس النجاشي، وبالفوا في الثناء عليه (رضوان الله عليهم وعليه) وذكروا له كتاباً في النجوم^(٣).

وهو أيضاً من المصنفين في الرجال بتصرّيح النجاشي والشيخ في الفهرست بكتابه (معرفة الناقلين)، ويروي عنه كثير أبو عمرو ومحمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي^(٤)، سيما في مجال التوثيقات والتجريحات الرجالية^(٥)، واعتمد النجاشي على روايته في بيان أحوال الرجال، كما في ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني^(٦) وترجمة

(١) رجال ابن داود: ١٨٤.

(٢) راجع معجم المؤلفين ١٢: ٢٠.

(٣) فرج المهموم: ١٢٤.

(٤) نوابغ الرواة: ٣٠٦.

(٥) راجع رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠ ففيه يسأل أبو عمرو الكشي من ابن مسعود عن أحوال تسعة رجال، فيجيب بدقّة تنبّء عن مقدرة فائقة في هذا العلم.

(٦) رجال النجاشي: ٣٦.

أيوب بن نوح^(١)، واعتمد روايته وأقواله العلامة وابن داود أيضاً في موارد كثيرة تضيق بذكرها هذه الدراسة.

وفي مجال التفسير، فقد ترجم له الاستاذ عادل نويهض في معجم المفسرين، وعدّ له كتابين في التفسير، وقال: فقيه إمامي، من كبارهم، مشارك في عدة علوم، من أهل سمرقند، اشتهرت كتبه في نواحي خراسان اشتهاراً عظيماً، وهي تزيد على مائتي كتاب، منها (تفسير القرآن) ويعرف بتفسير العياشي، موجود نصفه الأول و (فضائل القرآن)^(٢).

وترجم له بروكلمان عند ذكره المفسرين قائلاً: كان شيخاً للكشي، أي حوالي ٣٠٠ هـ / ٩٢٣ م، وكان إماماً لطائفة الإمامية في خراسان.

ثمّ قال: لم يصل إلينا من كتاباته الكثيرة إلا كتابه في التفسير الذي نقّحه إبراهيم ابن علي القمي^(٣). وهذا غير صحيح من جهتين:

الأولى: أن كتاب التفسير للعياشي غير كتاب التفسير للقمي، كما أن القمي لم ينقّح كتاب العياشي، بل إنه يعدّ في طبقة مشايخ العياشي، فليت بروكلمان ذكر المصدر الذي اعتمده ليؤيّد مدّعا.

والثانية: إن اسم القميّ صاحب التفسير علي بن إبراهيم القميّ، وليس إبراهيم ابن علي القميّ، كما لم يذكر أحد أن تفسير العياشي نقّحه رجل اسمه إبراهيم بن علي القميّ أو علي بن إبراهيم غير بروكلمان، وهذا من جملة أوهامه الكثيرة حول رجال الإمامية وكتبهم.

رحلته

لم تكن همّة الشيخ العياشي مقصورة على الأخذ من مشايخ بلده سمرقند

(١) رجال النجاشي: ١٠٢.

(٢) معجم المفسرين ٢: ٦٣٦.

(٣) تاريخ الأدب العربي - القسم الثاني ص ٤٠٢.

وضواحيها فحسب، بل تعالت همته حتى تحمّل وعثاء السفر طلباً للعلم، فغادر بيئته وطاف البلاد ورحل إلى الأمصار، وتتابعَت أسفاره في أمهات الحواضر العلمية آنذاك، واجتمع في تلك الرحلات مع مشيخة العلم والحديث ممن كانت تُشدُّ إليهم الرحال لتحمل الرواية والعلم، كما قام بنسخ الكتب، كما هو واضح من بعض مروياته.

قال النجاشي: سمع أصحاب علي بن الحسن بن فضال وعبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي وجماعة من شيوخ الكوفيين والبغداديين والقميين^(١).

وقال العياشي في ترجمة علي بن الحسن بن علي بن فضال: ما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة.

وقال في ترجمة أبي يعقوب إسحاق بن محمد البصري: كان غالباً وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه، وسألته كتاباً أنسخه، فأخرج إليّ من أحاديث المفضل بن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إليّ أحاديث منتسخة من الثقات^(٢).

وواضح من خلال ذلك أنه ﷺ رحل في طلب العلم إلى خراسان ونواحيها، ثم إلى قم وبغداد والكوفة.

طرق المشايخ إليه

١ - طريق الشيخ الصدوق إلى محمد بن مسعود العياشي:

عن المظفر بن جعفر بن مظفر العلوي العمري رضي الله عنه، عن جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه أبي النضر محمد بن مسعود العياشي ﷺ^(٣).

قال الشيخ في من لم يرو عنهم ﷺ: المظفر بن جعفر بن محمد بن عبدالله بن

(١) رجال النجاشي: ٣٥١.

(٢) رجال الكشي: ٥٣٠.

(٣) مشيخة الفقيه ٤: ٩٢.

محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام، روى عنه التلعكبري إجازة كتب العياشي محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمي، عن ابنه جعفر بن محمد، عن أبيه أبي النضر، يكتنأ أبا طالب^(١).

قال الشيخ النوري الطبرسي: وبينه وبين ما في المشيخة مخالفة في والد جعفر... فالظاهر وقوع التحريف في كلام الصدوق، والصحيح المظفر بن جعفر ابن محمد^(٢).

ولكن في الامالي للشيخ المفيد: أخبرني الشريف أبو عبدالله محمد بن الحسين الجواني، قال: أخبرني أبو طالب المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي العمري، عن جعفر بن محمد بن مسعود^(٣)... إلى آخره.

وكيف كان فهو من مشايخ الصدوق والشيخ العديم النظير التلعكبري، ويتوسطه يرويان كتب العياشي ويعتمدان عليه، والشريف أبو عبدالله محمد شيخ المفيد.

أو نقول كتب العياشي الجليل المعروف ما كانت تحتاج في صحة انتسابها إليه إلى الواسطة، فهو شيخ إجازة للرواية، فلا يضر الجهل بحاله كما عليه جماعة. مع أن الراوي عن العياشي غير منحصر في ابنه، والراوي عن ابنه غير منحصر في العلوي العمري، ففي النجاشي بعد ذكر كتبه: أخبرني أبو عبدالله بن شاذان القزويني، قال: أخبرنا حيدر بن محمد السمرقندي، قال: حدثني محمد بن مسعود^(٤).

وفي الفهرست - بعد ذكر كتبه: أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن جعفر بن

(١) رجال الشيخ: ٥٨١/٥٠٠.

(٢) اعتمد الشيخ النوري في التصحيح على عمدة الطالب: ٣٦٥.

(٣) أمالي المفيد: ٦٧٧٢.

(٤) رجال النجاشي: ٩٤٤/٣٥٣.

محمّد بن مسعود العياشي بجميع كتبه ورواياته^(١).
 وفي من لم يرو عنهم عليه السلام: جعفر بن محمّد بن مسعود العياشي، فاضل روى
 عن أبيه جميع كتب أبيه، روى عنه أبو المفضل الشيباني^(٢).
 ثم إنهم صرّحوا أنّ الكشي من غلمان العياشي، وأخذ عنه العلم^(٣).
 وفي النجاشي في ترجمته: أخبرنا أحمد بن [علي] بن نوح وغيره، عن جعفر
 ابن محمّد، عنه^(٤).
 وفي الفهرست: أخبرنا جماعة، عن أبي محمّد هارون بن موسى، عن محمّد بن
 عمر بن عبدالعزيز الكشي^(٥).
 فانقدح من جميع ذلك استفاضة الطرق إلى كتبه وصحّة بعضها، وأمّا العياشي
 فهو من عيون هذه الطائفة، ورئيسها وكبيرها، جليل القدر، عظيم الشأن، واسع
 الرواية، ونقّادها، ونقّاد الرجال^(٦).
 ٢ - طريق الشيخ النجاشي: أخبرنا أبو عبدالله بن شاذان القزويني، قال:
 أخبرنا حيدر بن محمد السمرقندي، قال: حدّثنا محمد بن مسعود^(٧).
 وفي ترجمة عبدالله بن أبي عبدالله محمّد بن خالد بن عمر الطيالسي، وهو من
 شيوخ العياشي:
 أخبرنا الحسين بن عبيدالله، عن جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد

(١) فهرست الشيخ: ١٤/١٣٩.

(٢) رجال الشيخ: ١٠/٤٥٩.

(٣) رجال الشيخ: ٣٨/٤٩٧.

(٤) رجال النجاشي: ١٠١٨/٣٧٢.

(٥) فهرست الشيخ: ٦٠٤/١٤١.

(٦) خاتمة مستدرك الوسائل ٢٣: ٢٠٢-٢٠٤.

(٧) رجال النجاشي: ٣٥٣.

ابن مسعود، عن أبيه، عن عبدالله^(١).

٣ - طريق الشيخ المفيد: أخبرني الشريف أبو عبدالله محمد بن الحسن الجواني، قال: أخبرني أبو طالب المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي العمري، عن جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه^(٢).

وفي موضع آخر: أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد عليه السلام، قال: حدثني جعفر ابن محمد بن مسعود، عن أبيه أبي النضر العياشي^(٣).

٤ - طريق الشيخ الطوسي: جماعة من أصحابنا، عن أبي الفضل، عن جعفر ابن محمد بن مسعود العياشي، عن أبيه^(٤).

وفي الأمالي: أخبرنا محمد بن محمد، قال: أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد، قال: حدثني جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه أبي النضر العياشي^(٥).

مشايخه

روى العياشي عن جملة من الأعلام المعروفين في زمانه، وتلمذ لهم في سمرقند وكش وخراسان وقم وبغداد والكوفة.

قال النجاشي: سمع أصحاب علي بن الحسن بن فضال وعبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي وجماعة من شيوخ الكوفيين والبغداديين والقميين^(٦).

ولابد من التنبيه على أن قول النجاشي (سمع أصحاب علي بن الحسن بن فضال) الظاهر وقع فيه تصحيف، ذلك لأن محمد بن مسعود العياشي أدرك علي بن

(١) رجال النجاشي: ٢١٩.

(٢) الأمالي: ٣/٢٩، ٦/٧٢.

(٣) الأمالي: ١١/٣٢٧.

(٤) الفهرست: ١٣٩.

(٥) أمالي الطوسي: ١٤٤/٩٤.

(٦) رجال النجاشي: ٣٥٠.

الحسن بن فضال وروى عنه، وقد بلغت مروياته عنه في رجال الكشي (٧١)،
مورداً^(١).

كما أن النجاشي في ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، قال: قال
محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة
البطائني، فطعن عليه... الخ^(٢). مما يدل على أنه يروي عنه مباشرة.

وروى الكشي، عن محمد بن مسعود، قوله: مارأيت فيمن لقيت بالعراق
وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة^(٣).

وكل ما تقدم يدل على أن علي بن الحسن بن فضال من شيوخ العياشي، وقد
سمع منه مباشرة، ولم يسمع أصحابه وحسب.

قال الشيخ آقا بزرك موجهاً قول النجاشي دالاً على موطن التصحيف: وفي
عبارة نسخ النجاشي في ترجمة العياشي تصحيف، فإن العبارة هكذا: سمع أصحاب
علي بن الحسن بن فضال، وصرّح أنه يروي عن علي بن الحسن بواسطة
أصحابه، مع أنه خلاف رواياته الموجودة عنه، وتصريحه بأنه أفقه من رآه،
والتصحيف وقع في التأخير والتقديم، والصحيح: سمع أصحاب الحسن بن علي بن
فضال، يعني وكدهً علياً وغيره ممن أدركه وصحبه، فسمع العياشي عنهم^(٤).

وقد تقدم أن الشيخ النجاشي قال في ترجمة محمد بن مسعود العياشي: وكان
يروي عن الضعفاء كثيراً^(٥). ومن بين شيوخه الذين وفقنا لجمعهم والذين
يتجاوزون الستين تجد من الضعفاء أحمد بن علي بن كلثوم، وإسحاق بن محمد

(١) فهرست رجال الكشي: ٢٧١.

(٢) رجال النجاشي: ٣٦.

(٣) رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٤) نوايغ الرواة: ٣٠٦.

(٥) رجال النجاشي: ٣٥٠.

البصري، وجعفر بن معروف، ونصر بن الصباح، وبالمقابل تجد منهم الثقات الذين نصّ الشيخ النجاشي على توثيقهم كالحسين بن إشكيب وجعفر بن أحمد بن أيوب، أو نصّ غيره على توثيقهم كالشيخ الطوسي والعلامة وابن داود، وهم الفضل بن شاذان، وعبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، وعلي بن الحسن بن فضال، ومحمد بن نصير وغيرهم.

وتجد العياشي أحياناً يتحرّج في الأخذ عن البعض، وذلك لعلمه ودرايته بنازل الرجال، فهو تلميذ علي بن الحسن بن علي بن فضال وعبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي في علم الرجال، بل وتخرّج عليه من أصحاب هذا الفن أبو عمرو الكشي الذي أكثر الرواية عنه في النقد والتجريح والتوثيق.

ومن شواهد تحرّجه في الأخذ عن بعض الضعفاء مع دقّة تمييزه الرجال، قال أبو عمرو الكشي: سألت أبا النضر محمد بن مسعود عن أبي يعقوب إسحاق بن محمد البصري، فقال: فأما أبو يعقوب فانه كان غالياً، وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه، وسألته كتاباً أنسخه، فأخرج إليّ من أحاديث المفضّل بن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إليّ أحاديث منتسخة من الثقات، ... إلى أن قال: وهو أحفظ من لقيته^(١).

وفيما يلي قائمة بأسماء المشايخ الذين روى عنهم، وقد جمعناها من خلال تتبع كتب الرجال وطرق الروايات في كتب الحديث، ورتبناها وفق تسلسل حروف الهجاء.

١ - آدم بن محمد البلخي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الصدوق^(٢).

(١) رجال الكشي: ٥٣٠ - ٥٣١.

(٢) كمال الدين: ٢/٤٠٧، ٥/٤٣٦، ١١/٤٤١ و ١٢، ١/٤٨٢.

٢ - إبراهيم بن علي: روى عنه محمد بن مسعود العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الصدوق^(١).

٣ - إبراهيم بن محمد بن فارس النيسابوري: عدّه الشيخ من أصحاب الهادي والعسكري عليه السلام، وفي الكشي نقلاً عن العياشي أنّه قال فيه: فهو في نفسه لا بأس به، ولكن بعض من يروي عنه.

روى عنه العياشي^(٢)، وورد في إسناده الكشي رواية محمد بن مسعود العياشي عنه^(٣).

٤ - أحمد بن عبدالله^(٤) العلوي: روى عنه محمد بن مسعود العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الصدوق والكشي^(٥).

٥ - أحمد بن علي بن كلثوم: من أهل سرخس، متهم بالغلو^(٦)، روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الصدوق وعلي بن محمد الحزاز القمي^(٧).

٦ - أحمد بن منصور الخزاعي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الصدوق والكشي^(٨).

٧ - ابن أزداد بن المغيرة: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(٩).

(١) معاني الأخبار: ٨/٣٣٩.

(٢) الجامع في الرجال ١: ٦٥.

(٣) رجال الكشي: ٥٥/٢٩، ٥٥٢/٢٠٠.

(٤) في علل الشرايع: عبيدالله.

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥٧٦، علل الشرايع: ١/٥٠، رجال الكشي: ٧٤، ٧٣/٣٦.

(٦) رجال الشيخ: ٤/٤٣٨.

(٧) كمال الدين: ٤٥/٣٥٠، ٥/٤٠٨، ٧، كفاية الأثر: ٢٩١.

(٨) معاني الأخبار: ٥/٢٨، رجال الكشي: ٢٨/١٢، ٨١/٣٩، ٢٨٩/١٧١، ٣٥١/١٩٩، ٦٩٢/٣٧١.

(٩) رجال الكشي: ٣٨٧/٢١٦.

٨ - إسحاق بن محمد البصري، أبو يعقوب: يُرمى بالغلو، من أصحاب الجواد عليه السلام^(١).

وفي (رجال الكشي)، قال أبو عمرو: إنه سأل أبا النضر محمد بن مسعود عن جماعة، فقال: أما أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري، فانه كان غالباً، وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه، وسألته كتاباً أنسخه، فأخرج إليّ من أحاديث المفضل ابن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إليّ أحاديث منتسخة من الثقات^(٢)... إلى آخر قوله، وقد تقدّم.

وروى عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الحاكم الحسكاني والشيخ الصدوق والكشي^(٣).

٩ - جبريل بن أحمد الفاريابي: أبو محمد، كان مقيماً بكش، كثير الرواية عن العلماء بالعراق وقم وخراسان^(٤).

وفي (لسان الميزان): أبو محمد الكشي، قال أبو عمرو الكشي: حدّثنا عنه محمد بن مسعود وغيره، وكان مقيماً بكش، له حلقة، كثير الرواية، وكان فاضلاً متحرّياً كثير الأفضال على الطلبة.

وقال ابن النجاشي: ما ذاكرته بشيء إلا مرّ فيه كأنما يقرأه من كتاب، وما رأيت أحفظ منه، وقال لي: ما سمعت شيئاً فنسيته، ذكره في رجال الشيعة^(٥).

ووقعت رواية العياشي عنه في أسانيد الشيخ الصدوق والكشي وعلي بن

(١) الخلاصة: ٣/٢٠٠.

(٢) رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٣) شواهد التنزيل ٢: ١٠٧٤/٣١٧، رجال الكشي: ٣٢٩/١٨٦، ٣٣٠/١٨٧، ٣٣١/١٨٨، معاني

الأخبار: ٣/١١١.

(٤) رجال الشيخ: ٩/٤٥٨.

(٥) لسان الميزان ٢: ٩٤.

محمد الخزاز القمي^(١).

١٠ - جعفر بن أحمد: روى عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والكشي والسيد ابن طاووس^(٢)، ويحتمل اتحاده مع الذي بعده.

١١ - جعفر بن أحمد بن أيوب السمرقندي: أبو سعيد، يقال له: ابن العاجز. قال النجاشي: كان صحيح الحديث والمذهب، روى عنه محمد بن مسعود العياشي. ذكر أحمد بن الحسين^(٣)، أن له كتاب الرد على من زعم أن النبي ﷺ، كان على دين قومه قبل النبوة.

طريقنا إليه شيخنا أبو عبدالله محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي عنه^(٤).

١٢ - جعفر بن أحمد بن معروف: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد السيد ابن طاووس^(٥)، ويحتمل كونه تصحيف جعفر بن أحمد بن أيوب المتقدم.

١٣ - جعفر بن محمد: روى عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الصدوق والحاكم الحسكاني والسيد ابن طاووس^(٦).

١٤ - جعفر بن معروف: قال ابن الغضائري^(٧)، جعفر بن معروف، أبو الفضل السمرقندي، يروي عنه العياشي كثيراً، كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه يعرف تارة وينكر أخرى^(٨).

(١) كمال الدين: ٥/٤٨٠، علل الشرايع: ٤/١٤٧، رجال الكشي: ٢٢٨/١٤٤، ٢٥٧/١٥٦، ٢٦١/١٥٧، ٢٣٦/١٤٨... كفاية الأثر: ٢٢٤.

(٢) التهذيب ٢: ١٤٩/٣٤٣ و ١٤٤/٣٤٤، فلاح السائل: ١٦٢، رجال الكشي: ٥٩/٣١، ١٨٢/١١٤، كمال الدين: ٥٥/٣٥٨.

(٣) رجال النجاشي: ١٢١.

(٤) فلاح السائل: ٢٨٦.

(٥) فلاح السائل: ٢٣٣، كمال الدين: ١/٦٤٤، شواهد التنزيل ٢: ١٠٨٤/٣٢٧.

(٦) الخلاصة: ٤/٢١٠.

١٥ - الحسين بن إشكيب: قال النجاشي: شيخ لنا خراساني ثقة مقدّم، ذكره أبو عمرو في كتابه الرجال في أصحاب أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام، روى عنه العياشي وأكثر، واعتمد حديثه، ثقة ثقة ثبت^(١).

١٦ - الحسين بن عبيدالله: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(٢).

١٧ - حمدان بن أحمد، أبو جعفر: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(٣). وهو محمد بن أحمد بن خاقان، المعروف بحمدان النهدي القلانسي، قال النجاشي: كوفي مضطرب، له كتب^(٤).

وفي رجال الكشي، عن محمد بن مسعود العياشي، قال: وأما محمد بن أحمد النهدي، وهو حمدان القلانسي، كوفي ثقة خير^(٥).

١٨ - حمدان بن أحمد القلانسي: روى عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الكشي والحاكم المسكاني^(٦). وهو محمد بن أحمد بن خاقان، المعروف بحمدان، وقد تقدم آنفاً.

١٩ - حمدان بن أحمد الكوفي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(٧). وهو محمد بن أحمد بن خاقان، المعروف بحمدان، وقد تقدم آنفاً.

٢٠ - حمدان بن أحمد النهدي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ

(١) رجال النجاشي: ٨٨/٤٤.

(٢) رجال الكشي: ٦٠٨/٣٣٣، ٦٠٩.

(٣) رجال الكشي: ١٢١/٦٧، ٥١٩/٢٩٤.

(٤) رجال النجاشي: ٩١٤/٣٤١.

(٥) رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٦) رجال الكشي: ٤٢١/٢٣٢، ٨٣٢/٤٤٣، شواهد التنزيل ١: ٢٠٣/١٤٩.

(٧) رجال الكشي: ٧٤٧/٤٠١.

- الكشي^(١)، وهو المتقدم آنفاً.
- ٢١ - حمدان النقاش: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ النجاشي، في ترجمة أيوب بن نوح^(٢).
- ويحتمل اتحاده مع سابقه، لأنّ عين عبارة النجاشي المنقولة بالاسناد عن محمد ابن مسعود في حمدان النقاش، نقلها الكشي بالاسناد عن محمد بن مسعود في حمدان القلانسي^(٣).
- ٢٢ - حمدويه بن نصير: وهو من تلامذة العياشي والرواة عنه، وروى عنه العياشي أيضاً، كما ورد في إسناده الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والكشي والحاكم الحسكاني^(٤).
- ٢٣ - خلف بن حماد: أبو صالح الكشي، روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الصدوق^(٥). وفي رجال الشيخ: يكنى أبا صالح، من أهل كش^(٦).
- ٢٤ - سليمان بن حفص: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(٧).
- ٢٥ - سلمة بن محمد: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الحاكم الحسكاني^(٨).

(١) رجال الكشي: ١٠٧٤/٥٦٧.

(٢) رجال النجاشي: ٢٥٤/١٠٢.

(٣) رجال الكشي: ١٠٨٣/٥٧٢.

(٤) معاني الأخبار: ٦٣٣٩، رجال الكشي: ٧٥٣/٤٠٣، التهذيب: ٢: ٧٤٢٠/٣٤٣ و ٢: ٧٥١/١٨٩.

شواهد التنزيل ١: ١٠٤/١٤٤.

(٥) كمال الدين: ٥/٦٤٥.

(٦) رجال الشيخ: ١/٤٧٢.

(٧) رجال الكشي: ١١٣٣/٦١٠.

(٨) شواهد التنزيل: ١: ١٧٣/ذيل الحديث ٢٣١.

٢٦ - سهل بن بحر: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الحاكم الحسكاني^(١).

وفي (رجال الشيخ)، في من لم يرو عنهم عليه السلام، كان مقيماً بكش^(٢).

٢٧ - أبو العباس بن عبد الله بن سهل البغدادي الواضحي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي^(٣).

٢٨ - العباس بن المغيرة: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الطوسي^(٤).

وفي إسناد الحاكم الحسكاني والشيخ الطوسي في (الاستبصار): أبو العباس ابن المغيرة^(٥)، قال السيد الخوئي: وهو الصحيح الموافق لما رواه الشيخ في باب فضل المساجد والصلاة فيها من هذا الجزء من التهذيب^(٣): الحديث ٧٦٦^(٦).

٢٩ - أبو العباس بن المغيرة: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الطوسي، والحاكم الحسكاني^(٧)، وتقدمت الإشارة إليه آنفاً.

٣٠ - عبد الله بن حمدويه البيهقي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي^(٨). وعده الشيخ في الرجال من أصحاب الامام العسكري عليه السلام^(٩).

٣١ - عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي: روى عنه العياشي، كما ورد في

(١) شواهد التنزيل: ٢٤٩/١٩٢.

(٢) رجال الشيخ: ١/٤٧٤.

(٣) رجال الكشي: ١١٠٤/٥٩٠.

(٤) التهذيب ٣: ٤٨٨/٢٠٦.

(٥) شواهد التنزيل: ١: ٤٥٠/٣٢٤، الاستبصار ١: ١٦٤٨/٤٢٧.

(٦) معجم رجال الحديث ٩: ٢٤٣.

(٧) الاستبصار ١: ١٦٤٨/٤٢٧، شواهد التنزيل ١: ٤٥٠/٣٢٤.

(٨) رجال الكشي: ٩٧٩/٥٠٧، ٨٥٠/٤٥١.

(٩) رجال الطوسي: ٥/٤٣٢.

إسناد الشيخ الطوسي والنجاشي والكشي^(١).
وفي (الخلاصة): أبو العباس، ويكنى أبوه أبا عبدالله التميمي، رجل من أصحابنا، ثقة، سليم الجنبه.

وروى الكشي عن أبي النضر محمد بن مسعود، قال: ما علمت عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي إلا ثقة خيراً^(٢).

وفي (هداية المحدثين): عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي الثقة، في طبقة رجال العسكري عليه السلام، وعنه علي بن محمد بن الزبير، وجعفر بن محمد بن مسعود عن أبيه، عنه^(٣).

٣٢ - علي بن جعفر بن العباس الخزاعي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الحاكم الحسكاني^(٤).

وفي آخر رجال الكشي، عن محمد بن مسعود، أنه قال: علي بن جعفر بن العباس الخزاعي، كان واقفياً^(٥). وعده الشيخ في الرجال من أصحاب العسكري عليه السلام، وقال: واقفي مروزي^(٦).

٣٣ - علي بن الحسن: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي^(٧). ويحتمل اتحاده مع ابن فضال الآتي.

٣٤ - علي بن الحسن بن علي بن فضال: روى عنه العياشي، كما ورد في

(١) رجال النجاشي: ٥٧٢/٢١٩، رجال الطوسي: ١١/٤٣٣، رجال الكشي: ١٣٦/٨٠.

(٢) الخلاصة: ٣٥/١١٠، رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٣) هداية المحدثين: ٢٠٧.

(٤) شواهد التنزيل ١: ٥٩٥/٤٣٢.

(٥) رجال الكشي: ١١٥١/٦١٦.

(٦) رجال الطوسي: ٢٣/٤٣٤.

(٧) رجال الكشي: ٣٠٥/١٧٧، ٤٢٦/٢٣٥، ١٠٣٥/٥٤٦.

أسانيد الشيخ الصدوق والكشي^(١).

وعن أبي عمرو الكشي: أنه سأل محمد بن مسعود العياشي عن جماعة منهم علي بن الحسن، فقال: ما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة، وكان أحفظ الناس، ولم يكن كتاب عن الأئمة عليهم السلام من كل صنف إلا وقد كان عنده، غير أنه كان فطحياً، يقول بعبد الله بن جعفر، ثم بأبي الحسن عليه السلام، وكان من الثقات^(٢).

٣٥ - علي بن عبدالله: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق^(٣).

٣٦ - علي بن علي الخزاعي: ويقال له علي بن أبي علي الخزاعي، كما في بعض نسخ رجال الكشي، وهو أبو الحسن علي بن علي بن رزين بن عثمان الخزاعي، أخو دعبل الشاعر، له كتاب كبير عن الامام الرضا عليه السلام، ولد سنة ١٧٢ هـ وتوفي سنة ٢٨٣ هـ، فكان عمره ١١١ سنة، وعده الشيخ من أصحاب الامام الرضا عليه السلام^(٤).

وروى عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الكشي والحاكم المسكاني^(٥).

٣٧ - علي بن قيس القومسي: روى عنه العياشي، كما وقع في إسناد الشيخ الكشي^(٦).

٣٨ - علي بن محمد: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق

(١) الخصال: ٦٥٨٢، معاني الأخبار: ١/١٣٨، رجال الكشي: ١٤/٧، ٧٢/٢٦، ١٣٧/٨١، وغيرها كثير.

(٢) رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٣) علل الشرايع: ١/١٢٩.

(٤) معجم رجال الحديث ١٢: ١٠٠.

(٥) رجال الكشي: ١٢٣/٦٨، ٢٠٣/١٢٧ و ٢٠٤، شواهد التنزيل: ١/٤٥١/٣٢٤.

(٦) رجال الكشي: ١٣٠/٧٤.

والكشي والحاكم الحسكاني^(١). ويحتمل اتحاده مع الذي بعده.

٣٩ - علي بن محمد بن شجاع: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الصدوق^(٢).

٤٠ - علي بن محمد بن عيسى: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(٣).

٤١ - علي بن محمد بن فيروزان القمي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(٤)، ويحتمل اتحاده مع علي بن محمد بن يزيد الآتي.

وفي رجال الشيخ في من لم يرو عنهم عليه السلام، قال: كثير الرواية، يكنى أبا الحسن، كان مقيماً بكش^(٥).

٤٢ - علي بن محمد القمي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الصدوق والكشي^(٦). ويحتمل اتحاده مع علي بن محمد بن يزيد الآتي، أو ابن فيروزان المتقدم، بقرينة التقييد بالقمي، ورواية محمد بن مسعود عنه، وروايته عن أحمد بن محمد ومحمد بن أحمد وبنان بن محمد، كما في رجال الكشي.

٤٣ - علي بن محمد بن يزيد الفيروزاني القمي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(٧)، ويحتمل اتحاده مع علي بن محمد بن فيروزان المتقدم وعلي بن محمد بن يزيد القمي الآتي.

٤٤ - علي بن محمد بن يزيد القمي: روى عنه العياشي، كما ورد في أسانيد

(١) كمال الدين: ١٣/٤١٣، رجال الكشي: ٨٠/٣٩، شواهد التنزيل ١: ٧٨٥/١٠٦.

(٢) كمال الدين: ١/٣١٦، ٤٦/٣٥٠.

(٣) رجال الكشي: ٧٦٥/٤٠٧.

(٤) رجال الكشي: ٥/٤، ٣٦٩/٢٠٩.

(٥) رجال الشيخ: ٧/٤٧٨.

(٦) كمال الدين: ١٢/٣٢٩، رجال الكشي: ١١٣/٦٣.

(٧) رجال الكشي: ٤٩٠/٢٧١.

الشيخ الكشي^(١). ويحتمل اتحاده مع سابقه.

٤٥ - الفتح بن محمد: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الحاكم الحسكاني^(٢).

٤٦ - الفضل بن شاذان: أبو محمد النيسابوري، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الهادي والعسكري عليه السلام، وقال: كان متكلماً ثقةً جليل القدر^(٣).

روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي^(٤)، وللفضل بن شاذان مكتوبة مع العياشي كما في الحديث (١٠٣) من تفسير العياشي / سورة المائدة.

٤٧ - القاسم بن محمد: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الطوسي^(٥). ولعله القاسم بن محمد الأزدي الذي هو من أصحاب العياشي، كما صرح به الشيخ في الرجال^(٦)، وسيأتي في تلامذته.

٤٨ - محمد بن إبراهيم بن محمد بن فارس: روى عنه العياشي: كما ورد في إسناد الشيخ الكشي^(٧).

٤٩ - محمد بن إبراهيم الوراق: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق^(٨). وعدّه الشيخ في رجاله فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، وقال: من أهل سمرقند^(٩).

(١) رجال الكشي: ٨٧/٤١، ٥١٦/٢٩٢، ٨٤٥/٤٤٩.

(٢) شواهد التنزيل: ١: ٩٠٤/١٩٧.

(٣) معجم رجال الحديث ١٣: ٢٨٩.

(٤) رجال الكشي: ٢٦٢/١٥٨، ٣٨٠/٢١٣، ٦٩١/٣٧٠، ٧١١/٣٧٩.

(٥) أمالي الشيخ الطوسي: ٤١١/٢٣٢.

(٦) رجال الطوسي: ١/٤٨٩.

(٧) رجال الكشي: ٨٦٠/٤٥٥.

(٨) كمال الدين: ٨/٤٨١.

(٩) رجال الطوسي: ٣٣/٤٩٧.

٥٠ - محمد بن أحمد: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(١). ويحتمل اتحاده مع من بعده.

٥١ - محمد بن أحمد بن حماد المروزي: أبو علي المحمودي، عدّه الشيخ من أصحاب الهادي عليه السلام^(٢)، وروى عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الكشي^(٣).

٥٢ - محمد بن أحمد بن نعيم: أبو عبدالله الشاذاني، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام^(٤)، وروى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(٥).

٥٣ - محمد بن أحمد النهدي الكوفي: روى عنه العياشي كما ورد في أسانيد الشيخ الطوسي والكشي^(٦). وقد تقدم ذكره في حمدان بن أحمد.

٥٤ - محمد بن جعفر: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الكشي وكتاب الاختصاص^(٧).

٥٥ - محمد بن حاتم: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الصدوق والشيخ المفيد^(٨)، ولعلّه محمد بن حاتم القطان الذي ذكره الشيخ الصدوق في المشيخة في طريقه إلى حماد بن عمرو^(٩).

٥٦ - محمد بن شاذان بن نعيم: روى عنه محمد بن مسعود، كما ورد في إسناده

(١) رجال الكشي: ٨١٩/٤٣٣.

(٢) معجم رجال الحديث ٣٢٧/١٤.

(٣) رجال الكشي: ٩٨٦/٥١١، ١٠٥٧/٥٥٩، ١٠٥٨/٥٦٠، ١٠٦٠/٥٦١، ١١٤٤/٦١٤.

(٤) رجال الطوسي: ١٣/٤٣٦.

(٥) رجال الكشي: ٤١٩/٢٣١، ٧٧٤/٤١١.

(٦) أمالي الشيخ الطوسي: ٥٤/٤٥، رجال الكشي: ٦٣٥/٣٤٣.

(٧) الاختصاص: ١٩١، رجال الكشي: ٢٠٧/١٢٩.

(٨) الخصال: ٢٢٨/١٧١، أمالي المفيد: ١١/٣٢٧.

(٩) معجم رجال الحديث ١٥: ١٨٢.

الشيخ الكشي^(١). وعده الشيخ الصدوق من وكلاء الإمام صاحب الزمان عليه السلام الذين رأوه ووقفوا على معجزته^(٢). ويحتمل اتحاده مع محمد بن أحمد بن نعيم أبي عبدالله الشاذاني الذي تقدم.

٥٧ - محمد بن علي بن خلف العطار: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الحاكم الحسكاني^(٣)، ويحتمل كونه محمد بن علي بن خالد العطار الواقع في إسناده الكشي في ترجمة صعصعة بن صوحان، لاتحاد المروي عنه^(٤)، على أن العياشي روى عنه بالواسطة كما في الكشي.

٥٨ - محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين العبيدي البغدادي: أبو جعفر، روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الكشي^(٥).

٥٩ - محمد بن أبي نصر: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناده الشيخ الصدوق^(٦)، ولعله من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام، كما ذكره البرقي في رجاله^(٧).

٦٠ - محمد بن نصير: من أهل كش، ثقة جليل القدر كثير العلم، روى عنه أبو عمرو الكشي^(٨) ومحمد بن مسعود العياشي في موارد كثيرة من أسانيد الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والكشي^(٩).

(١) رجال الكشي: ٦٥٦/٣٥٠، ٧٨٨/٤١٦.

(٢) كمال الدين: ١٦/٤٤٢.

(٣) شواهد التنزيل: ١/٥٩٥، ٤٣٢.

(٤) رجال الكشي: ١٢٣/٧٨.

(٥) رجال الكشي: ٢٤٣/١٥٠، ٨٠٨/٤٣١.

(٦) علل الشرايع: ١/٥٣.

(٧) معجم رجال الحديث: ١٤: ٢٩٨.

(٨) الخلاصة: ٥٠/١٤٨، رجال الشيخ: ٣٤/٤٩٧.

(٩) معاني الأخبار: ٧/٣٣٩، من لا يحضره الفقيه ٢: ٥١٢/١١٩، التهذيب ٣: ٩٤٢/٣٠٦، رجال الكشي: ٩/٥، ٧٥/٣٧، ٢٧٠/١٦١، ٣٤٨/١٩٨، ٣٨٤/٢١٤، ٤٤٩/٢٤٤. وغيرها كثير.

٦١ - محمد بن يزداد الرازي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي والحاكم الحسكاني^(١). وعده الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام^(٢).

وفي من لم يرو عنهم عليه السلام، قال: محمد بن يزداد، يروي عن محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب^(٣).

٦٢ - ابن المغيرة: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي^(٤)، ولعله ابن أزداد بن المغيرة المتقدم لروايته عن الفضل بن شاذان في الموردين^(٥).

٦٣ - نصر بن أحمد البغدادي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق والشيخ المفيد والحاكم الحسكاني^(٦).

٦٤ - نصر بن الصباح: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق^(٧).

وقال النجاشي: نصر بن صباح، أبو القاسم البلخي غالي المذهب. روى عنه الكشي، له كتب، منها: كتاب معرفة الناقلين، كتاب فرق الشيعة. أخبرنا الحسين ابن أحمد بن هدية، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي عنه^(٨).

٦٥ - يوسف بن السُّخت: روى عنه محمد بن مسعود العياشي، كما ورد في

(١) رجال الكشي: ٤٠/١٧، ١٢٧/٧٢، شواهد التنزيل ١: ٣٦٨/٢٧٢.

(٢) رجال الطوسي: ١٢/٤٣٦.

(٣) رجال الطوسي: ٩٨/٥٠٩.

(٤) رجال الكشي: ٤٠٧/٢٢٨.

(٥) رجال الكشي: ٤٠٧/٢٢٨، ٣٨٧/٢١٦.

(٦) علل الشرايع: ٢/٢٠١، أمالي المفيد: ٣/٢٩، شواهد التنزيل ١: ١٣/٢١، ١: ٥١٢/٣٧٠.

(٧) كمال الدين: ١٤/٣٣٠.

(٨) رجال النجاشي: ١١٤٩/٤٢٨.

إسناد الشيخ الصدوق والكشي وعلي بن محمد الخزاز القمي^(١).

تلامذته وأصحابه

روى عن العياشي جمع غفير من العلماء والرواة، تخرجوا عليه في داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم ومدرسةً للخاص والعام، أو خلال ترحاله في طلب العلم في نواحي خراسان وقم وبغداد والكوفة وغيرها، وتجد من بين أصحابه وعلماؤه الفقهاء الأجلة والمؤلفين الفضلاء والرواة الثقات والحفاظ الأخيار والزهاد الأتقياء الذين تلمذوا له وتخرجوا على يده.

فمن الفقهاء أحمد بن عيسى العلوي، الذي كان يفتي كل فرقة بفتياها، ومن المؤلفين أبو الحسين بن أبي طاهر الطبري وأبو عمرو الكشي، ومن الرواة الثقات عبدالله بن طاهر النّقار، وحمادويه بن نصير، وحيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي الذي كان يروي جميع مصنفات الشيعة وأصولهم بقراءة وإجازة وله كتب، ومن الحفاظ الأخيار محمد بن نعيم الحنّاط الذي كان حافظاً رغم كونه أُميّاً، ومن الزهاد الأتقياء علي بن إسماعيل الدهقان، ومحمد بن يوسف الجعفري.

وفيا يلي قائمة بأسماء تلامذته وأصحابه الرواة عنه مرتبةً وفق التسلسل الهجائي للحروف، وهي تشتمل على ماتسنيّ لنا جمعه من كتب الرجال وطرق الروايات:

١ - إبراهيم الحبوبي: قال الشيخ: من علماؤه^(٢) العياشي^(٣).

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٥/٢٧، كفاية الأثر: ١١٣، رجال الكشي: ١١٢٩/٦٠٦.

(٢) قال الشيخ التستري: قول الشيخ في كثير من عناوين من لم يرو عنهم عليه السلام (من أصحاب العياشي) أو (من علماؤه العياشي) ومنها في ترجمة الكشي وأحمد بن يحيى أبي نصر، الذي وثّقه في الكشي، دالٌّ على أنه من العلماء الذين تخرجوا على يده. (قاموس الرجال ١: ٥٢).

(٣) رجال الطوسي: ١١/٤٣٩.

٢- أحمد بن الصفار: قال الشيخ: من غلمان العياشي^(١).

٣- أحمد بن عيسى بن جعفر العلوي العمري:

قال النجاشي في ترجمة علي بن محمد بن عبدالله: أبو الحسن القزويني القاضي، وجه من أصحابنا، ثقة في الحديث، قدم بغداد سنة ست وخمسين وثلاثمائة ومعه كتب العياشي قطعة، وهو أول من أوردها إلى بغداد، ورواها عن أبي جعفر أحمد ابن عيسى العلوي الزاهد، عن العياشي^(٢).

وفي رجال الشيخ: ثقة، من أصحاب العياشي^(٣).

٤- أحمد بن محمد بن الحسين الأزدي: قال الشيخ: من غلمان العياشي^(٤).

٥- أحمد بن يحيى: يكنى أبا نصر، قال الشيخ: من غلمان العياشي^(٥).

وقال في الكنى: أبو نصر، يحيى الفقيه، من أهل سمرقند، ثقة خير فاضل، كان يفتي العامة بفتياهم، والحشوية بفتياهم، والشيعة بفتياهم^(٦).

٦- أحمد بن يعقوب بن السنائي: أبو نصر، قال الشيخ: من غلمان

العياشي^(٧).

٧- أبو بكر القناني: قال الشيخ: زاهد من أصحاب العياشي^(٨).

٨- بكر الكرماني: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(٩).

(١) رجال الطوسي: ١١/٤٣٩.

(٢) رجال النجاشي: ٦٩٣/٢٦٧.

(٣) رجال الطوسي: ٧/٤٣٩.

(٤) رجال الطوسي: ١٦/٤٤٠.

(٥) رجال الطوسي: ١٣/٤٣٩.

(٦) رجال الطوسي: ١٨/٥٢٠.

(٧) رجال الطوسي: ٩/٤٣٩.

(٨) رجال الطوسي: ١٩/٥٢٠.

(٩) رجال الطوسي: ١/٤٥٦.

- ٩ - جعفر بن أبي جعفر السمرقندي: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(١).
- ١٠ - أبو جعفر بن أبي عوف: قال الشيخ: نجاري، من أصحاب العياشي^(٢).
- ١١ - جعفر بن محمد، أبو القاسم الشاشي: قال الشيخ: من غلمان العياشي^(٣).
- ١٢ - جعفر بن محمد بن مسعود العياشي: قال الشيخ: فاضل، روى عن أبيه جميع كتبه، روى عنه أبو المفضل الشيباني^(٤).
- ١٣ - حسن الكرمانى، قال الشيخ: روى عن العياشي^(٥).
- ١٤ - أبو الحسين بن أبي طاهر الطبري: قال الشيخ: وقيل: اسمه علي بن الحسين، روى عن أبي جعفر الأسدي، وعن جعفر بن محمد بن مالك، من غلمان العياشي^(٦).
- وزاد في الفهرست: له كتاب مداواة الجسد لحياة الأبد^(٧).
- وترجم له في موضع آخر قائلاً: علي بن الحسين بن علي، يكنى أبا الحسن بن أبي طاهر الطبري من أهل سمرقند، ثقة، وكيل، يروي عن جعفر بن محمد بن مالك وعن أبي الحسين الأسدي^(٨).
- ١٥ - الحسين الغزال الكتنجي: قال الشيخ: يروي عن العياشي^(٩).

(١) رجال الطوسي: ١٣/٤٥٩.

(٢) رجال الطوسي: ٢٤/٥٢٠، وفي طبعة جماعة المدرسين: ٤٥١، بخاري بدلاً من نجاري.

(٣) رجال الطوسي: ١٢/٤٥٩.

(٤) رجال الطوسي: ١٠/٤٦٣.

(٥) رجال الطوسي: ١٤/٤٦٣.

(٦) رجال الطوسي: ٤/٥١٨.

(٧) الفهرست للطوسي: ٨٠٧/١٨٤.

(٨) رجال الطوسي: ٥/٤٧٨.

(٩) رجال الطوسي: ١٢/٤٦٣.

١٦ - الحسين بن نعيم: قال الشيخ، يروي عن العياشي^(١).

١٧ - حمدويه بن نصير بن شاهي:

قال الشيخ: سمع يعقوب بن يزيد، روى عن العياشي، يكنى أبا الحسن، عديم النظر في زمانه، كثير العلم والرواية، ثقة، حسن المذهب^(٢).

١٨ - حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي:

قال الشيخ: عالم جليل، يكنى أبا أحمد، يروي جميع مصنفات الشيعة وأصولهم عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي، وعن أبي عبد الله الحسين ابن أحمد بن إدريس القمي، وعن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي، وعن أبيه، روى عن الكشي عن العياشي جميع مصنفاته، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة أربعين وثلاثمائة، وله منه إجازة، وله كتب ذكرناها في (الفهرست)^(٣).

وقال في (الفهرست): فاضل جليل القدر، من غلمان محمد بن مسعود العياشي، وقد روى جميع مصنفاته وقرأها عليه، وروى ألف كتاب من كتب الشيعة بقراءة وإجازة، وهو يشارك محمد بن مسعود في روايات كثيرة، ويتساويان فيها، وروى عن أبي القاسم العلوي وأبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وعن محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، وعن زيد بن محمد الحلقي، وله مصنفات، منها (تنبيه عالم قتله علمه الذي هو معه)، وكتاب (النور لمن تدبره)، أخبرنا بها جماعة من أصحابنا، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري، عن حيدر^(٤).

وقال العلامة: عالم جليل القدر، ثقة، فاضل، من غلمان محمد بن مسعود

(١) رجال الطوسي: ١١/٤٦٣.

(٢) رجال الطوسي: ٩/٤٦٣.

(٣) رجال الطوسي: ٨/٤٦٣.

(٤) الفهرست للطوسي: ٢٤٩/٦٤.

العياشي، يكنى 'أبا أحمد، يروي جميع مصنفات الشيعة وأصولهم، روى عنه التلعكبري وسمع منه سنة أربعين وثلاثمائة، وله منه إجازة^(١).

١٩ - زيد بن أحمد الخلفي: قال الشيخ: يزدكي، من أصحاب العياشي^(٢).

٢٠ - سعد الصفار: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(٣).

٢١ - أبو عبدالله البقال: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(٤).

٢٢ - عبدالله بن طاهر النقار: قال الشيخ: ثقة، حلواني، صالح، ورع، يكنى 'أبا القاسم، من أصحاب العياشي^(٥).

٢٣ - عبدالله الصيدلاني: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(٦).

٢٤ - علي بن إسماعيل الدهقان: قال الشيخ: زاهد، خير، فاضل، من أصحاب العياشي^(٧).

٢٥ - علي بن حسويه الكرمانلي: قال الشيخ: من تلامذة أبي النضر محمد بن مسعود العياشي^(٨).

٢٦ - علي بن موسى بن إسحاق، روى عن محمد بن مسعود بن محمد العياشي، كما في أسانيد الحاكم الحسكاني^(٩).

٢٧ - أبو علي الوارثي: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(١٠).

(١) الخلاصة: ١/٥٧.

(٢) رجال الطوسي: ٢/٤٧٣.

(٣) رجال الطوسي: ٢/٤٧٤.

(٤) رجال الطوسي: ٢٣/٥٢٠.

(٥) رجال الطوسي: ١١/٤٧٩.

(٦) رجال الطوسي: ١٣/٤٧٩.

(٧) رجال الطوسي: ٩/٤٧٨.

(٨) رجال الطوسي: ١٠/٤٧٩.

(٩) راجع شواهد التنزيل: ١، ١٣/٢١: ١، ٩٣/٦٠: ١، ٢٤٩/١٩٢: ١، ٥١٢/٣٧٠: ٢، ١١٦/٣٤٩.

(١٠) رجال الطوسي: ٢٠/٥٢٠.

- ٢٨ - عمرو الخياط: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(١).
- ٢٩ - أبو عمرو الخياط: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(٢).
- ٣٠ - القاسم بن محمد الأزدي: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(٣).
- ٣١ - أبو القاسم الهاشمي^(٤): روى عن أبي النضر العياشي، كما في إسناد الحاكم الحسكاني^(٥).
- ٣٢ - الليث بن نصر: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(٦).
- ٣٣ - محمد بن بلال المعلم: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(٧).
- ٣٤ - محمد بن شعيب البوجاكني: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(٨).
- ٣٥ - محمد بن طاهر بن جمهور: قال الشيخ: من غلمان العياشي^(٩).
- ٣٦ - محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي.
- أبو عمرو، كان ثقةً، عيناً، وروى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العياشي وأخذ عنه، وتخرج عليه وفي داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم^(١٠).
- وفي رجال الشيخ: محمد بن عمر الكشي، من غلمان العياشي^(١١).

(١) رجال الطوسي: ١٢/٤٧٩.

(٢) رجال الطوسي: ٢٢/٥٢٠.

(٣) رجال الطوسي: ١/٤٨٩.

(٤) الظاهر من أسانيد الحاكم الحسكاني أنه عبد الرحمن بن محمد الحسني.

(٥) شواهد التنزيل ٢: ١٠٨٤/٣٢٧.

(٦) رجال الطوسي: ١/٤٩١.

(٧) رجال الطوسي: ٤٢/٤٩٨.

(٨) رجال الطوسي: ٤٤/٤٩٨.

(٩) رجال الطوسي: ٣٩/٤٩٨.

(١٠) رجال النجاشي: ٣٧٢.

(١١) رجال الطوسي: ٣٨/٤٩٧.

- ٣٧ - محمد بن فتح المعلم: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(١).
- ٣٨ - محمد بن نعيم الخياط: قال الشيخ: أُمِّي إِلَّا أَنَّهُ كَانَ حَافِظاً، يروي عن العياشي^(٢).
- ٣٩ - محمد بن يحيى الضرير المؤدب: قال الشيخ: من غلمان العياشي^(٣).
- ٤٠ - محمد بن يوسف بن يعقوب الجعفري: قال الشيخ: الدِّينُ الزَّاهِد، من أصحاب العياشي^(٤).
- ٤١ - أبو نصر الخلقاني: قال الشيخ: من أصحاب العياشي^(٥).

مصنفاته

كان العياشي عالماً كثير التصانيف، فقد اشتغل منذ نعومة أظفاره في تحصيل العلم وترويجه، ولم يلبث كثيراً حتى برع في علوم كثيرة كالفقه والتفسير والحديث والسيرة والتاريخ والعقائد والطب والنجوم والقيافة وغيرها، كما هو واضح من القائمة التي سنوردها من مؤلفاته.

وقد وفق لمؤلفات جمّة صرّح أغلب المترجمين له أنها تزيد على مائتي مصنف^(٦)، وقال ابن النديم: ذكر حيدر بن محمد بن نعيم^(٧) أن كتبه مائتان وثمانية كتب، وأنّه ضلّ عنه من جميعها سبعة وعشرون كتاباً^(٨)، وقال أيضاً: ولكتبه

(١) رجال الطوسي: ٤٣/٤٩٨.

(٢) رجال الطوسي: ٤٠/٤٩٨.

(٣) رجال الطوسي: ٤١/٤٩٨.

(٤) رجال الطوسي: ٤٥/٤٩٨.

(٥) رجال الطوسي: ٢١/٥٢٠.

(٦) فهرست الشيخ الطوسي: ١٣٧، رجال الطوسي: ٤٩٧، رجال ابن داود: ١٨٤، معالم العلماء: ٩٩.

(٧) وهو من تلامذة العياشي كما تقدم.

(٨) الفهرست: ٢٧٧.

بنواحي خراسان شأن من الشأن^(١).

ولم تقتصر شهرة كتبه في سمرقند ونواحي خراسان، بل وصلت إلى بغداد أيضاً، ففي ترجمة علي بن محمد القزويني القاضي في رجال النجاشي، قال: وجه من أصحابنا، ثقة في الحديث، قدم بغداد سنة ٣٥٦ ومعه من كتب العياشي قطعة، وهو أول من أوردتها إلى بغداد، ورواها عن أبي جعفر أحمد بن عيسى العلوي الزاهد، عن العياشي^(٢).

وقد عدّ ابن النديم من كتب العياشي ١٧٥ كتاباً، وقال: كتب حيدر بن محمد ابن نعيم، ويكنى أبا أحمد، إلى أبي الحسن علي بن محمد العلوي كتاباً في آخره: نسخة ما صنّفه العياشي، وقد ذكرته على ما رتبّه صاحبه هذا^(٣)، وذكر الكتب. وعدّ النجاشي من كتبه ١٥٧ كتاباً، وقال بعد إيرادها: أخبرني أبو عبد الله بن شاذان القزويني، قال: أخبرنا حيدر بن محمد السمرقندي، قال: حدثنا محمد بن مسعود^(٤).

وقال الشيخ الطوسي: له كتب كثيرة تزيد على مائتي مصنف، ذكر فهرست كتبه أبو إسحاق النديم...، وعدّ منها ١٨٢ كتاباً، وقال بعد إيرادها: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن جعفر بن محمد بن مسعود العياشي، عن أبيه^(٥).

وعدّ ابن شهر آشوب في المعالم ٨١ كتاباً من كتب العياشي^(٦)، وقد رتبنا

(١) الفهرست: ٢٧٥.

(٢) رجال النجاشي: ٢٦٧.

(٣) الفهرست: ٢٧٥ - ٢٧٧.

(٤) رجال النجاشي: ٣٥١ - ٣٥٣.

(٥) الفهرست: ١٣٧ - ١٣٩.

(٦) معالم العلماء: ٩٩.

مجموع ما ذكره المشايخ من كتبه وفق تسلسل حروف الهجاء، فكانت ١٩٥ كتاباً، وهي كما يلي:

- ١ - كتاب ابتداء فرض الصلاة. والشهادات في النكاح.
- ٢ - كتاب إثبات إمامة علي بن الحسين عليه السلام.
- ١٩ - كتاب الأنبياء والأئمة.
- ٢٠ - كتاب الأوصياء.
- ٢١ - كتاب باطن القراءات.
- ٢٢ - كتاب البداء.
- ٢٣ - كتاب البر والصلة.
- ٢٤ - كتاب البشارات.
- ٢٥ - كتاب البيوع.
- ٢٦ - كتاب الثياب.
- ٢٧ - كتاب التجارة والكسب.
- ٢٨ - كتاب تطهير الثياب.
- ٢٩ - كتاب التفسير، وهو الكتاب الوحيد الذي بقي من مصنفاته.
- ٣٠ - كتاب التقية.
- ٣١ - كتاب التنزيل.
- ٣٢ - كتاب التيمم.
- ٣٣ - كتاب التوحيد والصفة.
- ٣٤ - كتاب جراحات ^(٢) الخطأ.
- ٣٥ - كتاب جزاء المحارب.
- ٣ - كتاب إثبات المسح على القدمين.
- ٤ - كتاب الاجارات.
- ٥ - كتاب الاجازات.
- ٦ - كتاب الاجوبة المسكتة.
- ٧ - كتاب احتجاج المعجز ^(١).
- ٨ - كتاب الأخماس.
- ٩ - كتاب الأذان.
- ١٠ - كتاب الاسارى والغلول.
- ١١ - كتاب الاستبراء.
- ١٢ - كتاب الاستخارة.
- ١٣ - كتاب الاستنجاء.
- ١٤ - كتاب الاستيذان.
- ١٥ - كتاب الأشربة.
- ١٦ - كتاب الأضاحي.
- ١٧ - كتاب الاقامة في الصلاة.
- ١٨ - كتاب الأكفاء والأولياء.

(١) في فهرست ابن النديم: كتاب المعجزة.

(٢) في رجال النجاشي وفهرست ابن النديم: جزافات.

- ٣٦- كتاب الجزية والخراج.
- ٣٧- كتاب جلد الشارب.
- ٣٨- كتاب الجمع بين الصلاتين.
- ٣٩- كتاب الجنائز.
- ٤٠- كتاب الجنائز الكبير.
- ٤١- كتاب جنابة العبيد.
- ٤٢- كتاب جنابة العجماء^(١).
- ٤٣- كتاب الجنة والنار.
- ٤٤- كتاب جوابات مسائل وردت من عدة بلدان.
- ٤٥- كتاب الجهاد.
- ٤٦- كتاب الحث على النكاح.
- ٤٧- كتاب حد الزنا.
- ٤٨- كتاب حد الشارب.
- ٤٩- كتاب حد القاذف.
- ٥٠- كتاب الحدود.
- ٥١- كتاب الحدود في السرقة.
- ٥٢- كتاب حدود الصلاة.
- ٥٣- كتاب حقوق الاخوان.
- ٥٤- كتاب الحيض.
- ٥٥- كتاب الخمس.
- ٥٦- كتاب الخيار والتخير.
- ٥٧- كتاب الدعاء.
- ٥٨- كتاب الدعوات.
- ٥٩- كتاب دلائل الأئمة.
- ٦٠- كتاب الديات.
- ٦١- كتاب الدين والحوالة والحمالة.
- ٦٢- كتاب دية الجنين.
- ٦٣- كتاب الذبائح.
- ٦٤- كتاب الرؤيا.
- ٦٥- كتاب الرجعة.
- ٦٦- كتاب الرد على من صام أو أفطر قبل رؤيته.
- ٦٧- كتاب الرضاع.
- ٦٨- كتاب الرهن.
- ٦٩- كتاب الزكاة.
- ٧٠- كتاب زكاة الفطرة.
- ٧١- كتاب الزنا والاحصان.
- ٧٢- كتاب الزهد.
- ٧٣- كتاب السبق والرمي^(٢).
- ٧٤- كتاب سجود القرآن.
- ٧٥- كتاب السفر.

(١) في رجال النجاشي وفهرست ابن النديم: جنابة العجم.

(٢) في فهرست ابن النديم: والرمية.

- | | |
|---------------------------------|--------------------------------|
| ٧٦ - كتاب سنة الصلاة. | ٩٨ - كتاب صلاة السفر. |
| ٧٧ - كتاب السهو. | ٩٩ - كتاب صلاة السفينة. |
| ٧٨ - كتاب سيرة أبي بكر. | ١٠٠ - كتاب الصلاة على الجنائز. |
| ٧٩ - كتاب سيرة عثمان. | ١٠١ - كتاب صلاة العليل. |
| ٨٠ - كتاب سيرة عمر. | ١٠٢ - كتاب صلاة العيدين. |
| ٨١ - كتاب سيرة معاوية. | ١٠٣ - كتاب صلاة الغدير. |
| ٨٢ - كتاب الشركة. | ١٠٤ - كتاب صلاة الكسوف. |
| ٨٣ - كتاب الشروط. | ١٠٥ - كتاب صلاة نوافل النهار. |
| ٨٤ - كتاب الشفعة. | ١٠٦ - كتاب صلاة يوم الجمعة. |
| ٨٥ - كتاب الشهادات. | ١٠٧ - كتاب صنائع المعروف. |
| ٨٦ - كتاب الصداق. | ١٠٨ - كتاب الصوم. |
| ٨٧ - كتاب الصدقة غير الواجبة. | ١٠٩ - كتاب صوم السنة والنافلة. |
| ٨٨ - كتاب الصرف. | ١١٠ - كتاب صوم الكفارات. |
| ٨٩ - كتاب صفة الجنة والنار. | ١١١ - كتاب الصيد. |
| ٩٠ - كتاب الصفة والتوحيد. | ١١٢ - كتاب الطاعة. |
| ٩١ - كتاب الصلاة. | ١١٣ - كتاب الطب. |
| ٩٢ - كتاب الصلاة على الأئمة. | ١١٤ - كتاب الطلاق. |
| ٩٣ - كتاب صلاة الاستسقاء. | ١١٥ - كتاب الطهارات الكبير. |
| ٩٤ - كتاب صلاة الحضر. | ١١٦ - كتاب الظهار. |
| ٩٥ - كتاب صلاة الحوائج والتطوع. | ١١٧ - كتاب العالم والمتعلم. |
| ٩٦ - كتاب صلاة الخسوف | ١١٨ - كتاب العتق والكتابة. |
| والكسوف. | ١١٩ - كتاب العدة. |
| ٩٧ - كتاب صلاة الخوف. | ١٢٠ - كتاب العدد. |

- ١٢١- كتاب عشرة النساء.
- ١٢٢- كتاب العقيقة.
- ١٢٣- كتاب العمرة.
- ١٢٤- كتاب الغسل.
- ١٢٥- كتاب غسل الميت.
- ١٢٦- كتاب الغيبة.
- ١٢٧- كتاب فداء الأسارى.
- ١٢٨- كتاب فرض طاعة العلماء.
- ١٢٩- كتاب الفرق^(١) بين حل
المأكول وحرامه.
- ١٣٠- كتاب فروع فرض الصوم.
- ١٣١- كتاب فضائل القرآن.
- ١٣٢- كتاب القبالات والمزارعات.
- ١٣٣- كتاب القبلة.
- ١٣٤- كتاب قتل^(٢) المشركين.
- ١٣٥- كتاب القرعة.
- ١٣٦- كتاب القسامة.
- ١٣٧- كتاب قسمة الزكوات.
- ١٣٨- كتاب قسمة الغنيمة والفيء.
- ١٣٩- كتاب القضاء وآداب الحكم.
- ١٤٠- كتاب القطع والسرقة.
- ١٤١- كتاب القول بين القولين.
- ١٤٢- كتاب الكتابة والعق
والتدبير.
- ١٤٣- كتاب الكعبة.
- ١٤٤- كتاب اللباس^(٣).
- ١٤٥- كتاب لبسة الصلاة.
- ١٤٦- كتاب اللعان.
- ١٤٧- كتاب المآثم.
- ١٤٨- كتاب ما أبيح قتله في الحرم.
- ١٤٩- كتاب ما يكره من الجمع
بينهم.
- ١٥٠- كتاب المتعة.
- ١٥١- كتاب محاسن الأخلاق.
- ١٥٢- كتاب محبة الأوصياء.
- ١٥٣- كتاب مختصر الجنائز.
- ١٥٤- كتاب مختصر الحيض.
- ١٥٥- كتاب مختصر الصلاة.
- ١٥٦- كتاب مختصر الصوم.
- ١٥٧- كتاب مختصر الطهارات.

(١) في فهرست ابن النديم: الفرقان.

(٢) في فهرست ابن النديم: قتال.

(٣) في مستدركات علم الرجال ٧: ٣٢٣، ومن كتب العياشي كتاب

- ١٥٨ - كتاب مختصر المناسك .
 ١٥٩ - كتاب مختصر يوم وليلة .
 ١٦٠ - كتاب المداراة .
 ١٦١ - كتاب المروّة .
 ١٦٢ - كتاب المزار .
 ١٦٣ - كتاب المساجد .
 ١٦٤ - كتاب المسح على القدمين .
 ١٦٥ - كتاب المضاربة .
 ١٦٦ - كتاب معاريض الشعر .
 ١٦٧ - كتاب المعامل .
 ١٦٨ - كتاب معرفة البيان .
 ١٦٩ - كتاب معرفة الناقلين .
 ١٧٠ - كتاب معيار الأخبار .
 ١٧١ - كتاب مكة والحرم .
 ١٧٢ - كتاب الملاحم .
 ١٧٣ - كتاب الملاهي .
 ١٧٤ - كتاب المناسك .
 ١٧٥ - كتاب من يكره مناكحته .
 ١٧٦ - كتاب المواريث .
 ١٧٧ - كتاب مواقيت الظهر والعصر .
 ١٧٨ - كتاب الموضع تذكر فيه الشرائع .
- ١٧٩ - كتاب النجوم والقيافة^(١) .
 ١٨٠ - كتاب النذور .
 ١٨١ - كتاب النساء والولاء .
 ١٨٢ - كتاب النسبة .
 ١٨٣ - كتاب النشوز والخلع والمباراة .
 ١٨٤ - كتاب النكاح .
 ١٨٥ - كتاب نكاح المماليك .
 ١٨٦ - كتاب النوادر .
 ١٨٧ - كتاب الهبة .
 ١٨٨ - كتاب الوتر وصلاة الليل .
 ١٨٩ - كتاب وجوب الحج .
 ١٩٠ - كتاب الوصايا .
 ١٩١ - كتاب الوضوء .
 ١٩٢ - كتاب الوطء بملك اليمين .
 ١٩٣ - كتاب اليمين مع الشاهد .
 ١٩٤ - كتاب يوم وليلة .
 ١٩٥ - كتب الصلاة .

(١) في فهرست ابن النديم: النجوم والغال والقيافة والزجر .

تنبيه

ذكر ابن النديم بعد إيراد قائمة كتب العياشي بعض الكتب التي صنفها من رواية العامة، قال: ومما صنفه من رواية العامة:

١- كتاب سيرة أبي بكر.

٢- كتاب سيرة عمر.

٣- كتاب سيرة عثمان.

٤- كتاب سيرة معاوية.

٥- كتاب معيار الأخيار.

٦- كتاب الموضع^(١).

وقد ذكرناها في محلها من قائمة مصنفاته المتقدمة.

تفسير العياشي

بقي كتاب التفسير من بين كتب العياشي التي تجاوزت المائتين يتيماً ناقصاً، فلم يصل إلينا من كتبه غيره، وقد ذكره جميع المترجمين له، ولم يترددوا في نسبته إليه، وقد أصيب هذا التفسير من جانبين:

١- إنه كان مسنداً فاختصره بعض النساخ وحذف أسانيده وأبقى المتون، فالموجود منه هو مختصر التفسير.

قال العلامة المجلسي: لكن بعض الناسخين حذف أسانيده للاختصار، وذكر في أوله عذراً هو أشنع من جرمه^(٢).

وكان عذره أنه لم يجد في دياره من كان عنده سماع أو إجازة من المصنف، فحذف الاسناد ريثما يتهياً له ذلك ومهما يكن الأمر فإن حذف الاسناد للاختصار

(١) الفهرست: ٢٧٧.

(٢) بحار الأنوار: ١: ٢٨.

أمر معمول به عند المصنفين .

ومن بين الأسانيد الباقية في هذا التفسير سند الأحاديث ٣١١ و ٣١٢ و ٤٦٨ من تفسير سورة البقرة ، وسند الحديث ١١٧ من تفسير سورة الاسراء ، ومما نودّ التنويه عليه هنا هو أنّ أغلب الأحاديث المخرّجة في هذا التفسير بطبعته المحقّقة من (مجمع البيان) للطبرسي ومن مصنفات الشيخ الصدوق ومن (شواهد التنزيل) للحسكاني ، وردت باسنادٍ كاملٍ من المؤلفين المذكورين إلى العياشي ، ومن العياشي إلى الرواة والأصحاب ، فالأئمة عليهم السلام .

٢- إن الجزء الثاني منه مفقود ، والموجود منه هو جزؤه الأول الذي ينتهي بأواخر تفسير سورة الكهف ، ولم ينقل المحدثون وأرباب التفاسير الروائية - سيما المتأخرون منهم - إلّا من جزئه الأول ، كالبحراني والحويزي والحر العاملي والعلامة المجلسي والفيض الكاشاني وغيرهم .

وقد كانت نسخة التفسير الكاملة مع إسنادها عند بعض المتقدمين كالحافظ عبيدالله بن عبدالله المعروف بالحاكم الحسكاني من أعلام القرن الخامس ، فقد نقل عن تفسير العياشي في كتابه (شواهد التنزيل) ، والشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي رحمته الله المتوفى نحو سنة ٥٤٨ هـ ، نقل عن تفسير العياشي في تفسيره (مجمع البيان) ، وكلاهما نقلًا عنه مصرحين باسم الكتاب ومؤلفه ^(١) وباسناد تامّ في بعض الموارد من (مجمع البيان) ، وفي كثير من الموارد من كتاب (شواهد التنزيل) .

ودليل كونه كاملاً عندهما هو نقلهما من الجزء المفقود في موارد كثيرة يمكن ملاحظتها من خلال المستدرك المثبت في آخر الطبعة الجديدة من التفسير .
ويبدو لنا أنّ النسخة الكاملة كانت عند الشيخ محمد بن علي بن شهر آشوب

(١) راجع شواهد التنزيل ١: ٤٣٢ و ١٠٦: ٢٦٨ ، ٣٠٥ ، ٣١٧ . ومجمع البيان ٧: ٣٥١ ، ٨: ٦٦٤ . ومواقع كثيرة يمكن ملاحظتها من خلال تخريجات الكتاب والمستدرك وفق الطبعة الجديدة .

المازندراني المتوفى سنة ٥٨٨هـ، حيث نقل عنها في كتابه (مناقب آل أبي طالب)^(١). وكانت أيضاً عند السيد علي بن موسى بن طاووس رحمته الله المتوفى سنة ٦٦٤هـ أيضاً، حيث نقل في (سعد السعود) من تفسير العياشي، عند تفسيره الآية ٣٢ من سورة فاطر^(٢)، أي من الجزء المفقود من الكتاب.

أهمية التفسير

تفسير العياشي هو أحد أركان كتب التفسير المأثور عن أئمة الهدى أهل بيت النبي المعصومين عليهم السلام، وذلك لقدمه وجلالته وثقة مؤلفه، وقد اعتمده أغلب المتأخرين في تفاسيرهم ومجامعهم الحديثية. وقد ذكرنا بعضهم آنفاً. وليس من شك أن حديث أهل البيت عليهم السلام من أهم مفاتيح فهم كتاب الله تعالى، ولا يتيسر للمفسر أن يفهم كتاب الله إذا لم يضع أمامه الخطوط الأساسية التي رسمها أهل البيت عليهم السلام لفهم كتاب الله، وإذا لم يستعن بأحاديثهم عليهم السلام في فهم دقائق القرآن ورفائق معانيه وذلك من خلال هذا التفسير وغيره من مصادر التفسير الأثري المعروفة عند الامامية.

ومما لا ريب فيه أن الدعائم الأساسية والخطوط الرئيسية في منهج أهل البيت عليهم السلام في تفسير القرآن الكريم هي:

- ١- تنزيه الخالق تعالى عن التجسيم.
- ٢- تنزيه الأنبياء عن المعاصي.
- ٣- تنزيه القرآن وسلامته من التحريف.
- ٤- نفي الغلو ومحاربة الغلاة، هذا فضلاً عن منهج مدرسة أهل البيت عليهم السلام المعروف في تفسير القرآن بالقرآن، وآرائهم وعقائدهم في استحالة الرؤية، وفي

(١) راجع المناقب ٢: ٣٤٢، ٣: ٢٣، ١٠٤.

(٢) سعد السعود: ٧٩.

مسألة الهداية والضلالة، والجبر والتفويض وغيرها من المسائل المبثوثة في كتب العقائد والكلام، ولسنا هنا بصدد إيضاحها وبيانها، ولكننا نودّ الإشارة هنا إلى أنه كلّ ما ورد في هذا التفسير أو في غيره من كتب التفسير أو الرواية عند الإمامية مخالفاً لعقائد الأئمة عليهم السلام المشار إليها سيّما ما يشتم منه رائحة الغلوّ أو القول بالتحريف، فالأئمة عليهم السلام منه براء.

روى الشيخ الصدوق بإسناده عن الإمام الرضا عليه السلام، قال: إنّ مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا، وجعلوها على ثلاثة أقسام: أحدها الغلو، وثانيها التقصير في أمرنا، وثالثها التصريح بمثالب أعدائنا، فإذا سمع الناس الغلوّ فينا كفّروا شيعتنا، ونسبوهم إلى القول بربوبيّتنا، وإذا سمعوا التقصير اعتقدوه فينا، وإذا سمعوا مثالب أعدائنا بأسمائهم ثلبونا بأسمائنا^(١).

الكتاب في حلّته الجديدة

يمكن تلخيص موارد العمل في الطبعة المحققة من هذا الكتاب إلى ثلاث نقاط رئيسية:

- ١- التحقيق.
- ٢- إعداد المستدرك.
- ٣- إثبات أسانيد العياشي.

التحقيق

عمد قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة إلى تحقيق كتاب التفسير لمحمد بن مسعود العياشي، ذلك لما يحظى به الكتاب من أهمية بكونه من المصادر

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣٠٤.

الأولية للتفسير الأثري عند الإمامية، كما أنه لم يحظ بما يستحقه من التصحيح والضبط على نسخه المخطوطة، فبقى الكتاب يعاني في كثير من مواضعه من مشكلات الأوهام والتصحيف والتحريف في أسماء الرواة ومتون الأحاديث وغيرها، على الرغم من أن تحقيقه الأول ١٣٨٠ هـ قد بذل فيه محققه مزيداً من الجهد في المقابلة بنسختين مخطوطتين وبيعض المصادر التي نقلت عنه، لذا فقد بذل قسم الدراسات أقصى ما يسعه من الجهد في سبيل تنقيته وتصحيحه وإخراجه بطبعة جديدة محققة في ثلاثة أجزاء اعتماداً على أربع نسخ مخطوطة.

ملحقات الكتاب

والكتاب في طبعته المحققة يشتمل في آخره على ثلاثة ملحقات مهمة، هي:

١- المستدرك.

٢- مشيخة العياشي.

٣- إعداد فهرس مختلفة تكشف عن مضامين التفسير.

المستدرك

سبق أن ذكرنا بأن هذا الكتاب وصل إلينا ناقصاً، فقد سقط نصفه الثاني الذي يبدأ من سورة مريم إلى آخر التفسير، ولهذا فقد تمّ إعداد مستدرك للكتاب، يعتمد على الكتب التي نقلت عن النسخة الكاملة له، فكان جلّ الاعتماد في ذلك على تفسير (مجمع البيان) للطبرسي، وكتاب (شواهد التنزيل) للحاكم الحسكاني، وبعض نقول الشيخ ابن شهر آشوب والسيد ابن طاووس.

كما اعتمدت مرويات رجال الكشي وكتب الشيخ الصدوق وغيرها عن العياشي في مجال التفسير مع عدم تصريحهم بالنقل عن كتاب التفسير، وذلك لوجود قسم من هذه المرويات تطابق ما رواه العياشي في النصف الموجود من

تفسيره سنداً وممتناً، وذلك واضح لمن تأمل تخريجات النصف الأول من كتب الشيخ الصدوق ورجال الكشي، حيث يلاحظ المطابقة التامة في سند الحديث ومتمنه، مع تمام السند من المصنف إلى العياشي فالرواة في بعضها، لذلك اعتمدت مرويات الشيخ الصدوق والكشي التفسيرية عن العياشي في القسم المفقود لإعداد المستدرك.

وكان حصيلة هذا المستدرك (١١٦) حديثاً موزعة على (٤٩) سورة من السور التي لم ترد في النصف الأول من التفسير، وقد تم إثباتها في القسم الأول من ملحقات الكتاب، فكان هذا المستدرك ذا أهمية فائقة للمعنيين بالتحقيق في تراث أهل البيت عليهم السلام ولأحياء هذا الأثر المهم وتقديمه بشكل أتم وأكمل للباحثين والمحققين الكرام.

مشيخة العياشي

ذكرنا أن الخلل الثاني الذي لحق بهذا الكتاب بعد فقدان نصفه الثاني، هو إسقاط الاسناد، ولذلك فقد تتبّع محققو التفسير أسانيد العياشي الواردة في (مجمع البيان) للعلامة الطبرسي و(شواهد التنزيل) للحاكم الحسكاني، وهي عين أسانيد التفسير، كما قاموا بمجرد لكافة المصنفات المتوفرة لديهم من كتب الامامية، فأثبتوا السند حيثما وجدوا اسم محمد بن مسعود العياشي واقعاً فيه، فكان حصيلة ذلك (٣٣٣) إسناداً، و(٢٢٨) راوياً، على أن هذه الأسانيد لا تغطّي جميع مساحة التفسير أولاً، ولا تعني بالضرورة أن يكون كلّ حديث في هذا التفسير مسنداً وفق الطرق المثبتة في المشيخة، لكن الذي يمكن الاطمئنان إليه هو أن هذه الأسانيد هي أسانيد العياشي إلى الرواة، وقسمها الأعظم تؤلّف أسانيده في هذا التفسير سيما المنقول عن (شواهد التنزيل) و(مجمع البيان)، وقد رُتبت وفق التسلسل الحروفي لأسماء الرواة، وأثبتت في القسم الثاني من ملحقات الكتاب بعد المستدرك، ولا ريب أنها ستكون معيناً لمن يهّمه البحث في الاسناد وطرق الحديث، وباعثاً لازدياد الثقة بهذا الكتاب وبجلالة مؤلّفه ﷺ.

وفيما يلي طرق الشيخ أبي النضر محمد بن مسعود العياشي ﷺ إلى الرواة والأصحاب والمشايخ العظام، وهي مرتبة وفق الترتيب الألفبائي للرواة:

١- أبان بن تغلب

١- أبو النضر محمد بن مسعود العياشي، عن إسحاق بن محمد البصري، عن محمد بن الحسين بن شمون، عن عبدالله بن عمرو، عن عبدالله بن حماد الأنصاري،

عن أبان بن تغلب^(١).

٢- أبان بن عثمان

٢- وعن الحسين بن عبيد الله، عن عبد الله بن علي، عن أحمد بن حمزة، عن المرزبان بن عمران، عن أبان بن عثمان^(٢).

٣- وعن علي بن الحسن، عن جعفر بن محمد بن حكيم وعباس بن عامر، عن أبان بن عثمان^(٣).

٤- وعن علي بن محمد، عن الحسين بن عبد الله، عن عبد الله بن علي، عن أحمد بن حمزة بن عمران القمي، عن المرزبان بن عمران، عن أبان بن عثمان^(٤).

٣- إبراهيم بن أبي البلاد

٥- وعن محمد بن أبي نصر، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن أبي البلاد^(٥).

٦- وعن محمد بن نصير وحمدي، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي ابن يقطين، عن إبراهيم بن أبي البلاد^(٦).

٤- إبراهيم بن عنبسة

٧- وعن حمدي، عن محمد بن عيسى، قال: سمعته يقول: كتب إليه إبراهيم ابن عنبسة^(٧).

(١) شواهد التنزيل ٢: ١٠٧٤/٣١٧.

(٢) رجال الكشي: ٦٠٩/٣٣٣.

(٣) رجال الكشي: ٤٢٦/٢٣٥.

(٤) الاختصاص: ٦٩.

(٥) علل الشرائع: ١/٥٣.

(٦) رجال الكشي: ٦٥٩/٣٥٢.

(٧) تفسير العياشي الحديث: ٣١١ من سورة البقرة.

٥ - إبراهيم الكرخي

٨ - وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن إبراهيم الكرخي^(١).

٦ - إبراهيم بن مهزيار

٩ - وعن سليمان بن حفص، عن أبي بصير حماد بن عبدالله القندي، عن إبراهيم بن مهزيار^(٢).

٧ - أحكم بن يسار

١٠ - وعن علي بن قيس القومسي، عن أحكم بن يسار^(٣).

٨ - أحمد بن إسحاق بن سعد

١١ - وعن أحمد بن علي بن كلثوم، عن علي بن أحمد الرازي^(٤)، عن أحمد بن إسحاق بن سعد^(٥).

٩ - أحمد بن حماد المروزي

١٢ - وعن أبي علي الحمودي (محمد بن أحمد بن حماد المروزي)، عن أبيه^(٦).

١٠ - أحمد بن الفضل الكناسي

١٣ - وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل الكناسي^(٧).

١١ - أحمد بن عمر

١٤ - وعن الحسين بن اشكيب، عن الحسن بن الحسين المروزي، عن يونس

(١) علل الشرائع: ٣/١٤٧.

(٢) رجال الكشي: ١١٣٣/٦١٠.

(٣) رجال الكشي: ١٣٠/٧٤، في البحار ٤٢: ١٦/١٣٥... القومسي، عن أحلم بن يسار.

(٤) في كفاية الأئمة: أحمد بن علي الرازي.

(٥) كمال الدين: ٧/٤٠٨، كفاية الأئمة: ٢٩١.

(٦) رجال الكشي: ١٠٦٠/٥٦١.

(٧) رجال الكشي: ٦٩٢/٣٧١.

ابن عبدالرحمن ، عن أحمد بن عمر ، عن بعض أصحاب الصادق عليه السلام (١) .

١٢ - أحمد بن محمد بن أبي نصر

١٥ - وعن أبي صالح خلف بن حماد الكشي ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسين ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر (٢) .

١٣ - أحمد بن النضر

١٦ - وعن أبي جعفر حمدان بن أحمد ، عن معاوية بن حكيم ، عن أحمد بن النضر (٣) .

١٤ - أبو أسامة الشحام

١٧ - وعن حمدويه ، عن الحسين بن موسى ، عن جعفر بن محمد الخثعمي ، عن إبراهيم بن عبد الحميد الصنعاني ، عن أبي أسامة الشحام (٤) .

١٨ - وعن الفضل ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي أسامة الشحام (٥) .

١٥ - إسحاق بن جعفر بن محمد

١٩ - وعن يوسف بن السخت ، عن علي بن القاسم العريضي الحسيني ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبدالرحمن بن الحجاج ، عن إسحاق وعلي ابني أبي عبدالله جعفر بن محمد (٦) .

١٦ - اسماء بنت عميس

٢٠ - وعن نصر بن أحمد البغدادي ، عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك بن أبي

(١) رجال الكشي: ٧٤٠/٣٩٣.

(٢) كمال الدين: ٥/٦٤٥.

(٣) رجال الكشي: ١٢١/٦٧.

(٤) رجال الكشي: ٧٥٣/٤٠٣.

(٥) رجال الكشي: ٢٦٢/١٥٨.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١: ٣/٣٨.

الزاهرية الكوفي، عن أحمد بن الفضل، عن جعفر الأحمسي، عن عيدان بن سليمان، عن حصين، عن اسماء بنت عميس^(١).

١٧- إسماعيل بن جابر

٢١- وعن حمدويه، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن إسماعيل بن جابر^(٢).

٢٢- وعن علي بن الحسن، عن ابن أورمة، عن عثمان بن عيسى، عن إسماعيل ابن جابر^(٣).

٢٣- وعن علي بن محمد بن فيروزان القمي، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن إسماعيل بن جابر^(٤).

٢٤- وعن الفضل، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن إسماعيل بن جابر^(٥).

١٨- إسماعيل بن الخطاب

٢٥- وعن يوسف بن السخت، عن علي بن القاسم، عن أبيه، عن جعفر بن خلف، عن إسماعيل بن الخطاب^(٦).

١٩- إسماعيل بن أبي الزيات السكوني

٢٦- وعن الحسين بن اشكيب، عن الحسن بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن أبي الزيات السكوني^(٧).

(١) شواهد التنزيل ١: ٥١٢/٣٧٠.

(٢) التهذيب ٣: ٩٥٠/٣٠٧.

(٣) رجال الكشي: ٣٤٩/١٩٩.

(٤) رجال الكشي: ٥/٤.

(٥) رجال الكشي: ٧١١/٣٧٩.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢١/٣٠.

(٧) جمال الأسبوع: ٤٢٠.

- ٢٠- إسماعيل بن سلام
- ٢٧- وعن أبي عبدالله الحسين بن اشكيب، عن بكر بن صالح الرازي، عن إسماعيل بن عباد القصري قصر ابن هيرة، عن إسماعيل بن سلام^(١).
- ٢١- إسماعيل بن سهل
- ٢٨- وعن جعفر بن أحمد، عن حمدان بن سليمان، عن منصور بن العباس البغدادي عن إسماعيل بن سهل^(٢).
- ٢٢- إسماعيل بن عبد الخالق
- ٢٩- وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن إسماعيل بن عبد الخالق^(٣).
- ٢٣- إسماعيل بن همام
- ٣٠- وعن أحمد بن عبيد الله^(٤) العلوي، عن علي بن محمد العمري، عن إسماعيل بن همام^(٥).
- ٢٤- الأصبغ بن نباتة
- ٣١- وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابنا، عن محمد بن زريع، عن الأصبغ بن نباتة^(٦).
- ٢٥- أنس بن مالك
- ٣٢- وعن القاسم بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن علي بن صالح، عن

(١) رجال الكشي: ٨٢١/٤٣٦.

(٢) رجال الكشي: ٨٨٣/٤٦٣.

(٣) رجال الكشي: ٢٣٨/١٤٩.

(٤) في عيون أخبار الرضا عليه السلام: أحمد بن عبدالله.

(٥) علل الشرائع: ١/٥٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٥/٧٦: ٢.

(٦) شواهد التنزيل: ١/١٣٨: ١٩٠.

سفيان ببيع الحرير، عن عبدالمؤمن الأنصاري، عن أبيه، عن أنس بن مالك^(١).
 ٣٣- وعن يوسف بن السخت البصري، عن إسحاق بن الحارث، عن محمد
 ابن البشار، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن هشام بن يزيد، عن أنس بن
 مالك^(٢).

٢٦- أبو أيوب الأنصاري

٣٤- وعن يوسف بن السخت، عن سفيان الثوري، عن موسى بن عبيدة، عن
 إياس بن مسلمة بن الأكوع، عن أبي أيوب الأنصاري^(٣).

٢٧- أبو أيوب المخزومي

٣٥- وعن أبي القاسم، كتبت من كتاب أحمد الدهان، عن القاسم بن
 حمزة، عن ابن أبي عمير، عن أبي إسماعيل السراج، عن خيثمة الجعفي، عن أبي
 أيوب المخزومي^(٤).

٢٨- بريد العجلي

٣٦- وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن
 عثمان، عن بريد العجلي^(٥).

٢٩- بشر بن عمرو الهمداني

٣٧- وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن أبي الحسن الغزلي، عن
 غياث الهمداني، عن بشر بن عمرو الهمداني^(٦).

(١) أمالي الطوسي: ٤١١/٢٣٢.

(٢) كفاية الأثر: ٧٠.

(٣) كفاية الأثر: ١١٣.

(٤) كمال الدين: ١٧/٣٣١.

(٥) رجال الكشي: ٦٥٥/٣٥٠.

(٦) رجال الكشي: ٩/٥.

٣٠ - بشير الدهان

٣٨ - وعن إسحاق بن محمد البصري، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن بشير الدهان^(١).

٣١ - أبو بصير

٣٩ - وعن إبراهيم بن علي، عن إبراهيم بن إسحاق، عن يونس بن عبدالرحمن، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير^(٢).

٤٠ - وعن إبراهيم بن علي، عن ابن إسحاق، عن يونس بن عبدالرحمن، عن ابن سنان، عن عبدالله بن مسكان، عن أبي بصير^(٣).

٤١ - وعن إبراهيم بن محمد بن فارس، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن شهاب بن عبدربه، عن أبي بصير^(٤).

٤٢ - وعن أحمد بن علي بن كلثوم، عن الحسن بن علي الدقاق، عن محمد بن أحمد بن أبي قتادة، عن أحمد بن هلال، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير^(٥).

٤٣ - وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، عن ابن أبي عمير، عن شعيب العرقوفي، عن أبي بصير^(٦).

٤٤ - وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل وعبدالله بن محمد الأسدي، عن ابن أبي عمير، عن شعيب العرقوفي، عن أبي بصير^(٧).

(١) رجال الكشي: ٥٨٣/٣٢١.

(٢) علل الشرائع: ١/٥١.

(٣) الخصال: ٥٦/٤٨٣.

(٤) رجال الكشي: ٣٥٢/٢٠٠.

(٥) كمال الدين: ٤٥/٣٥٠.

(٦) رجال الكشي: ٣٥١/١٩٩.

(٧) رجال الكشي: ٢٨٩/١٧١.

- ٤٥- وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير^(١).
- ٤٦- وعن جعفر بن أحمد، عن حمدان والعمركي، عن العبيدي، عن يونس، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي بصير^(٢).
- ٤٧- وعن جعفر بن أحمد، عن حمران والعمركي، عن العبيدي، عن يونس، عن أيوب بن حر، عن أبي بصير^(٣).
- ٤٨- وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي البوفكي، عن الحسن بن علي بن فضال، عن مروان بن مسلم، عن أبي بصير^(٤).
- ٤٩- وعن حمدان بن أحمد القلانسي، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن سيف ابن عميرة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير^(٥).
- ٥٠- وعن حمدويه، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن ابن مسكان، عن أبي بصير^(٦).
- ٥١- وعن علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر، وجعفر بن محمد ابن حكيم، عن أبان بن عثمان الأحمر، عن أبي بصير^(٧).
- ٥٢- وعن علي بن محمد بن شجاع، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير^(٨).

(١) كمال الدين: ٥/٤٨٠.

(٢) شواهد التنزيل ٢: ١١٦٧/٣٤٩.

(٣) شواهد التنزيل ١: ١٤٥/١٠٤.

(٤) معاني الأخبار: ١/١١٢.

(٥) شواهد التنزيل ١: ٢٠٣/١٤٩.

(٦) معاني الأخبار: ٣/٢٠١.

(٧) رجال الكشي: ٣٧٠/٢٠٩، و: ٤٢٥/٢٣٤، و: ٤٤١/٢٤١.

(٨) كمال الدين: ٤٦/٣٥٠، و: ٥٤/٣٥٧.

٥٣- وعن علي بن محمد القمي، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن، عن علي بن الحكم، عن مثنى الخياط، عن أبي بصير^(١).

٥٤- وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي بصير^(٢).

٥٥- وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزني، وفضالة، عن أبان، عن أبي بصير^(٣).

٣٢- بكر بن محمد الأشعري

٥٦- وعن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن بكر بن محمد الأشعري^(٤).

٣٣- جابر بن عبدالله الأنصاري

٥٧- وعن سهل بن بحر، عن الفضل بن شاذان، عن محمد بن أبي عمير، عن عون بن أذينة، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن جابر بن عبدالله^(٥).

٥٨- وعن محمد بن عيسى، عن عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن جابر بن عبدالله^(٦).

٥٩- وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن

(١) رجال الكشي: ٢٩٨/١٧٤.

(٢) علل الشرائع: ٢/٥١.

(٣) علل الشرائع: ١/٧٢.

(٤) رجال الكشي: ٨١٩/٤٣٣.

(٥) شواهد التنزيل: ١: ٢٤٩/١٩٢.

(٦) بحار الأنوار: ١٢: ١٩/١٩٤.

عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن جابر بن عبدالله الأنصاري^(١).

٣٤- جابر المكفوف

٦٠- وعن علي بن الحسن، عن العباس بن عامر، عن جابر المكفوف^(٢).

٣٥- جابر بن يزيد الجعفي

٦١- وعن جبرئيل بن أحمد الفاريابي، عن الحسن بن خرزاذ، عن محمد بن

موسى بن الفرات، عن يعقوب بن سويد بن مزيد الحارثي، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد^(٣).

٦٢- وعن الحسين بن اشكيب، عن هارون بن عقبة الخزاعي، عن أسد بن

سعيد النخعي، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد الجعفي^(٤).

٦٣- وعن علي بن أبي علي، عن سلمة بن الخليل، عن محمد بن إسماعيل

القزويني، عن إبراهيم بن أيوب المديني، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد الجعفي^(٥).

٣٦- أبو الجارود

٦٤- وعن أبي عبدالله الشاذاني، عن الفضل، عن أبيه، عن أبي يعقوب

المقري، عن عمرو بن خالد، عن أبي الجارود^(٦).

٣٧- أبو جعفر الأحول

٦٥- وعن الحسين بن اشكيب، عن الحسن بن الحسين، عن يونس بن

(١) كمال الدين: ٤/٣٩٤.

(٢) رجال الكشي: ٦١٣/٣٣٥.

(٣) معاني الأخبار: ١٢/٦٣.

(٤) التوحيد: ١٣/١٧٩.

(٥) شواهد التنزيل: ١: ٤٥١/٣٢٤.

(٦) رجال الكشي: ٤١٩/٢٣١.

عبدالرحمن، عن أبي جعفر الأحول^(١).

٣٨ - جميل بن دراج

٦٦ - وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عمر بن عبدالعزيز، عن جميل بن دراج^(٢).

٣٩ - الحارث

٦٧ - وعن علي بن الحسن، عن العباس بن عامر، عن أبان، عن الحارث^(٣).

٤٠ - الحارث بن المغيرة

٦٨ - وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان، عن الحارث بن المغيرة^(٤).

٤١ - أبو حازم

٦٩ - وعن محمد بن حاتم، عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم بن معمر، عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبي حازم^(٥).

٤٢ - حباية الوالبية

٧٠ - وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عنيسة بن مصعب وعلي بن المغيرة، عن عمران بن ميثم وعباية الأسدي، عن حباية الوالبية^(٦).

(١) رجال الكشي: ٣٣٢/١٨٩.

(٢) رجال الكشي: ٤٦٨/٢٥١.

(٣) رجال الكشي: ٣٠٦/١٧٧.

(٤) كمال الدين: ٤٧/٣٥١.

(٥) علل الشرائع: ١٠/٢٣٢.

(٦) رجال الكشي: ١٨٢/١١٤.

٤٣ - حبيب الخثعمي

٧١- وعن الحسين بن إشكيب، عن ابن أورمة، عن القاسم بن محمد، عن حبيب الخثعمي^(١).

٤٤ - حذيفة بن أسيد الغفاري

٧٢- وعن نصر بن أحمد البغدادي، عن محمد بن عبيد بن عتبة، عن إسماعيل ابن أبان عن سالم بن أبي عمرة، عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري^(٢).

٤٥ - حريز

٧٣- وعن جعفر بن أحمد بن أيوب، عن العمري، عن أحمد بن بشر، عن يحيى بن المثني، عن علي بن الحسن بن رباط، عن حريز^(٣).

٤٦ - حريز بن عبدالله

٧٤- وعن إسحاق بن محمد البصري، عن علي بن داود الحديدي، عن حريز بن عبدالله^(٤).

٤٧ - الحسن بن زيد

٧٥- وعن أحمد بن عبدالله العلوي، عن علي بن الحسن الحسيني، عن الحسن ابن زيد^(٥).

٤٨ - الحسن الصيقل

٧٦- وعن حمدويه بن نصير، عن أيوب بن نوح، عن عبدالله بن المغيرة، عن

(١) رجال الكشي: ٦٩٠/٣٧٠.

(٢) علل الشرائع: ٣/٢٠٢.

(٣) رجال الكشي: ٧١٨/٣٨٤.

(٤) رجال الكشي: ٧٤٢/٣٩٧.

(٥) رجال الكشي: ٧٤/٣٦.

ابن مسكان، عن الحسن الصيقل^(١).

٤٩ - الحسن بن عبدالرحيم

٧٧ - وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن السندي بن الربيع، عن الحسن بن عبدالرحيم^(٢).

٥٠ - الحسن بن علي بن فضال

٧٨ - وعن جعفر بن أحمد، عن الحسن بن علي بن فضال^(٣).

٥١ - الحسن بن علي الوشاء

٧٩ - وعن عبيد الله بن محمد بن خالد، عن الحسن بن علي الوشاء^(٤).

٥٢ - الحسن بن علي بن يقطين

٨٠ - وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى بن عبيد.

وحمدي بن نصير، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن الحسن بن علي بن يقطين^(٥).

٨١ - وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن عبدالعزيز بن المهدي

القمي ومحمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين^(٦).

٥٣ - الحسن بن موسى

٨٢ - وعن محمد بن نصير، عن الحسن بن موسى^(٧).

(١) التهذيب ٢: ٧٥١/١٨٩.

(٢) رجال الكشي: ٨١٨/٤٣٣.

(٣) إكمال الدين: ٥٤/٣٩٠.

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٦٧٦، يأتي في: الوشاء.

(٥) رجال الكشي: ٢٧٠/١٦١.

(٦) رجال الكشي: ٩٣٥/٤٩٠.

(٧) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١/١٣٨، علل الشرائع: ٢/٢٣٨.

٥٤ - حسين بن زيد

٨٣- وعن عبدالله بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن إسماعيل بن عبدالمخلاق، عن حسين بن زيد^(١).

٥٥ - الحسين بن علوان

٨٤- وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن أبي الحسين علي بن يحيى، عن الحسين بن علوان^(٢).

٥٦ - الحسين بن علي

٨٥- وعن علي بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن علي^(٣).

٥٧ - حسين، المختار

٨٦- وعن الحسين بن اشكيب، عن الحسن بن الحسين، عن يونس، عن حسين المختار^(٤).

٥٨ - حسين بن أبي يعفور

٨٧- وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد، عن إسماعيل بن عباد، عن حسين بن أبي يعفور^(٥).

٥٩ - الحكم بن عيينة

٨٨- وعن علي بن الحسين بن علي بن فضال، عن العباس بن عامر، عن أبان ابن عثمان، عن الحارث بن المغيرة، عن حمران بن أعين، عن الحكم بن عيينة^(٦).

(١) رجال الكشي: ٧٨٤/٤١٤.

(٢) فلاح السائل: ٢٨٢.

(٣) رجال الكشي: ٨٢٠/٤٣٤.

(٤) رجال الكشي: ٧٣٧/٣٩٢.

(٥) شواهد التنزيل ٢: ١٠٩٠/٣٣١.

(٦) رجال الكشي: ٣٠٥/١٧٧. و«عين» تصحيف، صوابه: عُنَيْبَة.

٦٠- الحلبي

٨٩- وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي^(١).

٦١- حماد السمندي

٩٠- وعن محمد بن أحمد النهدي الكوفي، عن معاوية بن حكيم الدهني، عن شريف بن سابق التفليسي، عن حماد السمندي^(٢).

٦٢- حماد بن عيسى

٩١- وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن حماد ابن عيسى^(٣).

٩٢- وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن علي بن النعمان، عن محمد بن خالد البرقي وعلي بن مهزيار وأبي علي بن راشد، عن حماد بن عيسى^(٤).

٦٣- حماد الناب

٩٣- وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن حماد الناب^(٥).

٩٤- وعن الحسين بن عبدالله، عن عبدالله بن علي، عن أحمد بن حمزة، عن عمران القمي، عن حماد الناب^(٦).

(١) معاني الأخبار: ٧/٣٣٩، رجال الكشي: ٧٥/٣٧، التهذيب: ٣: ٩٤٣/٣٠٦.

(٢) رجال الكشي: ٦٣٥/٣٤٣، أمالي الطوسي: ٥٤/٤٥.

(٣) رجال الكشي: ٥٠٤/٢٨٥.

(٤) كامل الزيارات: ٥/٢٤٩، بحار الأنوار: ٨٩: ٢/٧٧.

(٥) رجال الكشي: ٢٩٧/١٧٣.

(٦) رجال الكشي: ٦٠٨/٣٣٣.

٩٥- وعن علي بن محمد، عن الحسين بن عبدالله، عن عبدالله بن علي، عن أحمد بن حمزة، عن عمران القمي، عن حماد الناب^(١).

٦٤- حمدان الحضيبي

٩٦- وعن حمدان بن أحمد القلانسي، عن معاوية بن حكيم، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حمدان الحضيبي^(٢).

٦٥- حمران

٩٧- وعن الحسين بن سعيد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن الفضل، عن ابن أذينة، عن حمران^(٣).

٩٨- وعن الحسين، عن محمد بن علي، عن المفضل بن صالح، عن محمد الحلبي، عن حمران^(٤).

٦٦- حمران بن أعين

٩٩- وعن عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، عن أبيه، عن محمد بن زياد الأزدي، عن حمزة بن حمران، عن أبيه حمران بن أعين^(٥).

٦٧- أبو حمزة الثمالي

١٠٠- وعن جعفر بن أحمد بن معروف، عن العمركي بن علي، عن عبدالله بن الوليد النخعي، عن فضيل بياع الملاء^(٦)، عن أبي حمزة الثمالي^(٧).

(١) الاختصاص: ٦٩.

(٢) رجال الكشي: ١٠٦٤/٥٦٣.

(٣) شواهد التنزيل ١: ٢٦٤/٢٠٣.

(٤) شواهد التنزيل ٢: ٩٠٥/١٩٩.

(٥) الخصال: ٤/٥١٧.

(٦) الملاء، جمع ملاءة: وهي ثوب يلبس على الفخذين.

(٧) فلاح السائل: ٢٨٦.

٦٨ - حمزة بن حمران

١٠١ - وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن الوشاء، عن ابن خدّاش، عن علي بن إسماعيل، عن ربعي؛ عن الهيثم بن حفص العطار، عن حمزة بن حمران^(١).

٦٩ - حمزة الطيار

١٠٢ - وعن علي بن محمد القمي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن زحل عمر بن عبدالعزيز، عن جميل بن دراج، عن حمزة بن محمد الطيار^(٢).

١٠٣ - وعن محمد بن نصير، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن ابن بكير عن حمزة الطيار^(٣).

٧٠ - حميد بن عبدالرحمن بن عوف

١٠٤ - وعن محمد بن حاتم، عن عبدالله بن حماد وسليمان بن معبد، عن عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن علوان بن داود بن صالح، عن صالح بن كيسان، عن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه^(٤).

٧١ - خالد الجوان

١٠٥ - وعن إسحاق بن محمد البصري، عن عبدالله بن القاسم، عن خالد الجوان^(٥).

٧٢ - أبو خالد القمّاط

١٠٦ - قال: كتب إليّ أبو عبدالله يذكر عن الفضل، عن محمد بن جمهور العمي، عن يونس بن عبدالرحمن، عن علي بن رثاب، عن أبي خالد القمّاط^(٦).

(١) رجال الكشي: ٢٣٣/١٤٦.

(٢) رجال الكشي: ١١٣/٦٣.

(٣) رجال الكشي: ٦٤٨/٣٤٧.

(٤) الخصال: ٢٢٨/١٧١.

(٥) رجال الكشي: ٥٩١/٣٢٦.

(٦) رجال الكشي: ٧٧٤/٤١١.

٧٣- أبو خالد الكابلي

١٠٧- وعن جعفر بن أحمد، عن ابن شجاع، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن قريب، عن أبي خالد الكابلي^(١).

١٠٨- وعن أبي عبدالله الحسين بن إشكيب، عن محمد بن أورمة، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن ضريس، عن أبي خالد الكابلي^(٢).

٧٤- داود بن فرقد

١٠٩- وعن عبدالله بن محمد، عن الوشاء، عن علي بن عقبة، عن داود بن فرقد^(٣).
١١٠- وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن الحسن بن علي الخزاز، عن علي بن عقبة، عن داود بن فرقد^(٤).

٧٥- داود بن القاسم

١١١- وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي، عن الحسن بن أبي قتادة، عن داود بن القاسم^(٥).
١١٢- وعن جعفر بن معروف، عن العمركي، عن الحسن بن أبي لبابة، عن أبي هاشم داود بن قاسم الجعفري^(٦).

٧٦- داود الرقي

١١٣- وعن علي بن محمد بن عيسى، عن عمر بن عبدالعزيز، عن بعض

(١) شواهد التنزيل ١: ١٤٦/٢٠٠.

(٢) رجال الكشي: ١٩١/١٢٠.

(٣) رجال الكشي: ٦٤٠/٣٤٥.

(٤) رجال الكشي: ٤١٨/٢٣١.

(٥) رجال الكشي: ٩٢٢/٤٨٦.

(٦) رجال الكشي: ٤٩٥/٢٧٨، أمالي الطوسي: ٥٦/٤٦.

أصحابنا ، عن داود الرقي (١).

١١٤ - وعن علي بن محمد ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسن بن الحسين ،
عن محمد بن إسماعيل ، عن الحسين بن بشار الواسطي ، عن داود الرقي (٢).

٧٧ - أبو داود المسترق

١١٥ - وعن عبدالله بن محمد ، عن محمد بن البخري العطار ، عن أبي داود
المسترق (٣).

٧٨ - داود بن أبي يزيد

١١٦ - وعن علي بن محمد ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن العباس بن
معروف ، عن أبي محمد الحجال ، عن داود بن أبي يزيد (٤).

٧٩ - أبو رافع

١١٧ - وعن نصر بن أحمد البغدادي ، عن عيسى بن مهران ، عن مخول ، عن
عبدالرحمن بن الأسود ، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه وعمه ، عن
أبيه ، عن أبي رافع (٥).

٨٠ - ربيعة بن ناجذ

١١٨ - وعن علي بن جعفر بن العباس الخزاعي ومحمد بن علي بن خلف العطار ،
عن عمرو بن عبدالغفار ، عن شريك ، عن عثمان بن أبي ربيعة ، عن أبي صادق ، عن
ربيعة بن ناجذ (٦).

(١) رجال الكشي : ٧٦٥/٤٠٧.

(٢) رجال الكشي : ٧٨٦/٤١٥.

(٣) فلاح السائل : ١٩٨.

(٤) رجال الكشي : ١٢٢/٦٨.

(٥) علل الشرائع : ٢/٢٠١.

(٦) شواهد التنزيل : ١ : ٥٩٥/٤٣٢.

١١٩- وعن محمد بن حاتم، عن أحمد بن سعيد، عن يحيى بن أبي بكير، عن شريك، عن عثمان بن أبي ربيعة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ^(١).

٨١- أبو جمعة رحمه بن صدقة

١٢٠- وعن أحمد بن أحمد، عن سليمان بن الخصيب، عن الثقة، عن أبي جمعة رحمه بن صدقة^(٢).

٨٢- أبو الزبير

١٢١- وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الشقري، عن علي بن الحكم، عن فضل بن عثمان، عن أبي الزبير^(٣).

٨٣- أبو داود

١٢٢- وعن علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن العباس بن عامر، وجعفر بن محمد بن حكيم، عن أبان بن عثمان الأحمر، عن فضيل الرسان، عن أبي داود^(٤).

٨٤- زرارة

١٢٣- وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن إبراهيم المؤمن، عن نصر بن شعيب، عن عمّة زرارة، عن زرارة^(٥).

١٢٤- وعن جبريل بن أحمد الفاريابي، عن العبيدي محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن ابن مسكان، عن زرارة^(٦).

١٢٥- وعن الحسين، عن محمد بن علي، عن المفضل بن صالح، عن محمد

(١) شواهد التنزيل ١: ٥٩٥/٤٣٢.

(٢) معاني الأخبار: ٥/٢٨.

(٣) رجال الكشي: ٩٣/٤٤.

(٤) رجال الكشي: ١٤٨/٩٤.

(٥) رجال الكشي: ٢٥٦/١٥٦.

(٦) رجال الكشي: ٢٢٨/١٤٤، و: ٢٦١/١٥٧.

الحلبي، عن زرارة^(١).

١٢٦- وعن الخزاعي، عن محمد بن زياد أبي عمير، عن علي بن عطية، عن زرارة^(٢).

١٢٧- وعن العباس بن المغيرة^(٣)، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة^(٤).

١٢٨- وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن أحمد بن هلال، عن عثمان بن عيسى الرواسي، عن خالد بن نجيع الجواز، عن زرارة^(٥).

١٢٩- وعن عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي خدّاش، عن علي بن إسماعيل، عن أبي خالد، عن زرارة^(٦).

١٣٠- وعن عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، عن الحسن بن علي الوشاء، عن محمد بن حمران، عن زرارة^(٧).

١٣١- وعن علي بن الحسن، عن عباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن زرارة^(٨).

١٣٢- وعن علي بن الحسن بن فضال، عن أخويه محمد وأحمد ابني الحسن، عن أبيهما الحسن بن علي بن فضال، عن ابن بكير، عن زرارة^(٩).

(١) شواهد التنزيل ٢: ٩٠٥/١٩٩.

(٢) رجال الكشي: ٢١٢/١٣٤.

(٣) في الكشي: ابن المغيرة، وابن ازداد بن المغيرة، وفي نسخة من التهذيب: أبو العباس بن المغيرة.

(٤) رجال الكشي: ٣٨٧/٢١٦، و: ٤٠٧/٢٢٨، التهذيب ٣: ٤٨٨/٢٠٦، و: ٧٦٦/٢٦٨.

(٥) كمال الدين: ٧/٤٨١.

(٦) رجال الكشي: ٢٤٨/١٥٢.

(٧) رجال الكشي: ٢٦٠/١٥٧.

(٨) رجال الكشي: ١٦٦/١٠٤.

(٩) رجال الكشي: ٢٠٨/١٣٣.

١٣٣- وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي بصير، عن الحسن بن موسى، عن زرارة^(١).

١٣٤- وعن علي بن محمد القمي، عن محمد بن أحمد، عن عبد الله بن أحمد الرازي، عن بكر بن صالح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن زرارة^(٢).

١٣٥- وعن علي بن محمد القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابن الريان، عن الحسن بن راشد، عن علي بن إسماعيل، عن أبي خالد، عن زرارة^(٣).

١٣٦- وعن علي بن محمد بن يزيد القمي، عن أحمد بن محمد بن عيسى القمي، عن ابن فضال، عن عبد الله بن بكير، عن زرارة^(٤).

١٣٧- وعن محمد بن إبراهيم الوراق، عن حمدان بن أحمد القلانسي، عن أيوب ابن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن ابن بكير، عن زرارة^(٥).

١٣٨- وعن محمد بن نصير، عن سهل بن زياد، عن منصور بن العباس، عن إسماعيل بن سهل، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة^(٦).

٨٥- زياد القندي

١٣٩- وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن زياد القندي^(٧).

٨٦- زيد بن أرقم

١٤٠- وعن محمد بن يزداد، عن محمد بن علي الحداد، عن مسعدة بن صدقة،

(١) رجال الكشي: ٤٢٤/٢٣٤.

(٢) رجال الكشي: ٢٠٩/١٣٣.

(٣) رجال الكشي: ٢٤٨/١٥٢.

(٤) رجال الكشي: ٨٧/٤١.

(٥) كمال الدين: ٨/٤٨١.

(٦) من لا يحضره الفقيه ٢: ٥١٢/١١٩.

(٧) رجال الكشي: ٧٥٢/٤٠٢.

عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران وليث بن سعد المصري، عن جابر بن أرقم، عن أخيه زيد بن أرقم^(١).

٨٧- زيد الشحام

١٤١- وعن إبراهيم بن محمد بن فارس، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن سنان، عن الحسين بن المختار، عن زيد الشحام^(٢).

١٤٢- وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبيه، عن ذكره، عن زيد الشحام^(٣).

١٤٣- وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن موسى الهمداني، عن منصور بن العباس، عن مروك بن عبيد، عن رواه، عن زيد الشحام^(٤).

٨٨- سالم بن أبي مريم

١٤٤- وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي بن علي وحمدان بن سليمان، عن محمد ابن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبدالرحمن بن سالم الأشل، عن سالم بن أبي مريم^(٥).

٨٩- سدير

١٤٥- وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر البغدادي، عن الحسن بن محمد الصيرفي، عن حنان بن سدير، عن أبيه^(٦).

١٤٦- وعن الحسين بن اشكيب، عن محمد بن أورمة، عن محمد بن خالد

(١) شواهد التنزيل ١: ٣٦٨/٢٧٢.

(٢) رجال الكشي: ٥٥/٢٩.

(٣) رجال الكشي: ٦/٤.

(٤) رجال الكشي: ٣١٣/١٨٠ و ٦١٨/٣٣٧.

(٥) شواهد التنزيل ١: ١٨٥/١٣٤.

(٦) علل الشرائع: ٧/٢٤٥، كمال الدين: ٦/٤٨٠.

البرقي، عن أبي طالب القمي، عن حنان بن سدير، عن أبيه^(١).

١٤٧- وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن محمد بن إسماعيل، عن حنان بن سدير، عن أبيه^(٢).

٩٠- سعد الاسكاف

١٤٨- وعن الحسين بن اشكيب، عن عبدالرحمن بن حماد، عن أحمد بن الحسن، عن صدقة بن حسان، عن مهران بن أبي نصر، عن يعقوب بن شعيب، عن سعد الاسكاف^(٣).

٩١- أبو سعيد عقيصا

١٤٩- وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر البغدادي، عن الحسن بن محمد الصيرفي، عن حنان بن سدير، عن أبيه سدير بن حكيم، عن أبيه، عن أبي سعيد عقيصا^(٤).

٩٢- أبو سعيد الآدمي

١٥٠- وعن جعفر بن محمد، عن العمركي وعلي بن محمد بن شجاع، عن القاسم الهروي، عن أبي سعيد الآدمي^(٥).

٩٣- سعيد بن جناح

١٥١- وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن سعيد بن جناح، عن عدة من أصحابنا^(٦).

(١) رجال الكشي: ٥٥١/٣٠٦.

(٢) علل الشرائع: ١/٥٢.

(٣) معاني الأخبار: ١/٣٧٣.

(٤) كمال الدين: ٢/٣١٥، كفاية الأثر: ٢٢٤.

(٥) فلاح السائل: ٢٣٣.

(٦) رجال الكشي: ٤٦٠/٢٤٨.

٩٤- أبو سعيد الخدري

١٥٢- وعن محمد بن حاتم، عن محمد بن معاذ، عن زكريا بن عدي، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن حمزة بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه^(١).

٩٥- سعيد بن يسار

١٥٣- وعن جعفر بن أحمد بن أيوب، عن العمركي، عن ابن فضال، عن يونس ابن يعقوب، عن سعيد بن يسار^(٢).

٩٦- سلام بن المستنير

١٥٤- وعن حمدويه، عن محمد بن الحسين بن الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي جعفر الأحول، عن سلام بن المستنير^(٣).

٩٧- سلمان الفارسي

١٥٥- وعن نصر بن أحمد، عن علي بن حفص، عن خالد القطواني، عن يونس ابن أرقم، عن عبد الحميد بن أبي الحسناء، عن زياد بن يزيد، عن أبيه، عن جده فروة الظفاري، عن سلمان الفارسي^(٤).

٩٨- أم سلمة

١٥٦- وعن أبي محمد عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، عن الحسن بن علي ابن بنت إلياس الوشاء، عن عبد الله بن خدّاش المهري، عن علي بن إسماعيل، عن فضيل الرسان، عن حمزة بن ميثم، عن أبيه، عن أم سلمة^(٥).

(١) أمالي المفيد: ١١/٣٢٧، أمالي الطوسي: ١٤٤/٩٤.

(٢) رجال الكشي: ٦١٤/٣٣٥.

(٣) شواهد التنزيل ١: ١٤٤/١٠٤.

(٤) أمالي المفيد: ٣/٢٩.

(٥) رجال الكشي: ١٣٦/٨٠.

٩٩ - سلمة بن محرز

١٥٧ - وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، عن محمد بن زياد، عن سلمة بن محرز^(١).

١٠٠ - سليمان بن خالد

١٥٨ - وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن سليمان بن خالد^(٢).

١٠١ - سليم بن قيس الهلالي

١٥٩ - وعن محمد بن نصير، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن الحكم بن بهلول الأنصاري، عن إسماعيل بن همام، عن عمران بن قرّة، عن أبي محمد المدني، عن ابن أذينة عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي^(٣).

١٠٢ - ابن سنان

١٦٠ - وعن عبدالله بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن ابن سنان^(٤).

١٦١ - وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن رجل من أصحابنا، عن ابن سنان^(٥).

١٠٣ - سهيل بن محمد

١٦٢ - وعن علي بن محمد، عن محمد، عن محمد بن موسى، عن سهل بن خلف، عن سهيل بن محمد^(٦).

(١) رجال الكشي: ٨١/٣٩.

(٢) معاني الأخبار: ٩/٢٠٢.

(٣) كمال الدين: ٣٧/٢٨٤.

(٤) رجال الكشي: ٧٣٧/٣٩١.

(٥) رجال الكشي: ٩٥٩/٥٠١.

(٦) رجال الكشي: ١٠١١/٥٢٨.

١٠٤ - سورة بن كليب

١٦٣ - وعن الحسين بن اشكيب، عن عبدالرحمن بن حماد، عن محمد بن إسماعيل الميثمي، عن حذيفة بن منصور، عن سورة بن كليب^(١).

١٠٥ - سيف بن مصعب العبدي

١٦٤ - وعن حمدان بن أحمد الكوفي، عن أبي داود سليمان بن سفيان المسترق، عن سيف بن مصعب العبدي^(٢).

١٠٦ - شهاب

١٦٥ - وعن عبدالله بن محمد، عن الوشاء، عن محمد بن الفضيل، عن شهاب^(٣).

١٦٦ - وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن فضيل، عن شهاب^(٤).

١٠٧ - شهاب بن عبدربه

١٦٧ - وعن عبدالله بن محمد، عن العباس بن عامر، عن أبي جميلة، عن شهاب ابن عبدربه^(٥).

١٦٨ - وعن علي بن الحسين بن علي بن فضال، عن عباس بن عامر، عن أبان ابن عثمان، عن شهاب بن عبدربه^(٦).

١٦٩ - وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام، عن شهاب بن عبدربه^(٧).

(١) رجال الكشي: ٧٠٦/٣٧٦.

(٢) رجال الكشي: ٧٤٧/٤٠١.

(٣) رجال الكشي: ٧٨٢/٤١٤.

(٤) رجال الكشي: ٧٨١/٤١٤.

(٥) رجال الكشي: ٧٨٧/٤١٥.

(٦) رجال الكشي: ١٤٩/٩٤.

(٧) رجال الكشي: ٧٨٥/٤١٥.

١٠٨ - صالح بن سهل

١٧٠- وعن إسحاق بن محمد، عن محمد بن الحسن بن شمون، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصم، عن عبدالله بن القاسم البطل، عن صالح بن سهل^(١).

١٠٩ - أبو الصباح

١٧١- وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن أبي الصباح^(٢).

١١٠ - أبو الصباح الكناني

١٧٢- وعن الشاذاني، عن الفضل، عن علي بن الحكم وغيره، عن أبي الصباح الكناني^(٣).

١٧٣- وعن عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، عن الحسن بن علي الوشاء، عن محمد بن حمران، عن أبي الصباح الكناني^(٤).

١١١ - صفوان

١٧٤- وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن صفوان^(٥).

١١٢ - صفوان بن يحيى

١٧٥- وعن الحسين بن إشكيب، عن موسى بن القاسم البلخي، عن صفوان بن يحيى^(٦).

١٧٦- وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن رجل

(١) معاني الأخبار: ٣/١١١.

(٢) رجال الكشي: ٢٨٣/١٦٩ و: ٣٥٠/١٩٩ و: ٤٣٥/٢٣٩.

(٣) رجال الكشي: ٦٥٦/٣٥٠.

(٤) رجال الكشي: ٤٧٤/٢٥٥.

(٥) رجال الكشي: ٨٩٩/٤٧٢.

(٦) جمال الاسبوع: ٣٣٠.

من أصحابنا، عن صفوان بن يحيى^(١).

١٧٧- وعن علي بن محمد القمي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى^(٢).

١١٣- أبو الضبار

١٧٨- وعن حمدان بن أحمد القلانسي، عن معاوية بن حكيم، عن عاصم بن عمار، عن نوح بن دراج، عن أبي الضبار^(٣).

١١٤- ضريس الكناسي

١٧٩- وعن علي بن محمد القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن أبي أحمد الأزدي، عن ضريس الكناسي^(٤).

١١٥- أبو طالب القمي

١٨٠- وعن حمدان بن أحمد النهدي، عن أبي طالب القمي^(٥).

١١٦- طاوس

١٨١- وعن جعفر بن أحمد بن أيوب، عن حمدان بن سليمان أبو الخير، عن أبي محمد عبدالله بن محمد اليماني، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الكوفي، عن أبيه الحسين، عن طاوس^(٦).

١١٧- طريف أبو نصر

١٨٢- وعن آدم بن محمد البلخي، عن علي بن الحسن الدقاق، عن إبراهيم بن

(١) رجال الكشي: ٩٥٩/٥٠١.

(٢) رجال الكشي: ٩٧٨/٥٠٧.

(٣) رجال الكشي: ٤٢١/٢٣٢.

(٤) كمال الدين: ١٢/٣٢٩.

(٥) رجال الكشي: ١٠٧٤/٥٦٧.

(٦) رجال الكشي: ١٠٥/٥٥.

محمد العلوي، عن طريف أبي نصر^(١).

١١٨ - عائشة

١٨٣ - وعن محمد بن حاتم، عن سويد بن سعيد، عن محمد بن عبد الرحيم اليماني، عن ابن ميناء، عن أبيه، عن عائشة^(٢).

١١٩ - عامر بن عبدالله بن جذاعة

١٨٤ - وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن عامر بن عبدالله بن جذاعة^(٣).

١٢٠ - العباس بن هلال

١٨٥ - وعن علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن الوليد بن خالد الكوفي، عن العباس بن هلال^(٤).

١٢١ - العباسي

١٨٦ - وعن علي، عن أحمد، عن أبي طالب، عن العباسي^(٥).

١٢٢ - عبد الأعلى

١٨٧ - وعن الحسين بن إشكيب، عن محمد بن السري، عن الحسين بن سعيد، عن أبي أحمد محمد بن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزة، عن عبد الأعلى^(٦).

١٢٣ - عبد الرحمن بن أعين

١٨٨ - وعن أحمد بن منصور الخزاعي، عن أحمد بن الفضل الخزاعي، عن محمد

(١) كمال الدين: ١٢/٤٤١.

(٢) أمالي المفيد: ٦٧٢.

(٣) رجال الكشي: ٢٨٢/١٦٨.

(٤) رجال الكشي: ١٨٥/١١٦ و: ٥٥٩/٣٠٩ و: ٦٢٤/٣٣٨ و: ٦٨١/٣٦٦ و: ٧٣٥/٣٩٠، الخصال:

٦/٥٨٢، معاني الأخبار: ١/١٣٨، عيون أخبار الرضا: ١٧/٦٢٥٥ و: ٢/١٤/٨١.

(٥) رجال الكشي: ٩٦١/٥٠١.

(٦) معاني الأخبار: ١/٣٤٩.

ابن زياد، عن حماد بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أعين^(١).
 ١٨٩ - وعن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالرحمن بن
 الحجاج^(٢).

١٢٤ - عبدالرحمن بن الحجاج

١٩٠ - وعن علي بن محمد بن شجاع، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي
 عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج^(٣).

١٩١ - وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن
 عبدالرحمن بن الحجاج^(٤).

١٢٥ - عبدالرحمن بن سالم

١٩٢ - وعن جعفر بن محمد، عن أحمد، عن حمدان بن سليمان والعمركي بن
 علي، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالرحمن بن سالم^(٥).

١٢٦ - عبدالرحمن القصير

١٩٣ - وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن
 عبدالرحمن، عن عمر بن أبان، عن عبدالرحمن القصير^(٦).

١٢٧ - عبدالحميد بن أبي الديلم

١٩٤ - وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل الخزاعي، عن ابن أبي عمير،
 عن حماد بن عيسى، عن عبدالحميد بن أبي الديلم^(٧).

(١) رجال الكشي: ٢٨/١٢.

(٢) رجال الكشي: ٨٠٨/٤٣١.

(٣) كمال الدين: ١/٣١٦.

(٤) رجال الكشي: ٨٠٧/٤٣١.

(٥) شواهد التنزيل ٢: ١٠٨٤/٣٢٧.

(٦) رجال الكشي: ٢٣٦/١٤٨.

(٧) رجال الكشي: ٦٦٢/٣٥٣.

١٢٨ - عبدالحميد الواسطي

١٩٥ - وعن جعفر بن محمد، عن العمركي بن علي البوفكي، عن الحسن بن علي فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عمر بن أبان، عن عبدالحميد الواسطي^(١).

١٢٩ - عبدالعزيز

١٩٦ - وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن عبدالعزيز^(٢).

١٣٠ - عبدالغفار

١٩٧ - وعن أحمد بن عبدالله العلوي، عن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد الليثي، عن عبدالغفار^(٣).

١٣١ - أبو عبدالله الجدلي

١٩٨ - وعن علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن العباس بن عامر وجعفر بن محمد بن حكيم عن أبان بن عثمان الأحمر، عن عبدالرحمن بن سيابة، عن أبي داود، عن أبي عبدالله الجدلي^(٤).

١٣٢ - عبدالله بن سليمان

١٩٩ - وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن ربيع المسلي، عن عبدالله بن سليمان^(٥).

١٣٣ - عبدالله بن سنان

٢٠٠ - وعن جبرئيل بن أحمد، عن العبيدي محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان^(٦).

(١) كمال الدين: ٢/٦٤٤.

(٢) رجال الكشي: ٩٧٧/٥٠٦.

(٣) رجال الكشي: ٧٣/٣٦.

(٤) رجال الكشي: ١٤٧/٩٣.

(٥) شواهد التنزيل ١: ٩٣/٦٠.

(٦) كمال الدين: ٤٩/٣٥١.

٢٠١- وعن أبي عبد الله الحسين بن إشكيب ، عن الحسن بن خرزاذ القمي ، عن محمد بن حماد الساسي ، عن صالح بن فرج ، عن زيد بن المعدل ، عن عبد الله بن سنان^(١).

١٣٤- عبد الله السوري

٢٠٢- وعن جعفر بن معروف ، عن أبي عبد الله البلخي ، عن عبد الله السوري^(٢).

١٣٥- عبد الله بن عباس

٢٠٣- وعن أبي أحمد محمد بن أحمد بن روح الطرطوسي ، عن محمد بن خالد العباسي ، عن إسحاق بن نجيح ، عن عطاء ، عن عبد الله بن عباس^(٣).

٢٠٤- وعن الحسين بن إشكيب ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن أبي جميلة الأسدي ، عن أبي بكر الحضرمي ، عن سلمة بن كهيل ، رفعه ، عن عبد الله بن عباس^(٤).

٢٠٥- وعن سهل بن بحر ، عن الفضل بن شاذان ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عون بن أذينة ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن عبد الله بن عباس^(٥).

٢٠٦- وعن محمد بن حاتم ، عن منصور بن أبي مزاحم ، عن أبي سعيد المؤدب ، عن عبد الله بن عباس^(٦).

٢٠٧- وعن نصر بن أحمد ، عن عيسى بن مهران ، عن علي بن خلف العطار ،

(١) رجال الكشي : ٤٧/٢٠.

(٢) كمال الدين : ١٣/٤٤١.

(٣) شواهد التنزيل ٢ : ١٠٥٤/٣٠٥.

(٤) الخصال : ٨/٣٤٣.

(٥) شواهد التنزيل ١ : ٢٤٩/١٩٢.

(٦) شواهد التنزيل ١ : ١٩٦/١٤٣.

عن يحيى بن يعلى، عن هارون بن الحكم، عن علي بن بذيمة، عن عكرمة، عن
عبدالله بن عباس (١).

١٣٦ - عبدالله بن عمر

٢٠٨ - وعن الفتح بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن إدريس، عن
أبي نصر فتح بن عمرو التيمي، عن الوليد بن محمد بن زيد بن جذعان عن عمه،
عن عبدالله بن عمر (٢).

١٣٧ - عبدالله بن أبي يعفور

٢٠٩ - وعن حمدويه، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن
عبد العزيز، عن عبدالله بن أبي يعفور (٣).

١٣٨ - عبد الملك بن أعين

٢١٠ - وعن علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر وجعفر بن محمد بن
حكيم، عن أبان بن عثمان، عن الحارث بن المغيرة النصري، عن عبد الملك بن أعين (٤).

١٣٩ - عبد الملك بن هشام الحنات

٢١١ - وعن علي بن محمد القمي، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبي
عبدالله محمد بن موسى بن عيسى، عن اشكيب بن عبدك الكسائي، عن عبد الملك
ابن هشام الحنات (٥).

١٤٠ - عبيد بن زرارة

٢١٢ - وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، عن

(١) شواهد التنزيل ١: ١٣/٢١.

(٢) شواهد التنزيل ٢: ٩٠٤/١٩٧.

(٣) التهذيب ٢: ١٤٢٠/٣٤٣.

(٤) رجال الكشي: ١٤/٧.

(٥) رجال الكشي: ٥٠٣/٢٨٤.

الحسن بن محمد الصيرفي، عن يحيى بن المثنى العطار، عن عبدالله بن بكير، عن عبيد بن زرارة^(١).

٢١٣- والحسن بن جهم بن بكير، عن عمه عبدالله بن بكير، عن عبيد بن زرارة^(٢).

٢١٤- وعن عبدالله بن محمد، عن أبي داود المسترق، عن عبدالله بن راشد، عن عبيد بن زرارة^(٣).

٢١٥- وعن علي بن الحسن، عن أبيه، عن إبراهيم بن محمد الأشعري، عن عبيد بن زرارة.

١٤١- عروة بن موسى

٢١٦- وعن علي بن محمد بن يزيد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي نصر، عن علي بن عقبة، عن أبيه^(٤).

٢١٧- وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، وحمدويه بن نصير، عن محمد ابن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عروة بن موسى^(٥).

١٤٢- عقبة

٢١٨- وعن عبدالله بن محمد، عن الوشاء، عن علي بن عقبة، عن أبيه^(٦).

١٤٣- العلاء بن سيابة

٢١٩- وعن جعفر بن محمد، عن العمركي بن علي البوفكي، عن الحسن بن علي

(١) كمال الدين: ٤٩/٣٥١.

(٢) رجال الكشي: ٣١٦/١٨١.

(٣) رجال الكشي: ٦١٧/٣٣٦.

(٤) رجال الكشي: ٥١٦/٢٩٢.

(٥) رجال الكشي: ٣٤٨/١٩٨.

(٦) رجال الكشي: ٦٣٦/٣٤٤.

- ابن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن موسى النخري، عن العلاء بن سيابة^(١).
- ١٤٤ - علي بن أحمد الرازي
- ٢٢٠ - وعن أحمد بن علي بن كلثوم، عن علي بن أحمد الرازي^(٢).
- ١٤٥ - علي بن أسباط
- ٢٢١ - وعن علي بن الحسن، عن علي بن أسباط^(٣).
- ١٤٦ - علي بن جعفر^(٤)
- ٢٢٢ - وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر^(٥).
- ٢٢٣ - وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي بن علي، عن العبيدي، عن يونس بن عبد الرحمن، عن علي بن جعفر^(٥).
- ٢٢٤ - وعن جعفر بن محمد^(٦)، عن العمركي، عن علي بن جعفر^(٧).
- ٢٢٥ - وعن الحسين، عن موسى بن القاسم البجلي، عن محمد بن علي بن جعفر ابن محمد، عن أبيه^(٨).
- ٢٢٦ - وعن علي بن محمد القمي، عن محمد بن أحمد، عن أبي يعقوب يوسف بن السخت، عن العباس، عن علي بن جعفر^(٩).

(١) كمال الدين: ١/٦٤٤.

(٢) كمال الدين: ٥/٤٠٨.

(٣) رجال الكشي: ٤٥٥/٢٤٦.

(٤) كمال الدين: ٤٨/٣٥١.

(٥) تفسير العياشي الحديث: ٤/من سورة الأنعام.

(٦) في المعاني: جعفر بن أحمد.

(٧) معاني الأخبار: ٢/٣٦٩، التهذيب ٢: ١٥٨٣/٣٧٩.

(٨) تفسير العياشي الحديث: ٣١٢/من سورة البقرة.

(٩) رجال الكشي: ١١٣٠/٦٠٧.

٢٢٧- وعن يوسف بن السخت، عن علي بن القاسم العريضي الحسيني، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن إسحاق وعلي ابني أبي عبدالله جعفر بن محمد (١).

١٤٧- علي بن حسان

٢٢٨- وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن علي بن حسان، عن بعض أصحابنا (٢).

١٤٨- علي بن الحسين بن داود القمي

٢٢٩- وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن رجل، عن علي بن الحسين ابن داود القمي (٣).

١٤٩- علي بن أبي حمزة

٢٣٠- وعن أبي الحسن، عن أبي داود المسترق، عن علي بن أبي حمزة (٤).
٢٣١- وعن حمدان بن أحمد القلانسي، عن معاوية بن حكيم، عن أبي داود المسترق، عن عتيبة بياع القصب، عن علي بن أبي حمزة البطائني (٥).
٢٣٢- وعن علي بن الحسن، عن أبي داود المسترق، عن علي بن أبي حمزة (٦).

١٥٠- علي بن عاصم الكوفي

٢٣٣- وعن آدم بن محمد البلخي، عن علي بن الحسن الدقاق وإبراهيم بن محمد عن علي بن عاصم الكوفي (٧).

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣٨٨.

(٢) رجال الكشي: ٥٣٨/٣٠٠.

(٣) رجال الكشي: ٩٦٧/٥٠٣.

(٤) رجال الكشي: ٨٣٥/٤٤٤.

(٥) رجال الكشي: ٨٣٢/٤٤٣.

(٦) رجال الكشي: ٧٥٤/٤٠٣.

(٧) كمال الدين: ١/٤٨٢.

١٥١ - علي بن عبدالله الزبيري

٢٣٤ - وعن محمد بن إبراهيم بن محمد بن فارس، عن أبي جعفر أحمد بن عبدوس الخننجي أو غيره، عن علي بن عبدالله الزبيري^(١).

١٥٢ - علي بن عقبة

٢٣٥ - وعن جعفر بن أحمد، عن حمدان بن سليمان النيسابوري، والعمركي بن علي البوفكي النيسابوري، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله الحجال عن علي بن عقبة^(٢).

١٥٣ - علي بن القصير

٢٣٦ - وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر بن وهب، عن علي بن القصير، عن بعض رجاله^(٣).

١٥٤ - علي بن مهزيار

٢٣٧ - وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن علي بن مهزيار^(٤).

١٥٥ - علي بن ميمون الصائغ

٢٣٨ - وعن محمد بن نصير، عن محمد بن الحسن، عن جعفر بن بسير، عن علي ابن ميمون الصائغ^(٥).

١٥٦ - عمار الساباطي

٢٣٩ - وعن إبراهيم بن محمد بن فارس، عن أحمد بن الحسن، عن علي بن يعقوب، عن مروان بن مسلم، عن عمار الساباطي^(٦).

(١) رجال الكشي: ٨٦٠/٤٥٥.

(٢) رجال الكشي: ٥٩/٣١.

(٣) رجال الكشي: ٢٤٤/١٥١.

(٤) رجال الكشي: ١٠٣٩/٥٤٩.

(٥) رجال الكشي: ٦٨٠/٣٦٦.

(٦) رجال الكشي: ٦٦٧/٣٦١.

٢٤٠- وعن جبريل بن أحمد، عن موسى بن جعفر، عن علي بن أشيم، عن رجل، عن عمار الساباطي^(١).

٢٤١- وعن القاسم بن هشام اللؤلئي، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمار الساباطي^(٢).

١٥٧- عمار بن ياسر

٢٤٢- وعن سلمة بن محمد، عن خالد بن يزيد، عن إسحاق بن عبدالله بن محمد، عن الحسن بن زيد، عن أبيه زيد بن الحسن، عن جده، عن عمار بن ياسر^(٣).

١٥٨- عمران الزعفراني

٢٤٣- وعن جبريل بن أحمد، عن العبيدي، عن يونس، عن إبراهيم المؤمن، عن عمران الزعفراني^(٤).

١٥٩- عمران بن ميثم

٢٤٤- وعن علي بن الحسن بن فضال، عن أحمد بن محمد الأقرع، عن داود بن مهزيار، عن علي بن إسماعيل، عن فضيل، عن عمران بن ميثم^(٥).

١٦٠- عمر بن أذينة

٢٤٥- وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن عمر بن أذينة^(٦).

(١) رجال الكشي: ٢٤٥/١٥١.

(٢) كمال الدين: ٧/٦٤٥.

(٣) شواهد التنزيل ١: ٢٣١/١٧٤.

(٤) رجال الكشي: ٢٤١/١٤٩.

(٥) رجال الكشي: ١٣٧/٨١.

(٦) شواهد التنزيل ١: ٢٦٣/٢٠٣.

١٦١ - عمر بن علي بن الحسين

٢٤٦ - وعن علي بن أبي علي الخزاعي، عن خالد بن يزيد العمري، عن الحسين ابن زيد، عن عمر بن علي بن الحسين^(١).

١٦٢ - عمر بن يزيد

٢٤٧ - وعن جعفر بن معروف، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن عذافر، عن عمر بن يزيد^(٢).

١٦٣ - عمرو بن حنظلة

٢٤٨ - وعن حمدويه، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة، عن عمرو بن حنظلة^(٣).

١٦٤ - عمرو بن عثمان

٢٤٩ - وعن علي بن الحسن، عن عمرو بن عثمان^(٤).

١٦٥ - عنبة العابد

٢٥٠ - وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن سعيد، عن علي بن حديد، عن عنبة العابد^(٥).

١٦٦ - عيسى

٢٥١ - وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن الحسن ابن مياح، عن عيسى^(٦).

(١) رجال الكشي: ٢٠٣/١٢٧ و٢٠٤.

(٢) أمالي الطوسي: ٥٣/٤٥.

(٣) معاني الأخبار: ٦/٣٣٩.

(٤) رجال الكشي: ٥٧٥/٣١٨.

(٥) رجال الكشي: ٤٤٩/٢٤٤.

(٦) رجال الكشي: ٥٣٦/٢٩٩.

١٦٧ - عيسى بن أبي منصور

٢٥٢ - وعن الفضل ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن عيسى ابن أبي منصور ^(١) .

١٦٨ - الفتح بن يزيد الجرجاني

٢٥٣ - وعن جعفر بن أحمد ، عن علي بن محمد بن شجاع ، عن محمد بن عثمان ، عن حميد بن محمد ، عن أحمد بن الحسن بن صالح ^(٢) ، عن أبيه ، عن الفتح بن يزيد الجرجاني ^(٣) .

١٦٩ - أبو الفضل الخراساني

٢٥٤ - وعن حمدان بن أحمد القلانسي ، عن معاوية بن حكيم ، عن أبي الفضل الخراساني ^(٤) .

١٧٠ - الفضل بن شاذان

٢٥٥ - وعن عبدالله بن حمدويه البيهقي ، عن الفضل بن شاذان ^(٥) .

١٧١ - فضيل بن عثمان

٢٥٦ - وعن علي بن محمد القمي ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن فضيل بن عثمان ^(٦) .

١٧٢ - فلان بن حميد

٢٥٧ - وعن أبي عبدالله الحسين بن إشكيب ، عن بكر بن صالح الرازي ، عن

(١) رجال الكشي : ٢٦٢/١٥٨ .

(٢) في عيون أخبار الرضا عليه السلام : أحمد به الحسن الصالح .

(٣) الخصال : ٥٤/٤٥٠ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٣/٢٥٤ .

(٤) رجال الكشي : ١١٤٥/٦١٤ .

(٥) رجال الكشي : ٨٥٠/٤٥١ .

(٦) رجال الكشي : ٣٣٣/١٩٠ .

إسماعيل بن عباد القصري ، عن فلان بن حميد ^(١) .

١٧٣ - قاسم الصيرفي

٢٥٨ - وعن علي بن محمد ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ،
عن زكريا ، عن ابن مسكان ، عن قاسم الصيرفي ^(٢) .

١٧٤ - القاسم الصيقل

٢٥٩ - وعن محمد بن نصير ، وحمويه ، عن محمد بن عيسى ، عن القاسم
الصيقل ^(٣) .

١٧٥ - كميت بن زيد الأسدي

٢٦٠ - وعن علي بن الحسن ، عن العباس بن عامر القصباني وجعفر بن محمد بن
حكيم ، عن أبان بن عثمان ، عن عقبة بن بشير الأسدي ، عن كميت بن زيد الأسدي ^(٤) .

١٧٦ - ليث المرادي

٢٦١ - وعن الحسين بن إشكيب ، عن محسن بن أحمد ، عن أبان بن عثمان ، عن
ليث المرادي ^(٥) .

٢٦٢ - وعن جبريل بن أحمد ، عن العبيدي ، عن يونس ، عن خطاب بن
مسلمة ، عن ليث المرادي ^(٦) .

١٧٧ - أبو مالك الاحمسي

٢٦٣ - وعن أبي يعقوب إسحاق بن محمد البصري ، عن أحمد بن صدقة ، عن

(١) رجال الكشي: ٨٢١/٤٣٦.

(٢) رجال الكشي: ٥٣٩/٣٠١.

(٣) رجال الكشي: ٦٨٣/٣٦٧.

(٤) رجال الكشي: ٣٦٥/٢٠٧.

(٥) رجال الكشي: ٨٤/٤٠.

(٦) رجال الكشي: ٢٤٠/١٤٩.

أبي مالك الاحمسي^(١).

١٧٨ - محمد بن بشير

٢٦٤ - وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن النضر بن سويد، عن محمد بن بشير^(٢).

١٧٩ - محمد بن حكيم

٢٦٥ - وعن علي بن محمد بن يزيد القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن عمران الهمداني، عن يونس، عن محمد بن حكيم^(٣).
١٨٠ - محمد الخزاعي

٢٦٦ - وعن جعفر بن أحمد، عن أبي الخير، عن جعفر بن محمد الخزاعي، عن أبيه^(٤).

١٨١ - أبو محمد الرازي

٢٦٧ - وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي محمد الرازي^(٥).

١٨٢ - محمد بن سعيد الأذخري

٢٦٨ - وعن علي بن عبدالله، عن بكر بن صالح، عن أبي الخير، عن محمد بن حسان، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل الدارمي، عن محمد بن سعيد الأذخري^(٦).

(١) رجال الكشي: ١٨٧/٣٣٠ و: ١٨٨/٣٣١.

(٢) رجال الكشي: ١٠/٢٢٢.

(٣) رجال الكشي: ٤٤٩/٨٤٥.

(٤) شواهد التنزيل ٢: ٢٦٨/١٠٠٤.

(٥) رجال الكشي: ٥٢٦/١٠٠٩ و: ٥٥٧/١٠٥٣.

(٦) علل الشرائع: ١/١٢٩.

١٨٣ - محمد بن سهل

٢٦٩- وعن الحسين بن إشكيب، عن موسى بن القاسم البلخي، عن محمد بن سهل، عن أشياخه وعدة من أصحابنا^(١).

١٨٤ - محمد بن سيرين

٢٧٠- وعن محمد بن حاتم، عن أبي بهر محمد بن نصر، عن الحسن بن إسحاق أبي معمر، عن عبدالوارث [بن] أيوب، عن محمد بن سيرين^(٢).

١٨٥ - محمد بن صالح بن علي بن محمد بن قنبر الكبير

٢٧١- وعن جعفر بن معروف، عن أبي عبدالله البلخي، عن محمد بن صالح بن علي بن محمد بن قنبر الكبير^(٣).

١٨٦ - محمد بن عائشة

٢٧٢- وعن محمد بن جعفر، عن أبي الفضل محمد بن أحمد بن مجاهد، عن العلاء ابن محمد بن زكريا، عن عبيد الله بن محمد بن عائشة، عن أبيه^(٤).

١٨٧ - محمد بن عذافر

٢٧٣- وعن علي بن محمد بن فيروزان، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم ابن هشام، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عذافر^(٥).

١٨٨ - محمد بن علي بن النعمان

٢٧٤- وعن إسحاق بن محمد البصري، عن أحمد بن صدقة الكاتب الانباري، عن أبي مالك الأحمسي، عن محمد بن علي بن النعمان (مؤمن الطاق)^(٦).

(١) جمال الاسبوع: ٣٣٠.

(٢) شواهد التنزيل ١: ٢٧/٢٨.

(٣) كمال الدين: ١٥/٤٤٢.

(٤) رجال الكشي: ٢٠٧/١٢٩، الاختصاص: ١٩١.

(٥) رجال الكشي: ٣٧١/٢١٠.

(٦) رجال الكشي: ٣٢٩/١٨٦.

١٨٩ - محمد بن الفرّج

٢٧٥ - وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي بن علي، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن عبدوس الخلنجي، عن محمد بن دادنه، عن محمد بن الفرّج^(١).

١٩٠ - محمد بن الفضيل

٢٧٦ - وعن عمران، عن محمد بن عبد الحميد، عن محمد بن الفضيل^(٢).

٢٧٧ - وعن علي بن محمد، عن عمران، عن محمد بن عبد الحميد، عن محمد بن الفضيل^(٣).

١٩١ - محمد بن مسلم

٢٧٨ - وعن جعفر بن أحمد، عن علي بن الحسن وعلي بن محمد، عن العبيدي، عن يونس، عن العلاء، عن محمد بن مسلم^(٤).

٢٧٩ - وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي بن علي، عن محمد بن حبيب الأزدي، عن عبد الله بن حماد، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن ذريح، عن محمد بن مسلم^(٥).

٢٨٠ - وعن الحسين، عن محمد بن علي، عن المفضل بن صالح، عن محمد الحلبي، عن محمد بن مسلم^(٦).

٢٨١ - وعن أبي العباس بن المغيرة، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن حزم وربيعي، عن محمد بن مسلم^(٧).

(١) فلاح السائل: ١٦٢.

(٢) بحار الأنوار ٥٢: ٢٢/١٢٨ عن كمال الدين: ٤/٦٤٥.

(٣) كمال الدين: ١٣/٤١٣.

(٤) التهذيب ٢: ١٤٤١/٣٤٨.

(٥) رجال الكشي: ٢٨١/١٦٧.

(٦) شواهد التنزيل ٢: ٩٠٥/١٩٩.

(٧) شواهد التنزيل ١: ٤٥٠/٣٢٤.

٢٨٢- وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم^(١).

٢٨٣- وعن محمد بن نصير، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن عبد الله بن بكير، عن محمد بن مسلم^(٢).

١٩٢- محمد بن يزيد الهاشمي

٢٨٤- وعن يوسف بن السخت، عن علي بن القاسم العريضي، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن حيدر بن أيوب، عن محمد بن يزيد الهاشمي^(٣).

١٩٣- مرزم

٢٨٥- وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن مرزم^(٤).

١٩٤- أبو مريم الأنصاري

٢٨٦- وعن علي بن محمد بن فيروزان القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن الحجال، عن أبي مريم الأنصاري^(٥).

٢٨٧- وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن سهل بن زاذويه، عن أيوب ابن نوح، عن رواه، عن أبي مريم الأنصاري^(٦).

١٩٥- مسعدة بن صدقة

٢٨٨- وعن محمد بن يزداد الرازي، عن محمد بن علي الحداد، عن مسعدة

(١) معاني الأخبار: ١/٣٦٩.

(٢) التهذيب ٣: ٩٤٢/٣٠٦.

(٣) عيون أخبار الرضا (ع): ١/١٥/٢٧.

(٤) رجال الكشي: ٥٢٧/٢٩٧.

(٥) رجال الكشي: ٣٦٩/٢٠٩.

(٦) رجال الكشي: ٨٠/٣٩.

ابن صدقة^(١).

١٩٦ - مسمع كردين أبو سيار

٢٨٩ - وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن مسمع كردين أبي سيار^(٢).

١٩٧ - مصادف

٢٩٠ - وعن أحمد بن منصور الخزاعي، عن أحمد بن الفضل الخزاعي، عن ابن أبي عمير، عن علي بن عطية، عن مصادف^(٣).

١٩٨ - معاوية

٢٩١ - وعن جعفر بن أحمد، عن علي بن الحسن، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن معاوية^(٤).

١٩٩ - معاوية بن حكيم

٢٩٢ - وعن حمدان بن أحمد، عن معاوية بن حكيم.

ومحمد بن الحسن البرائي وعثمان بن حامد، عن محمد بن يزداد، عن معاوية ابن حكيم، عن أبيه، عن جده^(٥).

٢٠٠ - معاوية بن عمار

٢٩٣ - وعن إبراهيم بن علي، عن عبدالعظيم بن عبدالله الحسني، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن عمار^(٦).

(١) رجال الكشي: ١٧/٤٠ و: ١٢٧/٧٢.

(٢) رجال الكشي: ٢٣٩/٤٣٦ و: ٤١٣/٧٨٠.

(٣) رجال الكشي: ٤٤٩/٨٤٦.

(٤) التهذيب ٢: ٣٤٣/١٤١٩.

(٥) رجال الكشي: ٢٩٤/٥١٩.

(٦) معاني الأخبار: ٨/٣٣٩.

٢٠١- معروف بن خربوذ

٢٩٤- وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر بن وهب البغدادي ويعقوب بن يزيد، عن سليمان بن الحسن، عن سعد بن أبي خلف الزام، عن معروف بن خربوذ^(١).

٢٠٢- معمر بن خلاد

٢٩٥- وعن علي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي طالب، عن معمر بن خلاد^(٢).

٢٩٦- وعن علي بن الحسن، عن معمر بن خلاد^(٣).

٢٠٣- مفضل الجعفي

٢٩٧- وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن محمد بن إسماعيل السراج، عن بشر بن جعفر، عن مفضل الجعفي^(٤).

٢٠٤- مفضل بن عمر

٢٩٨- وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عيسى بن سليمان وعدة، عن مفضل بن عمر^(٥).

٢٠٥- مفضل بن مزيد

٢٩٩- وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، عن محمد بن زياد، عن مفضل بن مزيد أخى شعيب الكاتب^(٦).

(١) كمال الدين: ١٣/٣٢٩.

(٢) رجال الكشي: ٩٦٠/٥٠١.

(٣) رجال الكشي: ١٥١/٩٥ و: ٥١٨/٢٩٣ و: ١٠٣٥/٥٤٦.

(٤) علل الشرائع: ٢/٥٣.

(٥) رجال الكشي: ٢٨٤/١٦٩.

(٦) رجال الكشي: ٧٠١/٣٧٤.

٣٠٠- وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي، عن محمد بن علي وغيره، عن ابن أبي عمير، عن مفضل بن مزيد أخي شعيب الكاتب^(١).

٢٠٦- مندل العنزي

٣٠١- وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن الهيثم بن أبي مسروق، عن جندل بن والقي التغلبي، عن مندل العنزي يرفعه إلى النبي ﷺ^(٢).

٢٠٧- منذر بن قابوس

٣٠٢- وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن منذر بن قابوس^(٣).

٢٠٨- منصور بن حازم

٣٠٣- وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن منصور بن حازم^(٤).

٢٠٩- موسى بن بكر الواسطي

٣٠٤- وعن جعفر بن معروف، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن موسى بن بكر الواسطي^(٥).

٣٠٥- وعن عبدالله بن محمد بن خلف، عن علي بن حسان الواسطي، عن موسى بن بكر^(٦).

٢١٠- ميثم التمار

٣٠٦- وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد النهدي، عن العباس بن معروف،

(١) رجال الكشي: ٧٠٢/٣٧٤.

(٢) شواهد التنزيل ٢: ٧٨٥/١٠٦.

(٣) رجال الكشي: ١٠٧٠/٥٦٦.

(٤) علل الشرائع: ٤/١٤٧.

(٥) كمال الدين: ٣/٦٤٤، وفي بحار الأنوار ٥٢: ٢١/١٢٨: موسى بن بكر، عن محمد الواسطي.

(٦) رجال الكشي: ٥٨٢/٣٢١.

عن صفوان ، عن يعقوب بن شعيب ، عن صالح بن ميثم ، عن أبي خالد التمار ، عن ميثم التمار^(١) .

٢١١- ميسر

٣٠٧- وعن عبدالله بن محمد بن خالد ، عن الوشاء ، عن بعض أصحابنا ، عن ميسر^(٢) .

٢١٢- نسيم

٣٠٨- وعن آدم بن محمد البلخي ، عن علي بن الحسن الدقاق ، عن إبراهيم بن محمد العلوي ، عن نسيم^(٣) .

٢١٣- النضر بن سويد

٣٠٩- وعن علي بن محمد ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن النضر بن سويد ، رفعه^(٤) .

٢١٤- هارون بن خارجة

٣١٠- وعن جبرئيل بن أحمد ، عن العبيدي ، عن يونس ، عن هارون بن خارجة^(٥) .

٢١٥- أبو هاشم الجعفري

٣١١- وعن علي بن محمد ، عن أبي العباس الحميري عبدالله بن جعفر ، عن أبي هاشم الجعفري^(٦) .

(١) رجال الكشي : ١٣٥/٨٠ .

(٢) رجال الكشي : ٤٤٧/٢٤٤ و ٤٥٨/٢٤٧ و ٥٤٠/٣٠١ .

(٣) كمال الدين : ١١/٤٤١ .

(٤) رجال الكشي : ٦١١/٣٣٤ .

(٥) رجال الكشي : ٢٣٩/١٤٩ .

(٦) رجال الكشي : ٩٢٣/٤٨٦ .

٢١٦- أم هاني الثقفية

٣١٢- وعن نصر بن الصباح، عن جعفر بن سهيل، عن أبي عبد الله أخي أبي علي الكابلي، عن القابوسي، عن نصر بن السندي، عن الخليل بن عمرو، عن علي ابن الحسين الفزاري، عن إبراهيم بن عطية، عن أم هاني الثقفية^(١).

٢١٧- هشام بن الحكم

٣١٣- وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق، عن علي بن معبد، عن هشام بن الحكم^(٢).

٢١٨- هشام بن سالم

٣١٤- وعن عبد الله بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن السماك، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم^(٣).

٣١٥- وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن عبد الله بن أحمد الرازي، عن بكر بن صالح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم^(٤).

٣١٦- وعن علي بن محمد بن يزيد القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن حماد، عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس ابن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب، عن هشام بن سالم^(٥).

٣١٧- وعن محمد بن نصير، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن هشام بن سالم^(٦).

(١) كمال الدين: ١٤/٣٣٠.

(٢) رجال الكشي: ٤٩١/٢٧٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه ١: ١٥٦٠/٣٥٦.

(٤) رجال الكشي: ٢٨٠/١٦٧.

(٥) رجال الكشي: ٤٩٤/٢٧٥.

(٦) التهذيب ٣: ٤٨٧/٢٠٥ و ٨٤٤/٢٨٤.

٢١٩- واصل

٣١٨- وعن أبي علي المحمودي ، عن واصل^(١).

٢٢٠- الوشاء

٣١٩- وعن عبدالله بن محمد بن خالد ، عن الوشاء^(٢).

٣٢٠- وعن علي بن محمد ، عن أحمد بن محمد ، عن الوشاء^(٣).

٢٢١- الوليد بن صبيح

٣٢١- وعن جبريل بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ،

عن الوليد بن صبيح^(٤).

٢٢٢- ابن أبي يعفور

٣٢٢- وعن علي بن محمد القمي ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن

الحسين ، عن موسى بن سلام ، عن حبيب الخثعمي ، عن ابن أبي يعفور^(٥).

٢٢٣- يعقوب الأحمر

٣٢٣- وعن الفضل ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن يعقوب

الأحمر^(٦).

٢٢٤- يعقوب بن منقوش

٣٢٤- وعن آدم بن محمد البلخي ، عن علي بن الحسن بن هارون الدقاق ، عن

جعفر بن محمد بن عبدالله بن قاسم بن إبراهيم بن مالك الأشتر ، عن يعقوب

(١) رجال الكشي: ١١٤٤/٦١٤.

(٢) علل الشرائع: ٢/٥٠، رجال الكشي: ٦٢٥/٣٣٩.

(٣) رجال الكشي: ٦٥٤/٣٥٠، تقدم في: الحسن بن علي الوشاء.

(٤) رجال الكشي: ٧١٠/٣٧٩.

(٥) رجال الكشي: ٥٥٣/٣٠٧.

(٦) رجال الكشي: ٢٦٢/١٥٨.

ابن منقوش^(١).

٢٢٥ - يعقوب بن يقطين

٣٢٥ - وعن محمد بن نصير وجبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يعقوب ابن يقطين^(٢).

٢٢٦ - يونس

٣٢٦ - وعن جبريل بن أحمد الفاريابي، عن محمد بن عيسى العبيدي، عن يونس^(٣).

٣٢٧ - وعن محمد بن سعد بن مزيد الكشي، ومحمد بن أبي عوف البخاري، عن أبي علي المحمودي، عن أبيه، عن يونس^(٤).

٣٢٨ - وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن يونس^(٥).

٢٢٧ - يونس بن عبد الرحمن

٣٢٩ - وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن^(٦).

٣٣٠ - وعن أبي العباس بن عبد الله بن سهل البغدادي الواضحي، عن الريان بن الصلت، عن يونس بن عبد الرحمن^(٧).

٣٣١ - وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسين، عن محمد

(١) كمال الدين: ٢/٤٠٧ و: ٥/٤٣٦.

(٢) رجال الكشي: ٨٠٩/٤٣١.

(٣) رجال الكشي: ٤٧٩/٢٦٥.

(٤) رجال الكشي: ٤٩٢/٢٧٤.

(٥) رجال الكشي: ٧١٦/٣٨٢.

(٦) رجال الكشي: ٥٢٢/٢٩٥.

(٧) رجال الكشي: ١١٠٤/٥٩٠.

ابن جمهور، عن أحمد بن الفضل، عن يونس بن عبد الرحمن^(١).

٢٢٨ - يونس بن يعقوب

٣٣٢- وعن علي بن محمد بن يزيد الفيروزاني، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق، عن محمد بن حماد عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن عبد الرحمن، عن يونس بن يعقوب^(٢).

٣٣٣- وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن موسى بن طلحة، عن أبي محمد أخي يونس بن يعقوب، عنه^(٣).

وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين.

قسم الدراسات الإسلامية

مؤسسة البعثة - قم

(١) رجال الكشي: ٤٦٧/٨٨٨.

(٢) رجال الكشي: ٤٩٠/٢٧١، في بحار الأنوار ٢٣: ١١/٨: عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق، عن محمد بن يزيد القمي، عن محمد بن حماد...

(٣) رجال الكشي: ٦٠٧/٣٣٢.

فهرس مصادر البحث

- ١ - الاختصاص: للشيخ المفيد، المتوفى سنة ٤١٣ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.
- ٢ - الاستبصار: للشيخ الطوسي، المتوفى سنة ٤٦٠ هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة ١٣٦٣ هـ. ش.
- ٣ - الأعلام: للزركلي، المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٦ م.
- ٤ - الأمالي: للشيخ الطوسي، المتوفى سنة ٤٦٠ هـ، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- ٥ - الأمالي: للشيخ المفيد، المتوفى سنة ٤١٣ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤٠٣ هـ.
- ٦ - الأنساب: للسمعاني، المتوفى سنة ٥٦٢ هـ، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٧ - بحار الأنوار: للعلامة المجلسي، المتوفى سنة ١١١١ هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران.
- ٨ - تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٣ م.
- ٩ - تاريخ التراث العربي: لفزاد سزكين، مكتبة المرعشي، قم، ١٤١٢ هـ.
- ١٠ - تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): للطبري، المتوفى سنة ٣١٠ هـ، دار التراث، بيروت.
- ١١ - التفسير للعلماشي: المكتبة العلمية الاسلامية - طهران.

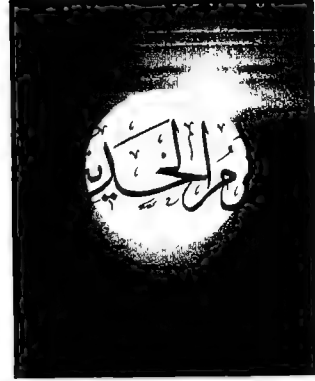
- ١٢ - تنقيح المقال: للشيخ المامقاني، المتوفى سنة ١٣٥١هـ، الطبعة الحجرية الاولى.
- ١٣ - تهذيب الأحكام: للشيخ الطوسي، المتوفى سنة ٤٦٠هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة.
- ١٤ - التوحيد: للشيخ الصدوق، المتوفى سنة ٣٨١هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.
- ١٥ - الجامع في الرجال: لموسى الزنجاني، مطبعة بيروت، قم، ١٣٩٤هـ.
- ١٦ - جمال الاسبوع: للسيد ابن طائس، المتوفى سنة ٦٦٤هـ، منشورات الرضي - قم.
- ١٧ - جمهرة أنساب العرب: لأبن حزم الأندلسي، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ١٨ - جمهرة النسب: للكلبي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، مكتبة النهضة وعالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ١٩ - خاتمة مستدرك الوسائل: للنوري، المتوفى سنة ١٣٢٠هـ، مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم، ١٤١٥هـ.
- ٢٠ - خاتمة وسائل الشيعة: للشيخ الحر العاملي، تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالى، نشر مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم.
- ٢١ - الخصال: للشيخ الصدوق، المتوفى سنة ٣٨١هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤٠٣هـ.
- ٢٢ - الخلاصة: للعلامة الحلّي، المتوفى سنة ٧٢٦هـ، الشريف الرضي قم، ١٤٠٢هـ.
- ٢٣ - الذريعة: للشيخ آقا بزرگ الطهراني، المتوفى سنة ١٣٨٩هـ، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ٢٤ - رجال ابن داود: للحسن بن علي بن داود الحلّي، المتوفى سنة ٧٠٧هـ، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.
- ٢٥ - رجال الطوسي: للشيخ الطوسي، المتوفى سنة ٤٦٠هـ، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨١هـ، وطبعة جماعة المدرسين، قم، ١٤١٥هـ.

- ٤٢ - قاموس الرجال: للتستري، المتوفى سنة ١٤١٥ هـ، مركز نشر الكتاب، طهران، ١٣٧٩ هـ.
- ٤٣ - كامل الزيارات: لابن قولويه، المتوفى سنة ٣٦٧ هـ، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف، ١٣٥٦ هـ.
- ٤٤ - كفاية الأثر: للخزاز القمي، من أعلام القرن الرابع الهجري، منشورات بيدار، ١٤٠١ هـ.
- ٤٥ - كمال الدين: للشيخ الصدوق، المتوفى سنة ٣٨١ هـ. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، قم، ١٤٠٥ هـ.
- ٤٦ - الكنى والألقاب: للشيخ عباس القمي، مكتبة الصدر - طهران.
- ٤٧ - لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، أوفست مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
- ٤٨ - مجالس المؤمنين: للعلامة الشوشتری، المطبعة الإسلامية - طهران.
- ٤٩ - مجمع البيان: للطبرسي، المتوفى سنة ٥٤٨ هـ، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
- ٥٠ - مجمع الرجال: للقهطاني، مؤسسة إسماعيليان - قم.
- ٥١ - مستدركات علم رجال الحديث: للنمازي، المتوفى سنة ١٤٠٥ هـ، نشر حسينية عماد زاده، اصفهان، ١٤١٢ هـ.
- ٥٢ - معالم العلماء: لابن شهر آشوب، المتوفى سنة ٥٨٨ هـ، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨٠ هـ.
- ٥٣ - معاني الأخبار: للشيخ الصدوق، المتوفى سنة ٣٨١ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، قم، ١٣٦١ هـ. ش.
- ٥٤ - معجم البلدان: للحموي، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠ هـ.
- ٥٥ - معجم رجال الحديث: للسيد الخوئي، منشورات مدينة العلم، قم، ١٤٠٣ هـ.
- ٥٦ - معجم قبائل العرب: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤ هـ.
- ٥٧ - معجم المفسرين: لعادل نويهض، مؤسسة نويهض، ١٤٠٩ هـ.

- ٥٨ - معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٥٩ - مناقب آل أبي طالب : لابن شهر آشوب ، المتوفى سنة ٥٨٨ هـ ، انتشارات العلامة ، قم .
- ٦٠ - منتهى المقال : للشيخ أبي علي الحائري ، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم .
- ٦١ - من لا يحضره الفقيه : للشيخ الصدوق ، المتوفى سنة ٣٨١ هـ ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، ١٣٩٠ هـ .
- ٦٢ - نوايغ الرواة : للشيخ آقا بزرك الطهراني ، المتوفى سنة ١٣٨٩ هـ ، دار الكتاب العربي ، ١٣٩٠ هـ .
- ٦٣ - هداية المحدثين : للكاظمي ، من أعلام القرن الحادي عشر الهجري ، مكتبة المرعشي ، قم ، ١٤٠٥ هـ .
- ٦٤ - هدية الأحياء : للشيخ عباس القمي ، مكتبة الصدوق - طهران .
- ٦٥ - هدية العارفين : للبغدادي ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٥١ م .

مَعَ أَعْلَامِ الْفَخْرَيْنِ وَزَلَّاتِهِ

الشيخ الطوسي و تراثه الحديثي



إعداد: التحرير

لِللَّهِ الْحَمْدُ وَالْجَمْعُ

عزما - منذ أول عدد - على تزويد القراء في هذا الباب بالتعريف بـ «أعلام المحدثين وتراثهم» فبدأنا بإمام المحدثين أبي جعفر الكليني، في العدد الأول، وأتبعناه في العدد الثاني بدراسة عن رئيس المحدثين الشيخ الصدوق، وكانت الدراسة في العدد الثالث عن الكاتب النعماني المحدث الأقدم، وجاء دور الحديث عن شيخ الطائفة الإمام أبي جعفر الشيخ الطوسي، وعنده وقفنا أمام جبل عظيم، لا تستوعبه الدراسة المنفردة بمقال في صفحات، فجلالة الشيخ في شخصيته المتعددة الجوانب، وسعة جهوده الجبارة في مدرسته الكبرى، وعظمة تراثه المتنوع في كل فنون الإسلام، توجب حيرة الكاتب من أين يبدأ؟ وإلى أين ينتهي؟ وقد حظي الشيخ باهتمام كبير من قبل الباحثين، فصدرت حوله بحوث ودراسات واسعة، من أهمها ما نشر بمناسبة الذكرى الألفية لولادة الشيخ الطوسي في مدينة مشهد الرضا (ع) عام (١٣٨٥هـ) وإصدارات جامعية، وأخرى بمناسبة

مرور ألف عام على تأسيس الجامعة الدينية في النجف الأشرف، مضافاً إلى الدراسات الخاصة القيّمة بقلم أعلام الطائفة، مثل ما كتبه الإمام المجتهد المجدّد سيد الطائفة السيد البروجردي الطباطبائي (ت ١٣٨٠هـ) في مقدّمة كتاب (الخلاف) للشيخ الطوسي، طبع طهران عام ١٣٧٠هـ، وما كتبه الإمام شيخ مشايخ الحديث شيخنا الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ) في مقدّمة كتاب (النهاية) للشيخ الطوسي، طبع بيروت، وكتابات متفرّقة لباحثين معاصرين. وهذه الأعمال كلّها منشورة، بحمد الله.

ونحن نسعى لتقديم أفضل المباحث الجامعة لكلّ جوانب الطوسي في حلقات بعون الله.

وقد صمّمنا على تقديم ما يؤدّي الحقّ في مجال التعريف بالشيخ الطوسي من حيث الترجمة، وبيان الشخصية العالمية، وما يرتبط بجهدته الحديثي خاصّة، في هذا القسم، على أمل القيام بدراسة نشاطه العلمي ومدرسته في قسم آخر. ولهذا القسم نقدّم دراستين نفيستين كتبهما رجلان من أعمدة التراث الشيعي في عصرنا، وهما:

العلامة المحقق الجليل القاضي شيخنا السيد محمد صادق بحر العلوم (١٣١٥ - ١٣٩٩هـ).

والعلامة المفهرس المتتبّع صديقنا السيد عبدالعزيز الطباطبائي (ت ١٤١٦هـ). فالسيد بحر العلوم انبرى للكتابة عن الشيخ في أكثر من مجال، كمقدمته الطويلة لرجال الطوسي، المطبوع في النجف، ومقدمته للمفهرست كذلك، وقد خصّص في كتابه القيم «دليل القضاء الشرعي» ترجمة واسعة للشيخ الطوسي، احتلّت من الجزء الثالث، الصفحات (١٧٧ - ٢١٢).

وأصبح ذلك البحث القيم من النوادر المغمورة، لوجوده ضمن صفحات ذلك الكتاب من جهة، ولنفاذ نسخه من جهة أخرى.

فغزنا على إبرازه بشكل يجمع بين اختصاره، بحيث يغني المراجعين ويجمع المعلومات المفيدة والداخلية في صميم حياة الشيخ الطوسي، وبين ترتيبه ليكون أكثر إفادة وأسهل استنتاجاً.

والسيد الطباطبائي، كتب باللغة الفارسية بحثاً طويلاً، نشر في دورية (ميراث إسلامي إيران) السنوية، التي أصدرتها مكتبة آية الله المرعشي في قم، في العدد الثاني لعام ١٤١٤ هـ، بعنوان «شخصيت علمي ومشايخ شيخ طوسي» في الصفحات (٣٦٣-٤١٢).

ونقدّم هنا مختصراً مما أورده عن «شخصية الشيخ الطوسي» بعد ترجمته إلى العربية.

وقد حافظنا فيما نقدّمه على نصّ ما أورده السيّدان، وميّزنا ما أضفناه - عند الضرورة - بوضعه بين المعقوفتين.
والله الموفق والمعين

التحرير

حياة الشيخ الطوسي وسيرته^(١)

شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي عليه السلام^(٢). وطوس من مدن خراسان التي هي من أقدم بلاد فارس وأشهرها، وكانت - طوس ولا تزال حتى اليوم - من مراكز العلم ومعاهد الثقافة، لأنّ فيها قبر الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام، ثامن أئمة الشيعة الاثني عشرية - وهي لذلك مهوى أفئدتهم، يقصدونها من الأماكن الشاسعة، والبلدان النائية، ويتقاطرون إليها من كلّ حذب وصوب للتبرّك بالعتبة المقدّسة، وهي اليوم تعدّ من أجلّ

(١) بقلم السيد بحر العلوم: دليل القضاء الشرعي (١٧٧/٣ - ١٩٩).

(٢) اعتمدنا كثيراً على الرسالة التي كتبها شيخنا الامام الشيخ آقا بزرك الطهراني عليه السلام وهي الرسالة التي ألفها في (حياة الشيخ الطوسي) والمطبوعة في النجف الأشرف سنة ١٣٧٦ - سنة ١٩٥٧ في (٧٤) صفحة، وقد كتبها إجابة لطلب الفاضل السيد أحمد شوقي صاحب (مكتبة الأمين) لتكون كمقدّمة لتفسير شيخ الطائفة الطوسي (التبيان في تفسير القرآن) الذي طبع جزؤه الأول في المطبعة العلميّة بالنجف الاشرف سنة ١٣٧٦هـ. سنة ١٩٥٧م، وقد جاءت هذه الرسالة دراسة طيبة في حياة الشيخ الطوسي عليه السلام، إذ حوت فوائد مهمّة وتضمّنت نكات تاريخية نافعة، وطبعت هذه الرسالة مستقلة.

وربما استقينا - في الترجمة - مما ذكره العلامة الحجة الشيخ محمد الحسين النوري عليه السلام في الفائدة الثانية من خاتمة مستدرك الوسائل (ج ٣ ص ٥٠٥).

وكنا قد ترجمنا - من قبل - الشيخ الطوسي عليه السلام ترجمة ضافية وطبعت في مقدمة كتاب (الفهرست) في الرجال لصاحب الترجمة طبعة صحيحة في النجف الأشرف سنة ١٣٥٦هـ. وقد ترجم الشيخ الطوسي عليه السلام في جميع المعاجم الرجالية لما له من الصيت الذائع والمكانة العلمية السامية، حتّى لقّب بـ (شيخ الطائفة) ويراد (الطائفة الجعفرية).

المعاهد العلمية للشيعة، وفيها خزانة كتب ثمينة للإمام الرضا عليه السلام يقصدها رواد العلم وعشاق الآثار، ولها خدام موظفون لخدمة الزائرين وتسهيل أمورهم، ولهذه المكتبة فهرس كبير مطبوع في مجلدات بإيران.

ولد الشيخ الطوسي في (طوس) في شهر رمضان سنة ٣٨٥هـ، وهاجر إلى العراق فنزل بغداد سنة ٤٠٨هـ. وهو في الثالثة والعشرين من عمره، وكانت الزعامة للمذهب الجعفري يومذاك لشيخ الأئمة وعلم الشيعة محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد عليه السلام (١) فلأزمه وتلمذ عليه، كما أنه أدرك شيخه الحسين بن عبيدالله الغضائري المتوفى سنة ٤١١هـ، وشارك النجاشي (٢) في جملة من مشايخه،

(١) الشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بابن المعلم الملقب بالمفيد شيخ الشيعة. قال الياضي في (مرآة الجنان) عند ذكر سنة ٤١٣هـ: «وفيها توفي عالم الشيعة وإمام الرافضة، صاحب التصانيف الكثيرة، شيخهم المعروف بالمفيد ويا بن المعلم البارع في الكلام والفقه والجدل، وكان يناظر أهل كل عقيدة مع الجلالة والعظمة في الدولة البويهية» قال: وقال ابن أبي طي: «وكان كثير الصدقات عظيم الخشوع كثير الصلاة والصوم حسن اللباس» وقال غيره: «كان عضد الدولة ربما زار الشيخ المفيد، وكان شيخاً ربعة نحيفاً أسمر عاش ستاً وسبعين سنة، وله أكثر من مائتي مصنف، وكان يوم وفاته مشهوراً، وشيعه ثمانون ألفاً من الرافضة والشيعة» وقال ابن كثير الشامي في تاريخه: «محمد بن محمد بن نعمان أبو عبدالله المعروف بابن المعلم شيخ الروافض والمصنف والمحامي عنهم، كانت ملوك الأطراف تعتقد به لكثرة الميل إلى الشيعة في ذلك الزمان، وكان يحضر مجلسه خلق عظيم من العلماء من جميع الطوائف والملل، ومن تلامذته الشريف المرتضى، ورثاه بأبيات حسنة» وكان مولده اليوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ٣٣٦هـ، ووفاته ببغداد ليلة الثالث من شهر رمضان سنة ٤١٣هـ. وصلى عليه تلميذه الشريف المرتضى بميدان الأشتان، قال الشيخ الطوسي تلميذه في الفهرست: وكان يوم وفاته يوماً لم ير أعظم منه من كثرة الناس للصلاة عليه وكثرة البكاء من المخالف والمؤلف. ورثاه مهيار الديلمي بقصيدة مثبته في ديوانه المطبوع، وقبره في البقعة الكاظمية معروف مشهور يزوره الناس ويتبركون به.

(٢) النجاشي هذا هو الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمد بن

وبقي على اتصاله بشيخه المفيد حتى توفي شيخه سنة ٤١٣هـ، فانتقلت زعامة الدين ورئاسة المذهب إلى أعلم تلامذته علم الهدى السيد المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي أخي الشريف الرضي، فانحاز الشيخ الطوسي إليه ولازمه وارتوى من منهله العذب، وعُني به أستاذه السيد المرتضى، وبالع في توجيهه أكثر من سائر تلامذته، لما شاهد فيه من اللياقة التامة، وعين له في كل شهر اثني عشر ديناراً، وبقي ملازماً له طيلة ثلاث وعشرين سنة، حتى توفي أستاذه السيد المرتضى لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة ٤٣٦هـ. فاستقل الشيخ الطوسي بالزعامة الدينية وأصبح علماً من أعلام الشيعة وزعيماً لهم.

وكانت داره في كرخ بغداد مأوى الأمة ومقصد الوفاة يأتمونها لحل مشاكلهم وإيضاح مسائلهم، وقد قصده العلماء وأولو الفضل من كل حذب وصبو للتلمذة عليه والحضور تحت منبره والارتواء من منهله العذب الفياض حتى بلغ عدد تلامذته ثلاثمائة من مجتهد الشيعة، ومن أهل السنة ما لا يحصى كثرة، وبلغ به الأمر من العظمة والشخصية العلمية الفذة أن جعل له خليفة زمانه القائم بأمر الله عبدالله بن القادر بالله أحمد العباسي، كرسي الكلام والإفادة، وكان لهذا الكرسي يومذاك عظمة وقدر فوق ما يوصف إذ لم يسمح به إلا لمن بلغ في العلم المرتبة السامية وفاق على أقرانه، ولم يكن في بغداد يومذاك من يفوقه قدراً ويفضل عليه علماً، فإذا كان هو المتعين لهذا الشرف ولهذا الكرسي العلمي.

!

الشيعة وجهلة السنة

لم يزل الشيخ الطوسي رحمه الله في بغداد مأوى للإفادة ومرجعاً للطائفة حتى ثارت

→ عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله - الذي ولي الأهواز وكتب إلى الإمام الصادق عليه السلام يسأله عن توليه لذلك، فكتب الإمام إليه الرسالة المعروفة بالرسالة الأهوازية - وهو صاحب كتاب الرجال المطبوع، وُلد سنة ٣٧٢هـ. في شهر صفر، وتوفي سنة ٤٥٠هـ. في جمادى الأولى، انظر مفصل ترجمته في خاتمة مستدرك الوسائل (ج ٣ ص ٥٠١) وفي جميع المعاجم الرجالية.

القلق وحديث الفتن بين الشيعة وجهلة السنّة، ولم تزل تنجم وتخبو بين الفينة والأخرى حتّى اتسع نطاقها وأحرقت مكتبة الشيعة التي أنشأها أبو نصر سابور ابن أردشير وزير بهاء الدولة البويهّي، وكانت من دور العلم المهمة في بغداد بناها هذا الوزير الجليل في محلة (بين السورين) في الكرخ سنة ٣٨١هـ. على مثال (بيت الحكمة) الذي بناه هارون الرشيد، وكانت هذه المكتبة مهمة للغاية فقد جمع فيها هذا الوزير ما تفرّق من كتب فارس والعراق، واستكتب تأليف أهل الهند والصين والروم، كما قاله الأستاذ محمد كرد علي^(١) ونافت كتبها على عشرة آلاف من جلائل الآثار ومهامّ الأسفار، وأكثرها نسخ الأصل بخطوط المؤلفين، قال ياقوت الحموي^(٢): «وبها كانت خزانة الكتب التي أوقفها الوزير أبو نصر سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة بن عضد الدولة، ولم يكن في الدنيا أحسن كتباً منها، كانت كلّها بخطوط الأئمة المعتمدة وأصولهم المحرّرة... إلى آخره» وكانت من جملتها مائة مصحف بخطّ بني مقلّة على ما ذكره ابن الأثير^(٣).

وحيث كان الوزير سابور من أهل الفضل والأدب^(٤) أخذ العلماء يهدون إليه

(١) انظر: خطط الشام (ج ٦ ص ١٨٥).

(٢) معجم البلدان (ج ٢ ص ٣٤٢) بمادة (بين السورين).

(٣) التاريخ الكامل (ج ١٠ ص ٣).

(٤) سابور معرب شابور (شاه پور) كان من وزراء الشيعة الملك الشيعي بهاء الدولة وكان من أهل العلم والفضل والأدب، وكانت دار علمه محط الشعراء والأدباء، ذكره الثعالبي في (يتيمة الدهر) وعقد فصلاً خاصاً للشعراء الذين مدحوه، منهم أبو العلاء المعري فقد مدحه بقصيدة مشهورة وذكر فيها دار كتبه هذه بقوله:

وَعَسَتْ لَنَا فِي دَارِ سَابُورٍ قَيْئَةً
مِنَ الْوَرَقِ مَطْرَابِ الْأَسَانِلِ مَهِيَابِ

ترجم له ابن خلكان في وفيات الأعيان (ج ١ ص ١٩٩ - ص ٢٠٠) فقال: «كان من أكابر الوزراء وأماثل الرؤساء، جمعت فيه الكفاية والدراية، وكان باباه محط الشعراء... إلى آخره» وهذه المكانة المادية - مضافاً إلى ما للرجل في نفسه من الفضائل العلمية والكمال الروحي - من

مولفاتهم، فأصبحت مكتبته من أغنى دور الكتب ببغداد، وقد احترقت هذه المكتبة العظيمة فيما احترق من محالّ الكرخ عند مجيء (طغرل بيك) وتوسّعت الفتنة حتّى اتجهت إلى شيخ الطائفة الطوسي وأصحابه، فأحرقوا كتبه وكرسيه الذي كان يجلس عليه للكلام.

قال ابن الجوزي^(١) في حوادث سنة ٤٤٨هـ: «وهرب أبو جعفر الطوسي ونهبت داره» ثم قال في حوادث سنة ٤٤٩هـ: «وفي صفر في هذه السنة كبست دار أبي جعفر الطوسي متكلّم الشيعة بالكرك وأخذ ما وجد من دفاتره وكرسي كان يجلس عليه للكلام، وأخرج إلى الكرك وأضيف إليه ثلاثة سناجق^(٢) بيض كان الزوّار من أهل الكرك قديماً يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة الكوفة فأحرق الجميع... إلى آخره».

ولما رأى الشيخ الطوسي ﷺ الخطر محدقاً به هاجر بنفسه إلى النجف الأشرف لائذاً بجوار الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وصيرّها مركزاً للعلم وجامعة كبرى للشيعة الإماميّة، وعاصمةً للدين الإسلامي والمذهب الجعفري، وصارت بلدة النجف الأشرف تشدّ إليها الرحال وتعلّق بها الآمال، وأصبحت مهبط رجال العلم ومهوى أفئدتهم وقام فيها بناء صرح الإسلام، وكان الفضل في ذلك لشيخ الطائفة

→ الأسباب القوية لتحريره على جمع الكتب العلمية ووقفها لأهل مذهبه، ولا سيما النفيسة القليلة الوجود المصحّحة المعتمدة، كما هي صفة جماعي الكتب حتّى اليوم.

ولد بشيراز في سنة ٣٣٦هـ. وتوفّي سنة ٤١٦هـ، وتوفّي مخلصه بهاء الدولة في سنة ٤٠٣هـ. عن اثنتين وأربعين سنة، ودفن في النجف الأشرف عند والده فنا خسرو الملقّب بعضد الدولة، كما ذكره القاضي نور الله المرعشي في (مجالس المؤمنين) ص ٣٧٩.

(عن هامش رسالة حياة الطوسي ص ٥).

(١) انظر: المنتظم (ج ٨ ص ١٧٣ - ص ١٧٩)، وانظر ترجمته أيضاً في لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ج ٥ ص ١٣٥) طبع حيدر آباد دكن.

(٢) السنجق بكسر السين المهملة: اللواء، جمعه سناجق، زنة مفاعل.

الطوسي نفسه ، فقد بثّ في أعلام تلمذته الروح العلمية ، وغرس في قلوبهم بذور المعارف الإلهية ، وصقل أذهانهم ، وأرهف طباعهم ، فبان فضل النجف الأشرف على ما سواها من البلدان الإسلامية ، والمعاهد العلمية ، وخلفوا الذكر الجميل على مرّ الدهور والأعصار .

ومن ألقى نظرةً على كتاب (أمالى الشيخ الطوسي)^(١) وتصفح فصوله وأبوابه عرف كيف انتظم الوضع الدراسي وتكوّنت الحلقات في النجف الأشرف بعد هجرة الشيخ الطوسي إليها .

وأنّ مكانته السامية وثروته العلمية الغزيرة في غنى عن البيان والإطراء ، وليس في وسع الكاتب - مهما تكلف - استكناه ماله من الأشواط البعيدة في العلم والعمل ، والمكانة الراسية عند الطائفة ، والمنزلة الكبرى في رئاسة الشيعة ، ومن سبر تاريخ الإمامية ومعاجمهم ، وأمعن النظر في مؤلفات الشيخ الطوسي العلمية المتنوعة ، علم أنّه أكبر علماء الدين ، وشيخ كافّة مجتهدى المسلمين والقُدوة لجميع المؤسّسين ، وفي الطليعة من فقهاء الاثني عشرية ، فقد أسّس ﷺ طريقة الاجتهاد المطلق في الفقه وأصوله وانتهى إليه أمر الاستنباط على طريقة الجعفرية المثلى ، ولن تجد في تاريخ الشيعة ومعاجمهم ذكر عظيم طار اسمه في البلدان ، واعترف له خصومه بالجلالة ، إلّا ووجدته يتضاءل أمام عظّمة الشيخ الطوسي ، ويعترف بأعلميته وأفضليته ، وسبقه وتقّدّمه .

هذا النابغة الفذّ الشيخ جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف الحلي المتوفّى

(١) كتاب الأمالي - هذا في الحديث ، ويقال له أيضاً (المجالس) لأنّه ﷺ أملاه مرتباً في عدة مجالس على تلامذته ، وقد طبع بإيران (طهران) سنة ١٣١٣هـ ، وطبع في آخره كتاب آخر اسمه (الأمالي) أيضاً ، شاعت نسبته الى الشيخ أبي علي الحسن بن الشيخ الطوسي ﷺ ، ولكن ليس كما اشتهر ، بل هو جزء من أمالي والده الشيخ الطوسي أيضاً إلّا أنه ليس مثل جزئه الآخر مرتباً على المجالس . ولهذه الشائعة أسباب ذكرها شيخنا الإمام الطهراني في (الذريعة: ج ٢ ص ٣٠٩ - ص ٣١١) و(ص ٣١٣ - ص ٣١٤) فليرجع إليها .

سنة ٧٢٦هـ، الشهير بالعلامة الحلي، والذي طبقت شهرته العالم الإسلامي والذي تضلّع في سائر العلوم، ونبغ في الفنون كافة، وانتهت إليه رئاسة علماء عصره في المعقول والمنقول، وآلف في كلّ علم عدّة كتب، ولم يشكّ أحد في أنّه من عظماء العالم ونوادر الدهر، هذا الرجل الذي عرفت وصفه قد ذكر شيخ الطائفة الطوسي في كتابه (خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال: ص ٧٣)^(١) ووصفه بقوله:

«شيخ الإمامية ووجههم، ورئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب وجميع الفضائل تُنسب إليه، صنّف في كلّ فنون الإسلام، وهو المهدّب للعقائد في الأصول والفروع، الجامع لكمالات النفس في العلم والعمل... إلى آخره».

ويقول الحجة الكبير شيخ أهل الحديث الشيخ محمد باقر المجلسي صاحب (بحار الأنوار) في كتابه (الوجيزة: ص ١٦٣) ما نصّه: «فضله وجلالته أشهر من أن يحتاج إلى البيان... إلى آخره».

ويقول العلامة الشهير الحجة العظمى السيد محمد مهدي بحر العلوم، المتوفى سنة ١٢١٢هـ. في كتابه (الفوائد الرجالية) ما نصّه: «شيخ الطائفة المحقّقة، ورافع أعلام الشريعة المحقّقة، إمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين عليهم السلام وعماد الشيعة الإمامية في كلّ ما يتعلّق بالمذهب والدين، محقّق الأصول والفروع، ومهدّب فنون المعقول

(١) طبع هذا الكتاب في طهران (إيران) سنة ١٣١١هـ، طبعة سقيمة مملوءة بالأغلاط الشائعة، وقد رأيت منه نسخاً صحيحة متقنة (إحداها) في (الخزانة الغروية) تاريخ كتابتها سنة ٧٦٦هـ، وهي مقروءة على المشايخ وعليها بلاغاتهم، وفيها فوائد كثيرة، (والثانية) في مكتبة الحجة السيّد حسن الصدر رحمته، وهي نفيسة أيضاً، قرئت على مصنفها العلامة الحلي فكتب على ظهر القسم الأول منها إجازة، وفي آخر القسم الثاني إجازة أخرى أيضاً كلتاهما في سنة ٧١٥هـ. وهما لواحد (والثالثة) كتبت عن نسخة بخطّ حفيد المؤلف أي أبي المظفر يحيى بن محمد بن الحسن، إلى غير ذلك، ولمعرفة خصوصيات هذا الكتاب وزيادة الاطلاع عليه راجع كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٧ ص ٢١٤ - ص ٢١٥).

المسموع ، شيخ الطائفة على الإطلاق ، ورئيسها الذي تلوى إليه الأعناق ، صنف في جميع علوم الإسلام وكان القدوة في ذلك والإمام» .

وقد أطراه أيضاً ، وبالع في الثناء عليه شيخنا الأستاذ الحجة وشيخ العلماء المجتهدين الشيخ ميرزا حسين النوري المتوفى سنة ١٣٢٠هـ ، فقد ذكره في كتابه (مستدرک وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥٠٥) ثم نقل عن القاضي نور الله التستري أنه ذكر في كتابه مجالس المؤمنين (المطبوع) أن ابن كثير الشامي ترجم الشيخ الطوسي في تاريخه قائلاً : «إنه كان فقيه الشيعة مشغلاً بالإفادة في بغداد إلى أن وقعت الفتنة بين الشيعة والسنة سنة ٤٤٨هـ واحترقت كتبه وداره في باب الكرخ فانتقل إلى النجف وبقي هناك إلى أن توفي في شهر المحرم سنة ٤٦٠هـ»^(١).

ومن هذه الأقوال البليغة وغيرها التي صدرت من عظماء الشيعة وغيرهم تعرف مكانة الشيخ الطوسي ، ونستغني عن سرد فضائله الحميدة ومناقبه العديدة .

أما مشايخ الشيخ الطوسي ﷺ والذين يروي عنهم بالإجازة فهم كثيرون وقد ذكر بعضاً منهم العلامة الحسين النوري ﷺ في خاتمة مستدرک الوسائل (انظر: ج ٣ ص ٥٠٩).

وأما تلامذته فقد أورد ذكر بعض منهم سيدنا الحجة العظمى السيد محمد المهدي بحر العلوم في الفائدة الثانية من كتاب الفوائد الرجالية ، فراجع .

ويقول السبكي في طبقات الشافعية (ج ٣ - ص ٥١) ما نصه : «أبو جعفر

(١) الذي ذكره ابن كثير الشامي في تاريخه (البداية والنهاية) المطبوع بمصر - في حوادث سنة ٤٤٨هـ - هذا نصه : «وفيها هرب أبو جعفر الطوسي ونهبت داره» وذكر في حوادث سنة ٤٦٠هـ ما نصه : «وفيها توفي أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي فقيه الشيعة ، ودفن في مشهد علي ، وكان مجاوراً له - حين أحرقت داره بالكرك وكتبه سنة ٤٤٨هـ - إلى محرم من هذه السنة فتوفي ودفن هناك» .

الطوسي فقيه الشيعة ومصنفهم» كان ينتمي الى المذهب الشافعي، له تفسير القرآن، وأملى أحاديث وحكايات تشتمل على مجلدين، قدم بغداد وتفقه على مذهب الشافعي؛ وقرأ الاصول والكلام على أبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالمفيد فقيه الامامية، وحدث عن هلال الحفار روى عنه أبوه أبو علي الحسن، قد أحرقت كتبه عدة نوب بمحضر من الناس؛ توفي بالكوفة سنة ٤٦٠هـ، وكانت النجف الأشرف في عهد السبكي تعد جزءاً من الكوفة» ولذلك عبر بذلك. وجاء في كتاب (الامام الصادق) تأليف الأستاذ محمد أبي زهرة (ص ٢٦٠) - طبع مصر تحت عنوان (كتب الحديث والفقه عند الامامية) ما هذا نصه: «التهذيب والاستبصار هما للعلامة الطوسي؛ وهو محمد بن الحسن الطوسي، وقد ولد في رمضان سنة ٣٨٥هـ، وتوفي سنة ٤٦٠هـ؛ وقد قدم العراق سنة ٤٠٨هـ، وقد تتلمذ للمرتضى؛ وأخذ عنه، وكان مع علمه بفقه الامامية، وكونه من اكبر رواته على علم بفقه السنة، وله في هذا دراسات مقارنة، وكان عالماً في الأصول على المنهاجين، الامامي والسني».

وقال في (ص ٤٤٨) منه تحت عنوان (التهذيب والاستبصار): «هذان الكتابان للشيخ أبي جعفر محمد بن علي الطوسي المتوفي سنة ٤٦٠هـ» ثم قال: «والطوسي كان شيخ الطائفة في عصره غير منازع؛ ولقد كان من أعيان القرن الخامس الهجري، وكتبه موسوعات فقهية وعلمية، ودرس الفقه المقارن، ولم تقتصر دراساته على فقه الامامية وعلومها».

وقال في (ص ٤٥٨) تحت عنوان (الفهرست) - الذي هو أحد مؤلفات الشيخ الطوسي عليه السلام - ما نصه:

«... وإننا قبل أن نترك الكلام في كتب الطوسي لا بد أن نذكر تقديرنا العلمي لذلك العالم العظيم، ولا يحول بيننا وبين تقديره نزعة الطائفية أو المذهبية، فان العالم يقدر لمزاياه العلمية؛ لا لآرائه ونحلته، ولا نود أن يكون الاختلاف المذهبي

حائلاً بيننا وبين تقديره، وإنا - شهد الله - ما جعلنا الاختلاف المذهبي أو الطائفي مانعاً يمنع من التقدير للرجال؛ وإن خالفناهم في الأفكار، وقد أشرنا إلى أنه يجب على الباحث أن ينظر إلى العلماء نظرة تقدير ذاتي، ولا يكون التقدير من وراء المذهب أو الرأي أو النحلة، وقد خطأنا الذين جعلوا الثقة من وراء المذهب، ونقضنا أقوال أولئك الذين يnehجون ذلك المنهج من أي مذهب كانوا.

وإن الشيخ الطوسي قد خدم المذهب الجعفري بدراساته المقارنة؛ وبتعبيد مسالكة، وبالكتابات المتقصية لأطراف مسائله، فكتابه (النهاية) يعد ديوان الفقه لهذا المذهب، وكتابه (العدة) يعد المنهاج الاستنباطي له وكتابه «التهذيب» و«الاستبصار» أصلاً كبيران لذلك المذهب.

وإنه ككتاب القرن الخامس الهجري. قد أوتي أسلوباً قوياً يكتب الفقه في لغة سهلة معبرة موضحة لأعوص المسائل وأعمقها بحيث يجعلها قريبة دانية مألوقة معروفة. ولذلك حققت علينا تحيته، وحق علينا تقديره مع مخالفتنا في المذهب.

وقد ترجم له الدكتور محمود محمد الخضيري مراقب الثقافة بوزارة التربية والتعليم^(١) قائلاً: «رجلٌ واحد يُقال له الشيخ الطوسي، مع أن مدينة طوس التي ينتسب إليها لا تعتمد في شهرتها ومجدها على غيره على كثرة من أنجبت - على طول تاريخها المديد - من مشاهير الرجال في عالم العلوم والآداب والسياسة والحرب، ووفرة من ينتسب إليها قبل الشيخ وبعده من الشيوخ والعلماء، ذلك لأنه في الحقيقة رجل فذ من بين علماء الإسلام، رفعته مؤلفاته الكثيرة العدد، وجهوده العلمية المثمرة إلى مرتبة عالية ممتازة لا ينافسه فيها أحد، فاستحق بذلك أن يمنحه مواطنوه هذا اللقب تشريفاً له بين جميع من ينتسبون إلى مدينتهم ذات المجد التليد،

(١) انظر: (مجلة رسالة الإسلام) التي تصدرها دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة، العدد الأول من السنة السابعة سنة ١٣٧٤هـ. سنة ١٩٥٥م، ص ٤٠، تحت عنوان (الشيخ الطوسي مؤسس المركز العلمي بالنجف).

واستحقَّ الشيخ عند الشيعة لقباً آخر يزيد عن اللقب الأول في مغزاه، ويعبرُ بفصاحة لا مثيل لها عن جميل تقديرهم إياه، ويعيّن منزلته بين جميع الطائفة الاثني عشرية، وذلك إذ يلقّبونه «شيخ الطائفة». وإذا أطلق أحد هذين اللقبين أو كلاهما على شخص لم ينصرف ذهن العارفين إلى شخص سواه.

هذا الشيخ هو أبو جعفر محمّد بن الحسن بن علي الطوسي... والمعروف من حياة الشيخ الطوسي يكاد كلّه يرتبط بحياته العلمية، وهذا الجانب واضح كلّ الوضوح، اللهم إلا فيما يختص بحدائثه، إذ اشتهر عنه أنّه كان في حدائثه يتبع مذهب المعتزلة، ولكن ما وصل إلينا من خبر ذلك لا يتجاوز هذا التقرير، ولا يحتوي على شيء من التفصيل والبيان.

وربما كان المقصود بفترة الحدائث التي تابع فيها أصحاب الاعتزال هي الفترة الأولى من حياته التي قضاها في خراسان قبل انتقاله في سنّ الثالثة والعشرين إلى العراق.

واتصل في بغداد بالكثيرين من العلماء، واستفاد بوجه خاصّ من اتصاله بعالمين عظيمين كان من حسن حظّه أن يجتمعا في وقت واحد، وهما أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الملقّب بالشيخ المفيد، وهو الذي انتهت إليه رئاسة علماء الشيعة، وقد توفّي سنة ٤١٣ هـ، أي أن الشيخ الطوسي لازمه وقرأ عليه مدة خمس سنوات، وذكر له في كتاب (الفهرست) أكثر من عشرين كتاباً ورسالة من مؤلفاته، وقال بعد ذلك: «سمعنا منه هذه الكتب كلّها، بعضها قراءة عليه وبعضها يقرأ عليه غير مرّة وهو يسمع»، ذلك إلى ما سمعه عنه من كتب غيره من الشيوخ مما اشتهرت روايته عن الشيخ المفيد.

وأما الأستاذ الثاني للشيخ الطوسي فهو علم الهدى أبو القاسم علي بن الحسين ابن موسى الموسوي المعروف بالسيد الشريف المرتضى المتوفّي سنة ٤٣٦. وكان

السيد الشريف المرتضى ذابسطه في العلم والمال، واعتاد أن يشمل العلماء وطلاب العلم ببرّه وعنايته، ويجري الرواتب على المستحقين منهم، وقد رتب لمريده وتلميذه الشيخ الطوسي اثني عشر ديناراً كل شهر ليتمكن من التفرغ للتحصيل والتعليم. وقد ذكره في (الفهرست) بما هو أهله من التقدير دون أدنى مبالغة، وأورد الكثير من أسماء مؤلفاته في علم الكلام والفقه وأصول الفقه، والأدب والنحو والشعر ومعاني الشعر، واللغة، والمسائل. ثم قال: «قرأت هذه الكتب - أكثرها - عليه، وسمعت سائرها يقرأ عليه دفعات كثيرة».

وفي عامي (٤٤٨ و ٤٤٩) تعرضت بغداد لأزمات كثيرة، لعلها نتيجة لما حلّ بالبلاد من قحط وغلاء ووباء، وكثرت الفتن ونهبت الدور، ولم ينج الشيخ الطوسي من هذا البلاء، فنهب داره وكتبه عدّة مرات.

ومما فُقد في هذه الفتنة كرسيّ اعتاد أن يجلس الشيخ عليه للكلام والتدريس وكان قدّمه إليه الخليفة العباسيّ القائم بأمر الله اعترافاً بمعرفته، وتقديراً لإمامته بين علماء العصر من جميع الطوائف، ولا شك أنّ في تقدير الخليفة - وهو على مذهب السنّة - لشيخ الشيعة ما يشهد للخليفة نفسه بسعة الأفق والإنصاف. وبلغ قبول أهل السنة له أن اعتبره بعض مؤرخيهم من أعلام السنة على نحو ما فعل السبكي، إذ عدّه من طبقاته من علماء الشافعية.

وقد حذا حذو السبكي في نسبة الشيخ الطوسي إلى مذهب الشافعي، الجلي صاحب كشف الظنون، فقد جاء في الجزء الأول - باب التاء - تحت عنوان (تفسير الطوسي) ما هذا نصه: «هو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي - فقيه الشيعة، كان ينتمي إلى مذهب الشافعي - المتوفى سنة ٥٦١، سماه مجمع البيان لعلوم القرآن، واختصر الكشاف وسماه (جوامع الجامع) وابتدأ بتأليفه في سنة ٥٦٢، قال السبكي: وقد أحرقت كتبه عدة نوب بمحض الناس».

هذه هي عبارة كشف الظنون، وفيها أغلاط عديدة:

(أولاً) إن تفسير (مجمع البيان لعلوم القرآن) إنما هو لأبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي المتوفى سنة ٥٤٨ وكذلك له مختصر الكشف الذي سماه (جوامع الجامع) ألفه بعد مجمع البيان وفرغ منه سنة ٥٤٣هـ، كما فصل ذلك شيخنا في الذريعة ج ٥ - ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

وقد ذكره صاحب كشف الظنون في باب الجيم، ونسبه للشيخ أبي علي الطرطوشي صاحب مجمع البيان.

والصحيح الطبرسي بدل (الطرطوشي) نسبة إلى طبرستان بفتح أوله وثانيه وكسر الراء، وهي بلاد واسعة ومدن كثيرة يشملها هذا الاسم يغلب عليها الجبال، وهي تسمى بمازندران، أما نسبته إلى طرطوش التي هي مدينة بالأندلس فهي لا واقع لها.

(وثانياً) إن ما ذكره من أن وفاته سنة ٥٦١ وابتدأ تأليفه للكتاب سنة ٥٦٢، من المضحكات إذ تكون النتيجة أنه ابتداء بتأليف الكتاب - سواء كان مجمع البيان أو جوامع الجامع - بعد وفاته بسنة. وقد عرفت أن الصحيح في وفاة الطبرسي صاحب مجمع البيان سنة ٥٤٨.

وأما أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي فاسم تفسيره التبيان في تفسير القرآن، وهو كتاب كبير، طبع للمرة الأولى بإيران في مجلدين كبيرين، صفحات كل واحد منها تبلغ تسعمائة صفحة تقريباً وذلك من سنة ١٣٦٠ إلى سنة ١٣٦٥، ثم بوشر بطبعه ثانياً في النجف الأشرف طبعة أنيقة وصدر جزؤه الأول سنة ١٣٧٦هـ. [وتم في عشرة أجزاء].

(وثالثاً) إن ما ذكره صاحب كشف الظنون في باب التاء من نسبة تفسير (مجمع البيان) إلى أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي يناقض ما ذكره في باب الجيم تحت عنوان (جوامع الجامع) من نسبته إلى الشيخ أبي علي الطرطوشي (الطبرسي). وبالحملة كأن صاحب كشف الظنون لم يميز بين الشيخ الطوسي المتوفى سنة

٤٦٠، والشيخ الطبرسي المتوفى سنة ٥٤٨ فالأول هو صاحب التبيان في تفسير القرآن، والثاني هو صاحب مجمع البيان لعلوم القرآن وصاحب تفسير جوامع الجامع مختصر الكشف للزمخشري.

وكم لصاحب كشف الظنون من أغلاط شائنة، وقد حاسبناه على أغلاطه وعلّقنا على كتابه بمجزئيه تعليقات ثينة، عسى أن يوفقنا الله لطبعتها.

لم يجد الشيخ الطوسي - بعد كثرة الفتن في بغداد - بُدأً من مغادرتها إلى مشهد الإمام علي عليه السلام (النجف الأشرف) الغني عن التعريف، وتوفي جوار الإمام عليه السلام ودفن بداره هناك حيث أقيم له مسجد بجوار المشهد الشريف لا يزال بفضل الصيانة والتجديد باقياً حتى الآن معروفاً بمسجد الطوسي.

وقد ترجم هو عليه السلام نفسه في آخر باب الميم من كتابه (الفهرست) واقتصر على ذكر مصنفاته، فقال: محمد بن الحسن بن علي الطوسي مصنف هذا الفهرست، له مصنفات (ثم أورد ذكرها) فراجعها.

ولم يزل الشيخ الطوسي في النجف الأشرف مشغولاً بالتدريس والتأليف والهداية والإرشاد وبث الأحكام الشرعية مدة اثنتي عشرة سنة حتى أدركته المنية ووافاه الأجل المحتوم وخسره العالم الإسلامي في ليلة الاثنين الثاني والعشرين من محرم سنة ٤٦٠ هـ.^(١) عن خمس وسبعين سنة، وتولى غسله ودفنه تلميذه الشيخ الحسن بن مهدي السليقي، والشيخ أبو محمد الحسن بن عبد الواحد العين زربي والشيخ أبو الحسن اللؤلؤي، ودفن في داره بوصية منه، وأرخ وفاته بعض الأدباء المتأخرين - مخاطباً مرقد الزاكي، كما هو مسطور على جدار المسجد من خارج، فوق الشباك المطل على قبره الشريف - بقوله:

(١) هكذا ضبط تاريخ وفاته العلامة الحلي في الخلاصة، وابن داود في الرجال وابن كثير الشامي في البداية والنهاية وسيدنا الحجة بحر العلوم في الفوائد الرجالية وغيرهم، ولكن ابن شهر آشوب أرخ وفاته سنة ٤٥٨ والصحيح ما ذكره المشهور من أنها سنة ٤٦٠ هـ.

با مرقد الطوسي فيك قد انطوى محيي العلوم فكنت أطيب مرقد
أودى بشهر محرم فأضافه حزناً بفاجع رزئه المتجدد

- إلى أن قال -

بك شيخ طائفة الدعاة إلى الهدى ومجمع الأحكام بعد تبدد

- إلى أن قال -

وبكى له الشرع الشريف مؤرخاً (أبكى الهدى والدين فقد محمد)

وتحوّلت الدار بعد مسجداً في موضعه اليوم حسب وصيته أيضاً ، وهو مزار يتبرّك به الناس من العوامّ والخواص ، ومن أشهر مساجد النجف الأشرف عقدت فيه - منذ تأسيسه حتى اليوم - عشرات حلقات التدريس من قبل كبار المجتهدين وأعظم المدرسين ، فقد كان العلماء يستمدون من بركات قبر الشيخ الطوسي كشف غوامض المسائل ومشكلات العلوم .

وموقع المسجد في (محلة المشرق) من محلات النجف الأشرف من الجهة الشمالية للصحن المرتضوي الشريف وقريب منه ، وسمي باب الصحن الشريف المفضي إلى مرقد (باب الطوسي) وقد طرأت على هذا المسجد - بعد عمارته الأولى - عمارتان حسبنا نعلم : العمارّة الأولى - في حدود سنة ١١٩٨ هـ ، وذلك بترغيب من العلامة الحجة السيد محمد مهدي بحر العلوم رحمته الله كما ذكره في (الفوائد الرجالية) ، فقد قال رحمته الله : «وقد جدد مسجده في حدود سنة ١١٩٨ هـ . فصار من أعظم المساجد في الغري ، وكان ذلك بترغيبنا بعض الصلحاء من أهل السعادة» .

والعمارة الثانية - سنة ١٣٠٥ هـ . كما ذكرها العلامة الحجة السيد جعفر آل بحر العلوم في كتابه (تحفة العالم في شرح خطبة المعالم : ج ١ ص ٢٠٤) وكانت العمارة المذكورة بعناية العلامة الكبير السيد حسين بن السيد رضا بن السيد بحر العلوم

المتوفى سنة ١٣٠٦ هـ. كما قاله، وهي العمارة الموجودة اليوم.
وبنى السيد بحر العلوم رحمته الله لنفسه مقبرة في جواره دُفن فيها مع أولاده وجملة
أحفاده، ولا تزال هذه المقبرة مدفناً لموتاهم حتى اليوم.
وقد ألف الشيخ الطوسي رحمته الله كثيراً من الكتب، ذكر هو نفسه جملةً منها في كتابه
(الفهرست) في الرجال عند ترجمة نفسه - كما ذكرنا - وله غير ما ذكر كتب أخرى،
لعله ألفها بعد انتهائه من الفهرست، وصفها بعض معاصريه من تلاميذه، وأثبتها
من المؤرخين أمثال القاضي نور الله المرعشي في (مجالس المؤمنين: ص ٢٠٠ -
ص ٢٠١) ومحمد باقر الخونساري في (روضات الجنات: ج ٤ ص ٤٣ - ص ٤٤).

الشيخ الطوسي وشخصيته العلمية^(١)

يحتلّ الشيخ الطوسي، المقام الأرفع، بين الكبار من أعلام الشيعة، وهو بلا ريب أعظم شخصية علميّة، على الإطلاق. فلو تجاوزنا الأئمة عليهم السلام، فإنّ الشيخ الطوسي يحوز مرتبة خاصة بعدهم وقد اعتبره جميع أعلام الشيعة: رئيسهم وإمامهم، وزعيمهم. فسمّاه العلامة الحليّ: شيخ الإمامية ووجههم ورئيس الطائفة^(٢). وعدّه العامليّ والد البهائيّ: إمام وقته، وشيخ عصره، رئيس هذه الطائفة وعمدتها، رئيس العلماء كافّة^(٣). وقال السماهيجيّ: شيخ الطائفة ورئيس المذهب إمام في الفقه والحديث^(٤). وقال الشيخ أسد الله التستري: رئيس المذهب، شيخ الطائفة، قدوة الفرقة الناجية وباني مباني كلّ علم وعمل^(٥). وقال السيّد حسن الصدر: إمام الفقه والحديث والتفسير والكلام، لا نظير له في كلّ علماء الإسلام في كلّ فنون العلم، وصنّف كتباً لم يسبقه أحد في الإسلام إلى مثلها^(٦).

(١) بقلم السيد عبدالعزيز الطباطبائي، ميراث اسلامي إيران (٣٦٣/٢).

(٢) خلاصة الأقوال: ص ٧٢.

(٣) وصول الأخيار: ص ٧١.

(٤) الإجازة الكبيرة الى الشيخ ناصر الجارودي، للسماهيجيّ تحقيق الشيخ مهدي العوام ص ٢٠٣.

(٥) مقابس الأنوار: ص ٤.

(٦) تأسيس الشيعة: ص ٣٠٤.

وقد أفصح العلامة بحر العلوم عن هذه الحقيقة بوضوح، إذ قال: رافع أعلام الشريعة الحقّة، إمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين، وعماد الشيعة في كلّ ما يتعلق بالمذهب^(١).

ومن هنا، فبالرغم من وجود النوايا الكبار، والرجال الشهيرين، والمحققين العظام، والعلماء النابهين، الذين برزوا طوال القرون العشرة، في عالم التشيع، وملأوا الدنيا فكراً وعلماً ونوراً وضياءً، فإنّ لقب «شيخ الطائفة» الرّنان، اختصّ بالشيخ الطوسي، وهو الاسم اللائق به، فقط، دون من سواه.

وهكذا كلمة (الشيخ) إذا أطلقت، فهي تنصرف في اصطلاح العلماء، على طول ألف عام، إلى الشيخ الطوسي وتخصّص به.

وكذلك الكنية (أبو جعفر) فهي في بداية الإسناد يقصد بها الإمام الباقر^(عليه السلام)، وفيما سوى ذلك فهي تنصرف إلى أكبر شخصيته بارزة، وهي الشيخ الطوسي، مع أنّ المكتّنين بأبي جعفر من علماء الطائفة عديدون، مثل: البرقي، والبرزنطي، والصفار، وابن الوليد، وغيرهم.

والغريب أن مصنّف الكتب الأربعة - الأصول عند الشيعة - يكتفى كلّ منهم بأبي جعفر، ومع هذا، فهذه الكنية تنصرف - عند الإطلاق - إلى الشيخ الطوسي.

معارفه ومؤلفاته:

إن الشيخ الطوسي هو مؤسس في كل فروع العلوم الإسلامية، ومشيد مدرسة خاصّة به فيها، وهو المخطط الأوّل لتنويع العلوم، وتجديد بنائها، وفرز أصولها وتحكيمها، وإبرازها بالأشكال النهائية - بعد جهود الشيخ المفيد والسيد المرتضى - بحيث أصبحت مؤلفاته هي المنبع، واسلوبه هو المتبع، لمن تلاه من

(١) رجال السيد بحر العلوم، وخاتمة مستدرک الوسائل: ٥٠٥.

العلماء ، وسنوضح بعض هذا ، فيما يلي :

١ - في تفسير القرآن:

آلف الشيخ الطوسي أوّل تفسير لكامل القرآن ، وجامع لفنونه ، وبشكل مفصّل ، وقد اقتدئ المفسّرون بمنهجه في العمل ، ولم يسبقه إلى هذا الشكل من التفسير سابق في الإسلام .

فالعلماء السابقون ، كانوا يفسّرون القرآن كلّ حسب تخصّصه العلميّ ، وكانوا على الأكثر محدّثين ، يفسّرون القرآن بالمنهج الأثري بإيراد ما يروونه في ذيل الآيات المفسّرة لها مع ذكر أسانيدهم إليها ، كالطبري وابن أبي حاتم ، وأضرباها . ومنهم أدباء على اختلاف فروع الأدب ، فكانوا يفسّرون القرآن لغوياً ، أو إعرابياً ، أو بلاغياً ، مثل : أبي عبيد ، وأبي عبيدة ، والأخفش ، والزجاج ، وغيرهم ، ممن آلف في : إعراب القرآن ، وغريب القرآن ، ومعاني القرآن ، ومجاز القرآن ، ومشكل القرآن ، ونحو ذلك .

حتى السيّد الشريف الرضي ، الذي آلف تفسيراً كبيراً ، وفي غاية الجودة ، ومن أحسن التفاسير في فهم الآيات ، فإنّه يتعرّض في الأكثر للبحوث الأدبيّة .

واسم تفسير السيد الرضيّ : «حقائق التأويل» ومن المؤسف أن الموجود هو - فقط - الجزء الخامس منه ، ويشتمل على تفسير سورة آل عمران ، والنساء ، وطبع في النجف الأشرف ، ونسخة عتيقة مؤرخة بسنة (٥٣٣) من هذا المجلد ، محفوظة في مكتبة آستان قدس رضوي - في مشهد .

وكفى هذا التفسير عظمتاً أن ابن جني - أستاذ الشريف الرضي - قال فيه : «وصّف كتاباً في معاني القرآن الكريم يتعذّر وجود مثله ...» نقله ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤٥/٤) ولاحظ شذرات الذهب (١٨٣/٣) .

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء : له معاني القرآن ، ممتع ، يدل على

سعة علمه.

ولكنه - كما أشرنا - ليس كاملاً، ولا جامعاً.

وأول من آلف التفسير في الإسلام، لكامل القرآن، وجامع فنونه من القراءات، والأدب - لغة وإعراباً وبلاغة - والأحكام، والعقائد، مع حذف الأسانيد المملّة، والقصص المطوّلة، هو الشيخ الطوسي.

ولئن كان تفسير (مجمع البيان) أحسن تفسير وأجمعه بين التفاسير الشيعيّة، بل الإسلامية قاطبةً، فليس إلّا لما ذكره مؤلّفه الطبرسي من اتباعه أسلوب الطوسي في التبيان، وانتهاجه منهجه^(١).

ومن أجل هذا نجد علماء العامّة، في كتب التاريخ والتراجم، عند ترجمة الشيخ الطوسي، ولو في عدّة سطور، يركّزون على ذكر تفسيره (التبيان) فيشيدون به من أجله:

قال ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (٨٢/٥): فقيه الإمامية الرافضة وعالمهم، وهو صاحب التفسير الكبير، وهو عشرون مجلدة.

وقال الصفدي في الوافي بالوفيات (٣٤٩/٢): شيخ الشيعة له تفسير كبير عشرون مجلدة.

وقال العماد الكاتب في كتاب (دولة آل سلجوق) (ص ٣٣): وكان إمام الشيعة، وهو الذي صنّف التفسير، ويسّر من أمورهم العسير.

وقال السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٥١/٣) وفي الوسطى أيضاً: فقيه الشيعة ومصنّفهم، له تفسير القرآن.

وقال ابن شهبّة في طبقات الشافعية: (نسخة الظاهرية - دمشق الورقة ١٣٦): ولأبي جعفر الطوسي تفسير كبير عشرون مجلدة.

(١) لاحظ مقدمة مجمع البيان (ج ١ ص ٩٩٩) وقرأ بحثاً رائعاً عن عمله (رسالة الإسلام) المصرية التي أصدرتها دار التقريب بين المذاهب الإسلاميّة في القاهرة.

وقال سبط ابن الجوزي في مرآة الزمان (النسخة المصورة بمكتبة أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف المجلد ١٢ الورقة ١١٧): فقيه الإمامية صاحب التفسير الكبير، وهو عشرون مجلدة.
وقال السيوطي في طبقات المفسرين (ص ٢٩ رقم ٩١): له تفسير كبير، عشرون مجلدة.

وكان الشيخ الطوسي قد ألف التبيان في بغداد، كما جاء في نسخة من المجلد الأخير منه، جاء فيها: «وافق الفراغ من عمله يوم العشرين والواحد من رجب سنة ٤٤١ ووافق الفراغ من تبليغه يوم الأحد الرابع عشر من جمادى الآخرة من سنة ٤٤٤».

فيكون الشيخ قد ألف الكتاب في عام (٤٤١) في بغداد، وبيّضه في مدّة ثلاث سنوات) هناك أيضاً.

وتاريخ كتابة النسخة هو (٢٦ جمادى الأولى عام ٥٨١) وهي محفوظة في مكتبة مسجد أورخان، من كتب خراج جي اوغلو رقم ١٢٩ في مدينة (بورصة) في تركيا^(١)، وقفّت عليها عام (١٣٨٨) حيث سافرت إلى تركيا للمرة الثانية، موفداً من قبل مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام لزيارة المكتبات والبحث عن المخطوطات النفيسة وتصويرها.

ومن حسن الحظّ، فإنّ نسخاً قيّمة قديمة من التبيان، لا تزال موجودة في مكتبات العالم^(٢).

(١) لاحظ أوصاف هذه النسخة في كتاب رمضان ششن (٢٢٤/١) وهو تفسير سورة الذاريات إلى آخر القرآن. لاحظ الفهرس الشامل (القرآن) ١٠/٨.

(٢) إليك قائمة بأقدم النسخ الموجودة، حسبما جاء في الفهرس الشامل (علوم القرآن) ج ١ ص ١٠٠-١٠١.

١- الإمام أمير المؤمنين العامة- النجف رقم ٢٨٤٩، تاريخ ٤٧٦هـ.

ومع كل هذا، فإنَّ گولد زيهريقول في (مذاهب التفسير الإسلامي ص ٣٠٤):
إنَّ التَّبيان مفقود رأساً، وليس له وجود، ولم يذكر اسمه مَنْ ترجم للشيخ الطوسي!
وكذلك لم يذكر بروكلمان اسم هذا الكتاب في (تاريخ الأدب العربي) إلاَّ أنَّه عدّه
في الذيل (ص ٧٠٥) في مؤلَّفات الشيخ الطوسي، ونسب إليه سهواً كتابين:
أحدهما: (الفصول في الأصول) والآخر (فصول الأحكام)!

٢ - الفقه:

وفي الفقه، فإنَّ احتلال الشيخ الطوسيِّ مقام الريادة والقيادة فيه أوضح من أن
يبحث، أو يكتب عنه!
حتى العامة - الذين ذكروه في كتب التاريخ والتراجم - عرفوه بأنه: «فقيه الشيعة»^(١)

-
- ٢ - ملك الوطنية، طهران رقم ١٧٤، (الجزء السادس من الكتاب) بتاريخ ٥٦٦هـ.
٣ - جاريث رقم 642H - (١٢٥٩) من ١٣٠ - البقرة، إلى ١١٦ آل عمران، بتاريخ ٥٦٧هـ.
٤ - خراجي أوغلو - تركيا - بورسه رقم ١٢٩ (الجزء الأخير) بتاريخ ٥٨١هـ.
٥ - الروضة الحيدرية - النجف رقم ٥٨٢ (الجزء الثاني) بتاريخ ٥٨٦هـ، والجزء الرابع برقم
٦٥٦ غير مؤرخ.

ونسخ أخرى غير مؤرخه أو متأخرة.

وفي المكتبة المرعشيّة في قم نسخة من الجزء الثالث من التبيان عليها بلاغ قراءة بخط الشيخ
الطوسي، ورقهما (٨٣).

- (١) كالسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٢٦٤) وفي الوسطى (النسخة المخطوطة في ظاهرية
دمشق) وابن الجوزي في المنتظم (٢٥٢/٨) وابن كثير في البداية والنهاية (٩٧/١٢) وابن حجر في
لسان الميزان (١٣٥/٥) وسبط ابن الجوزي في مرآة الزمان (١٩/١٢ و ٢٢) من المصورة في مكتبة
أمير المؤمنين - النجف الأشرف، ويوسف بن عبدالهادي الحنبلي في كتاب التراجم (ورقة ٣٦)
من المخطوطة بالظاهرية وحاجي خليفة في كشف الظنون (٣١١/١) وابن الفوطي في تلخيص
مجمع الآداب (٤/ق ٨١٥/٢ رقم ١١٩٢) وفهرست المكتبة العبدلية في جامع الزيتونة بتونس
(٢٧/١).

و«فقيه الإمامية»^(١) و«شيخ الشيعة وعالمهم»^(٢) و«إمام الشيعة»^(٣) وأمثال ذلك من الكلمات التي تدلّ على هذه السمة.

لقد ألف شيخ الطائفة في فنون مختلفة من الفقه، مؤلفات لا تزال تحتل المواقع الهامة في التراث الفقهي، طوال ألف عام.

فأولاً: في تنظيم نصوص الأحاديث، بحيث يتألف منها كتاب فقهي، بعبارة منسقة، ألف كتاب (النهاية في مجرّد الفقه) وهو عمل مبتكر لا نظير له.

وكان هذا الكتاب - قبل تأليف شرائع الإسلام للمحقق الحلي - محور الدراسات الفقهية لدى الحوزات العلمية، فكانوا يتدارسونه ويحفظونه على الخواطر، ويذكرونه في الإجازات، ويتداولونه بالقرارات والبلاغات، ويعملون عليه الشروح والتعليقات، لحلّ مشكلاته وبيان أسرارهِ.

وقد شرحه ابنه الشيخ أبو علي، ونظام الدين الصهرشتي، وكذلك الإمام القطب الراوندي (المتوفى ٥٧٣هـ) اعتنى به عناية فائقة، فشرحه مكرّراً، فله (المغني) في شرح النهاية في عشرة مجلدات، وشرح مشكلات النهاية، وشرح ما يجوز وما لا يجوز من النهاية، ونهية النهاية.

وللمحقق الحلي شرح على مشكلاته باسم «نكت النهاية» مطبوع مع (الجوامع الفقهية).

وثانياً: وله في تفريع الفروع الفقهية، كتاب (المبسوط الكبير، في مجلدات. وثالثاً: وله في الفقه المقارن بين المذاهب الإسلامية كتاب «الخلاف» الذي لم يؤلف قبله ما يشبهه.

(١) كابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (٨٢/٥) وابن الأثير في الكامل (٨٢/٨ و١٠٦).

(٢) كالذهبي في سير أعلام النبلاء (٩٩٩/١٢) والصفدي في الوافي بالوفيات (٣٤٩/٢) والسيوطي في طبقات المفسرين (ص ٢٩).

(٣) كالعماد الكاتب في دولة آل سلجوق (ص ٣٣).

ورابعاً: وفي الجمع بين الأخبار المختلفة في الحكم، ورفع الاختلاف بينها، ودفع التعارض عنها، والتوفيق بين مداليلها كان له السبق، فحلّ مشكلاتها بفكر صائب ومهّد للفقهاء والعلماء طرق الاستنباط، ولا تزال آراؤه - في الجمع بين الأخبار - معروضة في أروقة الدروس، ومتداولة بين الأعلام، تحظى بالوضوح التام والقبول العام.

ومن هنا، كانت القيادة والريادة في الفقه، من المسلمات له، وكان الفقهاء والعلماء من بعده خريجي مدرسته الخالدة.

وقد بلغ أمر استحواذ فقهه وعلمه على من بعده، الى حدّ بعيد يكشف عنه ما نقله السيد ابن طاوس (ت ٦٦٤) عن سديد الدين محمود الحمصي (ت ٦٠٥) قوله: «لم يبق في الشيعة مفتٍ أو صاحب رأي»^(١).

ولعل السبب في ذلك أحد الأمرين التاليين على سبيل منع الخلو:

١ - التزام الفقهاء - بشكل يقيني - بالمقدرة العلمية الفائقة لشيخ الطائفة في الفقه، بحيث استولت عليهم هبة عظمت، فهذا عبد الجليل الرازي - من علماء القرن السادس - يقول في كتابه «التقض» ص ١٥٩: «أبو جعفر الطوسي معروف ومشهور... عظيم القدر، رفيع المنزلة، وعلى قوله وفتواه الاعتماد التام».

٢ - ولعلّ التزام المشهور، وعموم الشيعة، بالشيخ الطوسي لم يدع مجالاً لعرض الآراء المخالفة له، فقد كان عامة الطائفة يقدمون الشيخ بحيث يعدّ أدنى مخالفة له تعدياً وإساءة أدبٍ لساحة مقامه.

وحقّ ابن إدريس المتوفى (٥٩٧هـ) الذي اشتهر عنه التطاول^(٢) على الشيخ

(١) يلاحظ: مقالة الكاتب الطباطبائي في مجلة (إسلام) طبع النجف الأشرف السنة الاولى العدد ٦ ص ٢٢١ - ٢٢٣ ومقالة الأستاذ دانش يزوه في مجلة (فرهنگ ايران) ج ٤ ص ٨٨ - ٨٩.

(٢) نعتقد أن السبب الوحيد في التزام الطائفة - بعد الشيخ الطوسي - بأرائه في الفقه، كسائر العلوم،

→ وإعطائه سمة «شيخوخة الطائفة» هو: أن الشيخ هو الوحيد الذي تمكن بقوة فكره وعمق نظره، على أثر طول مراسه للعلوم، في ظل شيوخ الطائفة الكبار من أمثال الشيخ الغضائري (ت ٤١١) والشيخ المفيد (ت ٤١٣) والسيد المرتضى (ت ٤٣٦) وفي بيئة محفوفة بالأمن والاستقرار والتقدير، من تحديد معالم المذهب أصولاً وفروعاً، وضبط قواعده المتينة، وثبتها، وتعيين الفقه المأثور عن أهل البيت (عليه السلام)، مع سدّ جميع الثغور المفروضة والمتوقّعة، وردّ الشبهات المثارة والمعروضة، وكذلك إبراز القواعد المحكمة لجميع العلوم كالعقائد وأصول الفقه والتفسير والحديث وعلومهما، مما جعل الطائفة يرون فيه وفي آرائه «النهاية» اللازم اتباعها والالتزام بها. وقد قرّر الشيخ جميع أعماله على القواعد المنقولة عن الأئمة (عليهم السلام) والمستلهمة من سيرة علماء المذهب، في عصور الأئمة ومن بعدهم، مستدلاً على جميع ذلك بقوة، وحسب الأدلة المتوفرة والمتداولة في عصره، حتى تمكن باستحقاق وجدارة من امتلاك سمة «شيخوخة الطائفة» بكل فخر، وأكرم به!

ولم يكن سكوت العلماء من بعده على ذلك، إلا لما لمسوه في أعماله من هذا الهدف السامي العظيم، الذي يؤدي بلا ريب إلى توحيد الطائفة ولمّ شتاتها، وقوّة آرائها، واتصالها بالمنايع الثرة المنيعة.

لكن ابن إدريس الذي بدأ اختراق ذلك، وقطع ذلك المجرى الذي كان يسرى بكلّ هدوء وصلابة وصفاء، وذلك بالتشكيك في مسلمة بنى عليها الشيخ ذلك البناء القويم، إنّما لجأ إلى ما قام به على أساس من البُعد عن أهداف الشيخ ومراميه، كما أنّه لم يلحق بشأو الشيخ في القدرة والعظمة والحنكة والأصالة التي حصل عليها الشيخ من بيئته العظيمة لدى مشايخ الطائفة، وعلى طول المدة، وفي مركز عظيم مثل بغداد ذلك اليوم.

فلجّ ابن إدريس في إثارات، غير متوجّه إلى المسلمات، مثل ما أثاره في مسألة خبر الواحد: الذي جعله ابن إدريس حرباً في وجه الشيخ الطوسي، خالف به آراءه وفتاواه، بانياً على عدم حجّية خبر الواحد زاعماً أن الشيخ إنّما اعتمد في فقهه على أخبار الأحاد!

بينما هذا الزعم ينمّ عن عدم ضبطه لما التزم به الشيخ الطوسي، الذي يبني على عدم حجّية خبر الواحد، وقد أعلن بكلّ صراحة: «أنّ خبر الواحد لا يوجب علماً ولا عملاً» نادى بذلك في تفسيره (البيان ٣٤٣/٩) وكتاب حديثه (تهذيب الاحكام ١٦٩/٤ و ١٧٢ و ١٧٦ والاستبصار ٣٧٧/١ و ٦٦/٢ و ٦٩ و ٧٢) وأصوله (العدة ٢٩٠/١) وفقهه (انظر الخلاف ٢٨٥/٣ والمبسوط ١٤١/١،

الطوسي، لم يجرؤ على مخالفته بصراحة، بل يلجأ إلى الإعلان عن موافقة الشيخ كدليل على ما يراه، بل عندما تكون المخالفة ظاهرة، يعتذر عن ذلك بإمكان توجيه الكلام بما يحصل معه الوفاق.

وقال العلامة الحلي في مقدّمة «منتهى المطلب»: استفاد المتأخرون من الشيخ الطوسي، ولم يسجلوا في كتبهم آراءهم الخاصّة، وإن كانت قليلة^(١). والفقهاء - حتى في عصر المحقق والعلامة الحليين - لم يذكروا اسم الشيخ، عندما يتوقفون في شيء من فتاواه، تأدّباً، بل يذكرون الفتوى من دون نسبة إليه، ثم يوردون ما يחדش فيه^(٢)، وعند الموافقة مع الشيخ فإن أكثر الكتب الفقهية تبدأ

→ (١١٠/٨) متابعاً في ذلك آراء شيوخه المفيد، والمرتضى، ناسبين ذلك إلى عموم الطائفة وإجماعهم واتفاقهم وسيرتهم (راجع مجلة: علوم الحديث العدد ١ ص ٤١ مقال: الثقلان) فكيف يُنسب إليه الالتزام بحجية خبر الواحد؟!

أما ما يرى من لجوء الشيخ الطوسي - كمن سبقه من الفقهاء والأعلام - إلى الأخبار، والاستدلال بها، فإنّما هو مبنيّ على كون ما أثبتته علماء الطائفة من الأحاديث والأخبار في كتب الحديث، إنّما هي الأحاديث المتلقّاة بالقبول التام، فهي حجّة لأنّها متواترة النقل والتداول، ومعتمدٌ عليها في الفروع والأصول، وأنّها الدين والسنة الواجب اتّباعها، كما أثبتنا ذلك في مقال (الثقلان) المنشور في العدد الأول من هذه المجلة الغراء (ص ١٣ - ٨٣).

وكذلك تهاوت أسس تلك النهضة العلمية العملاقة التي بناها شيخ الطائفة الطوسي، بتلك الإثارات، وإهمال الأصول المسلمة ونبذ المسائل المتلقّاة، حتى ترانا نقف اليوم على عمليّات استنباطية واهية خاوية، من أدعياء الفقه والأصول، ودعاوى التمرّجّع، وأصبحت أصول المعارف الحقّة، أرقّ من الزجاج، معرّضة للتلف والضياع بأحقّر الشبه وأسخف المقولات، بينما هي حسب المناهج العلميّة الموروثة المتينة التي أصّلها الشيخ الطوسي وتلقّاها السلف الصالح، أحكم من أقوى سيّد متين، ومستلهمة من معين الحقّ اليقين.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني الجاللي

(١) منتهى المطلب (٤/١).

(٢) لاحظ مقابيس الأنوار للتستري (ص ٥) ومستدرک الوسائل (٥٤٦/٣).

المسائل الفرعية برأي الشيخ، أو تورد نصوصاً من كتبه في عناوين المسائل.

٣ - أصول الفقه

وحسبنا في هذا، أن الشيخ، كما صرح به في مقدمة «العدة»، هو أول من صنّف كتاباً مستقلاً [جامعاً] لبحوث هذا الفن، وعلى هذا، فلا بد أن يكون قد ألفه قبل تأليف المرتضى لكتاب «الذريعة»، وإليك نصّ عبارته في العدة: ولم يصنّف أحدٌ من أصحابنا في هذا المعنى إلا ما ذكره شيخنا أبو عبدالله [المفيد] في المختصر الذي له في أصول الفقه، ولم يستقصه، وشذّ منه أشياء يحتاج إلى استدراكها وتحريرات غير ما حرّرها، وإن سيّدنا الأجل المرتضى أدام الله علوه، وإن كثّر في أماليه وما يقرأ عليه شرح ذلك، فلم يصنّف في هذا شيئاً يرجع إليه، ويجعل ظهراً يستند إليه^(١).

والسيّد المرتضى ألف الذريعة عام (٥٤٢٠هـ) فلا بد أن يكون تأليف الطوسي للعدة قبل هذا التاريخ.

وقال العلامة بحر العلوم: إن كتاب العدة هو أفضل كتاب مصنّف في أصول الفقه.

٤ - علم الكلام

ويكفي في علم الكلام أن الشيخ هو أفضل تلامذة مدرسة الشيخ المفيد ومدرسة السيّد المرتضى، وقد أمعن النظر في نظريّاتهما، وأسّس عليها بناء العقيدة، في كتب عديدة، وأفضلها، بل أفضل كتب الكلام هو «التهديد» المتميّز بالتفصيل، ويسر التعبير، مع الدقة والتحقيق التام.

وقد ذكره العلامة الحلي - وهو من أكابر المتكلمين - بقوله: «هو المذهب

(١) العدة في أصول الفقه (٣/١ - ٤) تحقيق الأنصاري القمي، رقم ١٤١٧هـ.

للعقائد، ومهذب فنون المعقول والمنقول^(١) وقال فيه ابن كثير الدمشقي: «متكلم الشيعة»^(٢).

وقال ابن حجر العسقلاني: له مصنفات كثيرة في الكلام على مذهب الإمامية^(٣).

وحسبه أن الخليفة العباسي - في عصره - القائم بأمر الله، أسند إليه كرسي الكلام، وهو لأرقى منزلة علمية في ذلك العصر^(٤). وللأسف، قد أحرق هذا الكرسي، في شهر صفر عام ٤٤٩ في سوق الكرخ، بأيدي العامة الغوغاء^(٥).

٥ - الأدعية والزيارات:

وحتى في مجال الأدعية والزيارات والأذكار، نرى الشيخ الطوسي، إماماً مقدماً، فأقدم كتاب واسع جامع للموضوع هو كتاب: «مصباح التهجد وسلاح المتعبد» الذي اعتمد عليه العلماء من بعده، واتبعوا منهجه، حتى أن السيد ابن طاوس، وهو المتخصص بهذا الفن والمنقطع إليه، والمؤلف لعشرة من الكتب فيه،

(١) بل قال العلامة الحلي في الشيخ: شيخنا الأقدم، والإمام الأعظم، المستوجب للكرامة، والمستحق لمراتب الإمامة... فإنه الواصل بنظره الثاقب إلى أعظم المطالب. منتهى المطلب (٤/١) المقدمة التاسعة.

(٢) البداية والنهاية - تاريخ ابن كثير - (٧١/١٢).

(٣) لسان الميزان (١٣٥/٥) طبع الهند.

(٤) قال الطباطبائي في الهامش: لم نقف على أخبار هذا الكرسي إلا ما ورد في كتاب (النقض ص ٤٨) من أن السلطان محمداً (؟) أعطى للشيخ الإمام ناصر الدين أبي إسماعيل محمد بن حمدان بن محمد الهمداني القزويني كرسي الدرس.

والهمداني مترجم في فهرست منتجب الدين، وقال في تذكرة الحفاظ (٧٦٩/٣) كان ابن أبي داود امام أهل العراق، ومن نصب له السلطان المنبر.

(٥) مرآة الزمان (١٤/١٤) الورقة (٢٢).

جعلها تتيماً لكتاب الشيخ، وسماها «المهات لصالح المتعبد والتتات لمصباح المهجد».

وهكذا «قبس المصباح» للصرشتي تلميذ الشيخ، و«اختيار المصباح» للسيد ابن باقي، و«منهاج الصلاح» للعلامة الحلي و«إيضاح المصباح» للسيد علي بن عبد الكريم النيلي، فكل هذه المؤلفات مستلهمة من كتاب «المصباح» للشيخ الطوسي ومنتخبة منه.

٦ - علم الحديث

وفي مجال علم الحديث، أيضاً، نجد اثنين من الكتب الأربعة التي هي أهم الكتب الحديثية، وهما: الاستبصار والتهديب، من تأليف الشيخ الطوسي.

١ - أما الاستبصار، فموضوع - كما أشرنا - لبيان أوجه الجمع بين الأحاديث المختلفة، وإثبات التوفيق بينها، وهو موضوع لم يسبق الشيخ الطوسي في التأليف المنفرد فيه.

٢ - وأما التهديب، فهو الجامع لمدارك الأحكام الفقهية وأدلتها من الحديث الشريف، فقد ظل معتمد الفقهاء في هذا، يرجعون إليه في مقام الاستنباط، وهو معتمد في الفتوى، والشيخ - كما سيأتي - هو محور مداور الحديث كما سيأتي.

وثالث الكتب التي ألفها الشيخ في الحديث هو: كتاب الأمالي، الجامع للأحاديث غير الفقهية، والمحتوي - غالباً - على روايات حول العقيدة والأخلاق والفضائل والتفسير والتاريخ، وكثيراً ما يُسند فيها إلى رواة من العامة.

٧ - علم الرجال

إن أصول الكتب في علم الرجال، عند الإمامية، هي أربعة، وهي الجامعة لأصول العلم، وثلاثة منها من تأليف الشيخ الطوسي، فعلى أقوال الشيخ وآرائه تعتمد المؤلفات المتداولة في هذا العلم، ومنه تستقي.

وأما في الإجازات وسلاسل أسانيد المحدثين والرواة، فإنها تنتهي - جميعاً - إلى الشيخ الطوسي، وتدور على محور اسمه.

وإذا لاحظنا الإجازات نجد أن مَنْ أجاز أو ذكر طريقاً من طرقه، فإنما يوصلها إلى الشيخ الطوسي، ويصرّح بانتهائها إليه.

فهذا الشيخ ابن شهر آشوب، يصرّح بذلك في مقدّمة كتاب «معالم العلماء» وكتاب «مناقب آل أبي طالب».

والمجلسي الأول، يقول في نهاية إجازته للآقا حسين الخونساري: وبهذه الطرق نروي مصنّفات مَنْ تقدّم على الشيخ أبي جعفر، من المشايخ المذكورين وغيرهم، وجميع ما اشتمل عليه كتاب «فهرست أسماء المصنّفين» وجميع كتبهم ورواياتهم بالطرق التي له إليهم، وإنما أكثرنا الطرق إلى الشيخ أبي جعفر عليه السلام؛ لأنّ أصول المذهب كلّها ترجع إلى كتبه ورواياته.

وقال ابنه المجلسي الثاني: فأما أسانيد كتب أصحابنا فأكثرها عن الشيخ أبي جعفر الطوسي^(١).

وقال الشيخ أسد الله التستري: وإليه ينتهي معظم الطرق التي عليها بُنيت روايات الأصحاب وإجازاتهم^(٢).

ولعل السبب في ذلك:

١ - ليس هو - فحسب - للشخصية العلمية، والموقع الاجتماعي الذي احتلها الشيخ.

٢ - بل، أيضاً - لأنه مؤلّف لاثنتين من أهم كتب الحديث الأربعة، التي هي معتمد الطائفة.

٣ - وكذلك، لأنّه، ولتأخّره عصرًا عن الشيخ الكليني والصدوق، فالأسانيد

(١) بحار الأنوار (٦٧/١).

(٢) مقابس الأنوار (ص ٥).

والإجازات الموصولة بمشايج هذين العلمين، والمرفوعة منها إلى الأعلى، فإنما تبدأ - أولاً - بالشيخ الطوسي، فله طرق معروفة إلى كل من الكليني والصدوق، فإيصال الأسانيد إليه يُعني المتطلب للطرق، عن ذكر ما فوقه من الطرق الواضحة المشهورة.

٤ - ثم إنه مؤلف لثلاثة من كتب الرجال الأربعة، المستداولة بين الطائفة، ونخصّ بالذكر بينها كتاب «الفهرست» الحاوي للأسانيد إلى المصنّفات ورواة الحديث عن الأئمة عليهم السلام وأصحابهم، بشكلٍ مضبوط وجامع.

٥ - ولو أضيف إلى ذلك ما جاء في مشيختي التهذيب والاستبصار من أسانيد الكتب، فإنّ مجموع ذلك يكون مجموعة متكاملة من الطرق والأسانيد إلى كتب الحديث والمصنّفات الشيعيّة، بوضوح وتحديد تامين.

إنّ هذه الأمور التي ذكرناها، سبّبت أن يحتلّ الشيخ الطوسي مركز الأسانيد، وتتمحور عنده طرق الروايات، وتجتمع عليه الإجازات، ويتميّز بذلك عن كل من النجاشي والمفيد، والصدوق والكليني، وكلّ الآخرين، ويكون إليه منتهى كل ذلك.

[تهذيب الأحكام]^(١)

أمّا (تهذيب الأحكام) فهو أحد الكتب الأربعة القديمة المعوّل عليها عند الشيعة الاثني عشرية من لدن تأليفه حتّى اليوم.

قال شيخنا الإمام الطهراني في الذريعة^(٢) «استخرجه مؤلفه الشيخ الطوسي^{عليه السلام} من الأصول المعتمدة للقدماء التي هيأها الله له، وكانت تحت يده من لدن وروده إل بخداد في سنة ٤٠٨ هـ. حتّى مهاجرته منها إلى النجف الأشرف في سنة ٤٤٨ هـ، ومن تلك الأصول ما كانت في مكتبة أستاذه الشريف السيّد المرتضى المحتوية على ثمانين ألف كتاب كما هو مذكور في التواريخ في وجه تسميته بالثمانينيّ، ومنها ما كانت في مكتبة (سابور) المؤسّسة للشيعة بكرخ بغداد التي لم تكن في الدنيا مكتبة أحسن كتباً منها، كانت كلّها بخطوط الأئمّة المعتبرة وأصولهم المحرّرة، كما حكيناه عن ياقوت الحموي في (ج ٢ - ص ١٢٩).

وقد خرج من قلمه الشريف تمام كتاب الطهارة إلى أوائل كتاب الصلاة بعنوان الشرح على (مقنعة) أستاذه الشيخ المفيد^{عليه السلام} الذي توفي سنة ٤١٣ هـ، وذلك في زمن حياة المفيد^{عليه السلام}، وكان عمر الشيخ الطوسي يومئذ خمساً وعشرين أو ستاً وعشرين سنة، ثمّ تمّ بعد وفاته.

وقد أنهيت أبوابه إلى ثلاثمائة وتسعين باباً، وأحصيت أحاديثه في ثلاثة عشر ألفاً وخمسمائة وتسعين حديثاً، وبعده ألف الاستبصار».

(١) بقلم السيد بحر العلوم، دليل القضاء الشرعي (٢٠٣/٣ - ٢١٢).

(٢) انظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة: (ج ٤ ص ٥٠٤ - ص ٥٠٧).

وقد ذكرنا آنفاً أنه هو نفسه وصف كتابه (التهذيب) في مقدمة كتابه الاستبصار، وقد جمع في كتابه هذا بين ما اختلف فيه وما اتفق عليه، بخلاف كتاب الاستبصار الذي اقتصر فيه على ذكر ما اختلف فيه من الأخبار، وبين طريق الجمع والتوفيق بينها.

وقد عرّف كتابه (التهذيب) والأسباب الباعثة لتأليفه في مقدمته بقوله: «ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله - بمن أوجب^(١) حقّه - بأحاديث أصحابنا أيدهم الله ورحم السلف منهم، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضادّ، حتّى لا يكاد يتفق خبر إلّا وبإزائه ما يصادّه، ولا يسلم حديث إلّا وفي مقابله ما ينافيه، حتّى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرّقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنّه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيتهم بالاختلاف الذي يدينون الله به، ويشتمّون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أنّ هذا مما لا يجوز أن يتعبّد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشدّ اختلافاً من مخالفيتكم، وأكثر تبايناً من مباينيتكم، ووجود هذا الاختلاف منكم - مع اعتقادكم بطلان ذلك - دليل على فساد الأصل! حتّى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوّة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحقّ لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حلّ الشبهة فيه.

سمعت شيخنا أبا عبد الله أيده الله - يريد المفيد عليه السلام - يذكر أنّ أبا الحسين الهاروني العلويّ كان يعتقد الحقّ، ويدين بالإمامة، فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث وترك المذهب ودان بغيره لما لم يتبيّن له وجوه المعاني فيها، وهذا يدل على أنّه دخل فيه على غير بصيرة واعتقد المذهب من جهة التقليد؛

(١) أوجب: بصيغة المضارع، وفي بعض نسخ الكتاب (ممن أوجب حقّه علينا).

لأن الاختلاف في الفروع لا يوجب ترك ما ثبت من الأصول.

وذكر (أي بعض الأصدقاء) أنه إذا كان الأمر إلى هذه الجملة فالاشتغال بشرح كتاب يحتوي على تأويل الأخبار المختلفة والأحاديث المتنافية من أعظم المهمات في الدين ومن أقرب القربات إلى الله، لما فيه من كثرة النفع للمبتدئ، والريّض في العلم».

ثم قال أيضاً في المقدمة :

«وسألني^(١) أن أقصد إلى رسالة شيخنا أبي عبدالله^(٢) الموسومة بالمقنعة، لأنها شافية في معناها، كافية في أكثر ما يحتاج إليه من أحكام الشريعة، وأنها بعيدة من الحشو، وأن أقصد إلى أول باب يتعلّق بالطهارة، وأترك ما قدّمه قبل ذلك مما يتعلّق بالتوحيد والعدل والنبوّة والإمامة لأنّ شرح ذلك يطول، وليس أيضاً المقصد بهذا الكتاب بيان ما يتعلّق بالأصول، وأن أترجم كلّ بابٍ على حسب ما ترجمه، وأذكر مسألة فأسدّل عليها، إمّا من ظاهر القرآن - من صريحه أو فحواه أو دليله - أو معناه^(٣)، وإمّا من السنّة المقطوع بها من الأخبار المتواترة، والأخبار التي تقرن إليها القرائن التي تدل على صحّتها، وإمّا من إجماع المسلمين - إن كان فيها - أو إجماع الفرقة المحقّقة، ثم أذكر بعد ذلك ما ورد من أحاديث أصحابنا

(١) السائل هو بعض أصدقائه كما صرّح به في صدر كلامه بقوله: «ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله مما أوجب حقه... ولكنه لم يسمه لنا».

(٢) أراد بشيخه أبي عبدالله هو محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد، وهو صاحب كتاب المقنعة في الفقه، المطبوع.

(٣) المراد من ظاهر القرآن الأعم منه ومن النصّ، ومن الصريح ما يكون بدلالة المطابقة أو التضمّن، أو أعمّ من أن يكون بالنصّ أو الظاهر، ومن الفحوى ما يكون بمفهوم الموافقة، ومن الدليل ما يكون بمفهوم المخالفة، ومن المعنى بقية أفراد الدلالة الالتزامية من دلالة الاقتضاء أو الإيماء والإشارة.

المشهوره^(١) في ذلك، وأنظر في ما ورد بعد ذلك مما ينافيها ويضادها، وأبين الوجه فيها، إما بتأويل أجمع بينها وبينها، أو أذكر وجه الفساد فيها، إما من ضعف إسنادها، أو عمل العصابة بخلاف متضمنها، فإذا اتفق الخبران على وجه لا ترجيح لأحدهما على الآخر بيّنت أن العمل يجب أن يكون بما يوافق دلالة الأصل وترك العمل بما يخالفه، وكذلك إن كان الحكم مما لا نصّ فيه على التعيين حملته على ما يقتضيه الأصل، ومهما تمكّنت من تأويل بعض الأحاديث من غير أن أطعن في إسنادها، فإني لا أتعداه، وأجتهد أن أروي في معنى ما أتأول الحديث عليه حديثاً آخر يتضمن ذلك المعنى، إما من صريحه أو فحواه حتّى أكون عاملاً على الفتيا والتأويل بالأثر، وإن كان هذا مما لا يجب علينا، لكنّه مما يؤنس بالتمسك بالأحاديث، وأجري على عادتي هذه إلى آخر الكتاب، وأوضح إيضاحاً لا يلتبس الوجه على أحد ممّن نظر فيه.

فقصدت إلى عمل هذا الكتاب لما رأيت فيه من عظم المنفعة في الدين، وكثرة الفائدة في الشريعة، مع ما انضم إليه من وجوب قضاء حقّ هذا الصديق أيدّه الله تعالى.

وأنا أرجو - إذا سهّل الله تعالى إتمام هذا الكتاب على ما ذكرت، ووفّق لختامه حسبما ضمنت - أن يكون كاملاً في بابه، مشتملاً على أكثر الأحاديث التي تتعلّق بأحكام الشريعة، ومنهياً على ما عداها مما لم يشتمل عليه هذا الكتاب، إذ كان مقصوراً على ما تضمنته الرسالة (المقنعة) من الفتاوي، ولم أقصد الزيادة عليها لأنّي - إن شاء الله تعالى - إذا وفق الله على الفراغ من هذا الكتاب، أبتدئ بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها مما يبلغ إليه جهدي وأستوفي ما يتعلّق بها إن شاء الله.

هذا ما ذكره الشيخ رحمه الله في مقدمة كتابه (التهذيب) وقد أورد فيها - كما قرأت -

(١) الحديث المشهور ما رواه أكثر من ثلاثة، ويقصد بقوله (أصحابنا) الإمامية الاثني عشرية.

الجملة الآتية (وأجري على عادتي هذه إلى آخر الكتاب) ولكننا نراه لم يستمر على منهاجه الذي وعدنا به إلى آخر الكتاب، فهو يحدّثنا في مقدمة المشيخة التي وضعها في آخر الكتاب بقوله الآتي: «كنّا شرطنا في أول هذا الكتاب أن نقتصر على إيراد شرح ما تضمّنته (المقنعة) وأن نذكر مسألة مسألة، ونورد فيها من الاحتجاج من الظواهر والأدلة المفضية إلى العلم، ونذكر مع ذلك طرفاً من الأخبار التي رواها مخالفاً، ثم نذكر بعد ذلك ما يتعلّق بأحاديث أصحابنا، ونورد المختلف في كلّ مسألة منها والمتفق عليها، وفيما بهذا الشرط في أكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة، ثم إنّنا رأينا أنّه يخرج بهذا البسط عن الغرض، ويكون مع هذا الكتاب مبتوراً غير مستوفى، فعدّلنا عن هذه الطريقة إلى إيراد أحاديث أصحابنا رحمهم الله المختلف فيه والمتفق، ثم رأينا بعد ذلك أن استيفاء ما يتعلّق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره، فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنّا أدخلنا به، واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه، أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله، واستوفينا غاية جهدنا ما يتعلّق بأحاديث أصحابنا رحمهم الله المختلف فيه والمتفق، وبيّنا عن وجه التأويل في ما اختلف فيه على ما شرطناه في أول الكتاب، وأسندنا التأويل إلى خبر يقضي على الخبرين، وأوردنا المتفق منها ليكون ذخراً وملجأ لمن يريد طلب الفتيا من الحديث.

والآن، فحيث وفق الله تعالى للفراغ من هذا الكتاب، نحن نذكر الطرق التي نتوصّل بها إلى رواية هذه الأصول والمصنّفات، ونذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار لتخرج الأخبار بذلك عن حدّ المراسيل وتلحق بباب المسندات، ولعلّ الله أن يسهّل لنا الفراغ أن نقصد بشرح ما كنّا بدأنا به على المنهاج الذي سلكناه ونذكره على الاستيفاء والاستقصاء بمشيئة الله وعونه.

فراه قد عدل ﷺ في خاتمة الكتاب عمّا وعدنا به في المقدمة من البحث في نوع التأليف وأسلوبه، فلم يتقيّد بما تضمنه كتاب (المقنعة) واقتصر على أحاديث

أصحابنا، ولعل الذي دعاه إلى العدول ما شاهده من طعن المخالفين على مذهب الإمامية، بزعم أنهم أشدّ اختلافاً في الفروع، وهذه (الزيادات) التي أشار إليها تعدّ مستدركاتٍ على أصل الكتاب، وهي جزء منه.

وليعلم أنّ كلّ ما كان مروياً في كتاب (التهذيب) عن أبي جعفر عليه السلام فالمراد به الإمام الباقر عليه السلام، وما كان فيه عن أبي عبد الله عليه السلام فالمراد الإمام جعفر الصادق عليه السلام، وما كان فيه عن أحدهما عليه السلام فالمراد الإمام الباقر أو الصادق عليه السلام، وما كان فيه عن أبي الحسن عليه السلام، أو أبي الحسن الماضي أو عن العالم، أو عن الفقيه، أو عن العبد الصالح، أو عن الرجل، أو عن الشيخ، فالمراد الإمام الكاظم عليه السلام، وما كان فيه عن أبي الحسن الثاني عليه السلام فالمراد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، وما كان فيه عن أبي جعفر الثاني عليه السلام فالمراد الإمام محمد الجواد عليه السلام، وما كان فيه عن أبي الحسن الثالث فالمراد الإمام الهادي عليه السلام، وما كان فيه عن أبي محمد فالمراد الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

نقل ذلك من صورة خطّ السيد أحمد العلوي العاملي رحمته الله، كما ذكر في هامش كتاب التهذيب المطبوع الطبعة الأولى (ص ٢) فراجع.

«وقد طبع (التهذيب) في مجلدين كبيرين بإيران سنة ١٣١٧هـ، وبوشهر في طبعه في النجف الأشرف طبعاً ثانياً في هذه الأيام^(١).

(١) وتوجد في مكتبتنا نسخة من (التهذيب) كتبها بخطه الجيد تلميذ العلامة المجلسي الأول، وهو محمد بن محمود بن علي الطبسي، ابتداء بكتابة الجزء الأول في يوم الاثنين الرابع والعشرين من شهر رمضان سنة ١٠٣٤هـ. في دار الفضل شيراز في مدرسة ميرزا لطف الله، هكذا كتب بخطه كاتبه المذكور في أول الجزء الأول، وفرغ من كتابته الكاتب المذكور في (٢٣) جمادى الآخرة سنة ١٠٤١هـ، وفي آخر الجزء الثاني إجازة المجلسي الثاني محمد باقر بن محمد تقى بخطه لمولانا محمود الطبسي تلميذه كتب فيها ما نصه: «بسم الله الرحمن الرحيم، أنهاه المولى الفاضل

ويوجد في تبريز الجزء الأول منه بخط مؤلفه، وعليه خط الشيخ البهائي في مكتبة السيد الميرزا محمد حسين علي أصغر شيخ الإسلام الطباطبائي المتوفى سنة ١٢٩٤هـ، واليوم هو في حيازة أحفاده^(١).

وكان تمام أجزاء التهذيب بخط المؤلف - إلا قليلاً - موجوداً إلى أواخر القرن العاشر، فإنه كتب الشيخ عز الدين الحسين بن عبد الصمد والد البهائي تمام (التهذيب) بخطه، وفرغ من الكتابة سنة ٩٤٩، وكتب في آخره شهادة المقابلة هكذا: «بلغت المقابلة والتصحيح بنسخة الأصل التي هي بخط مؤلف الكتاب الشيخ الطوسي إلا النزر القليل»^(٢).

[ومن تهذيب الأحكام نسخة مؤرخة سنة ٦٨٢هـ. في (٢٢٣ ورقة) في مدينة باكو، ومنه مصورة في معهد المخطوطات، الفلم رقم (٢٥٦)، وصورة في مركز جمعة الماجد برقم (٥٧٩)، وطبع في النجف عام ١٣٧٨هـ. في عشرة أجزاء، وطبع حديثاً في طهران في عشرة أجزاء كذلك].

ولكتاب التهذيب شروح وحواش عديدة، ذكر منها شيخنا الإمام الطهراني

→ الورع التقى المتوقد الذكي مولانا محمود الطوسي أيداه الله تعالى سماعاً وتصحيحاً وضبطاً في مجالس شتى آخرها الثاني والعشرون من شهر ذي القعدة الحرام من سنة ١٠٩٦هـ. فأجزت له زيد تأييده وتسديده روايته عني بأسانيدي المتصلة إلى المؤلف العلامة شيخ الطائفة المحقة قدس الله لطيفه وأجزل تشريفه، وكتب يميناه الجانية الفانية أفقر العباد إلى عفو ربّه الغافر ابن المولى محمد تقى روح الله روحه محمد باقر عفا الله عن جرائمه وحشره مع أمته والحمد لله.

(١) وهم آل الطباطبائي صاحب الميزان في تفسير القرآن.

(٢) لاحظ الذريعة، للطهراني (٥٠٤/٤). [وأضاف: ثم كتب السيد الصدر علاء الملك المرعشي نسخة التهذيب بخطه في ٩٧٤ عن نسخة خط الشيخ حسين بن عبد الصمد. وكتب في آخره صورة خطه كما نقلناه وفرغ علاء الملك من مقابلة نسخته مع نسخة الشيخ حسين بن عبد الصمد في قزوین في ٩٨٦ وشحن هوامشه بالتحقيقات الرجالية من نفسه والبحث والتنقيح في أحوال الرواة المذكورين في الأسانيد وبعد ذلك كتب المولى سلطان حسين الندوشني اليزدي أستاذ سلطان العلماء بخطه نسخة]

في الذريعة (ج ٤ ص ٥٠٥ - ص ٥٠٦) ستة عشر شرحاً، وعشرين حاشية مع ذكر مؤلفيها، وذكر أيضاً من الكتب التي تتعلق بالتهذيب:

(انتخاب الجيد من تنبيهات السيد) لمؤلفه الشيخ حسن بن محمد بن علي بن خلف بن إبراهيم بن ضيف الله البحراني الدمستاني، المتوفى سنة ١١٨١هـ، ملخص ومهذب من كتاب (تنبيه الأريب في إيضاح رجال التهذيب) تأليف السيد هاشم البحراني الكتكنافي المتوفى سنة ١١٠٧هـ، فرغ من تأليفه ثامن جمادى الأولى سنة ١١٧٣، وهو كتاب فريد في باب، توجد نسخة منه مخطوطة في مكتبة المرحوم سيدنا الحجة السيد حسن الصدر الكاظمي، وفي مكتبة الشيخ علي آل كاشف الغطاء، وفي مكتبة الحسينية في النجف^(١).

و(ترتيب التهذيب) للسيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل التويلي الكتكنافي البحراني، ذكر صاحب الرياض الأفندي: أنه كبير في مجلدات، أورد كل حديث في الباب المناسب له، ونبه على بعض الأغلاط التي وقعت في أسانيده.

ثم أنه شرحه بنفسه، وهو غير كتابه «تنبيه الأريب في إيضاح رجال التهذيب»^(٢).
(تصحیح الأسانید) للمولى محمد بن علي الأردبيلي تلميذ العلامة المجلسي^(٣) ومؤلف «جامع الرواة» عمد فيه إلى تصحيح أكثر أسانيد التهذيب والاستبصار الذي يترأى من المشيخة أو الفهرست أنه غير صحيح، أورده بتمامه العلامة المحدث النوري في خاتمة مستدرک الوسائل (ص ٧١٩) مع زيادات فوائد ميزها عن الأصل بلفظ (قلت) وأورد المؤلف المنتخب الملخص منه في الفائدة الثامنة من خاتمة كتابه (جامع الرواة)، وطبع العلامة الحجة المامقاني^(٤) هذا المنتخب في آخر المجلد الثالث من رجاله (تنقيح المقال) المطبوع^(٥).

(١) انظر: (ج ٢ ص ٣٥٨) من الذريعة.

(٢) انظر: (ج ٤ ص ٦٤) من الذريعة، وترتيب التهذيب مطبوع في قم، في مجلدين كبيرين.

(٣) انظر: (الذريعة) ج ٤ ص ١٩٣.

و(تنبه الأريب وتذكرة اللبيب) في إيضاح رجال التهذيب، للعلامة السيّد هاشم البحراني الكتكاني، توجد النسخة المقرّوءة على المصنّف، وعليها البلاغات بخطّه في مكتبة العلامة الكبير الحجة السيّد حسن الصدر الكاظمي، وهو كتاب مبسوط في شرح أسانيد «التهذيب» وبيان أحوال رجاله، ولاحتياجه إلى التهذيب والتنقيح هذبه الدمستاني باسم (انتخاب الجيد) كما مرّ.

[الاستبصار]^(١)

اسمه (الاستبصار في ما اختلف من الأخبار) يقع في ثلاثة أجزاء جزءان في العبادات، والجزء الثالث في بقية أبواب الفقه من العقود والإيقاعات والأحكام إلى الحدود والديات، وهو مشتمل على عدة كتب التهذيب، غير أنه مقصور على ذكر ما اختلف فيه من الأخبار وطريق الجمع بينها. والتهذيب جامع للخلاف والوافق.

وقد حصر الشيخ الطوسي نفسه أحاديث الاستبصار في آخره في (٥٥١١) حديثاً^(٢)، فقال: «إني جزأت هذا الكتاب ثلاثة أجزاء الجزء الأول والثاني يشتملان على ما يتعلّق بالعبادات، والثالث يتعلّق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه.

(١) بقلم السيد بحر العلوم، دليل القضاء الشرعي (٢٠٣-٢٠٠/٣).

(٢) انظر آخر الجزء الرابع ص ٣٣٤ - ص ٣٣٥، من طبعة النجف الأشرف تحت عنوان (باب ترتيب هذا الكتاب وذكر أسانيده وعدد أبوابه ومسانله) المذكور ص ٣٠٤، وقد ذكر في هذه الصفحة ما نصه: «كنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأول والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث وعوّلت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب والأصول حسب ما عملته في كتاب (تهذيب الأحكام)...» ثم ذكر ﷺ الأسانيد وابتدأ بذكر سنده إلى محمد بن يعقوب الكليني ﷺ (ص ٣٠٥) وانتهى بذكر سنده إلى أبي طالب الأنباري ﷺ ص ٣٣٤، من طبع النجف الأشرف، وليعلم أنه قد وقع سهو في أرقام الصفحات، فقد جاء رقم (٢٩٧) والصحيح (٣٠٥) كما ذكرنا، وقد سرى السهو إلى آخر الكتاب فليلاحظ، وقد ترجم رجال الأسانيد بعض أفاضل النجف الأشرف، وطبعت في الهوامش، وقد امتازت هذه الطبعة الجديدة على غيرها من الطباعات، بالصحة والإتقان والهوامش المفيدة.

والأول يشتمل على ثلثائة باب، يتضمّن جميعها ألفاً وثمانائة وتسعة وتسعين حديثاً.

والثاني يشتمل على مائتين وسبعة عشر باباً، يتضمن ألفاً ومائة وسبعة وسبعين حديثاً.

والثالث يشتمل على ثلثائة وثمانية وتسعين باباً، يشتمل جميعها على ألفين وأربعمائة وخمسة وخمسين حديثاً.

أبواب الكتاب تسعمائة وخمسة وعشرون باباً يشتمل على خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثاً، حصرتها لئلا يقع فيها زيادة أو نقصان»^(١).

وقد آلف (الاستبصار) بعد أن فرغ من تأليف كتابه (التهذيب) كما قد صرح هو في مقدمته بقوله: «... فإني رأيت جماعة من أصحابنا لما نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بـ(تهذيب الأحكام) ورأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلقة بالحلال والحرام، ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلق بالفقه من أبواب الأحكام، وأنه لم يشذّ عنه في جميع أبوابه وكتبه مما ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنفاتهم إلا نادر قليل وشاذ يسير، وأنه يصلح أن يكون كتاباً مذخوراً يلجأ إليه المبتدئ في تفقهه، والمنتهي في تذكره، والمتوسط في تبحره، فإن كلاً منهم ينال مطلبه، ويبلغ بغيته، تشوّقت نفوسهم إلى أن يكون ما يتعلق بالأحاديث المختلفة مفرداً على طريق الاختصار، يفرع إليه المتوسط في الفقه لمعرفة، والمنتهي لتذكره، إذ كان هذان الفريقان آنسين بما يتعلق بالوفاق، وربما لم يمكنهما ضيق الوقت من تصفّح الكتب وتتبع الآثار، فيشرفا على ما اختلف من الروايات، فيكون الانتفاع بكتاب يشتمل على أكثر ما ورد من أحاديث أصحابنا المختلفة أكثره موقوفاً على هذين الصنفين، وإن كان المبتدئ لا يخلو أيضاً من الانتفاع به، ورأوا أنّ ما يجري هذا المجرى

ينبغي أن تكون العناية به تامةً، والاشتغال به وافراً، لما فيه من عظيم النفع، وجميل الذكر، إذ لم يسبق إلى هذا المعنى أحد من شيوخ أصحابنا المصنفين في الأخبار والفقه في الحلال والحرام، وسألوني تجريد ذلك، وصرف العناية إلى جمعه وتلخيصه، وأن أبتدئ في كل باب، بإيراد ما أعتدته من الفتوى والأحاديث فيه، ثم أعقب بما يخالفها من الأخبار، وأبين وجه الجمع بينها على وجه لا أسقط شيئاً منها ما أمكن ذلك فيه، وأجري في ذلك على عادي في كتابي الكبير المذكور، وأن أشير في أول الكتاب إلى جملة مما ترجّح به الأحاديث بعضها على بعض، ولأجله جاز العمل بشيء منها دون جميعها، وأنا مبين ذلك على غاية الاختصار، إذ شرح ذلك ليس هذا موضعه، وهو مذكور في الكتب المصنفة في أصول الفقه المعمولة في هذا الباب». ثم ذكر في المقدمة أنواع الأخبار، وأنها على ضربين: متواتر وغير متواتر، فالمتواتر منها ما أوجب العلم، وما ليس بمتواتر على ضربين: ضرب منه يوجب العلم أيضاً، وهو كل خبر تقترن إليه قرينة توجب العلم، ثم ذكر أنواع القرائن. وضرب لا يوجب العلم ويتعرّى من هذه القرائن، ويسمى الخبر الواحد، ويجوز العمل به على شروط، ثم ذكر الشروط، ثم قال: «وأنت إذا فكرت في هذه الجملة وجدت الأخبار كلها لا تخلو من قسم من هذه الأقسام، ووجدت أيضاً ما عملنا عليه في هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا في الفتاوى في الحلال والحرام لا يخلو من واحد من هذه الأقسام... إلى آخره»^(١).

طبع كتاب (الاستبصار) في المطبعة الجعفرية في لكةنو (الهند) سنة ١٣٠٧هـ، [في مجلدين] وطبع ثانياً في طهران (إيران) ١٣١٧هـ، وطبع ثالثاً في مطبعة النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ - سنة ١٣٧٦هـ. في أربعة أجزاء، وقوبل بثلاث نسخ مخطوطة وأصبحت هذه الطبعة تتاز عن الطبعيتين السابقتين، وقد صدرت بمقدمة

(١) انظر مقدمة كتاب الاستبصار (ج ١ ص ٢ - ص ٥) الطبعة الجديدة في النجف الأشرف سنة ١٣٧٥هـ.

في (حياة الشيخ الطوسي) بقلم صديقنا الباحثة المحقق الحجة الشيخ محمد علي الأوردبادي الغروي، وأشرف على تحقيقه والتعليق عليه بعض أفاضل النجف الأشرف.

أونسخه المخطوطة كثيرة:

منها: نسخة بخط الشيخ جعفر بن علي بن جعفر المشهدي، فرغ منها في ٨ من ذي القعدة سنة ٥٧٣هـ. وعرضها على خط المؤلف، وهي من مخطوطات مكتبة الشيخ كاشف الغطاء في النجف الأشرف^(١).

وللاستبصار شروح، وعليه حواش وتعليقات ذكرها شيخنا الإمام الطهراني في الذريعة^(٢) فراجعها.

وللشيخ الطوسي رحمه الله كتاب الخلاف في الأحكام، ويسمى (مسائل الخلاف) وهو مرتب ترتيب كتب الفقه، ذكر في أوله ما هذانصه «... سألتكم الله إماء مسائل الخلاف بيننا وبين من خالفنا من جميع الفقهاء من تقدّم منهم ومن تأخّر، وذكر مذهب كلّ مخالفٍ على التعيين، وبيان الصحيح منه، وما ينبغي أن يعتقد، وأن أقرن كلّ مسألةً بدليل نحتجّ به على من خالفنا، موجب للعلم من ظاهر قرآن، أو سنّة مقطوع بها، أو إجماع، أو دليل خطاب، أو استصحاب حال، على ما يذهب إليه كثير من أصحابنا، أو دلالة أصل، أو فحوى خطاب، وأن أذكر خبراً عن النبي ﷺ، الذي يلزم المخالف العمل به والانقياد له، وأن أشفع ذلك بخبر من طريق الخاصة مروى عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، وإن كانت المسألة مسألة إجماع من الفرقة المحققة ذكرت ذلك، وإن كان فيها الخلاف بينهم أو مات إليه، وأن أتعمد

(١) مصادر الحديث عند الإمامية، للجلالي (ص ٣١) وقد طبع السيّد الجلاّلي مصورة هذه النسخة بتمامها، في منشورات المدرسة المفتوحة، في شيكاغو، كما أن النسخة موجودة على القرص الكمبيوتر المسمى (الذخائر) من عمل الشيخ الدكتور عباس كاشف الغطاء، في النجف الأشرف.

(٢) انظر: (ج ٢ ص ١٥ - ١٦).

في ذلك الإيجاز والاختصار، لأنّ شرح ذلك يطول، وربما ملّ الناظر فيه، وقد ذكرنا طرفاً كثيراً من ذلك في كتابنا المعروف بـ (تهذيب الأحكام)، وكتاب (الاستبصار)، وإنّ كان هذان الكتابان مقصورين على ما تختصّ بروايته. أنا مجيبكم إلى ما سألتكم بعون الله وقوته حسبما سألتكم، متعمداً فيه الإيجاز حسبما اقترحتم».

وقد عرفت من تصريحه أنّه ألف كتاب مسائل الخلاف بعد تأليفه تهذيب الأحكام والاستبصار، وناظر فيه المخالفين له في الرأي، وقد طبع كتاب الخلاف في طهران (إيران) سنة ١٣٧٠هـ. بأمر من زعيم الشيعة الحجّة السيد آقا حسين البروجردي أدام الله وجوده^(١)، مع تعليقه عليه، في مجلدين: الأول في (٢٧٨ ص) والثاني في (٢٦٤ ص). [وطبع أخيراً طبعة محققة في أجزاء عديدة].

(١) هو الحبر العلم، والطود الأشم، والفقير الأعلم، سيّد الطائفة الإمام (ولد ١٢٩٢هـ. وتوفي ١٣٨٠هـ) فقد كان فقيهاً أصولياً محدثاً رجالياً حكيماً نساباً، وله في كلّ فنون الإسلام إبداع وتجديد، تسنّم المرجعية العليا بلياقة تامّة، وأدارها بكفاءة أتمّ، بعد الإمام أبو الحسن الأصفهاني، لفترة (١٥) عاماً، فكانت مرجعيته من أرفع المرجعيّات وأعزّها، وأكثرها عطاء ومجدداً، وأخلدها ذكراً وحمداً، ومما امتاز به اهتمامه البالغ بنشر التراث الشيعي الخالد، فنشر - وخاصة من مؤلفات القدماء - عدداً كبيراً ومجموعة قيّمة، ولم يسع لطبع مؤلفاته، بالرغم من تأليفه لموسوعتين عظيمتين، هما:

- ١ - جامع أحاديث الشيعة، أكبر موسوعة تجمع أحاديث الأحكام عند الطائفة.
 - ٢ - الموسوعة الرجالية الخالدة، الجامعة لأسانيد كتب الحديث المهمة، فلم يطبع إلا بعد وفاته.
- وقد تحدّثنا عن منهجه المبتكر في تأليف الموسوعة الرجالية في كتاب (المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية) فشرحنا جانباً من أهميتها وعظمتها، كما أشرنا إلى جوانب من عظمة السيّد العلمية والاجتماعية، وسنقدّم تعريفاً بكتابنا في هذا العدد.
- كما قام السيّد بإنشاء مؤسسات دينية وعلمية، من أهمّها مشروع دار التقريب بين المذاهب الاسلامية في مدينة القاهرة، ذلك المشروع الهامّ الذي لم يسبقه إليه أحد من علماء المسلمين قبله، كما لم يلحق شأوه أحد ممن جاء بعده.

مَوْلَانِغْلَانِ مُحَمَّدَيْنِ وَرَاغْلَانِ

مصادر الشيخ الطوسي في كتابه

تهذيب الأحكام

السيد محمد جواد الشيرازي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد وعترته أئمة الهدى واللعن على أعدائهم لعناً وبيلاً إلى يوم اللقا

أما بعد فإن كتاب تهذيب الأحكام لشيخ الطائفة المحقة ورافع اعلام الشريعة الحقّة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي أحد الكتب الأربعة الحديثية وهو أكبر موسوعة في حديث أهل البيت في أبواب الفروع، وصل إلينا من كتب قدماء أصحابنا رحمهم الله برحمته، ولما كان محطّ نظر العلماء فقد انبرى للعكوف عليه جماعة منهم، وتناولوه بالشرح والتقييد والترتيب^(١)، لكن لم نجد دراسة شاملة لتوضيح منهج الشيخ الطوسي في تسلسل الأحاديث ومصادر التهذيب وكيفية الأخذ منها، مع أنّها أبحاث أساسية ذات أثر كبير في الفقه واستنباط الأحكام

(١) لاحظ الذريعة ٤: ٥٠٤-٥٠٧.

الشرعية ، كما أنّ هذا الجانب من البحث هو مغفولٌ عنه بالنسبة إلى سائر كتبنا الحديثية ، فلذلك جعلنا محور جملة من أعمالنا في دراسة علم الرجال هو التعرف على مصادر كتب الحديث ، وها نحن نقدّم إلى القراء الأعزّاء حلقة من حلقات هذه الدراسة المستوعبة ونسأل الله القدير أن يوفّقنا لكتابة بحثنا حول سائر الكتب وتقدّمها إلى أرباب الفضل والفضيلة بعونه ومثّه .

قم المقدسة ، السيد محمد جواد الشبيري

٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٠ هـ .

التمهيد

الشيخ الطوسي في سطور

- هو أبو جعفر، محمد بن الحسن بن علي الطوسي، الملقب بشيخ الطائفة والشيخ - على الإطلاق - .

- ولد في شهر رمضان سنة ٣٨٥هـ .

- قدم بغداد في سنة ثمان وأربعمائه^(١) وله ثلاث وعشرون سنة .

- لم نعرف عن بدايات حياته ودراسته في خراسان شيئاً، غير أنه صرح أنه قرأ أكثر كتاب بيان الدين لأبي منصور الصّرام على أبي حازم [عمر بن أحمد] النيشابوري وقد برهن السيد الطباطبائي^(٢) على أن قراءة الشيخ على أبي حازم كان في نيسابور قبل قدوم الشيخ بغداد^(٣) وكذا رجّح في شيخين آخرين له أنهما من مشايخه قبل أن يهاجر إلى بغداد^(٤) .

- وأقدم مشايخ الشيخ وفاة هو أبو محمد الحسن بن محمد بن الفخّام السامرائي، فقد توفي سنة ٤٠٨هـ^(٥) سنة وروده إلى بغداد .

- سمع الشيخ من أبي الحسن أحمد بن محمد بن هارون بن الصلت الأهوازي في

(١) غيبة الطوسي: ٣٥٨ .

(٢) ميراث إسلامي إيران، مقال بالفارسية باسم «شخصيت علمي ومشايخ شيخ طوسي»، الجزء الثاني، ص ٣٧٨، وقد استفدت في كتابة حياة الشيخ من هذا المقال كثيراً .

(٣) نفس المصدر: ص ٣٧٩ و ٣٨٠ .

(٤) تاريخ بغداد ٧: ٤٢٤، وميراث إسلامي إيران، الجزء الثاني: ص ٣٨٨ .

سلخ ربيع الأول سنة ٤٠٩^(١) وقد مات ابن الصلت في ٨ جمادى الآخرة من هذه السنة^(٢) وكان مولده سنة ٣٢٤ وقد أدرك - في صغره - أبا العباس أحمد بن محمد ابن سعيد بن عقدة (المتوفى سنة ٣٣٢^(٣)) وروى عنه، وكان معه خطّ أبي العباس بإجازته وشرح روايته وكتبه^(٤).

- روى الشيخ عن أبي عمر عبدالواحد بن محمد البزاز المعروف بابن المهدي (٣١٨ - ٤١٠)^(٥) في سنة وفاته ٤١٠^(٦) عن ابن عقدة.

فطريق الشيخ إلى ابن عقدة يكون بسندين عاليين.

- تحمّل الشيخ الحديث عن عليّ بن شبّل الوكيل في صفر ٤١٠^(٧).

- من عمدة مشايخ الشيخ الطوسي هو أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله الغضائري (المتوفى في صفر ٤١١) وهو من أعظم مشايخ الإمامية وقد حكي عن الشيخ الطوسي في ترجمته أنّه خدّم العلم وطلبه لله وكان حكمه أنفذ من حكم الملوك.

وقد وصفه الذهبي بقوله: شيخ الشيعة وعالمهم، يوصف بزهّد وورع وسعة علم ويقال: كان أحفظ الشيعة لحديث أهل البيت. وذكر - أيضاً - : هو في طبقة الشيخ المفيد في الجلالة عند الإمامية يفتخرون بهما ويخضعون لعلمهما...^(٨)

(١) أمالي الطوسي، مجلس ١٢: ٦٦١/٣٣١.

(٢) تاريخ بغداد ٤: ٣٧٠.

(٣) تاريخ بغداد ٥: ٢٢، رجال الطوسي: ٣٠/٤٤٢، قارن برجال النجاشي: ٢٣٣/٩٥، فهرست الطوسي: ٧٦/٢٨.

(٤) فهرست الطوسي: ٧٦/٢٨.

(٥) تاريخ بغداد ١١: ١٣.

(٦) أمالي الطوسي، مج ١٠: ٤٦٣/٢٥٧.

(٧) نفس المصدر، مج ١٤: ٩٠٩/٤٠٥.

(٨) سير أعلام النبلاء ١٧: ٣٢٨، والظاهر أنّ الذهبي أخذ ترجمته عن نسخة كاملة من فهرست

- سمع الشيخ الطوسي من أبي الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل في رجب سنة ٤١١^(١).

- سمع الشيخ من المحافظ أبي الفتح، محمد بن أحمد بن أبي الفوارس في ذي القعدة سنة ٤١١ ومات هو في سنة ٤١٢^(٢).

- سمع من أبي عبد الله حمويه بن علي البصري، في ذي القعدة سنة ٤١٣^(٣).
- لازم الشيخ الطوسي الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (٣٣٦ - ٤١٣) أربع سنين - على الأقل^(٤) - وهو أجل مشايخه وأعظمهم، انتهت رئاسة الإمامية إليه في الفقه والكلام والفضل والثقة وهو أجلى من أن يوصف وأعرف من أن يعرف.

- اتصل الشيخ بعد وفاة المفيد بالسيد الأجل علم الهدى الشريف المرتضى (٣٣٥ - ٤٣٦) فاهتم به السيد أكثر من سائر تلاميذه وعين له في كل شهر اثني عشر ديناراً، وبقي ملازماً له طيلة ثلاث وعشرين سنة، حتى توفي السيد المعظم فاستقل شيخ الطائفة بالإمامة وظهر على منصّة الزعامة^(٥).

→ الطوسي، وقد أشار الشيخ في رجاله: ٥٢/٤٧٠ في ترجمة الغضائري إلى ذكر تصانيفه في الفهرست، مع أنه لا توجد ترجمته في النسخ المتوفرة من الفهرست إطلاقاً، وهذا يدل على عدم وصول النسخة الكاملة منه إلينا.

(١) أمالي الطوسي، مج ١٤: ٨٧٣/٣٩٤.

(٢) نفس المصدر، مج ١١: ٦١٥/٣٠٦، تاريخ بغداد: ١: ٣٥٢.

(٣) أمالي الطوسي مج ١٤: ٨٩٠/٣٩٩.

(٤) ذكرنا في مقال حول أمالي المفيد وتأثيره على أمالي الطوسي: «كانت مجالس أمالي الحديث للمفيد قد بدأت أربع سنوات قبل مجيء الشيخ الطوسي إلى بغداد، وشارك الشيخ الطوسي بعد عام من وروده (عام ٤٠٩) في هذه المجالس... (المقالات والرسالات، المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، رقم ٩، ص ١١٢).

(٥) مقدمة البيان «ج»، وقد استفدت هنا من هذه المقدمة التي هي رسالة مستقلة في حياة الشيخ بقلم العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني.

- هاجر في سنة ٤٤٨ إلى مشهد أمير المؤمنين عليه السلام على أثر الفتن التي تجددت ببغداد، فنهت داره بالكرخ وأخذت كتبه وما وجد من دفاتره، وكسرت كان يجلس عليه للكلام، وأخرج الجميع إلى الكرخ فأحرق^(١).

- أسس الشيخ جامعة النجف العظمى وشيد ركنها الاساسي ووضع حجرها الأول وقد تخرج منها خلال هذه القرون المتطاولة آلاف مؤلفة من أساطين الدين وأعظم العلم.

- قد أخذ مختلف العلوم عن جماعة كثيرة من المشايخ فعمدة مشايخه في الفقه والكلام الشيخ المفيد والسيد المرتضى، وفي الحديث المفيد والغضائري وابن عبدون وابن الصلت الأهوازي وابن أبي جئد القمي وهو أبو الحسين علي بن أحمد ابن محمد بن طاهر، ويروي عن محمد بن الحسن بن الوليد (م ٣٤٣) شيخ القميين وشيخ مشايخ الطوسي، فكان قريب الإسناد، فلذلك قد يقدم الشيخ روايته على رواية سائر مشايخه الأجلاء طلباً لعلو الإسناد.

- ورد ذكر قراءات الشيخ وسماعاته في ثنايا كتبه خصوصاً كتابه الفهرست، فلنذكر ما وجدت من ذلك:

الف - ما سمع من شيخه أحمد بن عبدون أو قرأ عليه:

- في ترجمة أحمد بن الحسين بن عبد الملك: بوب كتابه المشيخة، سمعنا هذه النسخة من أحمد بن عبدون^(٢) وفي ترجمة الحسن بن محبوب أيضاً إشارة إلى ذلك إذ قال: أخبرنا بكتاب المشيخة قراءةً عليه أحمد بن عبدون^(٣).

- في ترجمة علي بن الحسن بن فضال: كتبه في الفقه مستوفاة في الأخبار حسنة

(١) مقدمة التبيان «هـ» عن المنتظم لابن الجوزي ٨: ١٧٢ و ١٧٩.

(٢) فهرست الطوسي: ٦١/٢٣.

(٣) نفس المصدر: ١٥١/٤٧.

أخبرنا بجميع كتبه قراءةً عليه أكثرها ، والباقي إجازة أحمد بن عبدون^(١) .
 - في ترجمة أبي طالب عبدالله بن أحمد الأنباري : له مائة وأربعون كتاباً
 ورسالة ... أخبرنا بكتبه وروايته أبو عبدالله المعروف بابن الحاشر ، سماعاً
 وإجازة^(٢) .

ب - ما سمعه من الحسين بن عبيد الله الغضائري :
 في ترجمة محمد بن يعقوب الكليني : أخبرنا الحسين بن عبيد الله ، قراءةً عليه
 أكثر كتبه من الكافي ...^(٣) .

ج - ما سمعه عن السيد المرتضى :
 في ترجمته بعد ذكر أعيان كتبه وكبارها : قرأت هذه الكتب أكثرها عليه
 وسمعت سائرهما يقرأ عليه دفعات كثيرة^(٤) وفي رجال الشيخ في ترجمته : سمعنا منه
 أكثر كتبه وقرأناها عليه^(٥) .

د - ما أخذ عن الشيخ المفيد :
 ذكر عدة من كتبه في ترجمته وقال : قرأت هذه الكتب أكثرها عليه وسمعت
 سائرهما يقرأ عليه دفعات كثيرة^(٦) .
 هـ - ما رواه عن هلال الحفّار :

في ترجمة إسماعيل بن علي بن رزين : سمعنا هلال الحفّار يروي عنه مسند

(١) نفس المصدر: ٣٨١/٩٣ وفي مشيخة التهذيب: ٥٦ ومشيخة الاستبصار: ص ٣١٧ وما ذكرته
 في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد أخبرني به أحمد بن عبدون المعروف بابن
 الحاشر سماعاً منه وإجازة عن ...

(٢) فهرست الطوسي: ٤٣٤/١٠٣ .

(٣) نفس المصدر: ٥٩١/١٣٥ .

(٤) نفس المصدر: ٤٢١/١٠٠ .

(٥) رجال الطوسي: ٥٢/٤٨٥ .

(٦) فهرست الطوسي: ٦٩٦/١٥٨ .

الرضا عليه السلام وغيره فسمعنا منه وأجاز لنا باقي رواياته^(١).

و - ما قرأه على أبي حازم النيشابوري:

في ترجمة أبي منصور الصرّام، من جلة المتكلمين من أهل نيسابور... وله كتب كثيرة، منها كتاب في الأصول [أي أصول الدين] سمّاه بيان الدين... قرأت على أبي حازم النيشابوري أكثر كتاب بيان الدين، وكان قد قرأه عليه^(٢).

- كتاب أمالي الطوسي مشتمل على سماعات الشيخ عن مشايخه.

- كتب الشيخ في فنون العلم كلّها من امهات الكتب ومراجعها إذ «كان محقق الأصول والفروع، ومهذب فنون المعقول والمسموع، صنّف في جميع علوم الإسلام وكان القدوة في ذلك والإمام»^(٣).

- له في التفسير كتاب التبيان الجامع لعلوم القرآن، وقد عرف الشيخ في كلام رجال العامة بهذا التفسير، ففي كلام العباد الكاتب: وكان إمام الشيعة وهو الذي صنّف التفسير ويسر من أمورهم العسير^(٤).

- له في الحديث اثنان من الكتب الأربعة - أعني التهذيب والاستبصار - والأمالي.

- صنّف في كلّ فنون الفقه فجمع روايات الفقه في كتابيه التهذيب والاستبصار وجمع فيهما مختلف الأخبار ومؤلفها وألف في الفقه النصوصي النهاية في مجرّد الفتاوى، وفي الفقه التفريعي: المبسوط، وفي الفقه المقارن: الخلاف، وقد لخص الفقه في كتابيه الجمل والعقود وكتابه الاقتصاد.

- صنّف في أصول الفقه كتاب «العدة» وهو أوّل مصنّف واسع في هذا الفن عند

(١) نفس المصدر: ٣٧/١٣.

(٢) نفس المصدر: ٨٥٢/١٩٠.

(٣) رجال العلامة بحر العلوم ٣: ٢٢٨.

(٤) تراث إيران اسلامي، الجزء الثاني، ص ٣٦٧.

الإمامية وقد كان بدء تصنيفه^(١) قبل تصنيف كتاب الذريعة للسيد المرتضى الذي ألفه سنة ٤٣٠هـ.

- له في الكلام: تهديد الأصول وتلخيص الشافي، وفي بحث غيبة الامام المهدي عليه السلام كتاب الغيبة.

له في الرجال ثلاثة من الأصول وهي الفهرست والرجال واختيار من كتاب الرجال لأبي عمرو الكشي وقد سَمَّاهُ الشيخ باسم اختيار الرجال^(٢).
- له في الأدعية مصباح المتهجد ومختصره.

- إلى غير ذلك من الكتب المتنوعة المفيدة في مختلف علوم الإسلام.
- وكلمات الشفاء عليه كثيرة لا مجال لنقلها، فلنكتف بما ذكره العلامة الحلي عليه السلام في ترجمته في الخلاصة قال: شيخ الإمامية [ووجههم] - قدس الله روحه - رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب إليه، صنّف في كلّ فنون الإسلام، وهو المذهب للعقائد في الأصول والفروع، والجامع لكلمات النفس في العلم والعمل... توفي عليه ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ستين وأربعمائة بالمشهد المقدس الغروي على ساكنه السلام، ودفن بداره^(٣).

(١) قد صرح الشيخ في مقدمة العدة: «أن سيدنا الأجل المرتضى أدام الله علوه وإن كثر في أماليه وما يقرأ عليه شرح ذلك [= أصول الفقه] فلم يصنّف في هذا المعنى شيئاً يرجع إليه ويجعل ظهراً يستند إليه» ومقدمة العدة مكتوبة قبل تصنيف أصل الكتاب وهي صريحة في أن المرتضى عليه السلام لم يكتب الذريعة عند بدء الشيخ بتصنيف العدة.

(٢) طبع الكتاب باسم اختيار معرفة الرجال والذي ذكره الشيخ نفسه في الفهرست: ٦٩٩/١٦١ تسميته باختيار الرجال.

(٣) خلاصة الاقوال: ٨٤٥/٢٤٩.

الفصل الأول: التهذيب في كلام الشيخ الطوسي

أشار المصنف رحمه الله في مقدّمة التهذيب إلى غرضه من تصنيف الكتاب فقال ما ملخصه: ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله بأحاديث أصحابنا وما وقع فيها من الاختلاف والتباين، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا... حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوّة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحقّ لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وذكر أنّه إذا كان الأمر على هذه الجملة فلا اشتغال بشرح كتاب يحتوي على تأويل الأخبار المختلفة والأحاديث المتنافية من أعظم المهمات في الدين^(١).

فالغرض من تأليف الكتاب الدفاع عن كيان المذهب ودفع شبهة التعارض والتخالف في أحاديثنا، لكن لم يقتصر الكتاب على الأخبار المتعارضة، كما في كتاب الاستبصار، فقد ترجم المصنف لنفسه في كتابه الفهرست وقال: له مصنفات، منها كتاب تهذيب الأحكام وهو يشتمل على عدّة كتب من كتب الفقه أوّلها كتاب الطهارة... (ثم سرد أسماء كتب التهذيب) وله كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، وهو يشتمل على عدّة كتب تهذيب الأحكام، غير أنّ هذا الكتاب مقصور على ذكر ما اختلف من الأخبار، والأوّل يجمع الخلاف والوفاق... وفي مقدمة الاستبصار: أمّا بعد فإني رأيت جماعة من أصحابنا لما نظروا في كتابنا الكثير الموسوم بتهذيب الأحكام ورأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلّقة

بالحلال والحرام، ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلّق بالفقه من أبواب الأحكام وأنه لم يشذّ عنه في جميع أبوابه وكتبه ممّا ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنّفاتهم إلّا نادر قليل وشاذّ يسير...

وقال الشيخ في مقدمة التهذيب - بعد نقل مذاكرة بعض الأصدقاء له - : ... وسألني أن أقصد إلى رسالة شيخنا أبي عبدالله - أيده الله تعالى - الموسومة بالمقنعة ... وأن أقصد إلى أول باب يتعلّق بالطهارة وأترك ما قدّمه قبل ذلك ممّا يتعلّق بالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة ... وأن أترجم كلّ باب على حسب ما ترجمه ، وأذكر مسألة مسألة فأستدلّ عليها إمّا من ظاهر القرآن أو من صريحه ... وإمّا من السنّة المقطوع بها ... وإمّا من إجماع المسلمين ... أو إجماع الفرقة المحقّة ، ثم أذكر بعد ذلك ما ورد من أحاديث أصحابنا المشهورة في ذلك وأنظر فيما ورد بعد ذلك ممّا ينافيها ويضادّها ، وأبيّن الوجه فيها إمّا بتأويل أجمع بينها وبينها ، أو أذكر وجه الفساد فيها إمّا من ضعف إسنادها أو عمل العصابة بخلاف متضمّنها ... وأجتهد أن أروي في معنى ما أتأوّل الحديث عليه حديثاً آخر يتضمّن ذلك المعنى ... وأجرى على عادتي هذه إلى آخر الكتاب ... فقصدتُ إلى عمل هذا الكتاب ... وأنا أرجو إذا سهل الله تعالى إتمام هذا الكتاب ... أن يكون كاملاً في بابه مشتملاً على أكثر الأحاديث التي تتعلّق بأحكام الشريعة ، ومنبهاً على ما عداها ممّا لم يشتمل عليه هذا الكتاب ، إذ كان مقصوراً على ما تضمنته الرسالة المقنعة من الفتاوى ، ولم أقصد الزيادة عليها ، لأنّي إن شاء الله تعالى إذا وفق الله الفراغ من هذا الكتاب أبتدئ بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها ممّا يبلغ إليه جهدي ...

يحسن بنا أن نقف عند هذا الكلام فنقول : يستفاد من هذه المقدمة أمور :

١ - أن كتابة مقدمة الكتاب كان قبل إتمام الكتاب كما يشير إليه قوله «وإنا

أرجو إذا سهل الله تعالى إتمام هذا الكتاب ...» وقوله «إذا وفق الله الفراغ من هذا

المختلف فيه والمتفق .

ثم رأينا بعد ذلك أن استيفاء ما يتعلق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنا أخللنا به ، واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله ، واستوفينا غاية جهدنا ما يتعلق بأحاديث أصحابنا - رحمهم الله - المختلف فيه والمتفق ، وبيّنا عن وجه التأويل فيما اختلف فيه على ما شرطناه في أول الكتاب ، وأسندنا التأويل الى خبر يقضي على الخبرين ... ولعلّ الله أن يسهل لنا الفراغ أن نقصد بشرح ما كنا بدأنا على المنهاج الذي سلكناه ونذكره على الاستيفاء والاستقصاء بمشية الله وعونه .

ونشير - توضيحاً لما أفاده ﷺ - إلى أمور :

الأمر الأول : أن كتاب الطهارة من التهذيب له وجه ممتاز عن سائر كتبه ، فهو مشحون بالبحث والاستدلال ، فلم يقتصر على ذكر الأحاديث من طرق أصحابنا ، بل استدلل فيه بالآيات القرآنية^(١) وبين وجه دلالة الآية التي استدلل بها المفيد في المقنعة^(٢) وتمسك فيه بإجماع المسلمين^(٣) أو إجماع الفرقة المحقة أو إجماع العصاة^(٤) أو الإجماع المركب^(٥) - وإن لم يذكره بهذا الاسم - وفيه إشارة إلى أخبار المخالفين^(٦) كما أوما إليه في عبارة المشيخة ، لكن جميع هذه الروايات مرسلة لم تشتمل إلّا على اسم النبي ﷺ أو اسم الصحابي .

(١) التهذيب ١ : ٧٥ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٣٩ ، ١٥٣ ، ١٩٩ ، ٢١٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٢ ، ٢٧٢ ، لاحظ ٢١٦ ،

٢٨٠ ، ٢٥٩ ، ٢١٨ .

(٢) التهذيب ١ : ١٨٣ ، ٢١٤ .

(٣) التهذيب ١ : ٥ ، ١٠٣ ، ١٥٧ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٣٣٥ ، لاحظ ٥٤ ، ٢٧٦ .

(٤) التهذيب ١ : ١١٤ ، ١٤٢ ، ٢٠٥ ، لاحظ ٢٣٦ .

(٥) التهذيب ١ : ٧٥ و ٩٥ .

(٦) التهذيب ١ : ١٧٢ / ٦٣ - ١٧٦ ، ٢١٨ / ٨٣ ، ٢٥٠ / ٩٦ ، لاحظ ٢١٩ / ٨٤ و ٢٢٠ .

وقد كثرت في هذا الكتاب البحوث المختلفة من العلوم القرآنية والأدبية والأصولية والفقهية، وها نحن نشير إلى جملة من بحوث الكتاب:

إشارة إلى مباحث الجزء الأول من التهذيب

بحوث في العلوم القرآنية:

- الإشارة إلى القراءات (ص ٦٨، ٧٠).

- تفسير آية ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ (ص ٦٨)، وآية ﴿فَطْفُقْ مَسْحاً بِالسَّوْقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ (ص ٦٩، ٧٠).

- بحث في معنى «إلى» في آية الوضوء ﴿إِلَى الْمِرْفَاقِ﴾ وإثبات أنه بمعنى مع (ص ٥٦).

- بحث طريف في معنى الباء في آية الوضوء ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ وإثبات أنّ الباء للتبويض لا الإلصاق (ص ٦٠).

- بحث في إعراب «وَأَرْجُلُكُمْ» في الآية (ص ٧١).

- في دعوى الجرّ بالمجاورة في الآية، وبحث مبسوط في ذلك (ص ٦٦-٦٨).

- بحث في معنى الكعبيين في آية الوضوء (ص ٧٥).

ولتبين كيفية بحوث الشيخ نورد استدلاله في إثبات أنّ الباء في قوله تعالى ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ وردت للتبويض دون الإلصاق قال: ... ولأنّ الباء إنّما تدخل للإلصاق في الموضع الذي لا يتعدّى الفعل إلى المفعول بنفسه مثل قولهم: مررت بزيد وذهبت بعمرو، فالمرور والذهاب لا يتعدّيان بأنفسهما، فدخلت الباء لتوصل الفعلين إلى المفعولين، فأما إذا كان الفعل ممّا يتعدّى بنفسه ولا يفتقر في تعدّيته إلى الباء، ووجدناهم أدخلوا الباء عليه علمنا أنّهم أدخلوها لوجود فائدة لم تكن وهي التبويض وقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ممّا يتعدّى الفعل بنفسه، ألا

تري أنه لو قال : امسحوا رؤوسكم ، كان الكلام مستقلاً بنفسه مفيداً ، فوجب أن يكون لدخولها في هذا الموضع فائدة مجددة حسب ما ذكرناه ، وليس هو إلا التبعض ، لأننا متى حملناها على ما ذهب إليه الخصوم من الإلصاق والزيادة كان دخولها وخروجها على حدّ سواء ، وهذا عبث لا يجوز على الله تعالى ^(١) ...

بحوث أدبية أخرى:

- أحقّ العاملين بالإعمال في باب التنازع هو العامل الثاني وإثبات ذلك (ص ٧٣).

- مفهوم الإضافة (ص ٢١٩).

- مفاد هيئة «فعول» واسم المبالغة (ص ٢١٤).

- دلالة واو العطف على الترتيب عند جماعة من النحويين (ص ٩٥).

- الفرق بين فاء العطف وفاء الجزاء (ص ٩٥ و ٩٦).

- مفهوم العطف (ص ٦٣).

- إثبات العطف على المحلّ والإشارة إلى العطف على المعنى (ص ٧١).

- الإشارة إلى بدل الاشتغال (ص ٦٧).

- جواز الحذف في كلام العرب للاختصار (ص ٨٣).

- قيام الحروف بعضها مقام بعض (ص ١٧٦ ، لاحظ ص ٥٦ أيضاً).

وتوضيحاً لهذه البحوث أيضاً اخترنا بحث مفاد هيئة «فعول» ، قال : إنّ الطهور هو المطهّر في لغة العرب ... وليس لأحد أن يقول : إنّ الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهراً ، لأنّ هذا خلاف على أهل اللغة لأنهم لا يفرّقون بين قول القائل : هذا ماء طهور ، وهذا ماء مطهّر .

فإن قال قائل : كيف يكون الطهور هو المطهّر واسم الفاعل منه غير متعدّ ،

وكلّ فِعول ورد في كلام العرب متعدّياً لم يكن متعدّياً إلّا وفاعله متعدّد، فإذا كان فاعل غير متعدّد ينبغي أن يحكم بأنّ فعوله غير متعدّد أيضاً، ألا ترى إلى قولهم: «ضروب» إنّما كان متعدّياً، لأنّ الضارب منه متعدّد، وإذا كان اسم الطاهر غير متعدّد يجب أن يكون الطهور أيضاً غير متعدّد.

قيل له: هذا كلام من لم يفهم معاني الألفاظ العربية، وذلك أنّه لا خلاف بين أهل النحو أنّ اسم الفِعول موضوع للمبالغة وتكرّر الصفة، ألا ترى أنهم يقولون: فلان ضارب، ثم يقولون: ضروب إذا تكرّر منه ذلك وكثر، وإذا كان كون الماء طاهراً ليس ممّا يتكرّر ويتزايد، فينبغي أن يعتبر في إطلاق الطهور عليه غير ذلك، وليس بعد ذلك إلّا أنّه مطهر، ولو حملناه على ما حملناه عليه لفظة الفاعل لم يكن فيه زيادة فائدة وهذا فاسد.

وأما ما قاله السائل: إنّ كل اسم للفاعل إذا لم يكن متعدّياً فالفعول منه غير متعدّد، فغلط أيضاً، لأنّا وجدنا كثيراً ما يعتبرون في أسماء المبالغة التعددية، وإن كان اسم الفاعل منه غير متعدّد، ألا ترى إلى قول الشاعر:

حتى شأها قليلٌ موهناً عمل باتت طراباً وبات الليل لم ينم

فعدّى (كليل) إلى (موهنا) لما كان موضوعاً للمبالغة، وهذا كثير في كلام العرب^(١).

بحوث لغوية:

- الإشارة إلى حجّة قول اللغوي (ص ١٨٦).
- تخطئة بعض أهل اللغة وتبيين وجه الاشتباه (ص ٦٩).
- البحث عن معنى كلمة الوضوء واستعمالها بمعنى التنظيف والتحسين أحياناً

(١) التهذيب ١: ٢١٤ و ٢١٥، لاحظ تفسير البيت في هامش طبعة الغفاري.

(ص ٢٩/١٣، لاحظ ٦٤/١٨٠، ٥٤١/١٨٨، ٦٢٧/٢١٩).

- البحث عن معنى الصعيد (ص ١٨٦).

- البحث عن معنى الطهور (ص ٢١٤) - كما تقدّم آنفاً -.

- توضيح في معنى الرجس (ص ٢٧٨).

- تبين معنى المسح (ص ٦٨).

- توضيح في كلمة القطع وأنه لا يقال إلا في الصلاة دون الوضوء (ص ١٢).

- توضيح أن الحفّ لا يسمّى رجلاً كما أن العمامة لا تسمّى رأساً ولا البرقع وجهاً (ص ٧٠).

وتنبغي الإشارة إلى أن الشيخ يستشهد كثيراً في هذه البحوث والبحوث الأدبية المتقدمة بأشعار الشعراء^(١).

آراء أصوليّة^(٢):

- دلالة الأمر على الوجوب (ص ٩٦ وص ١٥٢).

- دلالة الامر على الفور (ص ٨٧).

- عدم دلالة الأمر على التكرار (ص ١٩٩).

- استعمال الجملة الخبرية في مقام الإنشاء (ص ١٠٦).

- العرف الخاص مقدّم على العرف العام أو اللغة فيجب حمل اللفظ على المعنى

الشرعيّ في كلام أهل الشرع (ص ٦٩).

- مخالفة الأمر لا تجزئ (ص ٩٢ وص ٢٣٢).

- إثبات دلالة «إنّما» على الحصر (ص ٨٤، لاحظ ص ٢١٨) وهذا بحث

(١) التهذيب ١: ١٤، ٥٧، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤.

(٢) أوردنا هذه الآراء كما هو المتداول عند الأصوليين من المصطلحات، لا ما جاء في عبارة الشيخ في كتاب التهذيب.

أدبي أيضاً.

- توقيفية العبادات (ص ٧٩، ٨٢، ٩٤).
- أصالة الحقيقة (ص ٧٠، لاحظ ص ٧٢).
- أصالة الظهور وحجته (ص ٩٢، ٩٣، ١٠٤، ١١٠، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٦٢).
- أصالة العموم والإطلاق، (ص ٩٦، ٢٠٠، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٥٧، ٢٧٨، ٣٣٥).
- أصالة البراءة (ص ٤٤).
- تنجيز العلم الإجمالي (ص ٢٦٧).
- أصالة الاشتغال (ص ١٠٢، ١٤٢، ١٧٤، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٤٠).
- الاستصحاب (ص ٥، ٢٠٣، لاحظ ٢١٥، ٢٢١، ٢٤٠).
- أصالة الطهارة (ص ٢٣٠، لاحظ ص ٥ أيضاً).
- وجه تأويل الأخبار (ص ٢٣٦، ٢٣٩).
- وجه الحمل على التقيّة (ص ٢٨١، لاحظ ص ٦٢).
- ما ليس له البدل مقدّم عند التراحم على ما له البدل (ص ٢٤٨).
- وللشيخ رحمه الله بحث مبسوط فقهيّ حديثيّ في إثبات أنّ المسح على الرجلين هو
الفرض دون الغسل (ص ٦٢).
- وهنا كلام لطيف للشيخ في معنى «إنّما الأعمال بالنيات» يعجبني نقله، ليقارن
بما ذكره المتأخرون في معنى «لا ضرر ولا ضرار»^(١)، قال الشيخ - بعد الاستدلال
بوجوب النية بالحديث -: فلما وجدنا الأعمال قد توجد أجناسها من غير نيّة علمنا
أنّ المراد بالخبر: أنّها لا تكون شرعيّة إلّا بالنيات.
- وفي الختام تنبغي الإشارة إلى أنّ المقدرة العلمية للشيخ ظاهرة في المجلد الأوّل

(١) رسائل فقهية، للشيخ الانصاري: ١١٣، فرائد الاصول (طبعة مؤسسة النشر الاسلامي) ٢: ٥٣٤، وغيرهما من كتب الاصول والرسائل المستقلة المصنفة في هذه القاعدة.

من التهذيب، فكان سيدنا الوالد دام ظلّه ينقل عن سيّد الطائفة آية الله العظمى البروجردي رحمه الله أنّه كان كثير الإعجاب بالشيخ وتسلّطه على العلوم الإسلامية، وكان يذكر كنموذج بحث الوضوء من التهذيب فيقول: «انظروا إلى هذا البحث وما بلغ فيه الشيخ من الدقة والإتقان في الاستدلال بالآيات الشريفة وغيرها».

فهذه المباحث صدرت عن مجتهد بارز في العلم والفضل فلذلك كان المظنون أنّ شروع الشيخ في تصنيف الكتاب كان في آخر عصر المفيد في سنة ١٣٤٥هـ - مثلاً - التي توفيّ الشيخ المفيد في شهر رمضان منها، والمناسب لذكاء الشيخ رحمه الله أيضاً أن يكون تصنيفه لكتاب الطهارة لم يستغرق أكثر من سنة، فبعدما حضر دروس الشيخ المفيد العالية أربع سنوات، وبلغ من مراتب العلم والتحقيق ما بلغ ووصل إلى درجة راقية من درجات الاجتهاد، بدأ بتصنيف هذا الكتاب العظيم مضافاً إلى أنّ نفس الطلب من الشيخ شرح كتاب مقنعة المفيد يكشف عن تسلّطه على مباني المفيد وآرائه فيناسب أن يكون بعد حضور الشيخ بحث المفيد بضع سنين. وينبغي أن نشير هنا إلى كلام لبعض المعاصرين دام فضله قال: المسلم لدينا أنّ الشيخ الطوسي قبل قدومه إلى بغداد كان قد قطع شوطاً بعيداً من المقدمات العلمية التي يحتاج إليها طالب العلم، لأنّه عند وروده إلى بغداد بدأ مباشرة بالحضور على الأساتذة الكبار كالشيخ المفيد - كما أنّه شرع حين ذاك بتأليف كتابه الكبير في الحديث «تهذيب الأحكام» بما فيه من البحوث الفقهية والأدبية^(١)...

ونلاحظ عليه أنّ تأليف التهذيب لدى ورود الشيخ إلى بغداد ممّا لم نجد عليه شاهداً أصلاً، كما أنّ تاريخ حضور الشيخ لدرس المفيد غير معلوم بالضبط، فلا يمكن أن نطلق هذه الدعاوى، وتعتمد أدلّة على أنّ الشيخ كان مؤهلاً لدى وروده

(١) الرسائل العشر، للشيخ الطوسي، رسالة حياة الشيخ الطوسي، ص ٩، وقد نقلنا عبارته بالمعنى.

بغداد لدارسة المرحلة النهائية من العلوم العقلية والنقلية.

الامر الثاني: ذكرنا منهج الشيخ في كتاب الطهارة من التهذيب فالشيخ بدأ كتابه بهذه الشاكلة فأصبح تهذيب الأحكام في بدايته شرحاً كاملاً للمقنعة فقط وسار على هذا الأسلوب في كتاب الطهارة، لكنه رأى أن شرح الكتاب بهذا البسط يطول ويبعده عن الغرض الأصلي من الكتاب الذي هو ذكر الأحاديث المتعارضة والسعي للتوفيق بينها، كما أن الكتاب لم يكن يشمل كل الروايات الفقهية.

من جهة أخرى فقد كان الشيخ مضطراً لذكر دليل لجميع الفروع المذكورة في المقنعة ولم يكن يجد الدليل في بعض الحالات رواية خاصة، وإنما وجد للبرهنة على الفتوى أقوال المشايخ وعمل الطائفة^(١).

وبهذه الصورة، كان الكتاب يخرج عن اطار الكتاب الحديثي، ولهذا عدل الشيخ عن هذا الأسلوب واقتصر على ذكر أحاديث أهل البيت دون أخبار المخالفين، وترك ذكر المباحث الأخرى غير الحديثية من البحوث القرآنية والأدبية والفقهية والأصولية، واكتفى بإيراد الروايات والتدقيق في معناها وسندها وكيفية تفسيرها وتأويلها والتوفيق بينها وبين ما يخالفها.

ثم مرّت مرحلة ثالثة على الكتاب أشار إليها الشيخ في المشيخة بقوله: ثم رأينا بعد ذلك أن استيفاء ما يتعلّق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره، فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنّا أدخلنا به ...

والظاهر أنّ هذه المرحلة بعدما ألّف الشيخ المجلد الثالث ولذلك ذكر للمجلدات الثلاثة الأولى أبواباً باسم أبواب الزيادات على وزان الأبواب

(١) التهذيب ١: ٢٩٠ (سمعنا ذلك مذاكرة من الشيوخ - رحمهم الله -)، ٢٩٤ (سمعنا ذلك مذاكرة عن الشيوخ - رحمهم الله - وعليه كان عملهم)، لاحظ أيضاً ص ٩٥٢/٣٢٦: (سمعت ذلك مرسلًا من الشيوخ ومذاكرة ولم يحضرني الآن إسناده).

الأصليّة . ومنهج نقل الحديث في هذه الأبواب يختلف عن منهج نقل الحديث في الأبواب الأصليّة ، ولم يرد نظير أبواب الزيادات في سائر المجلدات .

نعم ذكر المفيد في المقنعة أبواباً باسم أبواب الزيادات فيتبعها الشيخ في ذلك فيعنون أبواباً بهذا الاسم لكن هذه غير أبواب الزيادات التي أسسها الشيخ فليست هي إلا في المجلدات الثلاث الأولى .

وهنا نكتة ينبغي التنبيه عليها وهي : أنّ التهذيب مراحل أخرى من التطوّر في المنهج لم يشر إليها المصنف في المشيخة بوضوح ، وسنوضح ذلك في البحوث الآتية ، كما أنّ لارتباط التهذيب مع المقنعة أشكالاً متنوّعة سنفضّل الكلام فيها إن شاء الله تعالى .

الأمر الثالث : صرّح الشيخ في مقدمة الاستبصار بوقوع تغيير في منهج نقل الأحاديث في أجزاء الكتاب فقال : وكنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأول والثاني ، ثم اختصرت في الجزء الثالث^(١) وعوّلت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله ، على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب والأصول حسب ما عملته في كتاب تهذيب الأحكام ...

وقد ورد نظير ذلك في التهذيب وعبارته في الصراحة ليست مثل عبارة الاستبصار . وفي عبارة التهذيب شيء من الإيهام - وقد تقدّم نقل عبارته بكاملها - فقد ورد فيه : «واقصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر

(١) قال في خاتمة الاستبصار : إنّي جزأت هذا الكتاب ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول والثاني يشتملان على ما يتعلّق بالعبادات ، والثالث يتعلّق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه ثم أشار إلى عدد أبواب كلّ جزء فذكر أنّ الثالث يشتمل على ثلاثمائة وثمانية وتسعين باباً ، وهذا يوافق مع الجزء الثالث والجزء الرابع من الأجزاء الأربعة المطبوعة للاستبصار ففيهما ٣٩٩ باباً : ٣٩٩ = ٢٢٠ + ١٧٩ .

من كتابه...» والعبارة غير واضحة المراد هل هي متعلقة بخصوص قوله أخيراً «ثم رأينا بعد ذلك أن استيفاء ما يتعلّق بهذا المنهاج...» - فعليه فذكر المصنف أو صاحب الأصل في صدر السند مخصوص بباب الزيادات - أو يشمل ما قبله من قوله «إنما رأينا أنه يخرج بهذا البسط...» فيشمل جميع الكتاب ما عدا كتاب الطهارة، وأما احتمال إرادة جميع مجلدات التهذيب فمع أنه خلاف الظاهر في نفسه، يخالف لما نرى في كتاب الطهارة من الأسانيد الكاملة المتكررة، كما أن مراجعة التهذيب ترفع الإبهام من عبارة المشيخة إذ لا نجد فيه سنداً كاملاً في غير الأبواب الأصلية من المجلد الأول منه.

ثم إن الإسناد الكامل في الجزء الأول والجزء الثاني من الاستبصار ليس على مستوى واحد في جميع الكتب، بل يقل شيئاً فشيئاً، ونذكر أرقام الأسانيد الكاملة المصروفة في كتاب الاستبصار:

كتاب الطهارة: ٢١٨

كتاب الصلاة: ٧٦

كتاب الزكاة: ٢٠

كتاب الحج: ٣

بل قد ورد في الجزء الثالث أيضاً سندان كاملان في أوّل كتاب الجهاد (٣): ١/٢، وأوّل كتاب النكاح (٣): ٤٨٥/١٣٥.

فعليه قد توهم عبارة مشيخة الاستبصار اختصاص طرق المشيخة بخصوص الجزء الثالث^(١)، لكن الظاهر سموها لجميع الأسانيد الناقصة من الكتاب.

الأمر الرابع: أحاديث التهذيب في جميع المجلدات - سواء في كتاب الطهارة أم غيره - على أقسام ثلاثة:

(١) وكان هذا هو مراد المحقق صاحب المعالم في المتن «أنه ذكر في آخر التهذيب بعبارة واضحة وفي الاستبصار بتأدية مختلة يشهد معها الاعتبار باتحاد المراد» [المتقى ١: ٢٣].

القسم الأول: ما ذكر كدليل لفتوى المفيد أو لفتوى الشيخ نفسه^(١) بقوله: يدلّ عليه ما أخبرني به الشيخ ...

القسم الثاني: ما ذكر معارضاً للقسم الأول، مبدؤاً بكلمة «وأما»، فيؤوله الشيخ أو يناقش في سنده.

القسم الثالث: ما ذكر كشاهد جمع للتأويل الذي ذكره للقسم الثاني. ويُفرض هنا سؤال: إن ذكر الأسانيد الكاملة في كتاب الطهارة كما يستفاد من عبارة الشيخ في المشيخة، هل يشمل جميع هذه الأقسام أو يختص ببعضها؟ والجواب: أن القسم الثاني غير مشمول لهذا الكلام قطعاً إذ لم نجد سنداً كاملاً فيه أصلاً وأما القسم الأول فهو أسند المتيقن من الكلام وإيراد السند الناقص فيه نادر - جداً -، وأما القسم الثالث فيإيراد السند الناقص فيه ليس نادراً لكن الأغلب إيراد السند الكامل فيه.

الامر الخامس: قد توهم عبارة الشيخ في مشيخة التهذيب والاستبصار أن جميع من وقع في صدر السند في الأسانيد الناقصة هم أرباب الكتب والأصول التي أخذت الأخبار منها مباشرة، فلو صحّ ذلك لكان تعيين مصادر التهذيب سهلاً لا يحتاج إلى مؤونة كثيرة، وإنما تختص الأسانيد الكاملة بالبحث، لكن هنا قرائن كثيرة تشهد على وجود منهج خاص لأخذ الأحاديث في التهذيب نسميه بالأخذ بالتوسط، وهو أن ينقل الأحاديث عن بعض الجوامع المتأخرة من دون أن يذكر اسمها، ولا الطريق المذكور في هذه المصادر إلى صاحب الكتاب المتقدم، فالشيخ كان يراجع الكافي - مثلاً - فيرى فيه هذا السند: «عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب» فيأخذ الخبر منه ويبدأ باسم الحسن بن محبوب الذي هو صاحب كتاب، ويترك الطريق إليه فيتوهم الجاهل كون الخبر مأخوذاً مباشرة

(١) سيأتي أن في التهذيب - خصوصاً في كتاب الحج - عبارات فقهية كثيرة تتضمن فتوى الشيخ نفسه فيذكرها ثم يستدل عليها بالروايات.

عن كتاب ابن محبوب، مع أنه لم يؤخذ منه كذلك بل توسط الكليني في البين، وأقوى شاهد لإثبات ذلك مقارنة ترتيب أحاديث التهذيب وألفاظ سندها ومتنها مع ترتيبها والفاظها في الكافي وهذا هو البحث المهم في هذا المقال وقد فصلنا الكلام فيه في الفصل الآتي.

الفصل الثاني: في إثبات منهج الأخذ بالتوسط ونقل كلام بعض الأعلام - دام ظلّه - ونقده

تمهيد

درسنا قبل سنين مناهج نقل الحديث في كتاب التهذيب فرأينا فيه منهجاً خاصاً سميناه بالأخذ بالتوسط، ففحصنا^(١) كثيراً في التهذيب لكشف طرق معرفة المصادر المتوسطة التي لم تذكر أسماؤها، وكيفية الأخذ عنها ولم نقف على شروح التهذيب - إذ أكثرها كان لا يزال مخطوطاً - كي نرى أن شرّاحه - رحمهم الله - هل نبهوا لذلك أم لا، نعم وقفت أخيراً على كلام نقل عن شرح مشيخة التهذيبين لبعض الأعلام - دام ظلّه - يشير إلى أصل هذه الفكرة ولم يطبع أصل هذا الشرح حتى نستفيد منه في هذا المقال، وأصل هذا الكلام المنقول متين لا يمكن النقاش فيه، لكن لنا ملاحظات على مقاطع من كلامه ينبغي أن نشير إليها هنا.

وقبل أن نبدأ بنقل كلامه - دام ظلّه - وذكر الملاحظات عليه ينبغي أن نذكر دليلاً واضحاً من المشيخة يشير إلى وقوع الأخذ بالتوسط في التهذيب فنقول: أورد الشيخ اسم الحسن بن محبوب في ستة مواضع من مشيخة التهذيب، خمسة

(١) كثير من هذه الجهود كان في إطار نشاطات «مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الإسلامية».

منها في ذيل طرق سائر الرجال بصيغة «ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب...»، فذكر الشيخ طريقه إلى الكليني ثم أورد في ذيله طريقه إلى جماعة منهم الحسن بن محبوب فقال: «ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما رواه بهذه الأسانيد عن [محمد بن يعقوب عن] ^(١) علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب.

وكذا أورد الطريق إلى الحسن بن محبوب في ذيل طريقه إلى محمد بن علي بن محبوب ومحمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبدالله وأحمد بن محمد بن عيسى، كلّها بصيغة «من جملة ما ذكرته...»، وأورد أيضاً طريقه إليه مستقلاً فقال: «وما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما ^(٢) أخذته من كتبه ومصنفاته فقد أخبرني بها... فأورد طريقه إليه.

فقوله «ما أخذته من كتبه ومصنفاته» شاهد واضح على عدم كون جميع روايات الحسن بن محبوب المروية في التهذيب مأخوذة من كتبه ومصنفاته بل هي على قسمين قسم منها مأخوذ منها وقسم منها لم يؤخذ من كتبه ومصنفاته وقد أشار إلى هذا القسم في ذيل الطرق الخمسة التي أشرنا إليها.

ثم إنه يحسن بنا أن نشير إلى ما يصحّ الأخذ بالتوسط، فلنذكر شيئاً يسيراً يناسب المقام ونرجئ تفصيله إلى ما بعد البحث عن كيفية الأخذ بالتوسط وذكر مواضعه وأشكاله، فنقول: إنَّ من المتعارف لدينا أن نرجع إلى الوسائل - مثلاً - فنرى فيه رواية مروية عن الكليني، فنأخذ الخبر من الوسائل ونسنده إلى الكليني مباشرة، اعتماداً على نقل صاحب الوسائل ووثاقته، ولا نشير إلى اسم صاحب الوسائل ولا ضير فيه، ومَن سار على هذا المنوال المحدث النوري رحمته الله في كتابه

(١) أضفنا ما بين المعقوفتين لإيضاح البحث.

(٢) في الاستبصار: ممّا.

مستدرك الوسائل، فقد أورد أكثر الأحاديث عن البحار وأسندها إلى أرباب الكتب المتقدمة من دون إشارة إلى اسم البحار، يظهر ذلك من قرائن كثيرة لا حاجة هنا لسردها.

إذا عرفت ذلك نقول: إنَّ الأخذ بالتوسط نظير هذا، فالشيخ عندما يرجع إلى الكافي - مثلاً - ويرى فيه: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى ... يستظهر أن الخبر مأخوذ من كتاب أحمد بن محمد بن عيسى فيسندّه إليه اعتماداً على نقل الكليني، وسيأتي مزيد توضيح لذلك في ما يأتي.

نقل كلام بعض الأعلام - دام ظلّه - .

نقل في هامش رسالة قاعدة لا ضرر ولا ضرار عن شرح مشيخة التهذيبين لصاحب المحاضرة - دام ظلّه - أمرين:

الأول: أنّه ربما يتصور أن جميع من يكون للشيخ طرق اليهم في المشيخة إنّما يروي الأحاديث المبدوءة باسمائهم من كتبهم مباشرة، لكن هذا غير صحيح، بل التحقيق أنّ رجال المشيخة على ثلاثة أقسام:

الأول: من أخذ الشيخ جميع ما ابتدأ فيه باسمه من كتابه مباشرة، وهم أكثر رجال المشيخة كمحمد بن الحسن الصفّار ومحمد بن الحسن بن الوليد وعلي بن الحسن بن فضال وغيرهم.

الثاني: من أخذ الشيخ جميع ما ابتدأ فيه باسمه من كتابه مع الواسطة وهو بعض مشايخ الكليني ومشايخ مشايخه كالحسين بن محمد الأشعري وسهل بن زياد، فهؤلاء إنّما ينقل الشيخ رواياتهم بواسطة الكافي.

الثالث: من أخذ الشيخ بعض ما ابتدأ فيه باسمه من كتابه مباشرة وبعضه الآخر من كتابه مع الواسطة، وهم جماعة، منهم خمسة ذكرهم الشيخ تارة مستقلاً بصيغة (وما ذكرته عن فلان...) وأخرى تبعاً في ذيل ذكر أسانيدّه إلى آخرين بصيغة (ومن جملة ما ذكرته عن فلان...) وهؤلاء هم الحسن بن محبوب والحسين

ابن سعيد ، وأحمد بن محمد بن عيسى ، والفضل بن شاذان ، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي ، فإن هؤلاء وإن نقل الشيخ من كتبهم بلا واسطة ، ولكن نقل عنها أيضاً بتوسط غيرهم ممن ذكرهم بعد إيراد أسانيده إليهم ، فالبرقي - مثلاً - قد ذكره الشيخ مرتين : تارة بعد ذكر أسانيده إلى الكليني بقوله : (ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن خالد ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد...) وذكر مرة أخرى مستقلاً بقوله : (وأما ما ذكرته عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي فقد أخبرني...) فهذا يقتضي أنه ﷺ قد اعتمد في نقل روايات البرقي على كتابه تارة - وإليه ينتهي سنده الأخير - وعلى الكافي تارة أخرى - وإليه ينتهي سنده الأول - .

وعلى هذا فلا يمكن لنا بمجرد ابتداء الشيخ باسم البرقي وأضرابه استكشاف أن الحديث مأخوذ من كتبهم مباشرة .

الثاني : أن في القسم الثالث حيث ينقل الشيخ روايات الشخص من كتبه على نحوين : مباشرة تارة ومع الواسطة أخرى ، هل يمكن تمييز أحد النحويين عن الآخر أم لا ؟ ذكر - مد ظله - أن ذلك ممكن في بعض هؤلاء ومنهم البرقي ، فإنه متى ابتدأ به بعنوان (أحمد بن محمد بن خالد) فالحديث مأخوذ من الكافي ، ومتى ابتدأ به بعنوان أحمد بن أبي عبدالله ، فالحديث مأخوذ من كتبه مباشرة ، وهذا مضافاً إلى أنه مقتضى ظاهر عبارة المشيخة حيث فرق بين القسمين في التعبير - كما تقدّم - فهو مقرون ببعض الشواهد الخارجية .

منها : أن الملاحظ أن كل رواية في التهذيبين ابتدأ فيها الشيخ بعنوان أحمد بن محمد بن خالد موجود في الكافي - كما تتبعته بالتبع - لاحظ ج ٣ ح ٩١٠ وج ٦ ح ٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٦٠٨ ، ٦٩٧ ، ٨٥٠ ، ٨٨٦ ، ١١٥٧ ، ج ٧ ح ٢٨ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٦ ، ٦٥١ ، ٧٠٩ ، ج ٩ ح ٣٨٣ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤٦٥ ،

٤٦٧، ٤٧٠، وج ١٠ ح ٦٧، ١١٥، ٢٠٨، ٢٦٢، ٤٥٢، ٨٠٣، ٨٠٥، ٨٧٢، ٩٠١، ٩٠٣، ٩٣١، ٩٣٧^(١).

وليس كذلك ما ابتدأ فيه بعنوان أحمد بن أبي عبدالله، فإنه قد يوجد في الكافي وقد لا يوجد فيه كما في ج ١ ح ١٠٥٦، ١١٤٤. ج ٢ ح ٤١٥. ج ٣ ح ٢٩٥، ٤٨٦، ٧١١. ج ٦ ح ٢٥٨، ٣٢٩^(٢)، ٨٧٨، ١٠٦٠^(٣).

وبهذا يتجلى صحة ما ذكرناه من أنه كلما ابتدأ الشيخ بعنوان أحمد بن محمد بن خالد فإنه يكون قد أخذ الحديث من كتاب الكافي، فلا يمكن عدّه مصدراً مستقلاً في مقابله^(٤) انتهى كلامه.

أقول: إن أصل مبنى الأخذ بالتوسط من دون الإشارة إلى المصدر المتوسط مسلم، لكن في بعض ما ذكره - دام ظلّه - في الأمر الأول دليلاً على هذا المبنى ملاحظات سيتضح في الأبحاث الآتية، والآن لا نتكلم عنها، بل نكتفي بالملاحظة على الأمر الثاني فنقول:

إنّ التمسك بظاهر المشيخة لإثبات هذا الأمر غير صحيح لوجوه:
الأول: أنه لو أخذنا بعبارة المشيخة بحرفيّتها، فلازم ذلك أن نقول بأنّ الأخذ عن كتاب أحمد بن محمد بن خالد مباشرة مقصورٌ على ما ذكره بعنوان أحمد بن

(١) كذا والصواب ٩٧٣، ثم إن في التهذيب روايتين أخريين لم يشر إليهما (التهذيب ٦: ٥١٣/٢١٨، ٧: ٣٦٠/٨٤) وهما أيضاً مذكوران في الكافي، وهنا مورد آخر مبدوء بأحمد بن محمد بن خالد (٦: ٦٩٣/٢٦١) لكن في العنوان سقطاً، والصواب: أحمد بن محمد عن محمد بن خالد، كما يعلم من الكافي ٧: ٢/٣٨٨.

(٢) كذا والصواب: ٣٣٩.

(٣) هذا وارد في الكافي ٥: ١٢٧/٥ وكأنّه اعتمد على هامش الطبعة النجفية إذ لم يرجع فيه إلى الكافي هنا، ففي كلامه - دام ظلّه - في هذا البحث نوع من الاخذ بالتوسط! فلاحظ.

(٤) قاعدة لا ضرر ولا ضرار، محاضرات السيّد السيستاني - مد ظلّه -، هامش ص ١٤ و ١٥.

أبي عبدالله البرقي (أي مع قيد البرقي) مع أنه لا يقول به مضافاً إلى أن هذا العنوان لم يرد إلا في موردين من التهذيب^(١) ومورد في الاستبصار^(٢) ويبعد القول بالانحصار الأخذ عن كتاب أحمد البرقي مباشرة بهذه الموارد النادرة.

الثاني: لو أغمضنا عن ذلك وقلنا بشمول الأخذ مباشرة لما عبر بأحمد بن أبي عبدالله - سواء وصفه بالبرقي أم لا - قلنا: ما هو المراد من قوله «وأما ما ذكرته عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي»؟ هل المراد ما ذكرته عن صاحب كتاب المحاسن بأيّ عنوان من العناوين، فذكر أحمد بن أبي عبدالله البرقي للإشارة إلى المعنون بهذا العنوان أم المراد ما ذكرته بعنوان أحمد بن أبي عبدالله البرقي؟ الظاهر هو الأول فلا ربط لهذه العبارة بما نحن بصدد.

ولو قلنا بالاحتمال الثاني، فعبرة المشيخة دالة على خلاف المقصود، إذ يلزم أن يكون المراد من قوله: «ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن خالد ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب...» أن بعض ما ذكرته بعنوان أحمد بن محمد بن خالد فهو مروي عن طريق محمد بن يعقوب لا جميعه، فيدلّ على عدم أخذ جميع ما عبر بلفظ أحمد بن محمد بن خالد عن الكافي وهو صريح في خلاف ما ذكره.

الثالث: لو فسرنا عبارة المشيخة بما فسّره من النظر إلى العنوان دون المعنون، لزم أن تكون المشيخة غير شاملة لما روى عن البرقي ولم يعبر بعنوان «أحمد بن محمد بن خالد» ولا بعنوان «أحمد بن أبي عبدالله (البرقي)» بل عبر بعنوان «أحمد بن محمد البرقي»^(٣) ولا يخلو هذا عن بعد.

(١) التهذيب ١: ٣٧٣/١١٤٤، ٦: ٨٧٨/٣١٩ وأما ما في ١: ٤٥٩/ذيل ١٤٩٧ فهو غير مربوط بهذا البحث اذ هو نقل عن البرقي كلاماً في تفسير الخبر فقط.

(٢) الاستبصار ٣: ٥/٤.

(٣) التهذيب ٢: ٣٤٥/١٤٣٢، ١٥١٠/٣٦٤، ٥: ٤٧٣/١٦٦٣، ٦: ٤٢٨/١٩٥.

الرابع: أن مشيخة التهذيب مشتملة على جمل من الطرق إلى المصنفات والأصول كما أشار إليه الشيخ في خاتمتها قال: «ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس المصنفة في هذا الباب للشيخ - رحمهم الله - ... وقد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة» ومعلوم أن الفهرست إنما يكون متضمناً للطرق إلى نفس الرجال لا إلى عناوينهم، وقد عنون الشيخ البرقي في رجاله بعنوان «أحمد ابن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي أبو جعفر» فذكر طرفاً من أحواله وفهرست كتب المحاسن ثم قال: أخبرنا بهذه الكتب كلها وبجميع رواياته عدة من أصحابنا، قال حدثنا أحمد بن أبي عبدالله وأخبرنا هؤلاء... أحمد بن عبدالله ابن بنت البرقي قال حدثنا جدّي أحمد بن محمد» ثم ذكر سنيين آخرين ينتهي إلى أحمد بن أبي عبدالله بجميع كتبه ورواياته.

فيعلم منه بوضوح - خصوصاً بملاحظة اختلاف التعبير في هذه الطرق واختلافها مع العنوان المذكور أولاً - أن هذه الطرق لجميع روايات البرقي بأيّ عنوان ذكر، فلا يصح مع ذلك تفسير المشيخة بالطرق إلى عنوان أحمد بن أبي عبدالله.

فظهر أن عبارة المشيخة لها تفسيران فإذا فسّرت بالتفسير الصحيح صارت أجنبية عن البحث، وإذا فسّرت بتفسير مربوط بالبحث صارت دليلاً على خلاف الدعوى.

بقي الكلام في أن تفرقة الشيخ في المشيخة للعنوان هل هو مجرد تقنن في التعبير أم له وجه منطقي؟

والذي نرى أن منشأ ذلك كون العنوان المأنوس للبرقي لدى الشيخ الطوسي هو «أحمد بن أبي عبدالله» فإذا صار بصدد ذكر طريق البرقي مستقلاً عبر بهذا العنوان بطبيعة الحال، وأما إذا صار بصدد ذكر طريقه في ذيل طريق الكليني عبر بأحمد بن محمد بن خالد، نظراً إلى تكرار ذكر البرقي بهذا العنوان في الكافي.

فالتفرقة وقعت قهراً من دون أن يكون ملتفتاً إليها.
وهذا هو الوجه في أن جميع ما عبّر بلفظ أحمد بن محمد بن خالد موجود في الكافي دون ما عبّر بلفظ أحمد بن أبي عبدالله، وليس ذلك دليلاً على أن كل ما عبّر فيه بلفظ أحمد بن أبي عبدالله مأخوذ من كتاب البرقي مباشرة.

وبعبارة واضحة: إن لدينا قضيتين كليتين هما:
ألف - كلّما صدر الحديث بأحمد بن محمد بن خالد في التهذيب، فهو مأخوذ من الكافي.

ب - كلّما صدر الحديث بأحمد بن أبي عبدالله فيه، فهو مأخوذ من كتبه مباشرة.

فالبيان المتقدم لو دلّ لدلّ على القضية الأولى دون الثانية، إذ يفهم أن الطوسي كان بحسب طبعه يعبر عن البرقي بأحمد بن أبي عبدالله، فالتعبير بغير هذا العنوان لا بد أن يكون منتقلاً من كلام غيره كالكليني، فلما عبّر الكليني بعنوان أحمد بن محمد بن خالد، وقع العنوان في التهذيب أيضاً على خلاف الطبع الأول للشيخ الطوسي، فتصح القضية الأولى، لكن يمكن أن يكون بعض ما عبّر بلفظ أحمد بن أبي عبدالله أيضاً مأخوذاً من الكافي، وكون ذكر هذا العنوان في السند بتبع وروده في الكافي ولا يكفي البيان المتقدم لدفع هذا الاحتمال.

مع أن إثبات القضية الأولى أيضاً على نحو القضية الكلية مشكل، نعم لا ننكر هذه القضية على شكل القضية الغالبية، إذ استفاد من هذا البيان أن الشيخ كان يعبر عن البرقي بطبعه الأولى بأحمد بن أبي عبدالله والخروج عنه لا بد أن يستند إلى عامل خارجي^(١) فيمكن أن يكون هذا العامل بسبب تقدّم النقل عن الكافي المذكور فيه لفظ أحمد بن محمد بن خالد، فيحتمل أن يكون الشيخ رأى في الكافي

(١) وقد تكرر في كتب الفلسفة أن قسر القاسر لا يكون دائماً ولا غالباً.

حديثاً فيه عنوان «أحمد بن محمد بن خالد» فأخذه، ثم راجع كتاب البرقي نفسه فعبّر عنه بهذا العنوان نظراً إلى أنس ذهنه به، واحتمال ذلك في موارد نادرة لا ينافي شيئاً، وأما احتمال في جميع موارد وقوع أحمد بن أبي عبدالله أو أكثره فغير منطقي لعدم مقومات هذا الاحتمال المعتمد على سبق رواية بعنوان أحمد بن محمد بن خالد عن الكافي في أكثر الموارد، فإذا صارت القضية غالبية أفادت الظن دون القطع.

فتحصّل أنّ هذا البيان لا ينتج إلّا أنّ المظنون في ما صدر الحديث بأحمد بن محمد بن خالد أن يكون مأخوذاً من الكافي، إذ الظن يلحق الشيء بالأعم الأغلب.

هذا كله مع الغضّ عمّا أشرنا إليه في آخر الفصل السابق من أنّ المنهج الرئيسي لإثبات الأخذ عن الكافي - مثلاً - وعدمه هو المراجعة إلى الكافي ومقارنته مع التهذيب، كي نرى ارتباط الأحاديث المروية فيها، فإذا مشينا على هذا المنهج ظهر لنا أن أكثر ما صدر الحديث باسم أحمد بن أبي عبدالله مأخوذ من الكافي أيضاً فلنذكر أمثلة أربعة من هذه الموارد كي يتضح ذلك، وهذه الأمثلة دليل ظاهر على أصل فكرة الأخذ بالتوسط أيضاً، وبها يظهر طريق رئيسي من طرق تعيين مصدر الحديث الذي لم يذكر اسمه في السند.

أمثلة من موارد الأخذ عن الكافي:

المثال الأوّل: من كتاب المكاسب من التهذيب (ج ٦)

اخترنا روايات أربع من هذا الكتاب تشهد مقارنة التهذيب للكافي (ج ٥) على أخذها منه، فانظر إلى هذا الجدول:

التهذيب	الكافي	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
صفحة / رقم	صفحة / رقم		
١٠٤٠ / ٣٦٣	٢ / ١١٣	محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم...	علي بن ابراهيم ...
١٠٤١ / ...	٥ / ١١٤	أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى ...	الكافي أيضاً ، والسند معلق فيه وقد حذف من أوله محمد بن يحيى اعتماداً على ذكره في حديث (٤) : (محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ...)
١٠٤٢ / ...	٦ / ١١٥	أحمد بن أبي عبدالله عن القاسم بن إسحاق بن إبراهيم بن موسى بن زنجويه التفليسي ...	علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبدالله عن القاسم بن إسحاق بن إبراهيم عن موسى بن زنجويه التفليسي ...
١٠٤٣ / ٣٦٤	٧ / ...	محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم...	علي بن ابراهيم ...

وأنت ترى أنَّ ترتيب الأحاديث في الكتابين واحد وألفاظ السند فيها واحد والاختلاف اليسير في رقم ١٠٤٢ من غلط النسخة ، فالصواب ما في نسخة الكافي ، ولا مبرر للاتحاد في الترتيب والألفاظ . مع اختلاف الإسناد إلا القول بأخذها من الكافي ، فالشيخ أخذ الحديثين (١٠٤١ و ١٠٤٢) أيضاً عن محمد بن يعقوب وقد أورد السند المعلق في رقم (١٠٤١) وتركه على حاله كما أنَّه رجع في رقم (١٠٤٢) إلى الكافي فحذف الطريق إلى أحمد بن أبي عبدالله وبدأ السند باسم أحمد بن أبي عبدالله .

فيظهر أنَّه ليس كلاً ابتداءً السند باسم أحمد بن أبي عبدالله ، يكون قد أخذه من كتاب البرقي مباشرة ، كما ذكر .

المثال الثاني: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من التهذيب: جميع روايات هذا الباب^(١) مأخوذة من الكافي من عدة أبواب متتالية^(٢) وإن لم يصرح باسم الكليني إلا في رواية منها، وقد بدأ السند في خبرين منها بالضمير الراجع إلى محمد بن يعقوب، وقد وقع قصور في تأدية المراد من مرجع الضمير في موضع منها إذ سبقت روايتان مبدوءتان بأحمد بن أبي عبدالله وأحمد بن محمد بن خالد، والضمير لا يرجع إليه بل يرجع إلى محمد بن يعقوب، فوقع بين الضمير ومرجعه فصل روايتين، وهاتان الروايتان أيضاً مأخوذتان من الكافي فعدم التصريح باسم الكليني في صدرهما صار منشأ للاشتباه في مرجع الضمير، والخلل في إرجاع الضمير هو من علامات الأخذ بالتوسط - كما تحققت بالتتبع - وسيأتي توضيحه في الأبحاث الآتية، فلمقارنة أحاديث هذا الباب في التهذيب والكافي وضعنا هذا الجدول:

التهذيب ج ٦	الكافي ج ٥	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
٣٥٢/١٧٦	٣/٥٦	أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن عيسى ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن محمد بن عيسى ...
٣٥٣/...	٤/...	أحمد بن محمد بن علي بن النعمان ...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان ...
٣٥٤/...	٥/...	وبإسناده قال قال ابو جعفر ...	بلفظه
٣٥٥/...	٩/٥٨	محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد ...	حميد بن زياد ...

- (١) إلا ثلاث روايات مرسلة في آخر الباب (التهذيب ٦: ٣٧٣/١٨١ - ٣٧٥).
 (٢) هي باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وباب إنكار المنكر بالقلب، وباب (بلا عنوان) وباب من أسخط الخالق في مرضاة المخلوق، وباب كراهة التعرض لما لا يطيق، وجميع هذه الأبواب مرتبطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما لا يخفى على المتأمل.

التهذيب ج ٦	الكافي ج ٥	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
٣٥٦/...	١١٠/...	عنه عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
٣٥٧/١٧٧	١١/٥٩	أحمد بن أبي عبدالله عن يعقوب بن يزيد ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبدالله عن يعقوب بن يزيد ...
٣٥٨/...	١٣/...	أحمد بن محمد بن خالد عن محمد ابن عيسى ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن محمد بن عيسى ...
٣٥٩/...	١٤/...	عنه عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
٣٦٠/...	١٦/...	وبهذا الإسناد قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام ...	بلفظه
٣٦١/١٧٨	١/٦٠	علي بن إبراهيم عن أبيه ...	بلفظه
٣٦٢/...	٢/...	وبهذا الإسناد قال قال أبو عبدالله عليه السلام ...	بلفظه
٣٦٣/...	٣/...	علي عن أبيه ...	عنه عن أبيه ...
٣٦٤/...	١/٦٢	أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل ...
٣٦٥/١٧٩	٢/...	عنه عن عثمان بن عيسى ...	بلفظه
٣٦٦/...	(٢)١/...	أحمد بن محمد بن خالد عن إسماعيل بن مهران ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن إسماعيل بن مهران ...
٣٦٧/...	١/٦٣	محمد بن الحسن عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر ...	محمد بن الحسين عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر ...

(١) في متنه اختلاف يسير بين الكتابين فلاحظ

(٢) إشارة الى أنه في باب جديد فهذه الرواية وقعت في الكافي بعد الرواية المتقدمة برقم ٢.

التهذيب ج ٦	الكافي ج ٥	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
٣٦٨/١٨٠	٤/...	الحسن بن محبوب عن داود الزقي ...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن الحسن بن محبوب عن داود الزقي ...
٣٦٩/...	٥/...	أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه ...	عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن أبيه ...
٣٧٠/...	١٢/٥٩	أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى ...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن محمد بن يحيى ...
٣٧١/...	٢/٥٦	علي بن إبراهيم عن أبيه ...	بلفظه
٣٧٢/...	١/٥٥	أحمد بن محمد بن خالد عن بعض أصحابنا ...	عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن بعض أصحابنا ...

وبالتدقيق في هذا الجدول نعرف:

أ- أن ترتيب الروايات في التهذيب من رقم ٣٥٢-٣٦٩ متفق مع ترتيبها في الكافي، ومن رقم ٣٧٠-٣٧٢ كان بالعكس، فيظهر منه أن الشيخ الطوسي راجع الكافي فأخذ الروايات مرتباً، ثم رجع لتدقيق النظر فاختر في رجوعه روايات ثلاثاً لم يكن اختارها في المرة الأولى، فيكون للشيخ حركتان في الأخذ من الكافي: حركة إلى الأمام، وحركة إلى الوراء، والحركة الأولى كانت بطيئة فأخذ فيها ١٨ رواية، والحركة الثانية كانت سريعة فأخذ فيها ثلاث روايات فقط^(١).

ب- إن ألفاظ السند متحدة في الكتابين -كما ترى- إلا في رقم ٣٦٣ ففي الكافي

(١) قد كتبت قبل سنين مقالاً بالفارسية، في دور الكمبيوتر في اكتشاف مصادر كتب الحديث، وقدمته إلى «الاجتماع الثاني، عن دور الحاسوب والعلوم الإسلامية» وقد ذكرت فيه هذا المثال مع رسم خط بياني له بوضوح ما ذكرنا.

غيرت كلمة «عنه» إلى كلمة «على» والظاهر أن في نسخة الكليني: «على» - بدل عنه - ولا يخفى ما بينهما من التشابه في الرسم، وإلا في رقم ٣٦٧ فكان في نسخة الكافي المتوفرة لدى الشيخ محمد بن الحسن - بدل محمد بن الحسين - وهو الصواب كما سنشير إليه، فالتهديب يمكن أن يستفاد منه في تصحيح الكافي.

ج - إنَّ الشيخ عندما رجع الى الكافي نظر في السند، فإن رأى في وسطه رجلاً من أصحاب الجوامع التي يأخذ عنها الحديث كأحمد بن محمد بن خالد، وأحمد بن محمد بن عيسى، والحسن بن محبوب، بدأ السند بأسمائهم تاركاً طريق الكليني اليهم كما ترك اسم الكليني الذي أخذ الخبر منه، وأما إن لم يكن في وسط السند راو بهذا الوصف، لكن كان في أول السند راو مشهور كعلي بن إبراهيم بدأ السند باسمه من دون الإشارة إلى اسم الكليني وإنما يذكر اسم الكليني في بعض مشايخ الكليني الذين ليسوا مثل علي بن إبراهيم في الاشتهار كحميد بن زياد^(١) - وسنوجّه الفرق بين المشايخ المشهورين وغيرهم في الأبحاث الآتية - فعليه يختلف هذا المثال عن المثال الاول في ذكر الكليني في أوّل رواية علي بن إبراهيم هناك دون هذا المثال.

يبقى سؤال في رقم ٣٦٧ وهو: أن المصنف كيف لم يذكر اسم الكليني في صدر السند مع أن محمد بن الحسن ليس رجلاً معروفاً إذ هو محمد بن الحسن الطائي كما حققه سيّد الطائفة المحقّق البروجرديّ رحمته الله في مقدّمة كتابه ترتيب أسانيد الكافي؟^(٢) الجواب: أن من القوي أن المصنف رأى هنا أن المراد من محمد بن الحسن في السند هو الصفار نظراً إلى روايته لبعض كتب إبراهيم بن إسحاق، كما في فهرست الشيخ نفسه^(٣) ومما يؤكّد ما ذكرنا أنّه ورد في التهذيب ٢: ١٤/٨ رواية محمد بن الحسن الصفار عن سهل بن زياد... مع أنّه لم نجد رواية الصفار عن سهل بن زياد

(١) وأما الإشارة إلى اسم الكليني في رقم ٣٥٦ بالضمير، فكانت تتبع ذكره في رقم ٣٥٥ فلاحظ.

(٢) ترتيب أسانيد الكافي، الثاني والثلاثون من مشايخ الكليني، تجريد الأسانيد ١: ٥٢.

(٣) فهرست الطوسي: ٩/٧.

في مورد في كتابه البصائر، مع وجود روايات كثيرة لسهل بن زياد في كتاب الحجّة من الكافي تناسب موضوع كتاب بصائر الدرجات فيفهم منه أنّ الصفار لا يروي عن سهل، وأمّا خبر التهذيب فالظاهر أخذه من الكافي ٣: ٨/٤٤٤ وقد ورد فيه الخبر عن محمد بن الحسن عن سهل... ففهم الشيخ أنّ المراد من محمد بن الحسن هو الصفار فصّرّح به، فالظاهر أنّ السند المذكور هنا (برقم ٣٦٧) أيضاً من هذا القبيل.

د - يفهم من مقارنة رقم ٣٥٧ مع الأرقام ٣٥٢ و ٣٥٨ و ٣٦٦ و ٣٦٩ و ٣٧٢ أنّ التعبير عن البرقي تارة بعنوان «أحمد بن أبي عبدالله» وأخرى بعنوان «أحمد بن محمد بن خالد» ليس من جهة أخذ الأوّل من كتاب البرقي مباشرة، دون الثاني، بل يمكن أن يكون كلاهما مأخوذاً من الكافي فلمّا اختلف تعبير الكليني اختلف تعبير الشيخ، كما أنّ التعبير بأحمد بن محمد بن محمد في ح ٣٥٣ و ٣٦٤ (و ٣٦٥) من دون تعيين أن المراد هو «أحمد بن محمد بن خالد» أو «أحمد بن محمد بن عيسى» كان ناشئاً من إطلاق العنوان في الكافي، بل بدء السند بالعناوين المطلقة نشأ من الأخذ بالتوسط في جميع الموارد، كما سنوضح ذلك في الأبحاث الآتية.

المثال الثالث: من كتاب المكاسب من التهذيب (ج ٦):

اخترنا مثلاً آخر من كتاب المكاسب ممّا تشهد المقارنة أنّ الأحاديث مأخوذة من الكافي (ج ٥) وهذا المثال يشبه المثال الأوّل من بعض الجهات وهذا جدول المقارنة:

التهذيب	الكافي	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
		(الف)	
١٠٥٧/٣٦٧	٨/١٢٨	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
١٠٥٨/...	٧/١٢٧	عنه عن عدّة من أصحابنا	عدّة من أصحابنا

عن سهل بن زياد ...	عن سهل بن زياد ...		
عبارة الكافي	عبارة التهذيب	الكافي	التهذيب
علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد ...	عنه عن علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد ...	٦/	١٠٥٩/...
علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبد الله عن محمد بن علي ...	أحمد بن أبي عبد الله عن محمد بن علي ...	٥/	١٠٦٠/...
علي بن إبراهيم عن أبيه ...	عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه ...	٢/١٢٦	١٠٦١/٣٦٨
عده من أصحابنا عن سهل بن زياد وأحمد بن محمد عن ابن محبوب ...	الحسن بن محبوب ...	١/	١٠٦٢/...
	(ب)		
علي بن إبراهيم ...	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم ...	٢/١٢٤	١٠٦٣/...
عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضال ...	أحمد بن محمد عن ابن فضال ...	٣/١٢٤	١٠٦٤/...
علي بن إبراهيم ...	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم ...	٥/١٢٥	١٠٦٥/...
علي بن إبراهيم ...	عنه عن علي بن إبراهيم ...	٦/١٢٥	١٠٦٦/٣٦٩
محمد بن يحيى قال كتب محمد بن الحسن إلى أبي محمد عليه السلام ...	وكتب محمد بن الحسن الصفار إلى أبي محمد عليه السلام ...	٨/١٢٥	١٠٦٧/...
عده من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب ...	الحسن بن محبوب ...	٩/١٢٦	١٠٦٨/...
	(ج)		
الحسين بن محمد ...	محمد بن يعقوب	١٠/١٢٤	١٠٦٩/٣٧٠

			عن الحسين بن محمد ...
التهذيب	الكافي	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
١٠٧٠/...	٦/١٢٣	عنه عن علي عن أبيه ...	عنه عن علي ...
١٠٧١/...	٨/١٢٣	أحمد بن أبي عبدالله عن محمد بن علي ...	عده من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبدالله عن محمد ابن علي ...
١٠٧٢/...	٧/١٢٣	محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى ...	محمد بن يحيى ...

نتيجة المقارنة :

أ- إن هذه الأحاديث المتوالية أخذت عن ثلاثة من أبواب الكافي وهي : باب السحت (ب ٤٢) ، باب المكاسب الحرام (ب ٤١) ، باب القمار والنهبة (ب ٤٠) فترتيب الأخذ من الأبواب على العكس ، فالحركة - في الكل - حركة إلى الورا . نعم في داخل الابواب حركات ثلاث : فالحركة في باب السحت (أحاديث «الف») حركة إلى الورا كاملاً ، والحركة في باب المكاسب الحرام (أحاديث «ب») حركة إلى الأمام كاملاً ، والحركة في باب القمار والنهبة (أحاديث «ج») حركة إلى الورا - تقريباً - وإنما تخلف عن هذه الحركة رقم ١٠٧٠ .

ب - يصرح الشيخ باسم محمد بن يعقوب في أكثر الموارد أو يشير الى اسمه بالضمير حتى في روايات علي بن إبراهيم ومحمد بن يحيى من مشايخه المعروفين ، وإنما لم يذكر اسم الكليني في ما لو وقع في السند أرباب الجوامع المعروفة وهم : أحمد ابن أبي عبدالله (رقم ١٠٦٠ و ١٠٧١) والحسن بن محبوب (رقم ١٠٦٢ و ١٠٦٨) ومحمد بن الحسن الصفار (رقم ١٠٦٧) وكذا أحمد بن محمد (رقم ١٠٦٤) وهو مردّد بين أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد وكلاهما مصنف

معروف وكتبها من المراجع المشهورة، فهذا المثال يشبه المثال الأول دون الثاني.
ج- بذل الشيخ عنوان ابن محبوب بالحسن بن محبوب (رقم ١٠٦٢ و ١٠٦٨) وعنوان محمد بن الحسن بمحمد بن الحسن الصفار (رقم ١٠٦٧) فهو يكمل العناوين إذا كان المراد واضحاً، ولم يكمل عنوان أحمد بن محمد (رقم ١٠٦٤) لعدم وضوحه وتردده بين اثنين كما مرّ.

المثال الرابع: أحاديث من كتاب الذبائح والأطعمة (التهذيب، ج ٩):
وردت (٧١) رواية متوالية في هذا الكتاب من الذبائح قد بدأ السند في أكثرها بمحمد بن يعقوب - مصرحاً أو بالضمير - وقد وقع في ضمن هذه الروايات أسانيد كثيرة غير مبدوءة باسمه، لكن لا ريب في أخذها من الكافي ج ٦^(١) بقرينة المقارنة بين الكتاين وبقرينة القصور في إرجاع الضمير في أكثر هذه الأسانيد وهي بالأرقام ٤٣٠ - ٤٣٢ (فقد سبقها رواية مبدوءة بالحسن بن محبوب والضمير لا يرجع إليه بلا تأمل)، ٤٣٤ و ٤٣٥ (وقد سبقها خبر مبدوء بأحمد بن محمد والضمير لا يرجع إليه ألبتة)، ٤٤١ - ٤٤٣ (وقد سبقها حديث مبدوء بأحمد بن أبي عبدالله ولا يرجع إليه الضمير)، ٤٧١ - ٤٧٨ (وقد سبقها رواية بدأت بأحمد بن محمد بن خالد والضمير لا يرجع إليه)، وفي جميع هذه الأسانيد يرجع الضمير إلى محمد بن يعقوب مع الفصل بين الضمير ومرجعه بروايات غير مبدوءة باسم محمد بن يعقوب، فقد يوهم ذلك عدم أخذها من الكافي، مع أنّ هذه الروايات أيضاً مأخوذة منه، وقد وقع القصور في تأدية المراد من مرجع الضمير لأجل عدم التصريح باسم محمد بن يعقوب فيها، ولا حاجة هنا إلى ذكر الأسانيد المصرحة في أولها باسم محمد بن يعقوب بالاسم الظاهر أو الضمير فلنكتف بذكر الأسانيد التي لم تبدأ باسمه في جدول، ونشير بعد عرض الجدول إلى جميع الموارد في التهذيب والكافي في الهامش:

(١) الا في رقم ٤٧٩ فلم يرد الخبر في الكافي.

التهذيب ج ٩	الكافي ج ٦	ابتداء سند التهذيب	عبارة الكافي
٤٥١/١٠٤	١٠/٣٩٨	الحسين بن سعيد	عَدَّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن الحسين بن سعيد
٤٥٢/...	١١/٣٩٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٥٣/...	١٣/٣٩٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٦٣/١٠٧	٦/٤٠١	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٦٤/...	٧/٤٠١	أحمد بن محمد	كذا والسند معلق فيه وقد حذف منه محمد بن يحيى
٤٦٥/...	٨/٤٠١	أحمد بن محمد بن خالد	عَدَّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد
٤٦٧/١٠٨	١١/٤٠١	أحمد بن محمد بن خالد	عنه ^(١) [الضمير راجع الى احمد بن محمد بن خالد ويروي عنه عَدَّة من أصحابنا...]
٤٦٨/...	١٢/٤٠٢	أحمد بن محمد بن عيسى	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ابن عيسى
٤٧٠/...	٨/٤٠٥	أحمد بن محمد بن خالد	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد
٤٨٠/١١١	٢/٤٠٨	الحسن بن محبوب	علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب
٤٨١/...	٤/٤٠٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٨٤/...	٧/٤٠٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد

(١) صحف «عنه» في مطبوعة الكافي بـ «على» وقد أثبتنا ما في بعض مخطوطاته المعتمدة.

التَّهْذِيب ج ٩	الكافي ج ٦	ابتداء سند التَّهْذِيب	عبارة الكافي
٤٨٥/١١٢	١٥/٤١٠	أحمد بن محمد (عن علي بن الحكم)	عَدَّة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً (عن علي بن الحكم)
٤٨٦/...	٢/٤١٢	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٩١/١١٣	٦/٤١٤	أحمد بن محمد (عن يعقوب بن يزيد)	محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد ^(٢) (عن يعقوب بن يزيد)
٤٩٢/١١٤	٧/٤١٤	عنه	عنه (= محمد بن يحيى) عن أحمد بن محمد

وفيدنا هذا الجدول أموراً:

أ- صرَّح الشَّيْخ باسم الكليني إلّا في ما كان في السند الحسن بن محبوب وأحمد (وهو مردّد بين الآتين) وأحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن أبي عبد الله (= أحمد بن محمد بن خالد) والحسين بن سعيد وهؤلاء كلّهم من أرباب الجوامع المعروفة وكانت كتبهم كتباً مشهورة، عليها المعوّل وإليها المرجع، وقد صرَّح الصدوق بذلك في مقدمة الفقيه مع ذكر اسم أكثرهم^(١)، وقد أورد الشَّيْخ طرقاتاً مستقلة (لا طرقاتاً في ذيل طريق الآخرين كالكليني) لجميعهم في مشيخة التَّهْذِيبين^(٢)، ولم يترك ذكر اسم محمّد بن يعقوب في ما بدأ السند بأسماء مشايخ الكليني كعلي بن إبراهيم ومحمد بن يحيى، نعم هنا بحث في الرقم ٤٥٢ سنشير إليه.

(١) ولم يذكر اسم ابن محبوب في هذه المقدمة لكن له كتاب المشيخة المعروفة.

(٢) التَّهْذِيب، طبعة الغفاري، ج ١٠: ١٤/٣٨٥، ١٥/٣٨٦، ١٦/٣٨٨ واسط الصفحة، ٣٩١/آخر الصفحة.

(٣) هذا هو الصواب بقرينة المروي عنه، «وأحمد بن محمد» في التَّهْذِيب محرّف، وقع فيه التقديم والتأخير.

ب - قد أكمل الشيخ هنا أيضاً عنوان ابن محبوب فبدّله بالحسن بن محبوب (الأرقام ٤٢٩، ٤٤٧، ٤٨٠).

ج - ورد في رقم ٤٥٢ بدء السند بالحسن بن محمد بن سماعة وهو يروي عن جعفر بن محمد [بن مالك الكوفي] مع أن ابن سماعة لم يرو عن جعفر بن محمد بن مالك في موضع آخر، بل طبقته متقدمة على طبقة جعفر بن مالك والصواب الحسين بن محمد فقد روى عن جعفر بن محمد (بن مالك) في عدة أسانيد^(١) ولا ينبغي التوقف في أن الشيخ رجع إلى الكافي فكان «الحسين بن محمد» في نسخته قد بدّل - خطأ - بالحسن بن محمد، فحسبه الشيخ «الحسن بن محمد بن سماعة» فصرّح باسمه، والحسن بن محمد بن سماعة هو ممّن لهم طريق مستقلّ في مشيخة التهذيبين^(٢).

د - قد صحّف «محمد بن أحمد» في الرقم ٤٩١ في نسخة الشيخ من الكافي بأحمد بن محمد، فصار ابتداءه متحداً مع الرقم ٤٩٢، فلذلك عبّر في هذا الرقم بالضمير.

ثم إن ملاحظة ترتيب سائر الروايات التي لم نذكرها ومما صرّح فيه باسم محمد بن يعقوب^(٣) تفيد الدارس في معرفة أنواع الحركات التي يقوم بها الشيخ عند الأخذ من الكافي، كالحركة إلى الراء، وكالتغيير في ترتيب الأحاديث عند الأخذ^(٤).

(١) الكافي ١: ٧/٣١، ١/٢٧٩، ١٢/٣٣٩، ٧/٣٦٩، ٢: ١/٣٤٤، ٥: ٦/٧٢، ١٣/١٤٤، وبتصحيح في ١: ١/٣٣٥ و ١/٢.

(٢) التهذيب ١٠: ٢١/٣٨٩، الاستبصار ٤: ٣٢٨.

(٣) صرّح باسم محمد بن يعقوب في رقم ٤٤٦ ولم نجده في الكافي ولعله سقط من النسخ المتوفرة منه وكان موجوداً في نسخة الشيخ في الكافي.

(٤) لاحظ التهذيب ٩: ٤٢١/٩٧ (الكافي ٦: ٢/٢٦٨)، ٤٢٢/ (الكافي ٦: ١/٢٦٨)، ٤٢٣/ (الكافي ٦: ١).

هذا، وقد راجعنا جميع ما بدأ السند في التهذيب باسم «أحمد بن أبي عبدالله» فوجدنا أن أكثرها مأخوذ من الكافي بملاحظة ورودها في ضمن مجموعة أحاديث تشهد مقارنة التهذيب للكافي وغيرها من القرائن، ولا حاجة إلى سردها بأسرها بعد ذكر نماذج منها فلنكتف بالإشارة إليها.

موارد بدء السند بأحمد بن أبي عبدالله في التهذيب مع الأخذ من الكافي:

→ (١/٢٩٠)، (٢٤/٩٨) (الكافي ٦: ٢/٢٩٠)، (٢٥/، (الكافي ٦: ٣/٢٩١)، (٢٦/، (الكافي ٦: ٢/٢٩١)،
آخر الصفحة)، (٢٧/، (الكافي ٦: ١/٢٩٢)، (٢٨/٩٩)، (الكافي ٦: ٢/٢٩٢)، (٢٩/، (الكافي ٦:
٩/٢٩٣)، (٣٠/، (الكافي ٦: ١٠/٢٩٤)، (٣١/، (الكافي ٦: ٢٠/٢٩٥)، (٣٢/، (الكافي ٦: ٢/٢٩٧)،
٣٣/١٠٠)، (الكافي ٦: ٩/٢٩٨)، (٣٤/، (الكافي ٦: ١٩/٢٩٩)، (٣٥/، (الكافي ٦: ٢١/٢٩٩)، (٣٦/،
(الكافي ٦: ١/٣١٤)، (٣٧/، (الكافي ٦: ١/٣٣٨)، (٣٨/١٠١)، (الكافي ١: ١/٣٣٨)، آخر الصفحة)
٣٩/، (الكافي ٦: ٣/٣٣٩)، (٤٠/، (الكافي ٦: ٤/٣٣٩)، (٤١/، (الكافي ٦: ١/٣٨٩)، (٤٢/، (الكافي
٦: ١/٣٩٢)، (٤٣/١٠٢)، (الكافي ٦: ٣/٣٩٥)، (٤٤/، (الكافي ٦: ٢/٣٩٥)، (٤٥/، (الكافي ٦:
١/٣٩٥)، (٤٦/، (ليس في الكافي)، (٤٧/١٠٣)، (الكافي ٦: ٢/٣٩٦)، (٤٨/، (الكافي ٦: ٣/٣٩٦)،
٤٩/، (الكافي ٦: ٦/٣٩٧)، (٥٠/، (الكافي ٦: ٩/٣٩٧)، (٥١/١٠٤)، (الكافي ٦: ١٠/٣٩٨)، (٥٢/،
(الكافي ٦: ١١/٣٩٨)، (٥٣/، (الكافي ٦: ١٣/٣٩٨)، (٥٤/١٠٥)، (الكافي ٦: ١٤/٣٨٩)، (٥٥/،
(الكافي ٦: ١٥/٣٩٩)، (٥٦/، (الكافي ٦: ١٦/٣٩٩)، (٥٧/١٠٦)، (الكافي ٦: ١٩/٤٠٠)، (٥٨/،
(الكافي ٦: ١/٤٠٠)، آخر الصفحة)، (٥٩/، (الكافي ٦: ٢/٤٠٠)، (٦٠/، (الكافي ٦: ٣/٤٠٠)، (٦١/،
(الكافي ٦: ٥/٤٠١)، في النسخ المعتبرة من الكافي متأخر عن الرقم الآتي)، (٦٢/١٠٧)، (الكافي ٦:
٤/٤٠١)، (٦٣/، (الكافي ٦: ٦/٤٠١)، (٦٤/، (الكافي ٦: ٧/٤٠١)، (٦٥/، (الكافي ٦: ٨/٤٠١)، (٦٦/،
(الكافي ٦: ٩/٤٠١)، (٦٧/١٠٨)، (الكافي ٦: ١١/٤٠١)، (٦٨/، (الكافي ٦: ١٢/٤٠٢)، (٦٩/،
(الكافي ٦: ٩/٤٠٥)، (٧٠/، (الكافي ٦: ٨/٤٠٥)، (٧١/، (الكافي ٦: ٧/٤٠٥)، (٧٢/١٠٩)، (الكافي ٦:
٦/٤٠٤)، (٧٣/، (الكافي ٦: ٥/٤٠٤)، (٧٤/، (الكافي ٦: ٤/٤٠٤)، (٧٥/، (الكافي ٦: ٢/٤٠٤)، (٧٦/،
(الكافي ٦: ١/٤٠٥)، (٧٧/، (الكافي ٦: ٢/٤٠٥)، (٧٨/١١٠)، (الكافي ٦: ٣/٤٠٥)، (٧٩/، (ليس عن
الكافي)، (٨٠/١١١)، (الكافي ٦: ٢/٤٠٨)، (٨١/، (الكافي ٦: ٤/٤٠٨)، (٨٢/، (الكافي ٦: ٣/٤٠٨)،
٨٣/، (الكافي ٦: ١/٤٠٧)، (٨٤/، (الكافي ٦: ٧/٤٠٨)، (٨٥/١١٢)، (الكافي ٦: ١٥/٤١٠)، (٨٦/،
(الكافي ٦: ٢/٤١٢)، (٨٧/، (الكافي ٦: ١/٤١٣)، (٨٨/١١٣)، (الكافي ٦: ٢/٤١٣)، (٨٩/، (الكافي ٦:
٣/٤١٣)، (٩٠/، (الكافي ٦: ٤/٤١٦)، (٩١/، (الكافي ٦: ٦/٤١٤)، (٩٢/١١٤)، (الكافي ٦: ٧/٤١٤).

٦: ٣١٠/١٦٥ (١).

٦: ٣٨٢/١٨٤ و ٣٨٨/١٨٦ (٢).

٦: ٥٤٦/٢٢٧ (٣).

٦: ٧٥٣/٢٧٥ و ٧٥٦/٢٧٦ (٤).

(١) هذه الرواية وردت في باب ارتباط الخيل وآلات الركوب (ب ٧٧)، وهذا الباب مأخوذ بكامله عن اربعة أبواب من كتاب الدواجن من الكافي (: باب ارتباط الدابة والمركوب. باب نواذر في الدواب - باب آلات الدواب - باب اتخاذ الإبل، لاحظ التهذيب ٦: ٣٠٠/١٦٣ (الكافي ٦: ١/٥٣٥)، ٣٠١/١٦٤ (الكافي ٦: ٥/٥٣٦)، ٣٠٢/ (الكافي ٦: ٩/٥٣٧)، ٣٠٣/ (الكافي ٦: ١/٥٣٧)، آخر الصفحة)، ٣٠٤/ (الكافي ٦: ٥/٥٣٨)، ٣٠٥/ (الكافي ٦: ٦/٥٣٨)، ٣٠٦/ (الكافي ٦: ١٢/٥٣٩)، ٣٠٧/١٦٥ (الكافي ٦: ١٣/٥٣٩)، ٣٠٨/ (الكافي ٦: ١٤/٥٣٩)، ٣٠٩/ (الكافي ٦: ١٧/٥٤٠)، ٣١٠/ (الكافي ٦: ٥/٥٤١)، آخر الصفحة)، ٣١١/١٦٦ (الكافي ٦: ٢/٥٤١)، ٣١٢/ (الكافي ٦: ٤/٥٤١)، ٣١٣/ (الكافي ٦: ٣/٥٤١)، ٣١٤/ (الكافي ٦: ٦/٥٤٢)، والتفاوت اليسير في الترتيب لا يضر بدعوى الأخذ - كما لا يخفى - وقد صرح باسم الكليني في الأرقام ٣٠٣، ٣١٤.

(٢) من رقم ٣٧٦ (أول باب الديون وأحكامها - ب ٨١) إلى رقم ٣٩٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٣٧٦/١٨٣ (الكافي ٥: ١١/٩٥)، ٣٧٧/ (الكافي ٥: ١/٩٢)، ٣٧٨/ (الكافي ٥: ٢/٩٣)، ٣٧٩/١٨٤ (الكافي ٥: ٧/٩٤)، ٣٨٠/ (الكافي ٥: ٦/٩٤)، ٣٨١/ (الكافي ٥: ٣/٩٣)، ٣٨٢/ (الكافي ٥: ٩/٩٤)، ٣٨٣/١٨٥ (الكافي ٥: ٢/٩٥)، ٣٨٤/ (الكافي ٥: ١/٩٥)، ٣٨٥/ (الكافي ٥: ٥/٩٣)، ٣٨٦/١٨٦ (الكافي ٥: ٨/٩٤)، ٣٨٧/ (الكافي ٥: ٣/٩٦)، ٣٨٨/ (الكافي ٥: ٤/٩٦)، ٣٨٩/١٨٧ (الكافي ٥: ٥/٩٦)، ٣٩٠/ (الكافي ٥: ٧/٩٨) وقد صرح باسم محمد بن يعقوب في الأرقام ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٩ و ٣٩٠.

(٣) هو من باب آداب الحكام (باب ٨٨) وأوائل الباب مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٥٤١/٢٢٥ (الكافي ٧: ١/٤١٢)، ٥٤٢/٢٢٦ (الكافي ٧: ٢/٤١٣)، ٥٤٣/ (الكافي ٧: ٣/٤١٣)، ٥٤٤/ (الكافي ٧: ٤/٤١٣)، ٥٤٥/٢٢٧ (الكافي ٧: ٦/٤١٤)، ٥٤٦/ (الكافي ٧: ٥/٤١٣) وبعده خبر مبدوء بعلي بن إبراهيم ليس في الكافي.

(٤) من رقم ٧٥٣ إلى رقم ٧٦٤ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٧٥٣/٢٧٥ (الكافي ٧: ١/٣٧٩)، آخر الصفحة)، ٧٥٤/٢٧٦ (الكافي ٧: ٣/٣٨٠)، ٧٥٥/ (الكافي ٧: ٦/٣٨٠)، ٧٥٦/

၂၉၉/၃၃၇ .၂၉၇/၃၃၇ .၂၉၉/၃၃၈ .၂၉၀/၃၃၃ .၂၉၁/၃၃၁ :၇ -

و ٩٠١، ٣٢٨/٤٠٩ (١).

.(2) 7/3:7-

٧١١ : ٤٠٨ (٣)

→ (الكافي، ٧: ١/٣٨٠، آخر الصفحة)، ٧٥٧/ (الكافي، ٧: ٣/٣٨١، آخر الصفحة)، ٧٥٨/ (الكافي، ٧:

(٤/٤٠٢)، (٧٥٩/٢٧٧) (الكاف، ٧: ٥/٤٠٣)، (٧٦٠/١) (الكاف، ٧: ٧/٤٠٤)، (٧٦١/٢٧٨) (الكاف، ٧: ٧: ٤/٤٠٢)

١٠/٤٠٤، ٧٦٢/ (الكافي، ٧: ٩/٤٠٤)، ٧٦٣/ (الكافي، ٧: ٨/٤٠٤)، ٧٦٤ (الكافي، ٧: ١١/٤٠٥).

(١) هي من باب المكاسب (ب ٩٣) و ٢٥ رواية من أول هذا الباب مأخوذة من الكافي، لاحظ

التهذيب ٦: ٨٨٠/٣٢١ (الكافي ٥: ١/٨٠)، ٨٨١/ (الكافي ٥: ٧/٨١)، ٨٨٢/٣٢٢ (الكافي ٥:

٨٨٦/، (٥/٨٤ : ٥ : الكافي) ٨٨٥/٣٢٣، ١٠/٨٢ : ٥ : الكافي) ٨٨٤/، (٩/٨١ : ٥ : الكافي) ٨٨٣/، (٨/٨١

(الكافي ٥: ١/٧٩، آخر الصفحة)، ٨٨٧/ (الكافي ٥: ١/٧٧)، ٨٨٨/ (الكافي ٥: ٣/٧٨)، ٨٨٩/٣٢٤

(الكافي ٥: ٤/٧٨)، (الكافي ٥: ٨٩٠)، (الكافي ٥: ٥/٧٨)، (الكافي ٥: ٨٩١)، (الكافي ٥: ٦/٧٨)، (الكافي ٥: ٧/٧٨)،

٨٩٣/ (الكافي ٥: ٣/٧٤)، ٨٩٤/٣٢٥، (الكافي ٥: ١/٧٣)، ٨٩٥/٣٢٥، (الكافي ٥: ٤/٧٤)، ٨٩٦/٣٢٦،

(الكافي ٥: ٥٠/٧٤)، ٨٩٧/ (الكافي ٥: ٨٠/٧٥)، ٨٩٨/ (الكافي ٥: ١٢/٧٦)، ٨٩٩/٣٢٧ (الكافي ٥: ٥)

(٢/٧٠)، ٩٠٠/، (الكافي ٥ : ٢/٧١)، ٩٠١/، (الكافي ٥ : ٣/٧١)، ٩٠٢/، (الكافي ٥ : ٧/٧٢)، ٩٠٣/

(الكافي ٥: ١٠/٧٢)، ٩٠٤/٣٢٨ (الكافي ٥: ١١/٧٢) وقد صرح باسم محمد بن يعقوب في ارقام

.905, 191, 190-192, 115

(٢) من أول كتاب التجارات، باب ١، إلى رقم ٩ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ١/٢ (الكافي

٥/، (١/١٤٨)، ٢/، (الکافی ٥: ٤/١٤٨)، ٣/، (الکافی ٥: ٦/١٤٨)، ٤/، (الکافی ٥: ٧/١٤٩)، ٥/،

(الكافي ٥: ٣/١٤٨)، ٦٧ (الكافي ٥: ٨/١٤٩)، ٧١ (الكافي ٥: ١٠/١٤٩)، ٨١ (الكافي ٥: ١٢/١٤٩)،

٩/٤ (الكافي ٥: ١٣/١٥٠) وهذا السند مبدوء بأحمد بن محمد بن عيسى وكذا الأمر في ما بعده ثم

ذكر إسناداً بالضمير، بالإتيان باسم الظاهر في رقم ١٠ دون الضمير كاشف عن تعدّد مصدر الخبر

ففي الحديثين فلاحظ، ثم انه صرح باسم محمد بن يعقوب في رقم ١.

(٣) من رقم ١٤ إلى رقم ٦٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ١٤/٥ (الكافي ٥: ٢٣/١٥٤)، ١٥/

(الكافي ٥: ٤/١٥١)، ١٦٦ (الكافي ٥: ١/١٥٠)، ١٧ (الكافي ٥: ٣/١٥١)، ١٨ (الكافي ٥: ٥)

٢١٥٠)، ١٩/ (الكافي ٥: ٦١٥١، ففي السند امر مهم سنذكره في الابحاث الآتية)، ٢٠/٧ (الكافي

٧-١٧/٧١^(١).

٧-٧٨/٣٣٢ و ٣٣٣^(٢).

٧-١٦١/٧١١^(٣).

→ ٥/٨١٥٢، ٢١/ (الكافي ٥: ٩/١٥٢)، ٢٢/ (الكافي ٥: ١٥/١٥٣)، والسند في الكافي مبدوء بالضمير الراجع إلى أحمد المراد به أحمد بن محمد بن خالد دون أحمد بن محمد بن عيسى فلاحظ)، ٢٣/ (الكافي ٥: ٢٢/١٥٤)، ٢٤/ (الكافي ٥: ١٩/١٥٣)، ٢٥/٨ (الكافي ٥: ١٠/١٥٢)، ٢٦/ (الكافي ٥: ١٦/١٥٣)، وفي التهذيب تصحيف يعلم بمراجعة الكافي)، ٢٧/ (الكافي ٥: ١١/١٥٢)، ٢٨/ (الكافي ٥: ١٢/١٥٢)، ٢٩/ (الكافي ٥: ١٧/١٥٣)، وسند التهذيب مصحف يعلم من مراجعة الكافي)، ٣٠/٩ (الكافي ٥: ٢٠/١٥٤)، ٣١/ (الكافي ٥: ١/١٥٥)، ٣٢/ (الكافي ٥: ٢/١٥٦)، ٣٣/ (الكافي ٥: ١/١٥٦)، ٣٤/ (الكافي ٥: ٣/١٥٧)، ٣٥/١٠ (الكافي ٥: ٩/١٥٩)، ٣٦/ (الكافي ٥: ٨/١٥٩)، ٣٧/ (الكافي ٥: ٥/١٥٩)، ٣٨/ (الكافي ٥: ٧/١٥٨)، ٣٩/ (الكافي ٥: ٤/١٥٨)، ٤٠/١١ (الكافي ٥: ٣/١٥٨)، ٤١/ (الكافي ٥: ١/١٥٧)، ٤٢/ (الكافي ٥: ٢/١٥٨)، ٤٣/ (الكافي ٥: ٥/١٦٠)، ٤٤/ (الكافي ٥: ١/١٥٩)، ٤٥/ (الكافي ٥: ١/١٥٩)، ٤٦/ (الكافي ٥: ٢/١٥٩)، ٤٧/١٢ (الكافي ٥: ٤/١٥٩)، ٤٨/ (الكافي ٥: ١/١٦٠)، ٤٩/ (الكافي ٥: ٢/١٦٠)، ٥٠/ (الكافي ٥: ٣/١٦٠)، ٥١/ (الكافي ٥: ٤/١٦٠)، وفي السند وما قبله اختصار في التهذيب يحتاج إلى التأمل)، ٥٢/ (الكافي ٥: ٥/١٦٠)، ١٣/٥٣ (زائد في مطبوعة التهذيب)، ٥٤/ (الكافي ٥: ٦/١٦٠)، ٥٥/ (الكافي ٥: ٧/١٦١)، ٥٦/ (الكافي ٥: ٣/١٦٢)، ٥٧/ (الكافي ٥: ٤/١٦٢)، إرسال السند في التهذيب نشأ من كون السند مرفوعاً في الكافي)، ٥٨/ (الكافي ٥: ١/١٦١)، ٥٩/١٤ (الكافي ٥: ٢/١٦٨)، ٦٠/ (الكافي ٥: ٣/١٦٨)، وقد صرح باسم محمد بن يعقوب في أرقام ٢٣-٢٥، ٥٨.

(١) من رقم ٧١ إلى رقم ٧٧ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٧١/١٧ (الكافي ٥: ٧/١٤٦)، ٧٢/ (الكافي ٥: ٨/١٤٦)، ٧٣/ (الكافي ٥: ٦/١٤٥)، ٧٤/ (الكافي ٥: ١٠/١٤٦)، ٧٥/ (الكافي ٥: ٣/١٤٧)، وفي التهذيب تصحيف يعلم من الكافي)، ٧٦/١٨ (الكافي ٥: ١/١٤٧)، ٧٧/ (الكافي ٥: ٢/١٤٧).

(٢) من رقم ٣٣٢ إلى رقم ٣٤٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٣٣٢/٧٨ (الكافي ٥: ٧/٢٢٦)، ٣٣٣/ (الكافي ٥: ٦/٢٢٥)، ٣٣٤/ (الكافي ٥: ٥/٢٢٥)، ٣٣٥/ (الكافي ٥: ٤/٢٢٥)، ٣٣٦/ (الكافي ٥: ٣/٢٢٥)، ٣٣٧/ (الكافي ٥: ٢/٢٢٤)، ٣٣٨/٧٩ (الكافي ٥: ١/٢٢٣)، ٣٣٩/ (الكافي ٥: ٢/٢٢٣)، ٣٤٠/ (الكافي ٥: ٣/٢٢٣).

(٣) من رقم ٧٠٢ إلى رقم ٧١١ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٧٠٢/١٥٩ (الكافي ٥: ←

٧- ٧٤٩/١٦٩: (١).

٧- ٩٨٦/٢٢٥: (٢).

٧- ١٠١٠/٢٣١: (٣).

٩- ٧٦/١٩: (٤).

→ (٦/١٦٥)، (٧٠٣/ (الكافي ٥: ٧/١٦٥)، (٧٠٤/ (الكافي ٥: ١/١٦٤)، (٧٠٥/ (الكافي ٥: ٢/١٦٤) وفي سند التهذيب تصحيف يعلم من الكافي)، (٧٠٦/١٦٥ (الكافي ٥: ٣/١٦٤)، (٧٠٧/ (الكافي ٥: ٤/١٦٥)، (٧٠٨/ (الكافي ٥: ٥/١٦٥)، (٧٠٩/ (الكافي ٥: ١/١٦٦)، (٧١٠/ (الكافي ٥: ٢/١٦٦)، (٧١١/ (الكافي ٥: ٣/١٦٦).

(١) أحاديث أوائل باب الرهون إلى رقم ١٤ منه مأخوذة من الكافي إلا رقم ٥، لاحظ التهذيب ٧: ٧٤٤/١٦٨ (الكافي ٥: ١/٢٣٣)، (٧٤٥/ (الكافي ٥: ٢/٢٣٣)، (٧٤٦/ (الكافي ٥: ٣/٢٣٣)، (٧٤٧/ (الكافي ٥: ٤/٢٣٣)، (٧٤٩/١٦٩ (الكافي ٥: ٥/٢٣٤)، (٧٥٠/ (الكافي ٥: ١٣/٢٣٥)، (٧٥١/ (الكافي ٥: ١٤/٢٣٥)، (٧٥٢/ (الكافي ٥: ١٥/٢٣٥) وفي سند التهذيب سقط، (٧٥٣/ (الكافي ٥: ٢٠/٢٣٧)، (٧٥٤/١٧٠ (الكافي ٥: ٢١/٢٣٧)، (٧٥٥/ (الكافي ٥: ٢٢/٢٣٧)، (٧٥٦/ (الكافي ٥: ٢٩/٢٣٦)، (٧٥٧/ (الكافي ٥: ١١/٢٣٥).

(٢) من رقم ٩٨١ إلى رقم ٩٩٢ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٩٨١/٢٢٤ (الكافي ٥: ١/٣٠١)، (٩٨٢/ (الكافي ٥: ٢/٣٠١)، (٩٨٣/ (الكافي ٥: ٣/٣٠٢)، (٩٨٤/٢٢٥ (الكافي ٥: ٥/٣١٨)، (٩٨٥/ (الكافي ٥: ٤٤/٣١٤)، (٩٨٦/ (الكافي ٥: ٤٨/٣١٥)، (٩٨٧/٢٢٦ (الكافي ٥: ٤١/٣١٤)، (٩٨٨/ (الكافي ٥: ٣٩/٣١٣)، (٩٨٩/ (الكافي ٥: ٤٠/٣١٣)، (٩٩٠/ (الكافي ٥: ٣٧/٣١٢)، (٩٩١/ (الكافي ٥: ٣٥/٣١٢)، (٩٩٢/ (الكافي ٥: ٣٦/٣١٢)، وقد صرح باسم محمد بن يعقوب في ٩٨٤.

(٣) من رقم ١٠٠٩ إلى رقم ١٠١٧ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ١٠٠٩/٢٣١ (الكافي ٥: ٣/٣٠٠)، (١٠١٠/ (الكافي ٥: ٢/٣٠٠)، (١٠١١/٢٣٢ (الكافي ٥: ١/٢٩٨)، آخر الصفحة)، (١٠١٢/ (الكافي ٥: ٥/٢٩٩)، (١٠١٣/ (الكافي ٥: ٤/٢٩٩)، (١٠١٤/ (الكافي ٥: ١/٢٩٨)، (١٠١٥/ (الكافي ٥: ١/٢٩٧)، آخر الصفحة)، (١٠١٦/٢٣٣ (الكافي ٥: ٢/٢٩٧)، (١٠١٧/ (الكافي ٥: ١/٢٨٦)، آخر الصفحة).

(٤) من رقم ٧٥ إلى رقم ٧٧ مأخوذة من الكافي قد صرح في ٧٥ و٧٧ باسم محمد بن يعقوب، لاحظ التهذيب ٩: ٧٥/١٩ (الكافي ٦: ٢/٢٢٤)، (٧٦/ (الكافي ٦: ١/٢٢٤)، والسند فيه مبدوء بالضمير الراجع إلى أحمد بن أبي عبدالله وفيه تعليق)، (٧٧/ (الكافي ٦: ١/٢٢٥).

٩- ٣٩٩/٩٣ و ٤٠٤^(١).

٩- ٥٩٢/١٤١^(٢).

٩- ٦٣٠/١٥٤^(٣).

٩- ٨٣٥/٢١١^(٤).

١٠- ٥٩٢/١٤٨^(٥).

(١) من رقم ٣٩٤ الى رقم ٤٠٨ مأخوذة من الكافي وقد صرح باسم محمد بن يعقوب في ٣٩٤- ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٦، ٤٠٨، لاحظ التهذيب ٩: ٣٩٤/٩٢ (الكافي ٦: ٢/٢٦٩)، ٣٩٥/ (الكافي ٦: ٥/٢٦٩)، ٣٩٦/ (الكافي ٦: ٦/٢٦٩)، ٣٩٧/ (الكافي ٦: ١/٢٧٠)، ٣٩٨/ (الكافي ٦: ٢/٢٧٠)، ٣٩٩/٩٣ (الكافي ٦: ٧/٢٦٩)، ٤٠٠/ (الكافي ٦: ٣/٢٧١- وفي الأخذ تشويه لـ)، ٤٠١/ (الكافي ٦: ٩/٢٧٢)، ٤٠١/ (الكافي ٦: ١/٢٧٢)، ٤٠٣/ (الكافي ٦: ٢/٢٧٢)، ٤٠٤/ (الكافي ٦: ٣/٢٧٢)، ٤٠٥/ (الكافي ٦: ٢/٢٧٣)، ٤٠٦/٩٤ (الكافي ٦: ١/٢٧٣)، ٤٠٧/ (الكافي ٦: ٤/٢٧٤)، ٤٠٨/ (الكافي ٦: ٦/٢٧٥).

(٢) من رقم ٥٨٧ الى رقم ٥٩٤ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٩: ٥٨٧/١٣٩ (الكافي ٧: ٢١/٣٣)، ٥٨٨/١٤٠ (الكافي ٧: ٢٢/٣٣)، ٥٨٩/ (الكافي ٧: ٢٤/٣٤)، ٥٩٠ (الكافي ٧: ٢٥/٣٤)، ٥٩١ (الكافي ٧: ٢٧/٣٤)، ٥٩٢/١٤١ (الكافي ٧: ٢٨/٣٥)، ٥٩٣/ (الكافي ٧: ٣٨/٣٨)، ٥٩٤/١٤٢ (الكافي ٧: ٣٩/٣٨).

(٣) من رقم ٦٢٤ الى رقم ٦٣٢ مأخوذة من الكافي وقد صرح في ٦٢٦ و ٦٢٩ باسم محمد بن يعقوب، لاحظ التهذيب ٩: ٦٢٤/١٥٢ (الكافي ٧: ٣/٣٠)، ٦٢٥/١٥٣ (الكافي ٧: ٤/٣٠)، ٦٢٦/ (الكافي ٧: ١٠/٣١)، ٦٢٧/ (الكافي ٧: ١١/٣٢)، ٦٢٨/ (الكافي ٧: ١٢/٣٢)، ٦٢٩/١٥٤ (الكافي ٧: ١٣/٣٢)، ٦٣٠/ (الكافي ٧: ١٤/٣٢)، ٦٣١/ (الكافي ٧: ١٦/٣٢)، ٦٣٢/ (الكافي ٧: ١٩/٣٣).

(٤) من رقم ٨٣٥ الى رقم ٨٤٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٩: ٨٣٥/٢١١ (الكافي ٧: ١/٤٠)، ٨٣٦/ (الكافي ٧: ٢/٤٠)، ٨٣٧/ (الكافي ٧: ١/٤٤)، ٨٣٨/٢١٢ (الكافي ٧: ٢/٤٤)، ٨٣٩/ (الكافي ٧: ٣/٤٤)، ٨٤٠/ (الكافي ٧: ٤/٤٤).

(٥) من رقم ٥٨٧ الى رقم ٦٠٠ مأخوذة من الكافي وقد صرح باسم محمد بن يعقوب في رقم ٥٩٧، لاحظ التهذيب ١٠: ٥٨٧/١٤٨ (الكافي ٧: ١/٢٦٠)، ٥٨٨/ (الكافي ٧: ٢/٢٦٠)، ٥٨٩/ (الكافي ٧: ٣/٢٦٠)، ٥٩٠/ (الكافي ٧: ٤/٢٦٠)، ٥٩١/ (الكافي ٧: ٥/٢٦١)، ٥٩٢/ (الكافي ٧: ٦/٢٦١).

١٠ : ١٩١/٧٥٣^(١).

١٠ : ٢١١/٨٣٢^(٢).

١٠ : ٢٥٥/١٠٠٧^(٣).

ثم إنَّ هنا مورداً آخر بديء السند في التهذيب باسم أحمد بن أبي عبدالله وهو مأخوذ من الفقيه كما سنستدل عليه، وقبل أن نذكر ذلك ينبغي أن نذكر مثالين آخرين من موارد الأخذ من الفقيه من دون ذكر اسم الصدوق في السند.

المثال الأول: من التهذيب ج ٦:

٥٦٨ - وروى الأصبع في نباته عن أمير المؤمنين عليه السلام ...

٥٦٩ - وروى أبو أيوب الخراز أن أبا عبدالله عليه السلام سئل عن الرجل ...

→ ٥٩٣/١٤٩ (الكافي ٧ : ٢٦٢/١٤)، ٥٩٤/ (الكافي ٧ : ٢٦٣/١٨)، ٥٩٥/ (الكافي ٧ : ٢٦٣/٢٠)، ٥٩٦/ (الكافي ٧ : ٢٦٥/٢٨)، ٥٩٧/ (الكافي ٧ : ٢٦٨/٣٥)، ٥٩٨/ (الكافي ٧ : ٢٦٨/٣٧)، ٥٩٩/ (الكافي ٧ : ٢٦٨/٣٩).

(١) من رقم ٧٤٦ إلى رقم ٧٥٤ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ١٠ : ٧٤٦/١٩٠ (الكافي ٧ : ٣٠٩/٤)، ٧٤٧/ (الكافي ٧ : ٣١٠/١٠)، ٧٤٨/ (الكافي ٧ : ٣١٠/١٣)، ٧٤٩/ (الكافي ٧ : ٣٠٩/٦)، ٧٥٠/ (الكافي ٧ : ٣١٠/٧)، ٧٥١/١٩١ (الكافي ٧ : ٣٠٤/٥)، ٧٥٢/ (الكافي ٧ : ٣٠٤/٤)، ٧٥٣/ (الكافي ٧ : ٣٠٤/٢)، ٧٥٤/ (الكافي ٧ : ٣٠٤/١).

(٢) من رقم ٨٢٩ إلى رقم ٨٣٦ مأخوذة من الكافي وقد صرح في رقم ٨٣٥ بمحمد بن يعقوب، لاحظ التهذيب ١٠ : ٨٢٩/٢١٠ (الكافي ٧ : ٢٩٧/٥)، ٨٣٠/ (الكافي ٧ : ٢٩٦/٢)، ٨٣١/٢١١ (الكافي ٧ : ٢٩٦/٣)، ٨٣٢/ (الكافي ٧ : ٢٩٧/٤)، ٨٣٣/ (الكافي ٧ : ٢٩٦/١)، ٨٣٤/ (الكافي ٧ : ٢٨٨/١)، ٨٣٥/ (الكافي ٧ : ٢٨٩/٣)، ٨٣٦/ (الكافي ٧ : ٢٨٨/٢).

(٣) من رقم ١٠٠٣ إلى رقم ١٠١٧ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ١٠ : ١٠٠٣/٢٥٣ (الكافي ٧ : ٣٢٥/١)، ١٠٠٤/٢٥٤ (الكافي ٧ : ٣٣٠/٢)، ١٠٠٥/ (الكافي ٧ : ٣٢٩/١)، ١٠٠٦/٢٥٥ (الكافي ٧ : ٣٣٣/٦)، ١٠٠٧/ (الكافي ٧ : ٣٣٤/٨)، ١٠٠٨/ (الكافي ٧ : ٣٣٤/٩)، ١٠٠٩/ (الكافي ٧ : ٣٣٣/٧)، ١٠١٠/ (الكافي ٧ : ٣٣٤/١٠)، ١٠١١/ (الكافي ٧ : ٣٣٨/١١)، ١٠١٢/ (الكافي ٧ : ٣٤٢/١٢)، ١٠١٣/ (الكافي ٧ : ٣٣٣/٥)، ١٠١٤/ (الكافي ٧ : ٣٣١/٣)، ١٠١٥/٢٥٧ (الكافي ٧ : ٣٢٨/١٠)، ١٠١٦/ (الكافي ٧ : ٣٢٨/١١)، ١٠١٧/ (الكافي ٧ : ٣٢٨/٩).

وهذا كما ترى يخالف منهج إسناد التهذيب من جهتين :
 الجهة الأولى : بدأ السند بكلمة «وروى» وهو خلاف المعهود ، إذ يبدأ السند في الأغلب في التهذيب باسم الراوي من دون أن يسبقه فعل كـ «روى» .
 الثاني : أن الأصغ بن نباتة ليس صاحب كتاب ، وأما أبو أيوب الخزاز فهو صاحب كتاب لكن ليس كتابه من مصادر التهذيب ، فان مصادره - حسب ما يرى - هي الجوامع المتأخرة ككتب الحسين بن سعيد ، وسعد بن عبدالله ، ومحمد بن الحسن الصفار ، ومحمد بن يعقوب الكليني ، وأما الأخذ من الأصول ككتاب أبي أيوب الخزاز مباشرة فغير معهود في التهذيب .
 والخبران وردا في الفقيه ٣ : ٣٢٥٨/٢٨ و ٣٢٥٩^(١) فالظاهر أخذ التهذيب من الفقيه .

المثال الثاني : من التهذيب ج ٩ :

١٤٢٠ - وكتب الرضا عليه السلام إلى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله : ...
 ١٤٢١ - وفي رواية حمدان بن الحسين ، عن الحسن بن الوليد ...
 ١٤٢٢ - وروى إسماعيل بن مسلم السكوني ، عن جعفر بن محمد ...
 وغاية ألفاظ هذه الأسانيد وتبعدها عن منهج تسلسل الرواة في التهذيب لا تخفى ، إذ بدء السند بالفعل المسند إلى الإمام عليه السلام (كما في رقم ١٤٢٠) وبدؤه بالجار والمجرور أعني «في رواية» (في رقم ١٤٢١) ، وبكلمة «روى» كل ذلك خلاف المعهود في التهذيب ، أضف إلى ذلك عدم كون الرواة الواقعيين في صدر هذه الأسانيد من أرباب الجوامع ، بل حمدان بن الحسين لم نجده في كتاب من كتب الرجال .
 وهذه الروايات وردت في الفقيه ٤ : ٥٧٥٥/٣٥٠ و ٥٧٥٦ و ٥٧٦٠/٣٥١ فلا ريب في أخذها من الفقيه .

(١) لكن لفظه : سأل أبو أيوب الخزاز ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل ، فافهم .

إذا عرفت ذلك فلنبحث عن السند المشار إليه وقد وضعناه مع جملة مما تقدمه في جدول:

التهذيب ج ٩	الفقيه ج ٣	عبارة التهذيب	عبارة الفقيه
٨٧٢/٣١٥	٣٢٣١/٧	وروى الأصمغ بن نباتة	روى عن الأصمغ بن نباتة
٨٧٣/...	٣٢٤٩/١٩	وروى عاصم بن حميد	بلفظه
٨٧٤/...	٣٢٥٢/٢٣	وروى عن أبي جعفر <small>عليه السلام</small> أنه قال: وجد...	وقال أبو جعفر <small>عليه السلام</small> وجد...
٨٧٥/٣١٦	٣٢٥٥/٢٤	وروى علي بن إبراهيم... عن أبي جعفر <small>عليه السلام</small> أنه قال دخل علي <small>عليه السلام</small> ...	وقال أبو جعفر <small>عليه السلام</small> : دخل علي <small>عليه السلام</small>
٨٧٦/٣١٨	٣٢٥٧/٢٧	وقضى أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> في رجل	بلفظه
٨٧٧/٣١٩	٣٢٦٥/٣١	وروى عبدالله بن سيابة	بلفظه (إلا أن في بعض نسخه: عبدالله بن سنان)
٨٧٨/...	٣٢٦٦/...	وفي رواية أحمد بن أبي عبدالله البرقي	بلفظه

فانظر إلى عبارات التهذيب تجد في أكثرها غرائب إذ:

أ- وقوع الأصمغ بن نباتة وعاصم بن حميد وعبدالله بن سيابة في أول الإسناد غريب، لعدم كونهم أصحاب جوامع، بل ليسوا أصحاب كتب - أيضاً.

ب- رقم ٨٧٤ مرسل، والخبر المرسل في التهذيب قليل.

ج- رقم ٨٧٥ شبيه بإسناد الكافي وقد ورد في الكافي ٧: ٨/٣٨١ بهذا السند لكن ليس في أوله كلمة «وروى»، كما ليس فيه «أنه» - قبل «قال» - في آخر السند.

د- رقم ٨٧٨ مبدوب «في رواية» وهو غير معهود من دون وجه ظاهر يبرره.

فاجتماع هذه الجهات الغربية يشير إلى وقوع أمر خاص، فانظر إلى مواضع هذه الأسانيد في الفقيه تجد أن الترتيب محفوظ كاملاً، بل رقم ٨٧٨ المبحوث عنه متصل بـخبر ٨٧٧ في الفقيه، وألفاظ الأسانيد متفقة في الأكثر، فهذه الأحاديث أخذت من الفقيه، ويؤكد أنه تعبير الشيخ عن البرقي هو أحمد بن أبي عبدالله - من دون إضافة البرقي - فإضافته نشأت من تبعية الشيخ للفقيه^(١).

نعم هنا بعض التغييرات طرأ على الاسناد، فبدل «روى عن» بـ«روى» في رقم ٨٧٢، و«قال» بـ«روى عن» في رقم ٨٧٥ والظاهر أن الشيخ رحمته أدخل هذه التغييرات على أسانيد الفقيه كي تقرب من أسلوب أسانيد التهذيب.

يبقى الكلام في رقم ٨٧٥؟ والذي أراه أن الشيخ رحمته أخذه من الفقيه أولاً فبدل «قال أبو جعفر رحمته» بقوله «وروى عن أبي جعفر رحمته أنه قال» كما صنع في ما الخبر السابق بعينه، ثم راجع الكافي فوجد الخبر فيه مسنداً فاستدرك فأضاف سند الكافي بين كلمة «روى» وعبارة «عن أبي جعفر رحمته» فبقيت عبارتا «وروى» في أول السند و«أنه» في آخر السند على حالهما، ولولا ما ذكرنا لم نجد وجهاً لزيادتهما في السند، أضف إليه اتفاق ترتيب الأحاديث في الكتابين.

فعليه فالرواية المبدوءة بأحمد بن أبي عبدالله مأخوذة من الفقيه، ولم تؤخذ من كتاب البرقي مباشرة.

تبقى موارد أخرى بدئ السند فيها بأحمد بن أبي عبدالله، لكن احتمال أخذ بعض هذه الموارد من كتاب محمد بن علي بن محبوب غير بعيد^(٢).

وتوضيحه يحتاج إلى ذكر مقدمات وإقامة أدلة سنتكلم عنها في الأبحاث

(١) عبارة «أحمد بن أبي عبدالله البرقي» وردت في التهذيب ١: ١١٤٤/٣٧٣ والظاهر أخذه أيضاً من المصدر المتوسط وهو كتاب محمد بن علي بن محبوب، وقد روى عن البرقي بهذا التعبير في التهذيب ٧: ١١٦٧/٢٧١.

(٢) التهذيب ١: ١٠٥٦/٣٥٤، ١١٤٤/٣٧٣، ٢: ١٣١٥/٣٢٢، ٣: ٧١١/٢٥٦.

التالية ، تبقى موارد قليلة لم نجد دليلاً على الأخذ بالتوسط فيها^(١).
 هذا كله في الأسانيد المبدوءة بأحمد بن أبي عبدالله .
 وأما الأسانيد بأحمد بن محمد بن خالد ، فراجعتها فوجدت أن في جميعها
 قرائن واضحة على الأخذ من الكافي إلا في رواية واحدة^(٢).
 وقد أشرنا إلى كثير منها في ضمن بحث «أحمد بن أبي عبدالله» ولا حاجة إلى
 ذكر سائر الموارد ، بعد وضوح الأمر بملاحظة ما قدمناه .
 وأما السند الواحد المشار إليه : فلم نجد ، شاهداً - من مقارنة الكتابين وغيرها
 - على أخذه من الكافي ، وقد ذكرنا أن البيان المذكور في هامش قاعدة لا ضرر ولا
 ضرار غير كاف لإثبات أخذ ما بدأ السند باسم «أحمد بن محمد بن خالد» من
 الكافي على سبيل القضية الكلية ، والله أعلم .
 فتحصل أن الأخبار المبدوءة بأحمد بن محمد بن خالد في التهذيب كلها
 مأخوذة من الكافي إلا خبراً واحداً ، كما أن أكثر الأحاديث المبدوءة بأحمد بن
 أبي عبدالله مأخوذة من الكافي ، وواحد منها مأخوذ من الفقيه .
 للبحث صلة

(١) التهذيب ٢: ٤١٥/١١٠ ، ٤٧٢/١٢٤ ، ٣: ٢٩٥/١٣٥ ، ٤٨٦/٢٠٥ ، ٦: ٢٤٠/١٤١ ، ٢٥٨/١٤٧ ،

٢٨٢/١٥٧ ، ٣٣٩/١٧٣ ، ٧: ١٠٢١/٢٣٤ ، ٤٩٦/١١٤ .

(٢) التهذيب ١٠: ٨٧٢/٢٢٢ .

الْحَقُّ قَرِيبٌ

أَلْفَهُ
لَا يَخَافُ الْعَذَابَ

مَوْعِدًا يَذْكُرُ الشَّهِيدَ
(رَضَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ)

حَقَّقَهُ

لَا يَسْتَعِزُّ بِمَنْ دُونِ اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله الطيبين الطاهرين

مؤلف هذا الكتاب، هو الإمام الشهيد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام أبو الحسين الهاشمي العلوي الحسيني :

ولد رضوان الله عليه وسلامه سنة ٧٥ للهجرة^(١) وقيل سنة ٨٠.

واستشهد عليه السلام في زمن هشام الأموي، ليلة الجمعة لخمس بقين من المحرم سنة اثنتين وعشرين ومائة (١٢٢هـ) وله من العمر ست وأربعون (٤٦) سنة، وقيل (٤٢) سنة وهو الأشهر^(٢).

والده الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام وأمه أمة سندية اسمها «حوراء» أهداها المختار عليه السلام لأبيه.

وأولاده: يحيى الشهيد ولد عام (٩٧هـ) وقتل (١٢٥هـ) بالجوزجان، وأمه بنت عبد الله بن محمد الحنفية.

وأعقب زيد من أولاده: عيسى ومحمد، والحسين ذي الدمة.

ويكنى بابنه الحسين، ويلقب الشهيد، وكان يقال له: «حليف القرآن». أخذ عن والده زين العابدين، وأخيه باقر علم الأنبياء وأخذ عنه أبو حنيفة صاحب المذهب وشعبة وغيرهما.

وكان من علماء آل محمد الفضلاء، المجاهدين في سبيل الله، خلد كتباً منها: تفسير القرآن، وغريب معاني القرآن، والرد على المرجئة، والتوحيد، والصفوة، والاحتجاج بالقلّة على الكثرة، وفضائل علي أمير المؤمنين، وإثبات الوصاية له،

(١) كما في التحف شرح الزلف (ص ٦٤).

(٢) اختار الأخير مؤلف ثورة زيد (ص ٢٥) وهو الأشهر.

والمناظرات، والمجموعان الحديثي، والفقهني وهذا أشهرهما، وهو صحيح الزيدية المعتمد عندهم في الفتوى والأحكام، ولهم عليه شروح ضخام.

قال المفيد: كان عين إخوته بعد أبي جعفر عليه السلام وأفضلهم، وكان عابداً، ورعاً، فقيهاً، سخيّاً، شجاعاً، وظهر بالسيف، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويطلب بثارات الحسين عليه السلام ^(١)، خرج على طاغية زمانه هشام المرواني، في الكوفة بعد أن بايعه أكثر أهلها، فقاتل عاملها يوسف بن عمر الثقفي، وخذله الكوفيون، وثبت معه نفر يسير، فأبلى بنفسه بلاءً حسناً وجاهد جهاداً عظيماً حتى أتاه سهم غزبٌ - لا يعرف راميه - فمات من نزعه، فدفنه أصحابه في ترعة وأخرجوه أعداؤه فاحتزوا رأسه ونقل إلى المدينة ثم إلى مصر، فدفن في القاهرة، وعليه ضريح ومشهد مشيد. وصلب جسده بكناسة الكوفة، سنين، حتى ولي الوليد بن يزيد، فكتب إلى واليها يوسف بن عمر أن يحرق الجسد، ثم يذري رفاتة في الفرات.

وهكذا خاف الأعداء جسده أن يقبر، كما خافوا وجوده أن يظهر، وجعلوا أن التاريخ احتضنه، فأصبح مدفنه الأول مشهداً مقدساً، ومحل صلبه مسجداً عامراً، وإن له في قلب كل مؤمن مجاهد قبراً كريماً وذكرًا مجيداً وأثراً خالداً حميداً.

بينما الأرذال من الحكام الظلمة، ذهبوا في مزبلة التاريخ فلا ذكر يمجّد ولا أثر يحمد، سوى اللعنات يعقّبها العذاب الأليم وفي الجحيم هم الخالدون.

ورثي زيدا الشعراء والفصحاء، وبكاه العظماء، ونعاه آل محمد عليهم السلام:

فقال الإمام الصادق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام، ينعاه: إنا لله وإنا إليه راجعون، عند الله أحسب عمّي، إنّه كان نعم العمّ، إن عمّي كان رجلاً لدنيانا وآخرتنا، مضى - والله - عمّي شهيداً، مضى والله عمّي شهيداً، كشهداء استشهدوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وعليّ والحسن والحسين صلوات الله عليهم ^(٢).

(١) الإرشاد للشيخ المفيد ج ١.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق القمي (٢٥٢/١) ح ٦.

وبعد: فإنَّ زيدا الشهيد علّمُ شاخ من أعلام آل محمد، وإمام جهاد وعمل، وعلم ومعرفة، وغوّج عالٍ لما عليه أهل البيت النبويّ الطاهر من الالتحام بالإسلام، والتضحية من أجله، وللوقوف في وجه عناصر الجهل والظلم والفقر، ثالث العداء للإنسانية وأدوات التعدي والظلم وتجاوز الحقوق.

ولد «زيد» في حجر الإسلام والدين، ورضع من ثدي الإيمان واليقين، وتربّى بالتقوى والإخلاص لربّ العالمين، فامتلاً بالعلم وتعلّم الجهاد، وتخلّق بخلق الأبطال والأوتاد، وعاصر أشدّ السلطات فتكاً وضراوة، وعداءً للحق والعدل، وهم آل أمية ومروان الأوغاد.

فصلب حديد «زيد» بالآلام التي عاشها، وقارعها، وهي مرتسمة في وجنات أبيه، ومدوية في صرخات مناجاته وخطبه، ومحفورة على مواضع القيود والأغلال من يديه ورجليه وعنقه، وعلى قلبه من جراحات كربلاء، ولا يزال يرنّ في أجواء الآفاق صراخ الأطفال وعويل النساء هناك وفي الأسر. فشبَّ «زيد» على روح الجهاد، لاسترجاع الحقّ المغصوب والكرامة المهدورة، والثأر الضائع، وكلّ ذلك الذي تلخّص في شعاره الذي رفعه في معركته «الثارات الحسين». حمل بإحدى يديه منار العلم والهدى، وبالأخرى سيف العدل والجهاد، ليبلّغ إلى الأجيال كلّ ما ارتواه وتعلّمه وتملأ به وغرس في وجوده من تعاليم أبيه الإمام زين العابدين، وأخيه باقر علم الأنبياء، ووارث الأوصياء، وإلى جانبه ابن أخيه الإمام الصادق الذي اعترف بعلمه وفضله عامّة العلماء وكافتهم، فتشاطرا المهمة الكبرى الملقاة على أهل البيت ﷺ عامّة، وإذا لم يدخلوا معاً معركة واحدة، فلأنّ معركة أخرى كان على الآخر أن يدخل غمارها، فلحكمة عظيمة أعلنها زيد نفسه، وهي أن لا تخلو الأرض من حجة لله، من أهل البيت قرناء الكتاب، في خلافة الرسول ﷺ التي صرّح بها في حديث الثقلين لمنع الأمة من الضلالة والغواية.

أليس قد وعد في ذلك الحديث العظيم باستمرار الكتاب والعتره، معاً لا

يفترقان ، حتى يردا في القيامة على رسول الله ﷺ؟ إذن فمن الواجب أن يبقى من العترة من يؤدّي هذه المهمة ، تنفيذاً للوعد ، وتحقيقاً لهدف الخلافة ، وإحياء لمعالم الكتاب وتطبيقه ، وإذا اختار زيدٌ التضحية ليبقى الصادق لقيادة المعركة الأخرى ، فهذا تصديق منه لكلّ تلك الأنباء ، وتحقيق لكلّ الأهداف ، وتأكيّد على ما لأهل البيت ﷺ من أمانة العلم والجهاد ، وولاية الأمر والحكم ، حتّى لو لم يكن لأيّ من ذلك مظهر أو ظهور ، وهذا ما أكده نفس الرسول ، لما أعلن عن إمامة الحسن والحسين ﷺ ، فقال : «إمامان قاما أو قعدا»^(١).

ولم يكن الجهاد الذي قام به من قام من أهل البيت ﷺ أئمةً وعلماء ومجاهدين ، إلّا شرطاً من الجهود العظيمة التي قام بها آل محمد ، وعاشوا لها ، في سبيل الحفاظ على الحق المتمثل في الإسلام وتعاليمه القيّمة ، بل كان الجهود على استمرار الخط جهاداً ، وإن لم يكن بالسيف ، بل لم يكن في وقت من الأوقات ، كما هو ليس في قاعدة عقلية أو عرفيّة : أن يكون الجهاد والقتال هدفاً في نفسه ، ومطمحاً يطلب لذاته ، بلا هدف أسمى ومبرّر أعلى ، ألا وهو الحق وتحكيمة والعدل ونشره والمعرفة وتعليمها ، والإيمان وتوطيده ، والمعروف وبثّه ، والمنكر وقطع شأفته . ومن المعلوم أيضاً : أن الحق والعدل والايان والمعروف ، أمور لم تتميز إلّا بالعلم والثقافة ، فليس شأن هذا الجهد بأقلّ من الجهاد والمقاومة ، إن لم يكن أقوى وأهمّ ، فإن الإخفاقات التي مُني بها المجاهدون في سوح القتال ، لم تحصل إلّا على جهل المقاتلين واغترارهم وفرارهم لعدم رسوخ العلم عندهم .

ثم إذا كانت المعارك غير متكافئة ، لتفشّي الجهل ، فإنّ واجب الجهاد الذي لم يسقط في وقتٍ لوجود روح التضحية عند آل محمد الذين رخصوا أرواحهم للحماية

(١) حديث متفق عليه رواه علماء الأئمة بكافة فرقهم ، انظر مصادره في تعليقنا على كتاب «النكت في الأصول» للشيخ المفيد ، وهو مطبوع .

الحق والإيمان، فسقطوا صرعى على بقاع الأراضي الإسلامية ليسجلوا إسلاميتها، وليؤمنوا حق الإسلام فيها، فلا بدّ من يقوم بالمهمة الأساسية التي جاء من أجلها الإسلام، واستمرار تعاليمه ومعارفه، التي هي الأصل.

إذن، فإن قياس القعود بالقيام، أو العلم بالجهاد، ومحاولة حساب أحدهما على الآخر، والاعتراف على المجاهد لحساب العالم، ومعاقبة القاعد لحساب القائم، ليس كلّ ذلك إلّا تجاسراً على مقامي المجاهد والعالم، معاً، وهو غفلة عن الأهداف الكبرى، والتي أعلنها الرسول ﷺ وهو صاحب الرسالة والصادع بها، لما ساوى بين القيام والقعود، وهو يعلنها لمن ثبتت له وقام بأعبائها وهما الحسن والحسين ﷺ، فدلّ على أن القيام والقعود أمران مبنيان على حقّ الإمامة، لا مثبتان له.

ومع كلّ ذلك، فإنّ صاحب الحق في الإمامة، ليس من المعقول، أو المتصور أن يقصّر في أقلّ واجب من واجباته، فضلاً عن واجب الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر، فكيف بواجب الجهاد الذي هو من أركان الإسلام وفروعه العظيمة؟! ثم هو لا يختصّ بنوع أو شكل، بينما هو يتحقق بالقلم، وباليد والقدم، وحتى الإنكار بالقلب والنفس، أيضاً.

إن ظلمة البشرية، والمعتدين على حقوق الإنسان، يحاولون دائماً - ولا يزالون - إركاس الأمم في ظلمات الجهل والامية، والتشويه لسمعة العلماء والعارفين، لإبعاد الناس عنهم وعن توجيهااتهم وتوعياتهم، فكلّ من يؤدي حقاً يدعمه بالنشر والتبليغ والبت والتوجيه، فهو متهم عند الأمراء والسلطين والحكام، وأتباعهم من الأميرين ووعاظ السلطين ألا يرى المنصف سيل الأكاذيب والاتهامات الموجهة إلى المؤمن المجاهد المناضل البطل المختار الثقي ﷺ، حتى يكاد يشك في إيمانه وعقله؟^(١).

(١) اقرأ حديثاً لنا عن المختار ﷺ في كتابنا «جهاد الإمام السجاد ﷺ» (ص ٢٣٦، ٢٣٩).

وكذلك لم تخلُ حركة زيد الجهادية من دعايات تشوة الخواطر حولها، وعلى لسان محبّي آل محمد وشيعتهم من أصحاب الإمام الصادق، لاختلاق الخلاف، وإيجاد الفرقة والشقاق بين شيعة آل محمد، وتفريق جماعتهم وتشيت كتلتهم.

والغريب أن يغترّ بعض من يدّعي الفكر والثقافة في عصرنا، فيقع في فخاخ هؤلاء، ويُحاول اجترار الدعايات وتكرارها والتركيز عليها، غافلاً عن أن هذا يخدم أعداء آل محمد، الأعداء الذين يزيّقون الحقّ ويضيعون الحقوق، بتكثيف الاتهامات وتنويعها، حتى لا يبقى مجال للتأمل أن يتأمل، ولا للمحقق أن يفتح عينه ويحقق، فينقضّي الوقت لصالح أهل التضليل والتهويل، فيختلق أحدهم كذبة! وينقلها الآخر، ويصفّق لهما الثالث، ويشهد لهم الرابع، فيصبح عند الخامس إجماعاً، ومن بعده يرسله إرسال المسلمات!!!

ولكن، إذا ضاق الزمان على الآخرين، عن أن يتأملوا ويحققوا، وفوتت السلطات الغاشمة فرص البحث والتأمل! فإنّ التاريخ أوسع وأشمل، والحقّ لا يضيع بوعد الله، فلا بدّ أن يعلموا ولا يُعلَى عليه والحقائق المقطّعة الأوصال، لا بدّ أن تتواصل أشلاؤها وتلتئم وتبرز صورتها الناصعة، ووجهها الأبلج، في يوم جديد. وهذا يحتاج إلى جهود يبذلها أصحاب الحقّ وهواته ورعاته ومريدوه، وطالبوه، والله من ورائهم حفيظ ومعين.

كما أنّ علماء آل محمد، لم يياسوا، ولم يهملوا، ولم ينقطعوا، رغم الصعاب ورغم الرقابات والشدائد التي أودّت بالتالي بحياتهم عن بثّ العلم ونشره، فهذا الإمام العظيم يقوم بنشاط الحفاظ على هذا النصّ العظيم من تراث آبائه الكرام، ألا وهو «رسالة الحقوق» التي تداولتها الشيعة الزيدية، عبر القرون، في محاضرتهم وحواضرهم، حتى سلمت نسخه رغم الزواجر والأمواج والأعاصير.

وكذلك الشيعة الإمامية يتداولون «رسالة الحقوق» المروية عن الإمام زين العابدين، ولهم إليها أسانيد، ومنها نسخ محكمة سديدة.

فإنَّ وجود هذين النصَّين، عن الوالد والولد، في موضع واحد، وينصُّ متقارب بل متَّحد - كما أثبتنا في هذه المقدمة - أدلَّ دليلٍ وشاهد على الرابطة العلميَّة بينهما تلك الحقيقة التي تبدو في أكثر من مورد، كالصحيفة السَّجَّادية الكريمة، التي أملاها الإمام السَّجَّاد عليه السلام على ولده زيد عليه السلام، وعلى ولده الإمام الباقر عليه السلام بمحضر ومشهد من ابنه الصادق جعفر بن محمد بن علي عليه السلام.

ولو توغلَّ الباحث في تراثهم الخالد، لوجد ألف شاهد وشاهد على هذه الحقيقة.

فعلماء آل محمد هم رعاةُ الأُمَّة وهداتها، وهم ولائُها الذين خلَّفهم الرسول ﷺ مع القرآن، في الأُمَّة، حجة عليهم، يستهدون بهم، ويأتمرون بأوامرهم، ولا يتخلَّفون عنهم، فيضلُّوا!

وهذا الكتاب - إلى جانب كونه من عيون تراث أهل البيت - دليلٌ على حقِّ أهل البيت في تلك الخلافة، وعدم تقصيرهم في أداء حقِّها، رغم الجفاء الذي واجهوه، والظلم الذي لقوه.

نسبة الكتاب:

نُسِبَ هذا الكتابُ إلى الإمام زيد الشهيد عليه السلام، في الفهارس والمؤلفات. وذكره عبدالسلام الوجيه باسم «حقوق الله على الخلق» وقال: طبع ضمن مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بتحقيق محمد يحيى سالم عزّان^(١). ثم ذكر «الرسالة الناصحة والحقوق الواضحة» وقال: لعلّه «حقوق الله...» السالف الذكر، مخطوط ضمن مجموع بمكتبة محمد بن عبدالعظيم الهادي^(٢). وذكر الاستاذ المفهرس السيّد أحمد الحسيني الرسالة بالاسم الثاني، وقال: أنشأها الإمام زيد بن علي بن الحسين عليه السلام، وتشبه أن تكون مختصرةً من «رسالة الحقوق» المنسوبة إلى أبيه الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام ثم أورد سطرًا من بدايته^(٣). كما ذكر الحسيني كتاباً باسم «الحقوق» لزيد الشهيد، وأنّ نسخةً منه في مكتبة الجامع الكبير بصنعا، بالأرقام (٣٦٤، و١٩م و٢٨م)^(٤). والبداية التي نقلها تتطابق مع بداية كتابنا هذا، كما أن محور المتن يدور حول «حقوق الله» وبهذا نعلم باتحاد العناوين كلّها، وأنّ النسخ جميعاً لكتاب واحد، هو ما تقدّم له هنا.

(١) أعلام المؤلفين الزيدية (٢٨١/١) في ترجمة زيد الشهيد.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مؤلفات الزيدية (٤٤/٢) رقم ١٦٠٨.

(٤) المصدر السابق (٢٢٩/١) رقم ١٢٦١.

وقد أثرنا تسميته بـ«الحقوق» لوروده في نسخ عديدة منها النسخة التي سَمَّيناها بـ«الأصل» والتي تقدّم صورة لصفحتها الأولى، ففي صدرها عنوان عريض هو: «كتاب الحقوق».

مع أنّ تسمية المؤلفات بالعناوين الطويلة المسجّعة لم يكن أمراً متداولاً في القرون الأولى قطعاً، كما يظهر بمراجعة التراث الإسلامي المتبقي من تلك الفترة.

المقارنة بين رسالتي «الحقوق» السجّادية والزيدية:

وأما النسبة بين هذه الرسالة، و«رسالة الحقوق» المروية عن الإمام السجّاد (عليه السلام):

فقد عرفت أنّ السيد الحسيني قال: يشبه أن تكون مختصرة من رسالة الحقوق^(١).

وهذا ما يتراءى لمن يقرأ الكتابين، فأثار الرسالة السجّادية منطبعة بوضوح في الرسالة الزيدية، بل قد نجد معلومات بعينها، بل عباراتٍ وجملاً كاملةً، منقولة من تلك في هذه إلّا أنّ من الملموس وجود إضافات في الزيدية، لا وجود لها في السجّادية وخاصة رواياتٍ مرفوعة إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام)، مما يجعل من الرسالة الزيدية جهداً مستقلاً، ما يُرى من تطابق العبارة، وأو حتى التصدي لفكرة الحقوق - التي لا بدّ أن يكون مُبدعها الإمام السجّاد (عليه السلام)، وكذا ما يُرى من التقارب في المنهج والتقسيم، وغير ذلك، فلا غرو في كلّ ذلك، لأنّ زيداً الشهيد هو غصن من شجرة الإمام السجّاد (عليه السلام) وبضعة منه، وهو وليد مدرسته الفياضة، وقد زقه بالإيمان والروح والجهاد، فهل يبخل عليه بعلمه ومعرفته؟!

وأول مفارقة بين الرسالتين، هي: سعة الرسالة السجّادية لتحتوي على (٥٠) حقاً متفرعاً من (٧) أصول، كما شرحنا في مقدّمنا الواسعة، لما حقّقناه من نصّها^(١).

وأما الزيدية: فتحتوي على (٢٣) حقاً، متشعبة من أصلين هما: حقّ الله، وحقوق النفوس، بل جعل الإمام زيد الحقوق كلّها لله، فعبر عن كلّ واحد منها بـ «حقّ الله» وهذه مفارقة أخرى، قد تعتبر في المنهج.

والاختصار واضح هنا، من حيث العدد، ومن حيث موادّ الحقوق المعروضة كذلك، كما يُعرف بمقارنة كلّ حقّ في إحدى الرسالتين بما يوازيه من الأخرى. ونحن نقدّم مقارنة سريعة، توقفنا على مدى الاتحاد والافتراق في الحقوق المذكورة في الرسالة الزيدية، مع ما في السجّادية، معتمدين على ترقيمنا في العمليين.

١- فأول الحقوق في الكتابين هو «حقّ الله الأكبر» وتحت مادّتان: العبادة، ونبي الشريك له تعالى، ثم ذكر الإخلاص، الموجب لضمان الله لعبده كفاية أمره. ثم يتحدان في عرض حقوق النفس باستعمال أعضائه وجوارحه في طاعة الله. ٢- والحق الثاني في الكتابين - معاً - هو «حقّ اللسان» ويشتركان في ذكر إكرامه وتنزيهه عن الخنثى، وحمله على الأدب الإلهي، وإدخاره لموضع الحاجة للدين والدنيا.

ويمتاز كلّ منهما بذكر موادّ خاصة، وتنفرد الرسالة الزيدية بذكر ثلاث روايات عن أمير المؤمنين عليه السلام حول «اللسان».

٣- والحق الثالث فيهما هو «حقّ السمع» ويشتركان في مادة تنزيهه عن سماع

(١) نشرت «رسالة الحقوق» محققة في الملحق الأول بكتابنا «جهاد الإمام السجّاد عليه السلام» (ص ٢٥٥ - ٢٩٦).

المحرّمات، وفي أنّه «باب الكلام إلى القلب» كما في السجّادية، و«أنّ السمع طريق القلب» كما في الزيدية.

فوحدة روح المعنى هنا بارزة، وإن اختلفت العبارتان.

٤- والحقّ الرابع فيها هو «حقّ البصر» ويشتركان في غضّه عن المحظورات التي لا تحلّ، وترك ابتذاله، أو انتقاله فيما لا عبرة فيه، ويشتركان في التعليل «بأنّ النظر - كما في الزيدية - أو البصر - كما في السجّادية - باب الاعتبار». فانظر إلى مدى الاتحاد بين الكتابين، في الهدف والتعبير.

٥- والحقّ الخامس فيها هو «حقّ اليدين» ويشتركان في مادة قبضهما عن المحرّمات، وبسطهما للواجبات المفروضة، لكن العبارات متفاوتة جداً.

٦- والحقّ السادس فيها هو «حقّ الرجلين» وفيهما النهي عن السعي - أو المشي - بهما في مكروه الله، لا يحلّ، ولكن التفاصيل متفاوتة.

٧- والحقّ السابع فيها «حقّ البطن» وأوّل مادّة فيها هو «أن لا تجعله وعاءاً للحرام».

ثم ذكر في الزيدية روايات عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ثم يشتركان في مادة «الاقتصاد في أكل الحلال وشربه».

وهنا تنفرد الرسالة الزيدية بذكر الحقّ الثامن وهو «حقّ الله في الطعام» ومما ذكر فيه «أنّ الشبع المليئ هو مكسلة...» وهذا مذكور في السجّادية ضمن موادّ الحق السابق وهو السابع - حقّ البطن - بعبارة: «إنّ الشبع المنتهي بصاحبه إلى التخم مكسلة ومثبّطة ومقطّعة عن كلّ برّ وكرم...».

٨- و«حقّ الفرج» هو الثامن في السجّادية، وقد صار التاسع في الزيدية، ويشتركان في مادة: «حفظه مما لا يحلّ وتحسينه عن الزنا، والتأكيد على «أنّ النظر هو بابه المفتوح إليه» - كما في الزيدية - أو «من أعون الأعوان عليه» كما في السجّادية.

ثم اللجوء إلى تخويف النفس بوعيد الله والتهديد لها به وبذكر الموت.

٩- والحقّ التالي فيها «حقّ الصلاة» ويشتركان في اعتبارها وفادة العبد إلى الله، والقيام بها مقام العبد الخائف المسكين، القائم بخشوع الأطراف بالسكون والوقار. ثم يختلفان بعض الشيء.

١٠- و«حقّ الصوم» هو الحادي عشر فيها، ويشتركان في لزوم كف اللسان والبصر، وترك الطعام والشراب، وفي ذكر الحديث «الصوم جنة من النار» ويختلفان في ما سوى ذلك.

١١- والحقّ الثاني عشر فيها واحد، سُمّي في السجادية بحقّ الصدقة، وفي الزيدية بحقّ الأموال.

والنصّان يختلفان هنا جملة وتفصيلاً.

ويظهر هنا سقوط «حقّ الحج» المذكور في السجادية برقم [١٠] وعدم ذكره في الزيدية، مع وجود «حقّ النسك» في مقدّماتها أمرٌ غريب، ولاحظ.

١٢- والحقّ [١٣] في الزيدية وهو «حقّ أئمة الهدى» وهو لم يرد في السجادية بل فيها برقم [١٥] «حقّ السلطان».

ولعلّ وجهة الأهداف السجّادية والزيدية هي التي صاغت عبارة الأولى إلى نصّ يعمّ الأزمان سواء تولى «الأئمة» أم الجماعات والحضارات، التي يتولّى أمورها «السلطين» فكان الخطاب لها متناسباً مع عموم أهداف الرسالة وخلودها.

لكنّ زيداُ العالم بزمانه الخاصّ، خصّص تطبيق ذلك على ما يُحيط به عصره من التركيز على ولاية الحقّ وإظهار مقامهم السامي، وهذا يدخل في شمول عموم السجادية لخصوص الزيدية.

١٣- وفي الحقّ [١٤] حقّ العالم، وهو الحقّ [١٦] من السجّادية، فالاختلاف بينهما في الكمّ والكيف.

١٤- وكذلك في الحقّ [١٥] الموازي للحقّ [١٩] في السجّادية، وهو حقّ

الرعية بالعلم.

١٥- وفي «حقّ ملك اليمين» المذكور في الزيدية برقم [١٦] وفي السجادية ضمن الرقم [٢٠] بعض الاشتراك.

١٦- وجمع في الزيدية [١٧] «حقّ الله في برّ الوالدين» بينما فرّق في السجادية بين «حقّ الأم» برقم [٢١] و«حقّ الأب» [٢٢] وأما المضامين، فمتفاوتة كاملة.

١٧- و«حقّ الأخ» هو [١٨] في الزيدية، و[٢٤] في السجادية، مع اختلاف.

١٨- ويجتمعان في «حقّ المولى المنعم على العبد بالعتق» وهو [٢٥] في السجادية، و[١٩] في الزيدية، ويشتركان في «أن يعلم أنه أنفق فيه ماله، وأخرجه من ذلّ الرقّ والعبودية» ويختلفان في التفاصيل.

١٩- و«حقّ المؤذن» هو [٢٠] في الزيدية، و[٢٨] في السجادية، باختلاف.

٢٠- و«حقّ إمام الصلاة» هو [٢١] في الزيدية، و[٢٩] في السجادية، مع ذكر وفادته للمأموم وسفارته إلى الله تعالى، والتفاصيل متفاوتة.

٢١- و«حقّ المجلس» هو [٢٢] في الزيدية، و[٣٠] في السجادية، ويشتركان في بداية المواد «أن تُلنّ له كنفك».

٢٢- والحقّ الأخير في الزيدية برقم [٢٣] هو «حقّ الجار» بينما هو الحق [٣١] في السجادية، فيشتركان في المواد الخمسة الأولى فيه مطابقة كلية، ثم تختصّ السجادية بسائر المواد.

وبهذه المقارنة الدقيقة نعرف صحّة الرأي القائل بأنّ الرسالة الزيدية، مختصرة من الرسالة السجادية إلّا أنّ ذلك لا يُنافي استقلالها، لما أُضيف إليها من موادّ هامة، وروايات نفيسة.

وإن كانت «رسالة الحقوق» السجادية، هي الأقوى منهجاً وتوزيعاً للحقوق، والأغزر مادّة واستيعاباً لها، والأشمل مساحةً للحياة، كما يعرف ذلك من المرور

على عناوين الحقوق المتبقاة التي لم ترد في الرسالة الزيدية ، وهي : (٢٨) حقاً ، نورد عناوينها :

- [١٣] حقّ الهدّي .
- [١٤] حقّ عامّة الأفعال .
- [١٧] حقّ سائسك بالملك .
- [١٨] حقّ رعيتك بالسلطان .
- [٢٠] حقّ رعيتك بملك النكاح .
- [٢٣] حقّ ولدك .
- [٢٦] حقّ مولاك الجارية عليه نعمتك .
- [٢٧] حقّ ذي المعروف عليك .
- [٣٠] حقّ المجلس .
- [٣٢] حقّ الصاحب .
- [٣٣] حقّ الشريك .
- [٣٤] حقّ المال .
- [٣٥] حقّ الغريم الطالب لك .
- [٣٦] حقّ الخليط .
- [٣٧] حقّ الخصم المدّعي عليك .
- [٣٨] حقّ الخصم المدّعى عليه .
- [٣٩] حقّ المستشار .
- [٤٠] حقّ المشير عليك .
- [٤١] حقّ المستنصح .
- [٤٢] حقّ الناصح .
- [٤٣] حقّ الكبير .

[٤٤] حق الصغير .

[٤٥] حق السائل .

[٤٦] حق المسؤول .

[٤٧] حق من سرك الله به وعلى يديه .

[٤٨] حق من ساءك القضاء على يديه .

[٤٩] حق أهل ملتك .

[٥٠] حق أهل الذمة .

ومهما يكن ، فإن رسالة الحقوق ، لزيد الشهيد ، ليست إلا نبعة زاهية من الشجرة السجّادية المباركة ، وغصن أزهر من شجرة طوبى المتدلية الأغصان على الأمة الإسلامية والخالدة خلود الحق المتمثل في الإسلام بقرآنه وسنته وبالأئمة من أهل البيت عليه السلام .

نسخ الكتاب

من بين النسخ الكثيرة المذكورة لهذا الكتاب ، حصلنا مصورتين من نسختين ، هما :

الأولى : تقع في (٧) أوراق و (١٤) صفحة ، بقطع الربع ، يحتوي كلّ صفحة على (١٣) سطراً ، بمعدّل (٦) كلمات في السطر .

والملاحظ كتابة المتن بخط النسخ الجميل تتوسط السطور عناوين بخط الثلث المفرغ ، مع الإعراب الكامل .

والنص مؤطّر بمجداول عديدة ، وفي الصفحة الأولى طرّة تتصدّر الصفحة ، بزخرفة جميلة .

وهذا النمط من الكتابة هو المتداول استعماله في الكتب المقدسة كنسخ القرآن

الكريم، وكتب الأدعية واستعماله في كتابة هذه الرسالة يدل على القدسية التي كان يكتنّها كتابها لها، باعتبار صدورها من الإمام زيد الشهيد، واحتوائها على ما يُناسب من الحقوق العظيمة.

وقد اعتبرنا هذه النسخة «الأصل» في عملنا.

والثانية: تقع في (٤) أوراق و(٧) صفحات من القطع الوزيري، و(٢٠) سطراً في الصفحة بمعدّل (١٠) كلمات في السطر.

وهذه أيضاً مجدولة، ومعنى بها كالأولى، وقد لاحظنا أن النسخة الأولى هي الأصل للثانية، فقد وجدنا هذه تتبع الأولى في كلّ الخصوصيات وبشكلٍ كاملٍ، ممّا أوجبّ قناعتنا بأنّ الثانية مأخوذة من الأولى.

وبما أن الأولى تمتاز باحتوائها على عبارة بلاغ في آخرها، فقد اعتبرناها «أصلاً» للعمل.

ويلاحظ في كلا النسختين خلوهما من تاريخ النسخ، وما كان في الأولى مما يقرب كونه تاريخاً، قد عمد البعض إلى تعميته بالخبر، فلا يقرأ شيء منه.

كما وردت بعض التعليقات على الهوامش فأثبتناها، وتفاوتت النسختان في إثبات كلمات التجليل والتحية مع الأسماء الكريمة، فكتب بعضها بين السطور في إحدى النسختين أو كليهما، فأثبتنا مثل ذلك بين القوسين.

كما رقمنا الحقوق بأرقام بين [المعقوفين].

والمواد الواردة تحت كلّ حقّ، وضعنا كلاً منها في سطر مستقلّ، إبرازاً لها، وإفراداً لكلّ منها على حدة.

ونشكر الأخ الفاضل المحقّق اليماني محمد يحيى سالم عزّان، الذي أتحفنا بهاتين المصوّرتين، في زيارته إلى قم عام ١٤١٨ هـ.

موضوع الكتاب:

اسم «الحقّ» و«الحقوق» له صدىّ في النفوس تطرب له، وأثر في الضمائر تهشّ من أجله! ولذلك نجد الأكثرين يتطلّبونه، والآخرون يدّعون، وحتى الظلمة والمعتدين يتظاهرون به أو بدعواه!

ولكنّه: ما هو؟ وأين؟ ولمن؟ وكيف يحصل؟ إنّها الأسئلة الصعبة، فالشهوات والأهواء والرغبات والآراء، لا بدّ أن تتدخل في عقل من يُحاول الإجابة، فيحدّد ما تدعوه إليه، إلّا أن مصادر الوحي الإلهي، خالية عن الشهوات والرغبات، فلا تنتظر إلى الأشياء إلّا بواقعها، كما أن الله لا يريد ظلماً بالعباد، وهو الرؤوف الرحيم بعباده! فلا بدّ أن يكون ما يقرّره للإجابة هو الذي لا مردّ له.

والطريق إلى الوحي الذي نزل على محمد ﷺ الصاعد به، هو الرسول، وآله الذين نزل الوحي في بيتهم، فأهل البيت أدري بما في البيت، وقد خلفهم الرسول ﷺ عنه، ليكونوا مع القرآن تراجمة لوحيه، والمبلغين لرسالته، وبإيقاف الرسول لهم هذا الموقف ولاقترانهم بالقرآن كلام الله المعصوم المحفوظ، فهم لا بدّ أن يكونوا معصومين كما طهرهم الله في محكم كتابه.

إذن، فالواصل منهم هو الذي لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه، وهو الأقوم والأعدل، والأنسب بمصلحة البشر.

وإذا لاحظنا أنّ هذه الحقوق قد نُظّمت قبل أربعة عشر قرناً، من هذا العصر، وقبل أن تجري على مخيلة الإنسان «حقوق الإنسان» وفي أرض العرب، وفي عصور الخلافة الأموية الشريرة، فإنّ عظمة هذه المبادرة، وعظمة المبادرين، تتجلّى بوضوح وتعدّ من مفاخر الإسلام والمسلمين، إلى جانب ما لهم في القرآن والشرعية من مفاخر!

ولئن جهل المجتمع الدولي في عصرنا الحاضر مثل هذه المعارف، لبعده عن الإسلام روحياً ومعنوياً وجغرافياً، وعُذروا من أجل كلّ ذلك، فأَيُّ عُذر للمسلمين في عدم اطلاعهم عليها؟

ونحن الشيعة الإمامية، فلا عُذر لنا في عدم الكشف عن هذه الذخائر، وعدم عرضها على العالم المتحضّر، ليقف على ما للإسلام ولقاداته من أفكار وأطروحات سبقت أفضل ما يمكن للإنسان أن تصل يدُهُ إليه.

ولئن تمكّن أعداء التشيع لأهل البيت - قديماً - من التصدي لتراث أهل البيت وفكرهم، وحاول المتسلّلون منهم إلى المؤمنين الشيعة حديثاً باسم «التوحيد»!! تجاوز «رسالة الحقوق» وإهمال اسم منسّقها ومنشئها الإمام السجّاد عليه السلام وولده زيد الشهيد، ولا بكلمة واحدة! وهم يلهجون بكل غث وهراء، في ملفّين مطوّلين حول «حقوق الإنسان» في الإسلام! إيهاماً بنفي هذا الفكر وهذا التراث.

فإنّ تصرّفاتهم هذه إنّما تكشف عن ميولهم الأموية وانتماءاتهم العلمانية، وإن كانت بأقنعة الدعوة الإسلامية، وأدوات شيعيّة.

فهم أبعد مما يدّعون ويتظاهرون، وأقرب إلى التنفير والتبعيد، ولا تتمخّض جهودهم إلّا عن زَبَدٍ يذهبُ جُفَاءً، وعن عارٍ يغشى وجوههم، والحقّ وأهله لهم بالمرصاد.

وأما، ونحن على أعتاب القرن الميلادي الجديد، والعالم يسير بسرعة هائلة في سبيل تعميم الثقافة، وتبادل المعلومات، فليس بإمكان أحدٍ المنع من نشر فكر أهل البيت وتراثهم على أوسع نطاق وبأفضل شكل.

فها نحن بتقدّمنا لكتاب الإمام السجّاد عليه السلام «رسالة الحقوق» في عمل موثّق سابق.

ويتقدّمنا لهذا النصّ القيم، لولده زيد الشهيد عليه السلام.

نمّهّد للعلماء والباحثين، أدوات التحقيق في بنود هذه الحقوق والسعي في

الإعلان عنها، لتكون خطوة في سبيل ما دعانا إليه الأئمة الكرام عليهم السلام بقولهم: «رحم الله عبداً أحيا أمرنا».

فكيف يُحيا أمركم؟

قالوا: يتعلّم علومنا، ويعلمها الناس، فإنّ الناس لو علموا محاسن كلامنا، لا تَبْعونا»^(١).

وبعد:

فهذا ما وفقنا الله لتقديمه لهذا العمل العظيم المبارك، الذي هو من ذخائر تراث آل محمد صلوات الله عليهم، نرفعه إلى أوليائهم ومحبيهم، جعلنا الله من المهتدين بهديهم، والمتبعين لهم، والمحيين لأمرهم. والله الموفق والمعين.

حرّر في غرة ربيع الآخر عام ١٤٢٠هـ. الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني الجلاّلي

(١) معاني الأخبار للصدوق (ص ١٨٠) وعيون أخبار الرضا عليه السلام.





كتاب الحقوق

لمولانا زيد بن علي ؑ

عن أبي خالد الواسطي ؑ، قال:

كتب أبو الحسين، زيد بن علي ؑ هذه الرسالة^(١).

وقال ؑ لنا: تدارسوها وتعلموها وعلموها من سألكم، فإن العالم له أجر من تعلم منه وعمل، والعالم له نور يضيء له يوم القيامة بما علم من الخير، فتعلموها وعلموها؛ فإنه من علم وعمل كان ربانياً في ملكوت السموات.

قال أبو خالد رحمه الله تعالى: فكتبناها من زيد بن علي ؑ وقرأها عليه أبو هاشم الرّماني رحمه الله تعالى^(٢) وكان يُدارسها ويقول: لو رعاها مؤمن كانت كافية له.

(١) إلى هنا من الأصل، ولم يَصوّر في الفرع.

(٢) في هامش النسختين: اسمه (يحيى بن دينار) ذكره صاحب المحيط، عن الناصر ؑ.

قال زيد بن علي عليه السلام :
 جَعَلَكُمُ اللهُ مِنَ الْمُهْتَدِينَ إِلَيْهِ ، والدَّالِّينَ عَلَيْهِ ، وَعَصَمَكُمُ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا ،
 وَأَعَاذَكُمُ مِنْ شَرِّ الْمُتَقَلِّبِ .
 والحمد لله على ما هَدَانَا وَأَوْلَانَا ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى جَمِيعِ رُسُلِهِ وَأَوْلِيَائِهِ ، وَخَصَّ
 مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا .
 أما بعد ، فَإِنِّكُمَا سَأَلْتُمَانِي ^(١) عَنْ حُقُوقِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَكَيْفَ يُسَلَّمُ بِتَأْدِيتِهَا
 وَكِبَالِهَا؟

واعلموا أَنَّ حُقُوقَ اللهِ (عَزَّ وَجَلَّ) مُحِيطَةٌ بِعِبَادِهِ فِي كُلِّ حَرَكَةٍ ، وَسَبِيلٍ ، وَحَالٍ ،
 وَمَنْزِلٍ ، وَجَارِحَةٍ ، وَآلَةٍ .
 وَحُقُوقُ اللهِ (تَعَالَى) بَعْضُهَا أَكْبَرُ مِنْ بَعْضٍ .
 فَأَكْبَرُ حُقُوقِ اللهِ مَا أَوْجَبَ عَلَى عِبَادِهِ مِنْ حَقِّهِ ، وَجَعَلَهُ أَضْلًا لِلْحُقُوقِ ، وَمِنْهُ
 تَفَرَّعَتِ الْحُقُوقُ .

ثُمَّ مَا أَوْجَبَهُ مِنْ قَرْنِ الْعَبْدِ إِلَى قَدَمِهِ ، عَلَى اخْتِلَافِ الْجَوَارِحِ ، فَجَعَلَ لِلْلسَانِ
 حَقًّا ، وَلِلْبَصَرِ حَقًّا ، وَلِلْيَدَيْنِ حَقًّا ، وَلِلْقَدَمَيْنِ حَقًّا ، وَلِلْبَطْنِ حَقًّا ، وَلِلْفَرْجِ حَقًّا ،
 وَلِلزَّكَاءِ حَقًّا ، وَلِلنُّسكِ حَقًّا ، وَلِلجِهَادِ حَقًّا ، وَجَعَلَ لِذِي الرَّجَمِ حَقًّا .
 فَحُقُوقُ اللهِ تَشَعَّبَتْ مِنْهَا الْحُقُوقُ ، فَاحْفَظُوا حُقُوقَهُ ^(٢) .

[١] فَأَمَّا حَقُّهُ الْأَكْبَرُ:

فَأَنْ يَعْبُدَهُ الْعَارِفُ الْمُحْتَجُّ عَلَيْهِ .
 وَأَنْ لَا يُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا .

(١) هكذا بالمشني، مع أنه خاطب أولاً بالجمع، فليلاحظ.

(٢) كذا في الفرع وهامش الأصل، وفي متنه «حقه».

فإذا فعل ذلك بالإخلاص واليقين، فَقَدْ تَضَمَّنَ لَهُ أَنْ يَكْفِيَهُ، وَأَنْ يُحْيِرَهُ.
 وَلِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حُقُوقٌ فِي النُّفُوسِ: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي طَاعَتِهِ بِالْجَوَارِحِ:
 فَمِنْ ذَلِكَ اللِّسَانُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِنَّ السَّمْعَ
 وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الآية ٣٦ من سورة الإسراء ١٧].

[٢] فَاِلِّسَانُ:

يُنَزَّهُ عَنِ الزُّورِ، وَالْكَذِبِ، وَالْحَتَى.
 وَأَنْ تُقِيمَهُ بِالْحَقِّ، لَا تَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَانِمَ.
 وَأَنْ تُحَمِّلَهُ آدَابَ اللَّهِ لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ^(١).
 وَذَلِكَ أَنَّ اللِّسَانَ إِذَا أَلْفَ الزُّورَ أَعْوَجَّ عَنِ الْحَقِّ، فَذَهَبَتِ الْمَنْفَعَةُ بِهِ، وَبَقِيَ
 ضَرَرُهُ.

وقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله (وسلامه) عليه: «يُعرف
 ذُو اللَّبِّ بِلسانه».

وقال (عليه الصلاة والسلام): «المرءُ مَخْبُوءٌ تَحْتَ لِسَانِهِ».
 وقال صلوات الله عليه (وسلامه): «لسانُ ابنِ آدَمَ قَلَمُ الْمَلِكِ، وَرِيقُهُ مِدَادُهُ، يَا
 ابْنَ آدَمَ، فَقَدْ دِمَّ خَيْرًا تَغْنَمُ، أَوْ أَضْمُتْ عَنِ السُّوءِ تَسْلَمُ».

[٣] وَحَقُّ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِ فِي سَمْعِهِ:

أَنْ يَحْفَظَهُ مِنَ اللَّغْوِ، وَالِاسْتِجَاعِ إِلَى جَمِيعِ مَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ (تعالى).
 فَإِنَّ السَّمْعَ طَرِيقُ الْقَلْبِ، يَجِبُ أَنْ تَحْذَرَ مَا يَسْلُكُ إِلَى قَلْبِكَ.

(١) علّق في النسختين: المراد أَنَّ يُشْغَلَ الْإِنْسَانُ لِسَانُهُ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى حَيَاتِهِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «الموضع
 الحاجة إليه» يريد عند الوفاة ونحو ذلك.

[٤] وَحَقُّ اللَّهِ فِي الْبَصَرِ:
غَضُّهُ عَنِ الْمَحْظُورَاتِ، مَا صَغُرَ وَمَا كَبُرَ.
وَلَا تُمَدُّهُ إِلَى مَا مَتَعَ اللَّهُ بِهِ الْمُتَرَفِينَ.
وَتَرْكُ انْتِقَالِ الْبَصَرِ فِي مَا لَا خَيْرَ فِيهِ.
وَلَكِنْ لِيَجْعَلَ الْمُؤْمِنُ بَصَرَهُ عِبْرًا، فَإِنَّ النَّظَرَ بَابُ الْاِعْتِبَارِ.

[٥] وَحَقُّ اللَّهِ فِي الْيَدَيْنِ:
قَبْضُهَا عَنِ الْمَحْرَمَاتِ فِي التَّنَاولِ، وَاللَّمْسِ، وَالْبَطْشِ، وَالْأَثَرَةِ.
وَلَكِنْ تَبْسُطُهَا فِي الْخَيْرَاتِ، وَالذَّبِّ عَنِ الدِّينِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

[٦] وَالرِّجْلَانِ:
لَا يُسْعَى بِهِمَا إِلَى مَكْرُوهِ.
وَكُلُّ رِجْلٍ سَعَتْ إِلَى مَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ (سبحانه) فَهِيَ مِنْ أَزْجُلِ إِبْلِيسَ.

[٧] وَحَقُّ اللَّهِ فِي الْبَطْنِ:
أَنْ لَا تَجْعَلَهُ وِعَاءً لِلْحَرَامِ، فَإِنَّهُ مَسْئُولٌ عَنْهُ.
وَقَدْ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ (وسلامه) عَلَيْهِ، يَقُولُ: «نِعْمَ الْغَرِيْمُ
الْجَوْفُ: أَيُّ شَيْءٍ تَقَدَّمَهُ^(١) إِلَيْهِ قَبْلَهُ مِنْكَ».
وَقَالَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «تُلْتُ طَعَامًا، وَتُلْتُ شَرَابًا، وَتُلْتُ نَفْسًا».
وَقَالَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «إِذَا طَعِمْتَ [.....]^(٢) فَأَخَفُ الطَّعَامِ وَأَطْيَبُهُ وَأَمْرَأَهُ
[.....]^(٣) بِالْحَلَالِ».
وَيَجِبُ أَنْ يَقْتَصِدَ فِي أَكْلِهِ وَشُرْبِهِ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مَقْسَاةٌ لِلْقَلْبِ.

(١) فِي الْفَرْعِ «تَقْدَفُهُ» بَدَلُ «تَقَدَّمَهُ».

(٢) وَ(٣) مَحَلُّ الْفَرَاغِ، بَيَاضٌ فِي النُّسخَتَيْنِ.

[٨] وحق الله في الطعام:

أَنْ يَسْمِيَ (الرَّجُلُ) ^(١) إِذَا ابْتَدَأَ.

وَأَنْ يَحْمَدَ إِذَا أَنْتَهَى.

وَالشَّبْعُ الْمَلِيًّا هُوَ مَكْسَلَةٌ، وَلَا خَيْرَ فِي الْعَبْدِ حِينَئِذٍ.

[٩] وحق الله على عبده في قرجه:

حِفْظُهُ وَتَحْصِينُهُ.

وِبَابُهُ الْمَفْتُوحُ إِلَيْهِ هُوَ الْبَصَرُ، فَلَا تَدُّوا أَبْصَارَكُمْ، وَلَا تُتْبِعُوا نَظْرَةَ الْفُجَاءَةِ نَظْرَةَ

الْعَمْدِ، فَتَهْلِكُوا، وَكُنْ بِذَلِكَ مَعْصِيَةً وَخَطِيئَةً.

فَأُخِيفُوا نَفُوسَكُمْ بِالْوَعِيدِ، فَمَنْ قَرَعَ نَفْسَهُ فَقَدْ أَبْلَغَ - فِي مَوْعِظَتِهَا وَتَحْصِينِهَا

وَتَأْدِيتِهَا - إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

[١٠] ثُمَّ حَقُّوقُ اللَّهِ فِي الصَّلَاةِ:

أَنْ يَعْلَمَ الْمُصَلِّي أَنَّهَا وَافِدَتُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ثُمَّ فَلْيُصَلِّ صَلَاةً مُوَدَّعَ يَعْلَمُ أَنَّهَا إِذَا أَفْسَدَ صَلَاتَهُ لَمْ يَجِدْ خَلْفًا مِنْهَا، وَمَنْ أَفْسَدَ

صَلَاتِهِ فَهُوَ لِسَائِرِ الْفَرَائِضِ أَفْسَدُ.

فَإِذَا قَامَ الْعَبْدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَقُمْ مَقَامَ الْخَائِفِ الْمُسْكِينِ الْمُتَوَاضِعِ، خَاشِعاً

بِالسُّكُونِ وَالْوَقَارِ، وَإِحْضَارِ الْمَشَاهِدَةِ بَيِّقِينَ بِاللَّهِ (تعالى) فَإِذَا كَمَلْتَ فَقَدْ فَازَ بِهَا،

وَهِيَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ.

[١١] وحق الله في الصيام:

اجْتِنَابُ فُضُولِ الْكَلَامِ.

(١) هذه الكلمة من الفرع فقط.

وَحِفْظُ الْبَصَرِ .
 وَتَحْرِيمُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ .
 وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ .
 وَمَنْ تَعَطَّشَ لِلَّهِ جَلَّ تَنَاوُهُ أَزْوَاءَهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمُخْتَوِمِ فِي دَارِ السَّلَامِ .

[١٢] وَحَقُّ اللَّهِ فِي الْأَمْوَالِ عَلَى قَدَرِهَا:
 فَمَا كَانَ مِنْ زَكَاةٍ: فَإِخْرَاجُهَا إِلَى أَهْلِهَا .
 فَإِنْ أَخْرَجْتُمُوها إِلَى غَيْرِ أَهْلِهَا فَهِيَ مَضْمُونَةٌ لِأَهْلِهَا فِي جَمِيعِ الْمَالِ .
 وَهِيَ إِذَا لَمْ تُخْرَجْ إِلَى أَهْلِهَا مُخَبَّئَةً لَجَمِيعِ^(١) الْمَالِ .
 فَيَجِبُ إِخْرَاجُهَا بَيِّقِينَ وَإِخْلَاصَ، فِتْلِكَ مِنْ أَفْضَلِ الذَّخَائِرِ، وَهِيَ الْمَقْبُولَةُ .
 فَإِذَا تَوَجَّهَ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ (سُبْحَانَهُ) يَقْضِدُ وَنِيَّةً أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْخَيْرِ، وَإِذَا
 اهْتَدَى زَادَهُ هِدَايَةً فِي هِدَايَتِهِ، وَبَصَّرَهُ، وَعَرَّفَهُ طَرِيقَ نَجَاتِهِ، فَإِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ بِنَا
 التَّيْسِيرَ، وَهُوَ الْهَادِي، وَهُوَ الْمُسْعِفُ بِالْقُوَّةِ عَلَى صُعُوبَةِ الْحَقِّ وَثِقَلِهِ عَلَى النَّفْسِ .
 وَمِنْ عِلَامَاتِ الْقَاصِدِ إِلَى اللَّهِ:
 إِقْبَالُ قَلْبِهِ وَجَوَارِحِهِ .
 وَإِرْشَادُ النَّفْسِ بِالتَّذَلُّلِ وَالْخُشُوعِ وَالْخَشْيَةِ لَهُ، السَّالِمَةِ مِنَ الرِّيَاءِ .
 وَالتَّخَلُّصُ مِنَ التَّبَعَةِ بِالصَّلَاحِ .

[١٣] وَحَقُّ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ فِي أُثْمَةِ الْهُدَى:
 أَنْ يَنْصَحَ لَهُمْ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ .
 وَأَنْ يُجَاهِدَ مَعَهُمْ .
 وَأَنْ يَنْذِلَ نَفْسَهُ دُونَهُمْ، إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ، مِنْ أَهْلِ السَّلَامَةِ .

(١) كتب في النسختين فوق هذه الكلمة: لسائر .

[١٤] وَحَقُّ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ فِي مَعْرِفَةِ حُقُوقِ الْعُلَمَاءِ الدَّالِّينَ عَلَيْهِ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ:

أَنْ يَسْأَلَهُمْ إِذَا جَهِلَ .
وَأَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ فِي تَعْلِيمِ الْخَيْرِ .

[١٥] وَحَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعَالَمِ فِي عِلْمِهِ:
أَنْ لَا يَمْنَعَهُ مِنَ الطَّالِبِينَ .
وَأَنْ يُغَيِّثَ بِهِ الْمَلْهُوفِينَ .

[١٦] وَحَقُّ اللَّهِ عَلَى الْمَالِكِ فِي مِلْكِ يَدِهِ:
أَنْ لَا يُكَلِّفَهُ مِنَ الْعَمَلِ فَوْقَ طَاقَتِهِ .
وَأَنْ يُلَيِّنَ لَهُ جَنَابَهُ (١) .
فَإِنَّمَا هُوَ أَخُوهُ، مَلِكُهُ اللَّهُ إِيَّاهُ .
وَلَهُ حَقُّهُ، وَكُسُوتُهُ، وَمَطْعَمُهُ، وَمَشْرَبُهُ، وَمَا لَا غِنَايَةَ لَهُ عَنْهُ .

[١٧] وَحَقُّ اللَّهِ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ:
فَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ شَيْئاً هُوَ أَقْلُ مِنْ «أَفٍّ» لَحَرَّمَهُ مِنْهَا «...» فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا
تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً * وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ
أَرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿الآيتان ٢٣ و ٢٤ من سورة الإسراء ١٧﴾ .

[١٨] وَحَقُّ اللَّهِ فِي الْأَخِ:
أَنْ تَنْصَحَهُ .
وَأَنْ تَبْذُلَ لَهُ مَعْرُوفَكَ، إِذَا كَانَ مُحْتَاجاً وَكُنْتَ ذَا مَالٍ .

(١) كَذَا فِيهِمَا وَلَعَلَّهُ: جَانِبُهُ .

فَقَدْ عَظَّمَ اللَّهُ شَأْنَ الْأَخِ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَأَخُوكَ فِي اللَّهِ هُوَ شَقِيقُكَ فِي دِينِكَ
وَمُعِينُكَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ .

[١٩] وَحَقُّ اللَّهِ فِي مَوْلَاهُ الْمَنْعَمِ عَلَيْهِ:
فَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ أَتَّفَقَ فِيهِ مَالُهُ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ ذَلِّ الْعُبُودِيَّةِ ، فَهَذَا يَجِبُ حَقُّهُ فِي
النَّصِيحَةِ لَهُ ، وَالتَّعْظِيمِ لِمَعْرِفَةِ مَا أَتَى مِنَ الْخَيْرِ .

[٢٠] وَحَقُّ اللَّهِ فِي تَعْظِيمِ الْمُؤَدِّينَ:
وَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ الْعَبْدُ مَا قَامُوا بِهِ وَمَا دَعَوْا إِلَيْهِ ، فَيَدْعُو لَهُمْ بِلِسَانِهِ ، وَيُودُّهُمْ
بِبَاطِنِهِ ، وَيُوقِّرُهُمْ فِي نَظَرِهِ .

[٢١] وَحَقُّ اللَّهِ فِي أُنْمَةِ الْمُؤْمِنِينَ فِي ضَلَاتِهِمْ:
أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ بِمَا تَقَلَّدُوهُ ، وَبِمَا قَامُوا بِهِ .
وَأَنْ يَدْعُو لَهُمْ بِالْإِرشَادِ وَالْهُدَايَةِ .
وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «تَخَيَّرُوا الْأُئِمَّةَ فَإِنَّهُمْ الْوَافِدُونَ بِكُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ» .

[٢٢] وَحَقُّ اللَّهِ فِي الْجَلِيسِ:
فَأَنْ تُلَيِّنَ لَهُ كَنَفَكَ .
وَأَنْ تُقْبَلَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسِكَ .
وَأَنْ لَا تُحَرِّمَهُ مُجَاوَزَتَكَ .
وَأَنْ تُحَدِّثَهُ مِنْ مَنْطِقِكَ .
وَأَنْ تُخَصَّهُ بِالنُّصْحِ .

[٢٣] وَحَقُّ اللَّهِ فِي الْجَارِ:

حِفْظُهُ غَائِبًا.

وَإِكْرَامُهُ شَاهِدًا.

وَنُصْرَتُهُ وَمَعُونَتُهُ.

وَأَنْ لَا تَتَّبِعَ لَهُ عَوْرَةً.

وَأَنْ لَا تَتَّبَحَثَ لَهُ عَنْ سُوءٍ.

فَإِنْ عَلِمْتَ لَهُ أَمْرًا يَخَافُهُ، فَكُنْ لَهُ حِصْنًا حَصِينًا وَسِتْرًا سَتِيرًا، فَإِنَّهُ أَمَانَةٌ.

وَحَقُوقُ اللَّهِ كَثِيرَةٌ.

وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، فَجَانِبُوا كُلَّ أَمْرٍ فِيهِ رِيْبَةٌ،

وَدَعُوا مَا يُرِيْبُ إِلَى مَا لَا يُرِيْبُ^(١).

وَالسَّلَامُ^(٢).

(١) كتب في هامش الفرع هنا:

ومثل هذه الوصية ما روي أن مسترشداً سأل مولانا أبا الحسين زيد بن علي بن الحسين صلى

الله عليهم، فقال له: علّمني علماً ينفعني الله تعالى به.

فقال عليه الصلاة والسلام: عليك بما أجمع عليه المختلفون.

انتهى من رسالة القاضي جعفر بن أحمد، التي ذكر فيها إجماع الزيدية في علم الكلام.

وعلق عليه: أراد عليه الصلاة والسلام «ما اجتمع عليه المخالفون» ممّا لم يظهر دليله بل كان

موضع ريبة، وأما ما وضع دليله فقد صرح ﷺ في مواضع عديدة: أَنَّ اتّباعه الواجب. انتهى

باختصار.

(٢) كتب في الأصل «بلغ، بحمد الله وفضله».

بَيَانُ كَيْدِ الْبَنَّاكِ

لِلتَّعَدِّيِّ بِنُضْعِيفِ الْحَارِثِ

تَأْلِيفُ

الْعَلَامَةِ الْحَارِثِ الشَّرِيفِ

أَبِي الْبُسَيْرِ جَمَالِ الدِّينِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّدِيقِ

الْحُسَيْنِيِّ الْغَمِّيِّ الْإِرِّيِّ الْغَمِّيِّ

١٣٣٨-١٤١٨ هـ

إِعْدَادُ

السَّيِّدِ حَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيّدنا ومولانا محمد، وعلى آله الطاهرين
الأكرمين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد قرأت كلاماً للألباني في مقدّمة لكتابٍ علّق عليه، يقول فيه في حق
كتابي: «الباحث، عن علل الطعن في الحارث»^(١) بعد كلام دعاه إليه حبّ الشُّبّ
والخصام، وحمله عليه ما عُرف به واشتهر عنه من تسليط لسانه الأعجمي على
عباد الله تعالى بدون ذنبٍ اكتسبوه، ولا إثمٍ اقترفوه، حتّى امتدّ منه ذلك إلى أئمة
السلف، وأصحاب المذاهب المتبوعة شرقاً وغرباً، المشهود لهم بالفضل والدين
بين الخاصّ والعامّ، والمتفق على جلالته في العلم، وعلوّ درجتهم في الاجتهاد،
وعظيم مكانتهم في خدمة الإسلام والمسلمين - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في
مقدّمة كتابه النفيس: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» - وتطاول به على مقام أكابر
الحفاظ، كالمنذري الحافظ المتقن - رحمه الله تعالى - وغيره، بدون أدنى سببٍ
يوجب ذلك التطاول على مقامهم في خدمة الحديث النبوي.

وكتبه لا تخلو من التهجم على الأئمة من السلف والخلف، الأمر الذي يدلّ على
شيءٍ في نفسه - والله تعالى أعلم بمراده منه - وإلا فلو كان غرضه بيان الحقيقة،

(١) هو الذي نشرناه في العدد السابق (الخامس) من مجلّتنا «علوم الحديث» الصادر في محرم
الحرام - جمادى الآخرة هذا العام ١٤٢٠هـ، وقد تحدّثنا عن الكتاب وعن المؤلف هناك. ونذكر
بأنّ مصادر التخریجات لهذا الكتاب ذكرت في نهاية كتاب الباحث في العدد السابق أيضاً.

ونشر العلم، وتعريف الناس بصوابٍ مَنْ أخطأ، لسلوك في ذلك مسلك المخلصين من أهل العلم الناصحين، ولا تتبع طريقهم في التعليم والتبليغ، ونهج ما كانوا عليه من القول الحسن، والجدال بالتي هي أحسن.

لأنّ مرادهم - رضي الله تعالى عنهم - كان هو ردّ الحقّ إلى نصابه، والتعريف بما يجب الأخذ به، وكلّ ذلك لا يحتاج إلى الطعن، والقدح، والذمّ، وجلب العبارات الشائنة المشينة، وأهل الإخلاص من أهل العلم برأء من هذه الصفات الذميمة، لأنّها من صفات النفاق - نسأل الله السلامة منها لنا ولإخواننا - كما ورد في الحديث - في بيان آية المنافق -: «وإذا خاصم فجر»^(١).

وقال الشاعر:

إِنَّ الْمَنَافِقَ مَعْلُومٌ سَجَبَتُهُ هَمَزٌ وَلَمْزٌ وَإِيمَاءٌ وَإِغْمَاضُ

والمقصود: أنّ الألباني قال - بعد كلام في تلك المقدمة في شأن كتابي «الباحث، عن علل الطعن في الحارث» - مانصّه: حتّى إنّ أحدهم ألف رسالةً خاصّةً في توثيق الحارث الأعور الشيعيّ.

فدلّ هذا الكلام منه على أمرين، أبان بهما عن جهلٍ عظيمٍ، وقصورٍ فاضحٍ. أما الجهل: فما يفهم منه القاصر في العلم من أنّي تفرّدت بتوثيق الحارث الأعور الهمدانيّ، وخرجت بذلك عن سبيل أهل الحديث، وسلكت غير الجادة بتوثيقه.

ومن طالع كتابي «الباحث» يعلم بطلانه وفساده، وبُعدّه عن الحقيقة، وأنّه كلامٌ الغرض منه الشّغب، والرغبة في الجدال، ونشر الخصام بين الناس بدون أدنى فائدة تعود على أحدٍ من أهل العلم من ذلك.

(١) صحيح البخاري: ١٥/١ - صحيح مسلم: ٧٨/١.

لأنّ الحارث الأعور الهمدانيّ - الذي وثّقته وبيّنت بطلان جرح من جرحه - مثله مثل سائر رواة الصحيح الذين اختلف فيهم أئمة الجرح، ما بين ماذح وقادح، ومجرّح وموثّق - كما يعلم ذلك من تتبّع أحوال رجال الصحيحين، وكما أشرت إلى بعض الأمثلة في ختمة كتاب «الباحث» -.

بل من يتتبّع أحوال الرجال، ويطلع على كتب الجرح والتعديل، يحصل عنده العلم اليقين أنّه لا يوجد راوٍ - مهما علا قدره، وسمت منزلته - لم يتناوله جرّح، ولو بالتدليس مثلاً.

حقّ قال بعضهم: من أخذ بالقواعد المصطلح عليها في راوي الحديث الصحيح لم يمكنه أن يصحّح إلّا الحديث بعد الحديث، لعدم سلامة راوٍ - مطلقاً - من جرح وتضعيف، ولو بأقلّ وجوه الجرح - كما قلنا - وأضعفها.

وإذا كان هذا حال سائر الرواة إلّا النادر منهم جداً، فلا ينبغي أن يحمل باللوم على من اختار توثيق الحارث، لا سيّما إذا كان ذلك الاختيار مبنياً على القواعد المقرّرة عند أئمة الحديث، ومدعماً بالأدلة السالمة من الوهن والضعف، كما بيّنت ذلك في «الباحث»، ذلك الكتاب الذي أعجب به كلّ من قرأه من أهل العلم السالمين من داء الشُّغْب والشَّغْف بنشر الخلاف بين المسلمين في الوقت الذي هم فيه أحوج ما يكونون إلى الوفاق والالتئام والوئام، وجمع الكلمة على خدمة الإسلام، وتوحيد القلوب على صدّ الهجمات والغارات الموجهة من أعداء الإسلام ضدّ المسلمين في شرق الأرض وغربها، وطرح التُّرّهات والخزُّعْبلات التي يراها الجاهلون ومن في قلوبهم مرض أنّها من صميم الدين، وليست من الدين لا في قبيل ولا في دبير، وإنّا أثارها المثيرون، وأخرجها المضلّون من زوايا الإهمال، ومخابئ النسيان، تلبيةً لنداء الشرّ، وإجابةً لدعوة الشيطان في التفرقة، ورفع لواء التنافر والتناحر، وإيغار الصدور بين أهل لا إله إلّا الله، ليسهل اجتياحهم على عدوّهم، والقضاء عليهم في عُقر دارهم، رغم ما هم فيه من بلاءٍ.

والألباني - نفسه - يعلم هذا ويلمسه ، بل ويسمعه ويشاهده ، ووطنه الذي ينتمي إليه ، وعُرف بالانتساب إليه ، يحكمه الشيوعيون ، بل المتطرفون منهم ، وإنّا لله وإنّا إليه راجعون ، وإخوانه يذوقون الويل والعذاب من تسلّطهم ، فكان ينبغي للألبانيّ قبل الهجوم على العلماء وأئمة السلف ، والسعي بين المسلمين بالفرقة - بقصدٍ أو بدون قصدٍ - أن يكرّس جهوده ، ويوجّه لسانه - على الأقلّ - لدعوة الألبانيّين - إخوانه - للجهاد ، وقاتل الشيوعيين الملاحدة ، مع أنّي لم أسمع عنه شيئاً يتعلّق بهذا الأمر مطلقاً .

بل كان الواجب عليه أن يكون أوّل الحاملين للسلاح لتحرير بلاده من حكم الملاحدة ، وعند ذلك يعطي الدليل - وألف دليل - على غيرته على الإسلام ، ونصيحته لدينه ، والدفاع عن أهل ملّته .

أمّا حمل القلم ، وتجريد اللسان للطعن في أئمة المسلمين ، وحماة الشريعة من رجال السلف والخلف ، والدعوة إلى الخلاف والشقاق في أمورٍ تافهةٍ للغاية؛ فذلك لا يجمل صدوره من مسلم عامّيٍّ ، فضلاً عمّن يدّعي خدمة الإسلام ، ونشر السُنّة المحمّدية ، وينصب نفسه لإرساء القواعد للدولة الإسلامية إلى درجة أن يدخل من أجل ذلك في مداخل لا قبلَ له بها ، ولا تقرّها السُنّة النبويّة التي نصب نفسه للدعوة إليها ، لأنّ صاحبها - عليه الصلاة والسلام - أمرنا أن لا ننازع الأمر أهله . أقول : لا يجمل بمسلم عامّيٍّ في هذا الوقت الذي أصاب البلاد الإسلامية سرطان الارتداد ، ونَبَذَ الدين ، والخروج منه جملةً؛ بما دخل إليها بواسطة عملاء الشيوعيّة الملاحدة ، والصليبيّة ، والصهيونيّة ، وغيرهم من عملاء المذاهب الضالّة الهدامة ، كالوجوديّة ، والبهائيّة ، والقاديانيّة ، والماسونيّة ، حتّى صار تسعون بالمائة من الشباب مُلْحِداً ، مارقاً ، منحلاً ، لا يُقرّ بدين ، ولا يقول بعقيدة .

لا يجمل بمسلم - أبداً - في هذا الوقت العصيب الذي خرج فيه الناس من دين الله أفواجاً ، أن يسعى السعي الحثيث ، ويعمل جهده ، ويصرف طاقته الفكرية

والمادّية في نشر الخلاف، وبثّ الشقاق بين البقيّة الباقية من المسلمين - أهل لا إله إلا الله - الذين لا يستطيع الألبانيّ - مهما حاول من مغالطات، وارتكب من شذوذ - أن يخرجهم من دائرة جماعة أهل السنّة عند السلف والخلف، والذين لا يجوز - لأجل ذلك - تكفيرهم، أو منع الصلاة خلفهم، وعليهم، أو معاملتهم بغير ما يُعامل به المسلم الذي حرّم الله تعالى دمه، وماله، وعرضه، لأنّهم من أهل «لا إله إلا الله» التي يشقّل بها ميزانهم يوم يقوم الناس للحساب، مهما ارتكبوا من موبقاتٍ، ومهما خرجوا عن الطريق، وفعلوا وفعلوا، كما يشهد بذلك حديث البطاقة^(١) - وهو معروف مشهور، متداول بين أهل الحديث، خصّه كثيرٌ منهم بالتأليف والتصنيف - لأنّه حديثٌ قاصمٌ لظهر كلّ من يريد أن يحجّر على أهل لا إله إلا الله رحمة الله تعالى، وفضله، ومغفرته التي وعد بها قائلها، فيدخل الجنة منهم من اتّبعه، ورأى رأيه، ويدخل النار من خالفه، ولو كانت المخالفة في الأمور التافهة التي لا تُغني العامل بها ولا تسمنه من جوع.

أقول: لا يجمل بالمسلم الناصح، أن يسعى بين جماعة المسلمين - في هذا الوقت - بالترقة، وبثّ الشقاق والخلاف في أمورٍ تافهة للغاية، إنّها أكبر من نفعها - إن كان فيها نفع، وإلا فإثمها محقّق - وضررها قد ظهر للعيان، وأصاب ما تبقى من هذه الطائفة المسلمة - طائفة أهل السنّة والجماعة - في صميم مجتمعتها بما نجم عنه من الخلاف، والتنافر، والتناحر، وتفريق الشمل، واللمز بالتبديع، بل والتكفير بما لا يُعدّ كفرًا ولا بدعةً، حتّى وصل ضرر ذلك إلى المصلّين في مساجدهم، وأهل العلم في حلقة علمهم ودرسهم.

وكلّ ذلك - وألعياذ بالله تعالى - بسبب هذه الأباطيل، والخلافات الواهية، التي كرّس لها المفتونون جهدهم بنشرها بين العامّة وضعفاء العقول من طلبة العلم،

فعمَّ البلاء بها، واتسع خرقتها على الراقع، وتنكرت بسببها القلوب بعد أن كانت مؤتلفة، وبلغ الحال إلى تعدد الجماعات في الوقت الواحد في المسجد الواحد، وإلى إعراض الأب عن ابنه، والابن عن أبيه، ومخاصمة الأخ لأخيه، ورمي المسلم أخاه بالبدعة والضلال، والخروج عن الإسلام، وترك التحية بينهما بالسلام؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولنرجع إلى بيان جهل الألباني فيما اعترض به على من وثق الحارث، فنقول: إن الحارث ثقة، عدل، رضي، وثقه جماعة السلف والخلف، واعتمدوا على روايته، واحتجوا بحديثه، لأنه إمام من أئمة العلم والحديث في الكوفة.

وروى عنه الأكابر من رجال العلم، وقدمه أهل الكوفة على غيره في العلم، وفي الصلاة بهم؛ في الوقت الذي كانت فيه عامرةً بسادات التابعين، وأئمة العلم والرواية، حتى كانوا يقدمونه على المشاهير من أئمة التابعين، كعبيدة السلماني، وعلقمة، ومسروق، وشريح.

ولولم يكن دليل على توثيق الحارث، وجعله في الطبقة الأولى من أهل العدالة، وتقديمه على أغلب رجال الصحيح إلا هذا؛ لكان كافياً لأهل العلم في ذلك، ومغنياً عن غيره من الأدلة.

لأن من المقرّر عند أهل الحديث، أن من الأمور التي يعرف بها عدالة الراوي وكونه ثقةً، شهرته بذلك بين أهل بلده ووطنه، وربما كان عندهم هذا أعلى وأرقى في التعديل والتوثيق من ثناء رجل واحد من أئمة الجرح عليه.

وهو وجيه من جهة النظر - كما لا يخفى - لما تفيده الشهرة من العلم بذلك ما لا يفيدته تعديل الرجل الواحد.

وقليل من الرواة الثقات من تكون لهم هذه المكانة في الشهرة بالعلم والرواية التي تغني عن الثناء عليه، والنص على ذلك من إمام من أئمة الجرح.

فلو قال قائل: إن الحارث الهمداني من الطبقة الأولى، والدرجة المثلى في

العدالة وال ضبط ، وإن حديثه من الصحة والثبوت بما تقتضيه منزلته في ذلك؛ لكان صادقاً في قوله ، مؤيداً بالدليل الذي لا يمكن نقضه .

يُضاف إلى هذا توثيق الأئمة من أهل عصره له ، وأخذهم عنه ، وشهادتهم له بالتفوق في العلم على غيره .

وأول من اعتمد عليه في الرواية عنه ، والأخذ منه سيدا شباب أهل الجنة - الحسن والحسين - عليهما السلام .

فقد روى ابن سعد في الطبقات (١) ، عن الشعبي ، قال : رأيت الحسن والحسين يسألان الحارث الأعور عن حديث علي .

ورواه أيضاً ابن أبي حاتم في «الجرح» (٢) .

فهذا الشعبي - نفسه - يُخبر أنه رأى الحسن والحسين عليهما السلام يسألان الحارث عن حديث علي عليه السلام . وفي هذا أعظم دليل ، وأكبر حجة ، وأقوى برهان على أنه ثقة عندهما ، عنده من حديث علي - والدهما عليهما السلام - ما لا يوجد عند غيره .

قد يقول قائل : إن الرواية عن شيخ لا تدل على كون الراوي عنه يوثقه .
إلا أنا نقول : مثل الحسن والحسين في العلم والجلالة في الدين ؛ لا يأخذ الحديث ممن عُرف بالكذب وعدم الصدق في الرواية ، لأنهما يعلمان قبح ذلك ، وأنه لا فائدة في الأخذ عن الكذاب ، بل فيه الإثم ، لأن رسول الله ﷺ يقول : «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ» (٣) .

ومن روى عن الكذاب ونشر حديثه بين الناس فهو داخل في هذا الوعيد ، وحاشا الحسن والحسين عليهما السلام أن يجهلا هذا الوعيد ، أو يستخفأ بهذه الكبيرة ، حتى يستجيزا الرواية عن الكذاب .

(١) الطبقات الكبرى : ٦ / ١٦٨ .

(٢) الجرح والتعديل : ٣ / ٧٩ .

(٣) الجامع الصغير : ٥٢٤ .

فرواية الحسن والحسين عن الحارث تردّ طعن الشعبيّ فيه بالكذب، وتظهر أنّه أراد به - إن سلّم ذلك له - الكذب في الرأي - كما قال أحمد بن صالح المصري^(١). ولهذا قال الحافظ الكبير أبو حفص بن شاهين في «الجزء الذي ذكر فيه من اختلاف فيه العلماء ونقاد الحديث، فمنهم من وثّقه ومنهم من ضعّفه، ومن قيل فيه قولان» - وهو مطبوع في آخر «تاريخ جرجان» - قال - بعد أن ذكر قول الشعبيّ: الحارث الأعور أحد الكذّابين - مانصّه :-

قال أبو حفص: وفي هذا الكلام من الشعبيّ في الحارث نظرٌ، لأنّه قد روى - هو - أنّه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث عليّ، وهذا يدلّ على أنّ الحارث صحيح في الرواية عن عليّ، ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين - مع علمهما وفضلهما - يسألان الحارث، لأنّه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب عليّ، فدلّ سؤالهما للحارث على صحّة روايته .

ومع ذلك، فقد قال يحيى بن معين: ما زال المحدثون يقبلون حديثه، وهذا من قول يحيى بن معين - الإمام في هذا الشأن - زيادة لقبول حديث الحارث وثقته .

وقد وثّقه أحمد بن صالح المصري - إمام أهل مصر في الحديث - فليل لأحمد ابن صالح: قول الشعبيّ: حدّثنا الحارث وكان كذاباً؟، قال أحمد بن صالح: لم يكن بكذابٍ، وإنّما كان كذبه في رأيه، انتهى كلام ابن شاهين في الجزء المذكور^(٢). فنّ الذي يعترض - بعد هذا - على من يقول بتوثيق الحارث؟! .

ومّا لا شكّ فيه أنّ الحارث كان عنده من حديث عليّ عليه السلام ما لا يوجد عند غيره، كما يدلّ على ذلك ما رواه ابن سعد^(٣) عن علباء بن أحر: أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام خطب الناس فقال: من يشتري علماً بدرهم؟ فاشترى الحارث الأعور

(١) تهذيب التهذيب: ٤١١/١ .

(٢) تاريخ جرجان: ٥٥٩ - ٥٦٠ .

(٣) الطبقات الكبرى: ١٦٨/٦ .

صُحُفاً بدرهم، ثم جاء بها عليّاً، فكتب له علماً كثيراً، ثم إنَّ عليّاً خطب الناس بعدُ فقال: يا أهل الكوفة، غلبكم نصف رجلٍ.

وهذه أيضاً شهادة من عليٍّ عليه السلام بفضل الحارث، وأنَّه من أهل العلم الذين يؤخذ عنهم، وأنَّه غلب أهل الكوفة في العلم، ولو كان متهماً في ذلك لبيّن عليٌّ أمره، وحذّرهم منه.

ولم يؤثّق أحدٌ عليّ لسان عليّ بن أبي طالب عليه السلام فوق المنبر - عليّ رؤوس الناس - كما وثّق الحارث، وهذا هو السبب في كون أهل الكوفة كانوا يقدّمون الحارث الأعور في صلاتهم، لأنَّه كان أعلمهم بالسنة، ومن كان كذلك فهو أولى بالإمامة.

وكانوا يقدّمونه في صلاتهم على الجنائز، لأنَّه أفضلهم، وأهل الفضل أولى بالصلاة على الجنائز.

فقد روى ابن سعد في «الطبقات»^(١) قال: أخبرنا الفضل بن دكين، حدّثنا زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق: أنَّه كان يصليّ خلف الحارث الأعور، وكان إمام قومه، وكان يصليّ على جنائزهم، فكان يُسلم - إذا صلى على الجنائز - عن يمينه مرّةً واحدةً.

وهذا أيضاً هو السبب في كون أهل الكوفة كانوا يقدّمون الحارث الأعور على أئمة العلم من أهل الكوفة، كعبيدة السلمانيّ، وعلقمة، ومسروق، وشريح. قال ابن سيرين: أدركت الكوفة وهم يقدّمون خمسةً: من بدأ بالحارث ثنيّ بعبيدة، ومن بدأ بعبيدة ثنيّ بالحارث، ثم علقمة الثالث لا شك فيه، ثم مسروق، ثم شريح. قال ابن سيرين: إنَّ قوماً آخرهم شريح لقوم لهم شأن^(٢)، انتهى.

(١) الطبقات الكبرى: ١٦٨/٦.

(٢) أنظر: المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان: ٥٥٧/٢ وتهذيب الكمال: ٢٤٩/٥ - ٢٥٠ وتهذيب التهذيب: ٤١١/١ والميزان: ١٧٢/٢.

وفي بعض الروايات، قال ابن سيرين: وإنّ قوماً آخروهم شريح لقومٍ خيار.
وفي اللفظ الذي ذكره الذهبي في «الميزان»^(١) قال ابن سيرين: وفاتني الحارث فلم أره، وكان يفضل عليهم، وكان أحسنهم، انتهى.

وهذا أيضاً توثيق من ابن سيرين - التابعي الجليل - للحارث، وشهادته له بالفضل على عبدة ومسروق وعلقمة وشريح، فيضمّ إلى من وثقه من أئمة التابعين المعاصرين له.

وأنظر كيف أخبر ابن سيرين بأنّ أهل الكوفة كانوا في شأن تقديم الحارث على عبدة السلماني مختلفين، منهم من يقدّمه على عبدة، ومنهم من يقدّم عبدة عليه؟

أمّا ابن سيرين - نفسه - فجزم بأنّ الحارث أفضل الخمسة وأحسنهم - كما ذكر الذهبي ذلك في ترجمة الحارث من الميزان^(٢).

وعلى حسب رواية الذهبي، فإنّ خلاف أهل الكوفة إنّما كان في الثلاثة أيّهم أفضل، علقمة ومسروق وعبدة، وأمّا الحارث، فكان مقدّماً عندهم على الجميع، بما يدلّ على علوّ مكانة الحارث في نفوسهم، وأنّه مقدّم على أكابر التابعين الكوفيّين.

وبالوقوف على ما كان لعبدة وعلقمة ومسروق وشريح من المنزلة الرفيعة عند أهل الحديث والفقهاء من السلف، لاسيّما المعاصرون لهم؛ يظهر لك منزلة الحارث في العدالة والثقة والتفوّق في العلم، وأنّه ممّن يجب أن يكون في مقدّمة رجال الصحيح، بل يجب أن يكون سنده عن عليّ رضي الله عنه أصحّ الأسانيد من غير شكٍّ، لأنّهم قالوا فيما ذكره في أصحّ الأسانيد: محمّد بن سيرين، عن عبدة السلماني، عن عليّ.

(١) ميزان الاعتدال: ١٧٢ / ٢.

(٢) ميزان الاعتدال: ١٧٢ / ٢.

فإذا ثبت عندنا أنّ الحارث كان مقدّماً عند أهل الكوفة على عبيدة، وأنّه أفضل منه وأعلم - كما قال ابن سيرين - كان بلا شكّ - على ما يقتضيه النظر - أنّ حديثه عن عليّ عليه السلام أصحّ من حديث عبيدة السلماني، عنه . وكذلك قالوا - فيما قالوه في أصحّ الأسانيد - إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود .

فيقتضي هذا أيضاً أن يكون حديث الحارث عن ابن مسعود أصحّ من حديث علقمة عنه، لا تتّفاق أهل الكوفة على تقديم الحارث على علقمة - كما حكى ابن سيرين ذلك من غير خلافٍ بينهم - بل ابن سيرين - نفسه - شهد بأنّ الحارث أفضلهم وأحسنهم .

وأما تكذيب الشعبيّ له، فقد ردّه عليه أئمة الجرح وحكموا ببطلانه، بل جعلوا طعن إبراهيم النخعيّ في الشعبيّ؛ بكذبه في السماع من مسروق عقوبةً من الله تعالى له، حيث تعدّى على الحارث في لمزه بالكذب، وقد ذكرتُ القصّة في «الباحث» . وحتىّ لو لم يردّ أحدٌ طعن الشعبيّ في الحارث فهو باطلٌ، لأنّه غير مفسّرٍ ولا ميّئ السبب، وهو مردودٌ اتّفاقاً، لاسيّما إذا كان معارضاً بالتوثيق ممّن هو أرجح منه، وهو العدد الجَمّ من الأئمة الذين وثّقوه، ورووا عنه، وأثنوا عليه بالفقه والعلم وسعة الرواية، حتّى فضّلوه - لأجل ذلك - على علقمة ومسروق وشريح، بل وعبيدة السلمانيّ - كما ذكرنا - .

ولا يخرج تكذيب الشعبيّ له عن أن يكون من كلام الأقران في بعضهم بعضاً، وذلك معروف مشهور بين أهل العلم، وعقد له ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم» باباً خاصّاً استوفى الكلام فيه على ذلك^(١) .

ولذلك لم يلتفت أهل الجرح إلى من تُكلّم فيه بسبب المعاصرة - كما يُعلم ذلك

(١) أنظر جامع بيان العلم: ١٠٨٧/٢ - ١١١٩ .

من كتب الرجال - ولو عملوا بمقتضاه لما بقي في يدهم راوٍ واحدٍ يُحتجّ به .
بل قال الذهبي رحمه الله تعالى في مقدّمة رسالته في «الرواة الشقات المتكلم
فيهم بما لا يوجب ردّهم»^(١) - بعد كلام - ما نصّه :

وما زال يمرّ بي الرجل الثبّت ، وفيه مقالٌ من لا يُعبأ به ، ولو فتحنا هذا الباب
على نفوسنا لدخل فيه عدّة من الصحابة والتابعين والأئمّة ، فبعضُ الصحابة كفر
بعضهم بتأويلٍ ما .

ثم قال بعد كلام : وهكذا كثيرٌ من كلام الأقران بعضهم في بعض ، ينبغي أن
يُطوى ولا يُروى ، ويُطرح ولا يُجعل طعنًا ، انتهى كلام الذهبي رحمه الله .

قلت : ولو عملنا بكلام الأقران في بعضهم البعض ، لطرحنا - لأجل ذلك -
حديث الشعبي نفسه ، فقد كذبه إبراهيم النخعي في دعواه السماع من مسروق ،
لاسيما وقد فسّر جرحه له ، وبين سببه ، ومع ذلك لم يلتفت أحدٌ إلى كلام إبراهيم
النخعي في الشعبي ، لأنّه صدر عن أمرٍ خارج عن حقيقته ، فلا يُعتبر به .
وتكذيب الشعبي للحارث من هذا الباب ، فلذلك روى عنه الشعبي أيضًا ،
وأخذ عنه العلم لما زال ما في نفسه عنه ، وذهب وحرّ صدره .

والشعبي رحمه الله تعالى كان سريع التكذيب والطعن في كلّ من حدّث بما لم
يسمعه من الحديث ولم يبلغه .

ومعلومٌ أنّ الحارث كان أعلم بحديث عليّ رضي الله عنه من الشعبي ، فلمّا سمع منه ما لم
يبلغه من حديث عليّ رضي الله عنه سارع إلى تكذيبه ، وهكذا حاله حتّى مع الصحابة ،
فكيف بالحارث؟! .

فقد نقل الحافظ الذهبي في ترجمة الشعبي من «تذكرة الحفاظ»^(٢) عن الحاكم ،

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم : ٢٣ .

(٢) تذكرة الحفاظ : ٨٣ / ١ .

عن ربيعة بن يزيد، قال: قعدت إلى الشعبي بدمشق في خلافة عبد الملك، فحدث رجل من الصحابة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اعبدوا ربكم ولا تشركوا به شيئاً، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأطيعوا الأُمراء؛ فإن كان خيراً فلكم، وإن كان شراً فعليهم وأنتم منه برآء». فقال له الشعبي: كذبت.

فهذه القصة فيها دليلٌ بيّنٌ على أن الشعبي كان سريع التّكذيب لمن حدث بما لم يبلغه، فمن جعل طعن الشعبي في الحارث بالكذب حُجّةً فليجعلهُ في تكذيب هذا الصحابي كذلك، مع أنّي أكاد أجزم بأن تكذيب الشعبي للحارث إنّما هو من جهة رأيه لا غير، وإلا لما أخذ عنه وتعلّم منه، وهو معدودٌ من الرواة عن الحارث.

لاسيما والكذب لم يكن له سوقٌ بين التابعين، ولا له رواجٌ على لسانهم، وإذا وقع منهم فعلٌ سبيل الغلط والوهم والخطأ.

وهذا شأنُ عامّتهم، فكيف بعلمائهم وساداتهم كالْحارث!؟.

وما صار التابعون يأخذون الحذر من الرواة، ويحتاطون في الأخذ حتّى وقعت الفتنة، فلمّا وقعت نظروا من كان من أهل السُّنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه - كما قال ابن سيرين رحمه الله تعالى.

وهذا الاحتياط لم يكن منهم لأجل انتشار الكذب بينهم، وإنّما كان لأجل المذهب والخروج عن جماعة أهل السُّنة.

ثمّ بعد أن قرّرتُ هذا، وسنح في الفهم عند كتابة هذه السطور، وجدتُ الذهبي رحمه الله تعالى يقول في رسالته في «الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم»^(١): - بعد كلام - ما نصّه:

وأما التابعون، فيكاد يُعدم فيهم من يكذب عمداً، ولكن لهم غلطٌ وأوهام، فمن ندر غلطه في جنب ما قد حصلَ احتُمَل، ومن تعدّد غلطه وكان من أوعية العلم

اغْتَفَرَ لَهُ أَيْضاً، وَنُقِلَ حَدِيثُهُ، وَعُمِلَ بِهِ - عَلَى تَرَدُّدٍ بَيْنَ الْأَثْمَةِ الْإِثْبَاتِ فِي الْإِحْتِجَاجِ عَمَّنْ هَذَا نَعْتُهُ - كَالْحَارِثِ الْأَعُورِ، وَعَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، وَصَالِحِ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، وَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَنَحْوِهِمْ؛ وَمَنْ فَحَشَ خَطْوَهُ، وَكَثُرَ تَفَرُّدُهُ لَمْ يَحْتَجْ بِحَدِيثِهِ، وَلَا يَكَادُ يَقَعُ ذَلِكَ فِي التَّابِعِينَ الْأَوَّلِينَ، وَيُوجَدُ ذَلِكَ فِي صِغَارِ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، انْتَهَى كَلَامُهُ.

فَأَفَادَ هَذَا التَّقْرِيرُ مِنَ الْحَافِظِ النَّاقدِ الْمُتَقَنِّ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَارِثِ أُمُوراً؛

أَوَّلُهَا: أَنَّ الْحَارِثَ لَمْ يَكُنْ كَذَّاباً - كَمَا زَعَمَ الشَّعْبِيُّ - لِأَنَّ الْكَذِبَ لَمْ يَكُنْ يَصْدُرُ مِنَ التَّابِعِينَ عَمداً.

ثَانِيهَا: أَنَّ حَدِيثَهُ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ، وَيُنْقَلُ بَيْنَ النَّاسِ، وَهَذَا احْتِجَّ أَصْحَابُ كِتَابِ السُّنَنِ بِحَدِيثِهِ؛ لِلْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ، وَالتَّرَدُّدُ فِي ذَلِكَ لَا يَضُرُّ، فَقَدْ ذَكَرْتُ أَنَّ ذَلِكَ التَّرَدُّدُ لَا أَسَاسَ لَهُ وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْحَارِثَ ثِقَةً يُعْمَلُ بِحَدِيثِهِ قَولاً وَاحِداً عَلَى حَسَبِ الْقَوَاعِدِ الْمَقْرُورَةِ.

ثَالِثُهَا: أَنَّ الْحَارِثَ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ تَفَرُّدٌ فِي حَدِيثِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ فَحَشَ خَطْوَهُ، وَكَثُرَ وَهْمُهُ، لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ التَّابِعِينَ الْأَوَّلِينَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ يُوْجَدُ فِي صِغَارِ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ.

فَأَيْنَ يَذْهَبُ الْأَلْبَانِيُّ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي قَرَّرَهُ الذَّهَبِيُّ الْحَافِظُ النَّاقدُ - الَّذِي مَا أَتَى بَعْدَ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ خَيْرٌ بِأَحْوَالِ الرِّجَالِ مِثْلُهُ - فِي شَأْنِ الْحَارِثِ، وَحُكْمِهِ فِيهِ بِأَنَّهُ مِمَّنْ يَعْمَلُ بِحَدِيثِهِ وَيُنْقَلُ عَنْهُ؟!.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الذَّهَبِيَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِالتَّشْيِيعِ صِلَةٌ، وَلَا لَهُ بِالشَّيْعَةِ رَابِطَةٌ، حَتَّى يُنْتَهَمَ - هُوَ الْآخِرُ - بِأَنَّهُ قَالَ مَا قَالَ لِأَجْلِ تَشْيِيعِهِ.

فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَلْبَانِيَّ لَيْسَ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالرِّجَالِ، وَلَا لَهُ غَوْصٌ فِي نَقْدِ عِبَارَاتِ أَهْلِ الْجَرَحِ، وَإِنَّمَا شَأْنُهُ قَاصِرٌ عَلَى جَمْعِ طَرُقِ الْحَدِيثِ، وَذَكَرَ

الصفحات بأرقامها التي يوجد فيها الحديث لا غير، وكون السند فيه ثقة أو ضعيف.

أما نقد الرجال، والكلام على علل الحديث الخفية - التي هي أهم علوم الحديث - فهذا لا يعلمه ولا يدره، ولا شأن له به في كلامه على الأسانيد - كما يظهر من كتبه وتعليقه - فتجده يصحح ما هو موضوع، ويضعف ما هو صحيح، ويحكم بوقف ما هو مرفوع.

ولكنه اغترّ بفراغ الجوّ، وخلوّ البلاد ممّن يشتغل بالحديث على الوجه الصحيح، ولم يجد بين أهل العلم من يتفرّغ لبيان أوهامه وسقطاته وأغلاطه التي أرجو أن يهتّى الله تعالى الفرصة لبيانها، حتّى يعلم الطلبة أنّه محدّث الأوراق والصحف.

وأعظم دليل على هذا ما وقع له في شأن الحارث - مع وقوفه على قول الذهبي في ترجمة الحارث في «الميزان»^(١): «أنّ الجمهور على توهينه - فأخذ ذلك منه مسلماً، ورأى أنّ ذلك هو الحقّ، لأنّه ليس له أهليّة لمعرفة صواب كلام أهل الجرح من خطئه، وحقّه من باطله، وإلاّ لو كانت له أهليّة وكفاءة، وكان محدّثاً على طريق النّقاد في الحارث: إنّ الجمهور على توهينه؛ صواب أم خطأ؟ حقّ أم باطل؟ لأنّ الذهبي وإن كان حافظاً ناقداً لكنّه له أوهام وأغلاط في كلامه على بعض الرجال، من لم يتنبّه لها يقع في حبالها.

كما يقع له أيضاً أوهام في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وتساهل في الكلام على أسانيدها - كما يعلم ذلك من قرأ «تلخيص المستدرک» له - ومن ذلك قوله في الحارث: «إنّ الجمهور على توهينه، فإنّه وهم محض، وتسرع في القول لا غير. ولو تتبع الألباني كلام أهل الجرح في الحارث - كما حصل لنا - ونظر في مخرج

جرح المجرّحين له ، لعلم وتحقيق أنّ الجمهور - الذي قال الذهبي: أنّه اتّفق على توهين الحارث - لا يوجد إلّا في «الميزان» للذهبي رحمه الله تعالى ، وأنّه لا حقيقة له في الخارج مطلقاً ، كما يقولون في العتقاء .

لأنّ الجمهور الذي يخرج منه الحسن والحسين ، ومعهما والدهما عليّ وأهل الكوفة جميعاً ، وابن سيرين ، وسعيد بن جبير ، وابن معين ، وأحمد بن صالح المصري ، وحبيب بن أبي ثابت ، والنسائي ، وأبو بكر بن أبي داود ، وأبو حفص بن شاهين ، وابن عبد البر ، وغيرهم كثير ممّن وثّقه وأثنى عليه ، بل قال ابن معين : ما زال المحدثون يقبلون حديثه^(١) .

الجمهور الذي يخرج منه هذا العدد الجمّ من أئمة السلف والخلف ، لجدير أن يُنبذ نبذ النواة ، ويُطرح في زوايا الترك والإهمال ، ويُسدل عليه ستار النسيان .

ويكفي في ردّ دعوى الذهبي رحمه الله تعالى هذه ؛ في كون الجمهور على توهين الحارث أنّه كان معدوداً من سُرج الكوفة - كما قال سعيد بن جبير رضي الله تعالى عنه - . ولهذا ذكره أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى في فقهاء التابعين بالكوفة^(٢) ، وقد ذكر منهم علقمة بن قيس ، والأسود بن يزيد بن قيس ، والنخعي ، ومسروقاً وشریح بن الحارث القاضي ، والحارث الأعور .

وقال - بعد أن ترجم لهؤلاء الستّة - ما نصّه : وهؤلاء الستّة الذين ذكرناهم أصحاب عبد الله بن مسعود .

وقال سعيد بن جبير : كان أصحاب عبد الله سُرج هذه القرية .

وقال فيهم الشاعر :

وابن مسعود الذي سُرج ال — قرية أصحابه ذوو الأحلام

(١) تهذيب التهذيب : ٤١١ / ١ .

(٢) أنظر طبقات الفقهاء : ٨١ / ٨٠ .

وله جماعة من غير هؤلاء من الأصحاب .
قال الشعبي: ما كان من أصحاب رسول الله ﷺ أفقه صاحباً من عبد الله بن مسعود^(١).

وقد اقتصر أبو إسحاق الشيرازي في هذه الطبقات على ذكر فقهاء الأمصار الذين لا يسع الفقيه جهلهم؛ لحاجته إليهم في معرفة من يُعتبر قوله في انعقاد الإجماع، ويُعتدّ به في الخلاف، وذكر ما دلّ على علمهم من ثناء الفضلاء عليهم^(٢). فالذي يتمسك بقول الذهبي في توهين الحارث - بعد هذا - هو الواهي حقيقةً. وأرى أنّ الذهبي - نفسه - رحمه الله تعالى - ناقض نفسه في دعواه توهين الجمهور للحارث، حيث قال في كلامه السابق الذي ذكره في رسالة «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم»^(٣): إنّ الحارث وشبهه يُعمل بحديثه وينقل؛ على تردّد بين الأئمة الأثبات في الاحتجاج عمّن هذا نعتة.

فجعله ممّن تردّد الأئمة في الاحتجاج به، وهذا يردّ دعوى توهين الجمهور له. وكذلك ناقض الذهبي نفسه حيث قال: مع روايتهم لحديثه في الأبواب، وهذا الشعبي يكذّبه ثم يروي عنه، والظاهر أنّه يكذب في لهجته وحكاياته، وأمّا في الحديث النبويّ فلا، وكان من أوعية العلم... إلى آخر كلامه المذكور في الميزان^(٤). فرواية أهل الحديث لحديثه في الأبواب دليل على أنّه لم يوهّنوه، كما ذكرت ذلك في «الباحث».

وأما قوله: «والظاهر أنّه كان يكذب في لهجته» فباطل أيضاً، بل من أبطل الباطل. لأنّ المقرّر عند أهل الحديث أنّ الراوي إذا كان يكذب في لهجته وكلامه

(١) أنظر طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي: ٨١.

(٢) أنظر الطبقات: ٣١.

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم: ٢٤.

(٤) ميزان الاعتدال: ١٧٢ / ٢.

ولا يكذب في حديثه فروايته أيضاً غير مقبولة، لأنّ العدالة لا تتجزأ ولا تتبع بعض، فلا يكون الراوي ثقةً عدلاً في جهة، وكذاباً فاسقاً في جهة أخرى، وهذا مما تشترك فيه الرواية مع الشهادة.

بخلاف الضبط، فقد يكون الراوي ضابطاً في شيخ، ضعيفاً في آخر، كما هو معلوم لصغار الطلبة.

أما العدالة فلا تتبع بعض ولا تتجزأ مطلقاً، لاسيّما وقد قالوا في تعريف الثقة: هو الذي يجتنب الكبائر، ولا يتظاهر بخوارم المروءة.

وهل هناك كبيرة أعظم وأقبح من الكذب، والإخبار بغير الواقع؟! وإن كان بعض رجال الحديث قبل رواية الرجل الذي يكذب في لهجته وكلامه، ولا يكذب في حديثه، وذلك مذكور في المصطلح.

ويظهر أن الذهبي رحمه الله تعالى مشى على هذا القول في توجيه طعن الشعبي بالكذب في الحارث، وهو مردود عقلاً ونقلاً، ولا يتمشى مع القواعد المقررة؛ فكن منه على بال.

والمقصود بعد هذا، أن الحارث ثقة عدل رضي، وثقه الأئمة من رجال السلف والخلف.

بل لو قلت: الاتفاق قد حصل ووقع على توثيقه، إلا ما شذ من الأقوال المخالفة للجمهور لكنت صادقاً في ذلك؛ ومن خالف الجمهور في ذلك فخلافه مردود بما تقتضيه القواعد المقررة التي لا يمكن نقضها وردّها، كما بيّنت ذلك في «الباحث».

ولأجل ذلك احتج به أصحاب السنن، وذكروا حديثه في الأبواب، فإنّه لا معنى لذلك إلا كونه حجةً صالحاً للعمل، بل قال الذهبي في «الميزان»^(١):

والنسائي - مع تعنته في الرجال - قد احتجّ به .
وهذه شهادة من النسائي بأن الطعن الذي وقع في الحارث ، مردودٌ غير
مقبول ، ولا يُلتفت إليه ، لأنّه ما دام متعنّناً في الرجال - والمتعنّن المتشدد - يردّ
حديث الراوي بما لا يكون جرحاً ، فكيف إذا جرح بالكذب !؟ .
فاتحجّاه بالحارث - مع هذا - دليلٌ واضحٌ على أنّه ثقة ؛ وأنّ الطعن الذي
قيل فيه لا أساس له يُستند عليه ، وأنّ حديثه صحيحٌ كسائر أحاديث الثقات .
ولهذا صرّح بصحّته الإمام حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر رحمه الله تعالى
حيث قال في «التمهيد»^(١) في الكلام على الصلاة الوسطى - بعد كلام - ما نصّه :
والصحيح عن عليٍّ من وجوه شتّى صحاح - أنّه قال في الصلاة الوسطى : صلاة
العصر ، وروي ذلك عن النبي ﷺ ، رواه عنه جماعة من أصحابه ، منهم عبيدة
السلماني ، وشثير بن شكل ، ويحيى الجزّاز ، والحارث ، والأحاديث في ذلك صحاح
ثابتة ، أسانيدُها حسان ، انتهى .
والألباني لشذوذه وجهله بالجرح والتعديل ، وأخذهُ الأقوال في ذلك من غير
نقدٍ لها ولا بحثٍ ولا تحقيقٍ ولا تمحيصٍ ؛ خالف عمل هؤلاء الأئمّة من السلف
والخلف في توثيق الحارث وتصحيح حديثه ، وصار يحكم على حديث الحارث
بالوضع اغتراراً منه بكلام الذهبي في دعواه أنّ الجمهور على توهينه .
كما وقع منه في كلامه على حديث : «الأنبياء قادة ، والفقهاء سادة ، ومجالستهم
زيادة» فقد ذكره في «الضعيفة»^(٢) وقال : موضوع ، أخرجهُ الدارقطني ،
والقضاعى في «مسند الشهاب» من طريق أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن عليّ بن
أبي طالب مرفوعاً .

(١) التمهيد : ٤ / ٢٨٨ .

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة : ١ / ١١٦ .

ثم قال الألباني: وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً، الحارث: هو ابن عبد الله الحمداني الأعور، قد ضعفه الجمهور.

وقال ابن المديني: كذاب.

وقال شعبة: لم يسمع أبو إسحاق منه إلا أربعة أحاديث... إلى آخر كلامه. وقد أظهر في هذا الكلام من الجهل ما يضحك منه صغار الطلبة، لأنه فضح به نفسه، وأظهر للناس صدق قولنا فيه: إنه محدث الأوراق والصحف، ولا يغوص لاستخراج علل أسانيد الأحاديث الخفية، ولا يتتبع الطرق ويعتبر بها - كما هو مقررٌ عند أهل هذا العلم - وإنما غايته - كغيره ممن يتعاطى الاشتغال بالحديث - أن يرجع إلى رجلٍ من رجال السند، فيكتفي بما قيل فيه في الطعن في الحديث، وإن كان ذلك الراوي المسكين لا ناقة له ولا جمل في علّة الحديث، وهذا صنيع المبتدئين البسطاء في هذا الفن.

ولبيان تهوّره هذا أقول: إنّ الحارث بريء من هذا الحديث براءة الذئب من دم يوسف، ولا علاقة له به مطلقاً.

والألباني أوقعه في هذا الخطأ القبيح والغلط الشنيع، تقليده لأبي الطيّب العظيم آبادي؛ فهو الذي اقتصر على إصاق التهمة في هذا الحديث بالحارث في كتابه: «التعليق المغني على الدارقطني»^(١) وذلك قصوراً منه.

واعتماد الألباني عليه - لعدم وصوله إلى درجة الاجتهاد في الكلام على الرجال - أوقعه - كما قلنا - فيما كشف به عن جهله.

وذلك أنّ الحديث رواه الدارقطني في آخر كتاب البيوع من «سننه»^(٢) والخطيب في «الفيہ والمتفقہ»^(٣) من طريق الهيثم بن موسى المروزي، عن

(١) التعليق المغني: ٨٠ / ٣.

(٢) سنن الدارقطني: ٥٨ / ٢.

(٣) الفيہ والمتفقہ: ١٤٢ / ١.

عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي بن مرفوعاً.

فالقاعدة المقررة عند أهل العلم بالحديث، والأمر الذي عليه العمل عندهم - وهو الذي يقتضيه النظر أيضاً - أن الحديث يجب أن يعلل - أولاً - بالهيثم ابن موسى المروزي المجهول، فإنّي لم أقف له على ترجمة فيما لدي من كتب الرجال، وإنما الذي وجدته عنه هو ذكر الخطيب له في «تاريخ بغداد» في ترجمة إسحاق بن البهلول^(١)، حيث ذكره في شيوخ إسحاق بن البهلول الذين أخذ عنهم الفقه، فقال: وذكر أهله أنه كان فقيهاً، حمل الفقه عن الحسن بن زياد اللؤلؤي، وعن الهيثم بن موسى صاحب أبي يوسف القاضي.

فهذا ما وجدته عنه، فالرجل في عداد المجهولين فيما يظهر. فكان يجب على الألباني - لو كان بصيراً بنقد الأسانيد - أن يبدأ في الكلام على سند الحديث الذي أعلاه بالحارث؛ من أوله ليسلم له التعليل، وإلا فما دام السند لم يثبت إلى الحارث، فن قال له: إنه من صنعه؟! هذا لا يقوله طالب في هذا العلم أبداً.

ثم بعد هذا هناك علة أكبر من علة وجود هذا الرجل المجهول، وهي علة العلل التي يجزم بسببها طالب الحديث بأن الحارث بريء من هذا الحديث، وأنه لا يرميه به إلا الرجل العامي في هذا العلم.

وهذه العلة هي عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان، شيخ الهيثم بن موسى، فإنه ضعيف جداً.

قال البخاري: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن معين: ضعيف.

وقال مسلم: ذاهب الحديث.
 وقال ابن عدي: الضعف على رواياته بين.
 وقال أبو داود: متروك الحديث.
 وقال أبو القاسم البغوي: ضعيف الحديث.
 وقال أبو زرعة الدمشقي: سألت أبا مسهر، فقلت: عبد العزيز بن الحصين
 ممن يؤخذ عنه؟ فقال: أمّا أهل الحزم فلا يفعلون.
 وقال ابن المديني: روى عنه معن وغيره، بلاء من البلاء، وضعفه جداً.
 وقال النسائي في «التميز»: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.
 قال الحافظ في «اللسان»: وأعجب من كل ما تقدّم أن الحاكم أخرج له في
 «المستدرک» وقال: إنّه ثقة^(١).
 وقال الذهبي في «المغني»^(٢): ضعفه يحيى والناس، وكذلك قال في «ديوان
 الضعفاء»^(٣).
 فوجود عبد العزيز بن الحصين هذا، هو الذي يجب أن يعلّل به الحديث، كما
 هي قاعدة أهل العلم في مثل هذا، لأنّه لم يوثقه أحد، وقيل فيه: إنّه متروك غير
 ثقة.
 فكيف يترك تعليل السند به، ويرحل إلى الحارث الذي وثقه الجمهور - كما
 قلنا - وعمل أهل السُنّة بحديثه، واحتجّوا به، كأنّه لا يوجد ضعيف في السند إلا
 هو؟!
 فتنبّه لهذا تعلم قصور الألباني في كلامه على أسانيد الحديث، وأنّه صحتُّ
 لا غير.

(١) أنظر لسان الميزان ٤: ٢٩.

(٢) المغني في الضعفاء: ٦٢٩/١.

(٣) ديوان الضعفاء والمتروكين: ١١٥/٢.

وحتى لو سلّمنا له أنّ الحارث ضعيف وكذاب - كما قال - ولكن من يثبت لنا أنّه هو صاحب الحديث ، ما دام الطريق إليه فيها متروك وغير ثقة؟! .

ولو سلّمنا له سلامة السند من كلّ هذا ، وأنّ التهمة فيه من جهة الحارث وحده ، ولكن ما زالت في الطريق إلى إصاق التهمة بالحارث علّة أخرى تحول عند أهل الحديث دون إصاق التهمة به ، وهذه العلّة هي تدليس أبي إسحاق السبيعي ، فإنّه كان مدلساً ، وقد عنعن في روايته عن الحارث ، وعننة المدلس لا يقبلها أحدٌ من أهل العلم مطلقاً ، لا عند المحدثين ولا عند غيرهم .

وأبو إسحاق السبيعي ذكره الحافظ رحمه الله تعالى في المرتبة الثالثة من «طبقات المدلسين»^(١) وقال : مشهورٌ بالتدليس .

بل نقل الحافظ في «تهذيب التهذيب»^(٢) عن الجوزجاني أنّه قال : كان قومٌ من أهل الكوفة لا تُحمد مذاهبهم - يعني التشيع - هم رؤوس محدّثي الكوفة : أبو إسحاق ، والأعمش ، ومنصور ، وزبيد ، وغيرهم من أقرانهم ؛ احتملهم الناس على صدق أسنتهم في الحديث ، ووقفوا عندما أرسلوا ، لما خافوا أن لا تكون مخارجها صحيحة .

فأمّا أبو إسحاق ، فروى عن قومٍ لا يعرفون ، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلّا ما حكى أبو إسحاق عنهم .

وهذا الكلام الذي قاله الجوزجاني - وإن كان مردوداً من جهة الطعن بالتشيع - فإنّه أخبر فيه بأنّ أبا إسحاق يروي عمّن لا يعرف ، ويُرسَل عنهم ، فيجب - على قوله هذا - ترك عنعنته - كما هو معلومٌ - لاحتمال أنّه أخذه عمّن لا يعرف ، ولهذا قال معنٌ : أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق للتدليس .

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس : ١٤٦ .

(٢) تهذيب التهذيب : ٣٥٨ / ٤ .

فهذه العلة - وحدها - تدفع التهمة عن الحارث، وتظهر أن من ضعف الحديث بسببه بعيدٌ عن صناعة الحديث بُعد السماء عن الأرض.

ومن الأمور التي تدلّ على قصور الألباني؛ أنه اقتصر - في كلامه على الحارث - على قوله: ضعف الجمهور، وقال ابن المديني: كذاب، وترك ذكر العدد الكبير الذي وثقه وأثنى عليه، كما ذكر ذلك في ترجمة الحارث من كتب الجرح، وقد ذكرت ذلك فيما سبق.

والمقرّر عند المحدّثين والذي عليه عملهم؛ أنه يجب أن يذكر في الراوي ما قيل فيه من جرح وتعديل، ومدح وذم، ليُعرف منزلة قول الجارح من المادح، فإن عبارات المجرّحين يظهر الخلل فيها من أقوال الموثّقين للراوي نفسه - كما هو معلوم - ولعلي اشرت إلى هذا في «الباحث».

من ذلك: أن الجرح لا يُقبل إلا مفسّراً - كما أجمع عليه أهل النقد من أهل الحديث - اللهم إلا إذا كان الراوي لم يوثّق مطلقاً، أمّا إذا كان الراوي وثقه جماعة، وجرحه آخرون بجرح غير مفسّر، فالجرح مردودٌ غير مقبولٍ قولاً واحداً بدون خلافٍ من أحدٍ - كما هو الحال في الحارث - فإن المجرّحين له لم يفسّروا جرحهم له، ولم يبيّنوا أسبابه، فيطرح جرحهم ويترك، ويُعمل بقول من وثقه، وهو الجمهور من السلف والخلف.

ولكنّ الألباني اقتصر على قوله: «إنه كذاب» و«الجمهور على تضعيفه» ونحن لا نكون مثله، فنقول:

إنه يُشمّ منه رائحة النصب، وقد عابوا على ابن الجوزي في كتابه في الرجال صنيعة الذي تفرّد به عن أهل الحديث، وهو الاقتصار على ذكر ما قيل في الرجل من الجرح دون التعديل، لأنّ ذلك ينافي الأمانة أولاً، ويضللّ الباحث عن حال الرجال ثانياً.

ومما يُضحك، ويجعل حبوتك تتحلّ عجباً من هذا الألباني؛ أنه جعل قول

شعبة: «لم يسمع أبو إسحاق منه إلا أربعة أحاديث» مما يجرح به الحارث، مع أن هذا لا دخل له في باب الجرح مطلقاً عند أهل الحديث النقّاد، وإنما هو إخبار عن كون أبي إسحاق لم يكن من المكثرين عن الحارث لا غير، كما أن عدداً من المشاهير الثقات من رجال الصحيح لم يرو عنهم بعض الأئمة إلا حديثاً واحداً، فضلاً عن أربعة، ولم يقل أحد إن ذلك جرح لهم، وهذا موضوع معروف بين أهل الحديث، وألفوا فيه التأليف، بل يوجد هذا حتى في الصحابة، ففيهم عدد كبير لم يرو عنهم الرواة إلا حديثاً واحداً، أو ثلاثة، أو أربعة.

وحتى لو سلمنا للألباني فهمه، فإن هذا يكون حجة عليه في رمي الحارث بهذا الحديث، لأنه يدل على أن أبا إسحاق لم يسمع هذا الحديث من الحارث، فلماذا يرميه به إذن، ويتهمه بوضعه هذا؟! والله إنه الدخول فيما لا يحسنه الإنسان. ومن جهله أيضاً؛ ظنه أن توثيق الراوي لشيخه لا يتم حتى يروي عنه العدد الكبير من الأحاديث، ولهذا اعتمد على قول شعبة هذا، مع أن هذا الشرط لا تجده إلا في مختلة الألباني، وإلا فلا فرق في ذلك بين أن يروي عن شيخ حديثاً واحداً أو مئة في الدلالة على كونه ثقة عنده - إن قلنا إن الرواية عن شيخ تدل على كونه ثقة عند الراوي عنه، والمسألة فيها نزاع شهير مذكور في محله -.

ثم مما يعرفك بضعف الألباني في هذا العلم، وقصوره فيه، وعدم اتّباعه للمقرّر فيه عند أهله؛ أنه حكم على الحديث أولاً بأنه موضوع، ثم قال^(١) - بعد أن ذكر سند الحديث الذي علّقه من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب -: وهذا سند ضعيف جداً.

فحكمه - أولاً - بأن الحديث موضوع - وهو شرّ الضعيف، لأنه لا درجة بعده مطلقاً - ثم حكمه على السند بأنه ضعيف جداً - ثانياً - تناقض عظيم، وجهل كبير،

يعلمه طلبه «نخبة الفكر» لأنّ السند الضعيف جداً لا يصل أن يكون به الحديث موضوعاً، بل يحتمل أن يكون واهياً يرتفع إلى درجة الضعيف، بخلاف الحديث الموضوع، فإنّه لا يرتفع إلى درجة الضعيف مطلقاً، ولا تنفع فيه المتابعات والشواهد، وهذا أمرٌ معلومٌ لا يحتاج إلى شرحه للألباني، وعليه بقراءة «النخبة» ليعلمه.

وفي الوقت الذي نجد فيه الألباني يرفض الاعتماد في التصحيح والتضعيف على الحفاظ النقاد - لأنّ ذلك يكون غالباً فيما لا يوافق هواه، ولا يتمشئ مع رأيه - نراه هنا يؤيد قوله ورأيه في الحارث بما لا يعدّ تأييداً عند العلماء، وذلك في قوله: وفي «الكشف» قال القاري: هو موضوعٌ كما في «الخلاصة»^(١).

كانّ الألباني يُرهب خصومه، ويرفع في وجههم السلاح الفتاك إذا أرادوا معارضته في الحكم على الحارث بالكذب بقول القاري: هو موضوع، كانّ القاري - رحمه الله تعالى - يحیی بن معين، أو علي بن المديني، أو الحافظ ابن حجر، أو المنذري رضي الله عنهم جميعاً، مع أنّه لا يُعدّ في هذا العلم شيئاً مذكوراً، ولا هو فيه بالرتبة التي يُذكر بسببها بين أهل الحديث - كما تدلّ على ذلك كتبه ومصنفاته - بل إذا رأيت الذي يشتغل بالحديث يذكر في كتبه القاري - محتجاً به، ومستشهداً بكلامه - فاعلم أنّه لا يأتي منه شيءٌ في هذا العلم.

وفي الختام أراد الألباني أن يُجهز على الحديث مرّةً واحدةً، ولا يدع للنزاع معه طريقاً، فتناول الطعن في الحديث من جهة معناه، فقال: ولوائح الوضع عليه ظاهرة.

وهذا منه مجرد تحكّم بالهوى، ودفع بالصدر؛ وإلّا فما الذي يلوح عليه من علامات الوضع؟ ومعناه واضحٌ ظاهرٌ لذّي عينين، وورد ما يشهد له في أحاديث

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة : ١١٦/١

كثيرة، وورد موقوفاً عن أبي مسعود بلفظ: المتقون سادة، والفقهاء قادة، ومجالستهم زيادة، رواه الطبراني في «الكبير».

وقال الهيثمي في «المجمع»^(١): ورجاله موثقون.

فالحكم على الحديث بأنّ لوائح الوضع عليه ظاهرة، من غير أن يكون هناك دليل شرعيّ يشهد بفساد ذلك المعنى، أو دليل عقليّ قاطع على ذلك؛ جرأة عظيمة من صاحبه، وهو يفتح الباب أمام الجهلة المتنطعين لردّ الأحاديث الثابتة لمجرد عدم فهمهم لمعناها، وقصور عقلهم عن إدراك مراد الشارع منها.

وبعد؛ فقد تبين ممّا ذكرناه في هذه السطور، وأشرنا إليه في هذه الورقات اليسيرة؛ أنّ القول بأنّ الحارث ثقة، هو قول الجمهور، وهو الذي مشى عليه أصحاب السنن، وعليه كان أهل الكوفة، وقد كانت عامرةً بالأئمة من علماء التابعين وفقهائهم وغيرهم، وأنّ القول بأنّه غير ثقة لا نصيب له من الصواب، لأنّه لا يؤيده دليل ولا برهان، ولا تشهد له قواعد علم الحديث التي يحتكم إليها عند الخلاف، ويرجع إلى فصلها عند النزاع، وإن كان الألباني لا يقول بقاعدة، ولا يرجع إلى أصل يحتكم إليه، وهو يخترع القواعد على حسب ما يظهر له ويريد فهمه، ولهذا تجده في كلامه على الأحاديث يصحّ ويضعف، ويثبت ويُبطل بما يخالفه هو - نفسه - إذا اقتضى نظره وجداله وخصامه ولَدّه ذلك، لأنّ قواعده مبعثرة، فلا هي تابعة لأهل الحديث، ولا لأهل الأصول، ولا للفقهاء.

وغرضه بذلك الهرب من الوقوع في يد خصمه إذا وقع في نزاع فيما يختاره من الأقوال الشاذّة الواهية، وهي كثيرة في صفة صلاته، وتجهيز جنازته، وحجاب امرأته، وحلية نسائه، وسلسلة أحاديثه؛ بحيث لو تتبّعها الإنسان لأخرج منها كتاباً مفيداً للفكاهة وقت الاستراحة من العمل الشاق؛ يصلح أن يكون ذيلًا

لكتاب: «أخبار الحمقى والمغفلين» لابن الجوزي رحمه الله تعالى.
ومن شذوذه المضحك؛ ما وقع منه في شأن الحارث من جزمه بكذبه،
واعتراضه عليّ في توثيق له، الأمر الذي يوهم الغرّ المبتدئ أنّي تفردت بذلك عن
الجمهور، وهو اعتراض - كما قلت - يُنبئ عن جهل، وعجز، وقلة اطلاع، وتهجم
على القول لمجرد النزاع والجدال ونشر الخصام لا غير.

ولولا أن رسول الله ﷺ يقول: «اتركوا الترك»^(١) لخضنا معه في بيان أوهامه
الساقطة، وأقواله الخارجة عن إجماع المسلمين؛ في المصطلح والحديث وفي
الأصول - الذي يظهر من كلامه فيه أنّه لا يُتقنه، ولا يُحسن معرفته، ولذلك يخالف
قواعده المقررة عند أهله -.

وكذلك أقواله في الفروع التي خالف فيها إجماع السلف والخلف رغبة في
التفرقة وبث الشقاق والخلاف فيما لا يفيد ولا ينفع المسلمين، بل يضرهم وينفع
غيرهم، الأمر الذي يدلّ على دغل - والعياذ بالله تعالى -.
وكذلك أقواله الشائنة فيما يتعلّق بذات الله تعالى، ممّا يدلّ على أنّه لا يعرف ما
يستحيل وصف الحقّ تعالى به، كقوله: العصمة لله تعالى.

وهي كلمة لا تصدر إلّا من جهلة العوامّ، ومن دخل في دين الإسلام عن كبر،
ولكن يكفي من ذلك ما ذكرناه وأشرنا إليه، وقد قالوا: يكفي من القلادة ما أحاط
بالعنق، وبالله تعالى التوفيق، ومنه وحده المعونة والتأييد.

فصل

وأما قصوره الذي أظهره في الاعتراض عليّ في توثيق الحارث لكونه شيعياً،
فهو أنّ توثيق الشيعي ليس بأمر منكر، ولا بالطريق الصعب، ولا بالسبيل الوعر،

(١) المعجم الكبير: ١٠ / ١٨١ - ١٩ / ٣٧٥، ٣٧٦، المعجم الأوسط: ٦ / ٢٩٥، الجامع الصغير: ١٤.

بل الراوي الشيعي كغيره من الرواة، إن كان ثقةً ضابطاً فحديثه صحيحٌ مقبولٌ، يجب الأخذ به ويحرم رده، وعلى هذا عمل أهل الحديث قاطبةً، وفي مقدّماتهم الإمامان: البخاري ومسلم.

فلا يُحصى كم عدد رواتهما من الشيعة، بل يمتنّ وُصفوا بالغلوّ في التشيع، فأخرج أحاديثهم في صحيحهما أعظم دليل على أنّ الشيعي كغيره من الرواة في صحّة حديثه إذا ثبت عدالته وضبطه، وكتب الرجال، كـ «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«الميزان» و«لسان الميزان» وغيرها، مملوءة بالرواة الشيعة الذين وثّقهم أئمة الجرح والتعديل.

بل تجد الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى يذكر في «لسان الميزان» رجالاً من الشيعة، ينقلهم من كتب رجال الشيعة للكشيّ والنجاشي، وينصّ على توّيقهم، ولو تتبّع الإنسان «اللسان» لأخرج عدداً كبيراً منهم. فلا يردّ حديث الثقة الشيعي إلا من قصر نظره، وقلّ علمه، ولم يدر ما اتّفق عليه أئمة الحديث والسنة من الاحتجاج بحديث الشيعي الثقة.

وكيف يردّون حديثه ولا يوثّقونه لأجل تشييعه، والتشييع كان فاشياً في التابعين؟! فلو رُدّ حديث الثقة الموصوف بالتشييع لرددنا - من أجل ذلك - جملةً كبيرةً من أحاديث التابعين، وبذلك يذهب عدد كبيرٌ من الأحكام الشرعية أدراج الرياح، وهذا لا يقول به أحدٌ، ولم يقل به أحدٌ، ولن يقول به أحدٌ، اللهم إلا الرجل القصير النظر، الذي لا يميّز بين الليل والنهار.

قال الذهبي رحمه الله تعالى في ترجمة أبان بن تغلب^(١): شيعي جلد، لكنّه صدوق؛ فلنا صدقه، وعليه بدعته.

ثمّ قال - بعد أن ذكر من وثّقه من الأئمة - ما نصّه: غلوّ التشيع، أو التشيع بلا

غلو ولا تحرف؛ فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو ردّ حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبويّة، وهذه مفسدة بيّنة.

فردّ حديث الشيعي الثقة مفسدة بيّنة - كما قال الذهبي رحمه الله تعالى - لما يترتب على ذلك من ذهاب جملة من الأحاديث النبويّة، فلهذا كان عمل أهل الحديث - سلفاً وخلفاً، وفي مقدّماتهم: البخاري ومسلم - على الاحتجاج بحديث الشيعي الثقة.

فن ردّ حديثه، ورأى توثيقه منكرًا، وعملاً غير مشروع، وأمرًا لا يجوز؛ فهو شاذّ، خارج عن إجماع أهل الحديث؛ فلا يُعتبر به، ولا يلتفت إلى كلامه، وصدور ذلك منه يدلّ على قصوره في علم الحديث، وعدم معرفته بما أجمعوا عليه من مسائله بينهم.

ويكفي في الدلالة على أنّ الشيعي محتجّ بحديثه، مقبول الرواية - إذا كان ثقة - وأنّ هذا هو الذي عليه جماعة أهل الحديث، واتّفقت الأمة معهم في ذلك؛ إخراج البخاري ومسلم لحديثه، فإنّ ذلك دليل على إطباق الأمة - سلفها وخلفها - على الاحتجاج بالشيعي، لإطباق الأمة على قبول حديث الصحيحين، والاحتجاج بهما، والحكم عليهما بأنّهما أصحّ الكتب بعد القرآن^(١).

فهذا - وحده - كافٍ في كون الشيعي الثقة مجعلاً على الاحتجاج به، مقبول الرواية، ومن خالف ذلك فقد خرج عن هذا الإجماع، وسلك غير سبيل المؤمنين، وفتح باباً للطعن في هذا الإجماع ووردّ ما أجمعت الأمة على قبوله، والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾^(٢) وكفى هذا فساداً لقول الألباني في الاعتراض على توثيق الحارث الشيعي.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي: ٢٠ / ١.

(٢) سورة النساء: ١١٥.

قال الحافظ رحمه الله تعالى في مقدمة «الفتح»^(١): ينبغي لكلّ منصفٍ أن يعلم أنّ تخرّيج صاحب الصحيح لأيّ راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده، وصحّة ضبطه، وعدم غفلته؛ ولاسيّما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمّة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرّج عنه في الصحيح، فهو بمنزلة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما.

ثم قال - بعد كلام - : وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يُخرّج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنّه لا يُلْتَفَت إلى ما قيل فيه. وقال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلّا بحجّة ظاهرة، وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظنّ على المعنى الذي قدّمناه من اتّفاق الناس - بعد الشيخين - على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

ثم قال الحافظ: قلت: فلا يُقبل الطعن في أحدٍ منهم إلّا بقادحٍ واضحٍ، لأنّ أسباب الجرح مختلفة... إلى آخر كلامه.

وهو دالٌّ على أنّ التشيع لا دخل له في عدالة الراوي، ولا علاقة بضعفه، وأنّه إذا ثبت براءة الشيعي من الكذب والغفلة، فحديثه صحيحٌ يُحتجّ به - ولو كان غالباً في التشيع - فإنّ ذلك لا يضرّه أيضاً في العدالة، لأنّ الغلوّ في التشيع ليس مفسّساً لصاحبه، ولا يُعدّ به من المبتدعة الخارجين عن الجماعة - كما بيّن ذلك الحافظ في مقدّمة «الفتح» - بل أغلب التابعين كان على هذا - كما قال الذهبي - ومع ذلك ما ردّ حديثهم أحدٌ، وفي الصحيحين أحاديث كثيرةٌ من رواية أهل الغلوّ في التشيع.

وبذلك يكون - أيضاً - إجماع الأئمّة على قبول حديث الشيعي الغالي في التشيع - كما تقدّم في كلام الحافظين ابن دقيق العيد، وابن حجرٍ رحمهما الله تعالى -.

وذكر الذهبي في ترجمة أبي أحمد الحاكم من «تذكرة الحفاظ»^(١): قال أبو أحمد الحاكم: سمعت أبا الحسين الغاري يقول: سألت البخاري عن أبي غسان، فقال: عمّ تسأل عنه؟

قلت: شأنه في الشيعة، فقال: هو على مذهب أئمة أهل بلده الكوفيين، ولو رأيتم عبيد الله، وأبا نعيم، وجميع مشايخنا لما سألتونا عن أبي غسان.

قلت: ولو تتبعنا تراجم أئمة الكوفة لما وجدت واحداً منهم لم يوصف بالشيعة، وأغلبهم له رواية في الصحيحين، بل منهم من كان من سادات أهل الحديث، ورؤوس محدثي الكوفة، مثل: أبي إسحاق السبيعي، والأعمش، ومنصور بن زبيد، والشعبي، وإن كان الذهبي يقول في حق الشعبي: إن تشيعه يسيراً، كما نقل ذلك صاحب «الروض الباسم» في الذب عن سُنّة أبي القاسم^(٢) عن «النبلاء» للذهبي، أنه قال: روى الشعبي عن حذيفة أنه تكلم في أبي موسى بكلام يقتضي أنه منافق، ثم قال: في الشعبي تشيع يسيراً. وقول من قال: إن الشيعي يقبل حديثه فيما لا يؤيد مذهبه، ولا يوافق رأيه؛ باطل أيضاً.

فالعمدة في الرواية على العدالة والضبط، فإذا ثبتا في الراوي فلا معنى للنظر في شيء زائد عنهما، إلا التعتن والتمحل في ردّ ما لا يوافق الهوى.

ولا يجوز في العقل أن يكون الرجل حجةً ثبناً ثقةً في حديث، ويكون في الوقت نفسه كذاباً، متهماً، باطل الرواية في حديث آخر، والثقة - على هذه الصورة - لا يوجد إلا في مخيطة النواصب، ومن تبعهم من الجهلة.

وأما المسلمون عموماً - لا فرق بين عالمهم وجاهلهم - فالثقة عندهم هو الذي يجتنب الكبائر، ولا يعتمد الولوج في الصغائر، ولا يتظاهر بخوارم المروءة، وإذا

(١) تذكرة الحفاظ: ٣ / ٩٧٨.

(٢) الروض الباسم: ١ / ١٤٨.

ارتكب كبيرةً وتظاهر بها، أو عُرِفَتْ عنه؛ فهو فاسقٌ لا يقبل حديثه مطلقاً بتناً، سواء كان صادقاً فيه أو لم يكن.

وعلى هذا اصطلاح عباد الله تعالى في شرق الأرض وغربها، لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(١) فأطلق سبحانه الأمر بالتبين في نبأ الفاسق، ولم يخص منه نوعاً دون نوع.

وأول من أظهر هذه الزيادة - وهي أن الشيعة الثقة لا يقبل حديثه المؤيد لمذهبه، وأدخلها في تقييد حديث الشيعة الثقة - أبو إسحاق الجوزجاني، وهو ناصبي مشهور، له صولات وجولات وتهجمات شائنة في القدرح في الأئمة الذين وصفوا بالتشيع؛ حتى دعاه ذلك إلى الكلام في أهل الكوفة كافة، وأخذ الحذر منهم ومن رواياتهم، وهذا معروف عنه، مشهور به، حتى نصوا^(٢) على عدم الالتفات إلى طعنه في الرجال الكوفيين، أو من كان على مذهبهم في التشيع، لأنه خارج عن هوى وتعصب وغلص.

ولأجل ذلك لم يلتفت إلى زيادته هذه - في تقييد حديث الثقة الشيعة بأن لا يكون مؤيداً لمذهبه - أهل الحديث، ولم يعملوا بها، واقتصروا على ما يشهد له العقل من وجوب قبول حديث الراوي إذا كان ثقةً ضابطاً، بدون أن يكون ذلك القبول مقيداً ببابٍ دون بابٍ، أو معنىً دون معنى، لأن ذلك لا يتفق مع شواهد العقل، وقواعد النقل.

والألباني - لقصوره وجهله، وعدم اطلاعه على ما عليه العمل عند أهل الحديث؛ من قبول رواية الشيعة الثقة، وإن كانت موافقةً لمذهبه - صار يستند ويعتمد على ما زاده الجوزجاني من هذا الشرط الباطل الذي لا يؤيده عقل ولا نقل، فيضعف الأحاديث بسببها، ويجعلها حجةً على الوضع، وكون الحديث كذباً؛

(١) سورة الحجرات: آية ٦.

(٢) لسان الميزان: ١٦/١.

كما فعل في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها: «أنا سيّد ولد آدم، وعليّ سيّد العرب»^(١)، فإنّه حكم بوضعه في مقدّمة كتبها لبعض الرسائل، مستدلاً على وضعه بأن روح التشيع واضحة في الحديث، ولا أدري أين هذا التشيع الذي وضع له من الحديث؟! مع أنّ الحديث له شواهد وطرق^(٢).

وعلى قوله هذا، وقاعدته الفارغة، ينبغي أن لا نقبل حديثاً في فضل عليّ عليه السلام - ولو تواتر - لا سيما إذا كان يُخبر بفضل عليّ لا يوجد لغيره من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، كحديث: «من كنت مولاه فعليّ مولاه؛ اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره».

وهكذا إذا اتّبع الإنسان كلّ جاهل، وأجاب كلّ صارخ، ولم يُعمل النظر، ويبحث عن الأقوال قبل قائلها، فإنّه يردّ السنّة الصحيحة جملةً، ويُعطي - مع ذلك - السلاح لأعداء الدين، وملاحدة العصر في ردّ ما لا يعجبهم ويوافق هواهم من حديث سيّد المرسلين ﷺ.

وقوله: إنّ الصحابة كانوا يقولون في عهد أبي بكر: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ، إذا اتّفق الصحابة على هذا الترتيب، فإنّما كان ذلك في الخلاف، أمّا في التفضيل والفضل، فالخلاف في ذلك معروفٌ معلومٌ لكلّ من له علمٌ وإطلاع.

والمقصود بعد هذا؛ هو بيان أنّ ردّ حديث الثقة الشيعي - إذا كان يؤيّد مذهبه - لم يصدر إلّا من النواصب، ومن لفّ حولهم، واختار قولهم، ودار في فلّكهم.

وأما أهل الإنصاف، من أئمة الحديث - سلفاً وخلفاً - فلا يقولون بهذا الهراء الذي لا طائل تحته، والذي يدلّ على التخريف والتحريف، ولهذا احتجّ الشيخان بما رواه الشيعة الثقات من الأحاديث التي تؤيّد مذهبهم، كحديث: «أنت منّي بمنزلة

(١) المستدرك على الصحيحين: ١٢٤/٣.

(٢) وقد ردّ عليه العلامة المحدّث السيّد عبدالله بن محمد بن الصديق - شقيق المصنّف رحمهما الله تعالى - في «القول المقنع في الردّ على الألبانيّ المبتدع».

هارون من موسى» فقد رواه البخاري من طريق عبيد الله بن موسى العبسي، وقد كان شديد التشيع^(١).

وكذلك حديث: «لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق» رواه مسلم في «صحيحه»^(٢) من طريق عدي بن ثابت، وقد كان شيعياً غالياً، بل كان داعية^(٣). وتبعهم على ذلك بقية الأئمة الذين جمعوا الصحاح، وألفوا السنن، فقد رووا في هذه المصنفات العدد الكثير من حديث الشيعة فيما يؤيد مذهبهم، وصرحوا بصحتها أو صحة أكثرها.

وكل هذا يدل على أن ما زاده الجوزجاني، وتبعه عليه الجهلة من النواصب ومبغضي آل البيت؛ من كون حديث الشيعي الثقة لا يقبل إذا كان يؤيد مذهبه، وينصر رأيه؛ باطل لا أصل له، ولا يشهد له عقل، ولا يؤيده نظر.

ولولا ضيق الوقت لذكرنا العدد الكبير من الأحاديث التي رواها الشيعة الثقات فيما يؤيد مذهبهم، وصححها الأئمة، وأخرجوها في كتبهم، ولعلنا نجد فرصة لتفصيل الكلام في هذا الموضوع تفصيلاً كافياً لذوي الإنصاف، رادعاً لأهل الاعتساف. أمّا هذا الجزء؛ فقد كتبه عن عجل تلبية لرغبة بعض الإخوان في التعجيل ببيان فساد دعوى المتطفل - فيما زعمه - في الاعتراض علي في توثيق الحارث بن عبد الله الهمداني.

وكان الفراغ من هذا الجزء صباح يوم الأحد، الحادي والعشرين من جمادى الثانية، سنة أربع وأربعائة وألف.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، وعلى آله الأبرار الأكرمين، وسلم تسليمًا إلى يوم الدين.

(١) هدي الساري : ٤٤٤ - تهذيب التهذيب : ٣٦ / ٤ - ٣٧.

(٢) صحيح مسلم : ٨٦ / ١ عن علي عليه السلام بلفظ : لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق .

(٣) هدي الساري : ٤٤٦ - تهذيب التهذيب : ١٠٧ / ٤ .

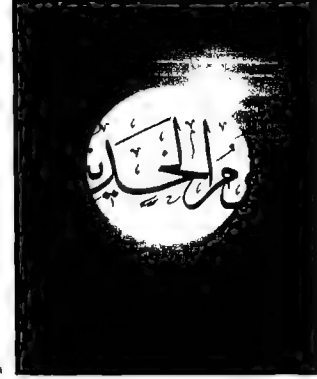
الكتاب والمجلد

قراءة في كتاب

المنهج الرجالي

والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية
للسيد البروجردي - قدس سره -

تأليف: السيد محمد رضا الحسيني الجلاي
عرض و تعريف: علي موسى الكعبي



بسم الله الرحمن الرحيم

المنهج الرجالي
الناشر: مركز الإعلام الإسلامي قم
الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ

إن البحث في علوم الحديث يُعدّ من الدراسات المهمة في علوم الشريعة؛ وذلك لأن الحديث هو ثاني ركائز التشريع الإسلامي بعد الكتاب الكريم، ولا ريب أن علم الرجال هو من ألصق العلوم بالحديث، باعتباره معياراً يكشف عن درجة اعتباره.

وقد أجمع فقهاء الشيعة، بل فرق المسلمين جميعاً، في الأعصار السابقة وإلى يومنا هذا، على العناية بالبحث عن أحوال الرواة من حيث اتصافهم بشرائط قبول أخبارهم أو عدمه، وذلك لدخالة هذا العلم في استنباط الحكم الإلهي، ولكونه من ركائز الاجتهاد الأساسية.

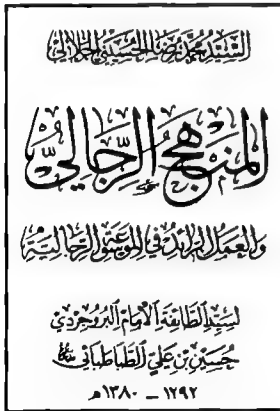
والبحث في المناهج المتبعة في تدوين كتب الرجال وطريقة تطبيقها في العلوم

ذات الصلة، هو أحد أهمّ الحلقات التي توصل الباحث والطالب إلى تلك العلوم، وتذلل الصعوبات التي تعترض سبيل العلم، فلو تجاوزنا تلك الحلقة لما تيسر لنا الدخول إلى أبواب العلم، ولو ولجناها جزأفاً لتعثّرنا في منتصف الطريق وخبطنا خبط عشواء.

والكتاب الذي آثرنا التعريف به في هذا المجال هو (المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية لسيد الطائفة الإمام البروجردي رحمته الله ١٢٩٢ - ١٣٨٠هـ). تأليف السيد محمد رضا الحسيني الجلاي،

والصادر هذا العام ١٤٢٠هـ. عن مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية - قم، في ٣٨٤ صفحة من القطع الوزيري.

وقد آثرنا التعريف بهذا الكتاب لأنه يُعنى بتقديم منهج عمل ريادي وتأسيسي يتمثل بالأصالة والعمق، ويعكس صورة مشرقة لتراثنا الزاخر بالريادة والابتكار.



وواضح من عنوان الكتاب أنه يعالج الخطوط التفصيلية للمنهج الرجالي المتبع عند السيد الإمام البروجردي رحمته الله، ودراسة تطبيقات ذلك المنهج في بحوث السيد الإمام الفقهية والأصولية، مع الاعتناء ببيان طريقته في ترتيب موسوعته الرجالية والفوائد المتوخاة منها.

وموسوعة السيد البروجردي الرجالية تقع في

سبعة أجزاء، وهي حصيلة معاناة طويلة لعملاق من عمالقة هذا الفن استمرت نحو ثلاثين عاماً، استطاع أن يضع فيها النقاط على الحروف، ويتبع أسلوباً مبتكراً دقيقاً وشاملاً، توصل من خلاله إلى نتائج باهرة سنظلّ خالدة في تاريخ هذا العلم. وكتاب (المنهج الرجالي) أو قل (مفتاح الموسوعة الرجالية) يعتبر خطوة

مهمة على طريق العروج إلى البحث المتكامل عن الطرق والمناهج المتبعة في علوم الحديث والدراية والرجال، بل ويعدّ نافذة مشرقة للتأليف فيها، لامتيازهِ بسلسلة الترتيب وسهولة المآخذ حيث يأخذ بأيدي المريدين لهذا العلم إلى ساحل الموسوعة الرجالية الكبرى وإنجازاتها المبتكرة في فنّ الرجال.

ويمتاز أيضاً بعمق البحث ودقته وإحاطته بجميع أطراف الموضوع، حيث لم يقتصر المؤلف في دراسته للمنهج، وفي النتائج التي توصل إليها في هذا السياق، على الموسوعة الرجالية، بل إنه تابع آراء السيّد الرجالية في باقي مصنفاته وفي تقارير دروسه وبحوثه الفقهيّة والأصوليّة، بل وحتى تعليقاته المتفرقة ومقدماته التي كتبها لمؤلفات الأصحاب والتي اعتنى بضبطها وتحقيقها ونشرها، وتابع أيضاً الدراسات التي كتبت عن السيّد، واستقى بعض المعلومات من تلامذته، إلى غير ذلك من المصادر التي تتطلب جهداً وفيراً ووقتاً كثيراً.

ولهذا جاء كتاب (المنهج) بنتائج مهمّة على صعيد استقراء المنهج الرجاليّ للسيّد الإمام، لا يستغني عنها من يريد الاستفادة من الموسوعة الرجالية، لأنها توفرّ عليه مزيداً من الجهد والوقت، وتزوّد بأدوات مستحدثة وأساليب مبتكرة في فنّ الرجال.

وفي ما يلي عرض لأهمّ مضامين هذا الكتاب وأبوابه :

التمهيد

يشتمل كتاب (المنهج الرجالي) على تمهيد تحت عنوان (صفحات من حياة السيّد الإمام البروجرديّ عليه السلام) تناول فيه المؤلف دراسة شاملة لحياة السيّد الإمام ورحلاته في طلب العلم، وأبرز فيه المعالم الأساسيّة لشخصيّة العلميّة وإنجازاته الشاخصة إلى اليوم على صعيد التأليف والتحقيق والآثار العمرانية، وعنايته

الخاصة بالتراث الإسلامي ضبطاً وتحقيقاً ونشراً، وعرف بـ ٦٢ كتاباً هي حصيلة جهوده العلمية في التأليف والاستدراك والتعليقات، أهمها وأوسعها موسوعته الحديثية الكبرى (جامع أحاديث الشيعة) والتي تقع في ٢٦ مجلداً، والموسوعة الرجالية التي خصص الكتاب لدراستها وبيان منهج السيد الرجالي للدارسين والمحققين، وأثنى على مرجعية السيد للطائفة وزعامته للحوزة العلمية وسعيه الحثيث لتطويرها ودعم كيانها.

وكان من أبرز إنجازاته على الصعيد الإسلامي هو إنشاؤه دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة، وذلك يدل على سعة أفقه وتفتح ذهنيته وتحسسه لحاجات المجتمع الإسلامي عموماً.

المقدمة

جعل المؤلف بين يدي دراسته مقدمة في أهمية علم الرجال في الثقافة الإسلامية وتنوع أساليب التأليف فيه.

بين فيها أن الحديث الشريف باعتباره أوسع المصادر لإبلاغ الشريعة، لا يمكن الاطمئنان بأن ما وصل إلينا منه هو الحق وهو حكم الله تعالى إلا بإحراز أمانة الوسائط البشرية التي أوصلته إلينا، ومن هنا اكتسب علم الرجال أهميته البالغة في التحقق من صدق الرواة وإحراز صحة صدور الحديث.

ولقد بذلت المزيد من الجهود المضنية منذ عصور الأئمة المعصومين عليهم السلام وإلى اليوم لتحديد المعالم الأساسية لعلم الرجال وتطويقه بمزام الدقة والضبط، تكلفت بأعمال رائدة تتمثل بالأصول الرجالية المتداولة إلى وقتنا الحاضر.

وفي هذه المقدمة عرف المؤلف بأسلوب مؤلفي الأصول الرجالية، وهي رجال البرقي، ورجال الكشي، ورجال النجاشي، وفهرست الشيخ الطوسي، ورجاله،

ورسالة أبي غالب الزراري، ورجال ابن الغضائري.
وذلك لإبراز أهمية (الموسوعة الرجالية) للسيد البروجردي رحمته الله، وبيان موقعها بين مؤلفات هذا العلم، وتمييزها عن التجارب المعاصرة لها في المنهج الرجالي القويم والمبتكر الذي اتَّخذه السيد لنفسه في معالجاته الحديثية والرجالية، وتطبيق ذلك المنهج في مجوئه الفقهية، وكان من أبرز ثمار تلك الموسوعة هو بيان الكثير من الفوائد الجليلة التي لم يُسبق إليها السيد رحمته الله، وتصحيح التراث الرجالي وفق أسلوب دقيق ودليل متين.

الباب الأول:

تضمّن هذا الباب استقراءً للمنهج الرجالي عند السيد البروجردي رحمته الله.
يُن فيهِ المؤلّف: أولاً: تميّز السيد بين أكثر الرجاليين المتأخّرين بامتلاكه زمام التوغّل في علوم الشريعة المترابطة (الفقه، والحديث، والأصول، والرجال) وتمكّنه من تطبيق نتائج نظريّته الرجاليّة في علم الفقه، كما هو ظاهر في تقارير دروسه القيّمة، والتي كانت مصدراً أساسياً لمؤلّف كتاب (المنهج الرجالي) في بيان الخطوط الأساسية لمعالم ذلك المنهج.

ثمّ عرّف المؤلّف - ثانياً - بمناهل المعرفة الرجاليّة عند السيّد رحمته الله وأهمّها:
١ - كتب الرجال، وهنا نقل المؤلّف آراء السيّد البروجردي رحمته الله بمصادر الرجال، وخلص إلى أنّه كان يعتقد بعدم كفاية تلك المصادر لتكون منهاً وافياً جامعاً لأسماء كلّ الرواة، ولا لشرح أحوالهم ومعرفة شؤونهم.
٢ - أسانيد الروايات، وهذا المنهل أوسع مساحةً عند السيّد وأغزر مادة؛ لأنّ أسانيد الكتب المعتمدة في الحديث تشتمل على أسماء الرواة كلّهم، ولا تستثني منهم أحداً، وتتكلّف - وفقاً لرأي السيّد - بتمييز المشتركات وبيان عللها،

والإرشاد إلى ما هو الصواب فيها بوجهٍ علميٍّ واضحٍ المأخذ يؤدي إلى الوثوق والاطمئنان.

ثم بيّن المؤلف - ثالثاً - التزام السيّد بالله في أصول الفقه بحجّة الخبر الواحد ضمن شروط ثلاثة:

أولاً: الثقة في الراوي، بظهور الصلاح من حاله.
ثانياً: السداد والضبط، بأن يكون الراوي سديداً في نقله، متنبهاً ممّا يتحمّله من الخبر، ضابطاً له، غير مبتلى بالسهو والنسيان زائداً على المتعارف.
ثالثاً: عدم شذوذ الرواية وعدم الإعراض عنها؛ لأنّ الإعراض عنها يوجب سقوط حجيتها، وقد اعتمد السيّد بالله على هذه النظريّة في معالجاته الرجاليّة الواسعة في الفقه وتبناه في موسوعته الرجاليّة.

وأهمّ المباحث في هذا الباب هو المبحث الرابع الذي تعرّض فيه المؤلف لموضوع تطبيق المنهج الرجاليّ عند السيّد بالله موضحاً أنّه إنّما يلجأ إلى المناقشة السندية عندما يتعدّر عليه الجمع بين الخبرين المتعارضين بحيث لا يمكن التوفيق حتّى بنحو التخيير بينهما.

وحينما ينتهي به الأمر إلى المرجّحات، فإنّ أوّل ذلك هو الترجيح الدلاليّ بالأخذ بالشهرة الفتوائية، أي موافقة مضمون أحد الخبرين لأقوال أعلام الطائفة وفتاوى فقهاءها وعمل قدماء الأصحاب، فحيثما كانت الموافقة يؤخذ بالخبر الموافق ويحكم على الآخر بالشذوذ والإعراض عنه دون النظر إلى حال الرواة.
وفي حال عدم إمكان الترجيح الدلاليّ، وعدم تحقّق الشهرة المرجّحة، أي شهرة الفتوى لا شهرة الرواية، فإنّه يلجأ إلى الترجيح الصدوريّ في غير جهة السند، وذلك باعتدّاد كثرة النقل والرواية في الأصول والكتب المعتمدة والجوامع الحديثيّة، ويقابل ذلك الانفراد الذي جعله السيّد بالله من موجبات الضعف.

وعند التساوي في الكثرة وعدم تحقّق الشهرة الفتوائية، فالترجيح يكون

باعتتماد التضعيفات السندية، وقد التزم السيد ﷺ قاعدة تقديم الجرح على التعديل عند التكافؤ من جميع الجهات.

وللتضعيف عنده درجات ومراتب، هي كما يلي:

١ - التضعيف بالغلو.

٢ - التضعيف بالإرسال وملاحظة الطبقات.

وللمؤلف هنا وقفة تناول فيها ثلاث مسائل مهمة:

استعرض في الأولى اعتماد السيد ﷺ على (الخبر المستكشف) من إجماع القدماء من الأصحاب على فتوى تدلّ على وجود نصّ معتمد لأصل الإجماع، وإن لم يذكر ذلك النصّ في الجوامع الحديثية، وذلك كإجماع الكتب المعدّة لنقل خصوص المسائل المنصوصة والمتلقاة عن الأئمة الهداة ﷺ مثل كتاب «المقنع» و«الهداية» للشيخ الصدوق، وكتاب (المقنعة) للشيخ المفيد، و(النهاية) للشيخ الطوسي، و(المراسم) لسأار وغيرها.

وذكر في المسألة الثانية اعتناء السيد بتوحيد الروايات حيث يحكم برجوع روايات متعدّدة إلى كونها رواية واحدة، معتمداً على أساليب مبتكرة وغير شائعة في هذا الفنّ، كالجمع بين اسمي الراوي، أو اسمه وكنيته ولقبه، سيما مع اتحاد المرويّ عنه، ومنها الاستناد إلى وحدة الواقعة صدوراً وعدم تصوّر تعدّدها، ومنها وحدة المضمون، ومنها اتحاد السند والمتن وغير ذلك من الأساليب الفريدة والمعلومات الرجالية القيّمة المستفادة من بحوث السيد ﷺ في ترتيب الأسانيد وطبقات الرواة.

وأشار المؤلف في المسألة الثالثة إلى عناية السيد بترتيب الطبقات مبيّناً أسلوبه في تقسيمها وتعدادها منذ عصر الصحابة إلى عصره ﷺ موضحاً أهمّ نتائج جهود السيد الحثيثة التي بذلها في ترتيب الأسانيد وتنظيم الطبقات، والتي تتلخّص في الأحكام الرجالية الفريدة التي توصل إليها وجعلها أساساً مهماً في معالجاته

الرجالية، كالحكم بإرسال ما ظاهره الإسناد، أو الحكم بقطع المتصلات في ظاهر السند، أو الحكم بإسناد بعض المراسيل، واستكشاف وثاقة الراوي من خلال نوعية رواياته، وما إلى ذلك من النتائج الباهرة التي طبقها السيد في بحوثه الفقهية بشكل جليّ.

٣ - التضعيف بالجهالة وعدم التوثيق :

ولا يلجأ إليه السيّد إلّا في حالات نادرة، لأن الجمع عنده أولى من الطرح، قبل أن يستقرّ التعارض، فيلجأ أولاً إلى المحاولات المتقدمة، والتي آخرها مسألة النقد السنديّ بالجهالة وعدم التوثيق.

٤ - التضعيف بموافقة العامة عند استقرار التعارض .

وللمؤلف هنا بحث شيق أكّد فيه على نشاط السيّد في تدعيم أو اصر الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب، وبين أسباب التضعيف بموافقة العامة، والتي تتلخص في أنّ السيّد ﷺ جعل أمر الترجيح بالمخالفة للعامة في نهاية المرجّحات الصدورية، وليست الدلالية، بسبب التزامه الصريح بأنّ الأمر لا يرتبط بأصل الآراء والالتزامات بقدر ما هو مرتبط بعدم الوثوق بما دسّ في التراث مما يُوافق السلطات الحاكمة الغاشمة، أو صدورها من الأئمة عليهم السلام وأصحابهم على أساس الإدارة والمهاشة رعاية للمصلحة الإسلامية العامة في حفظ وحدة المسلمين والألفة بين الطوائف الإسلامية.

الباب الثاني

خصّصه المؤلف لبيان العمل الرائد في موسوعة السيّد الرجالية .

مشيراً إلى تاريخ تأليفها، والدوافع التي حدثت به إلى إنجاز هذا العمل الواسع، وأهم الفوائد المتوخّاة منها، ومميّزاتها العلمية، معرّفاً بمجلداتها وفهرست

محتوياتها، ومنهج العمل وأسلوبه، منبهاً على طريقة العمل فيها، وأسلوب الاستفادة منها، وذلك من خلال ثمانية مباحث من هذا الباب، وختم ذلك بعدة تداركات وتنبيهات ومقترحات مهمة.

فن حيث تاريخ تأليفها، استظهر المؤلف أنه كان في الفترة الواقعة بين سنة ١٣٢٨ - ١٣٦٤هـ، وهي المدة التي قضاها في مدينته بروجرد بعد عودته من النجف الأشرف، حيث كان بعيداً عن أعباء الزعامة الدينية وفي سعة من الوقت والهدوء. أما دوافع هذا العمل الرائد، فإنه من بين الأسباب الرئيسية هو ما لاحظته السيّد بالله من كثرة المهمل من أسماء الرجال في الكتب الخاصة بالفن، مع عدم وجود تحديد لطبقة كثير من الرواة، ولا ذكر لمشايخهم في الرواية أو الرواة عنهم، وما تنبّه له السيّد بالله من عدم تامة الاستقراء في الكتب الخاصة بتمييز المشتركات، فلم يرَ فيها غير كليّات تعتمد على فتاوى وآراء خاصة بأهلها، لا توصل الطالب إلى كسب الاطمئنان من وضع هذا الفن وتحديد مميّزاته، ولا تخرجه من حيز التعبد بأصحاب الآراء والتقليد لفتاواهم إلى ميدان الاستقلال الفكري والاجتهاد العلمي والتكّن من أزمة العلم، وبذلك توفّرت المزيد من المشاكل العالقة من جهة السند والرواة والتي يصعب حلّها والخروج من عهدها.

لهذا وغيره شمر السيّد بالله عن ساعد الجدّ معتمداً على جهوده الخاصة ونبوغه المتفرّد، لإدخال عنصر الأسانيد ومعرفة طبقات الرجال كقرينة داخلية حاضرة للمعالجات الرجالية ولحلّ الكثير من المشكلات العالقة في الأسانيد، فأخرج الأسانيد من كونها آلة للتوصل إلى المتون، إلى موضوع مستقل للبحث والتحقيق وأداة أمينة جعلته يتوقّر على معلومات رجالية ضافية رقد فيها مقومات هذا العلم، وذلك من مصدر ثرّ ومنبع غزير يغني عن الاجتهادات الظنية.

فاستطاع بإسلوبه الفريد المبتكر الذي يجمع بين السهولة والسرعة والجامعية والدقة أن يحصّ أسماء الرجال وكناهم وألقابهم، ويعرف أحوال الرواة، بطريقة

الجمع بين الأشباه والنظائر، وأن يتمكن من ضبط الأسانيد ومعرفة موصولها ومقطوعها.

وأشار المؤلف إلى هدف تربوي سام لهذا العمل، وهو ميل السيّد ﷺ إلى إعطاء القدرة لطلاب العلم ومريديه على النظر والابتكار في أدوات العلم وأدلتها، واستنباط النتائج المحكمة منها، وقد تمكّن بذلك من رفع المستوى العلمي والفكري لطلاب العلوم الدينية في حوزته المقدسة في مدينة قم المشرفة.

وقدّم المؤلف في المبحث الخامس من هذا الباب تعريفاً شاملاً لمجلدات الموسوعة الرجالية وفهرست موضوعاتها، واصفاً محتويات أجزائها، وهي تقع في سبعة أجزاء وفق طبعتها الحديثة:

الأول: ترتيب أسانيد كتاب الكافي.

الثاني: ترتيب كتاب تهذيب الأحكام.

الثالث: ترتيب أسانيد كتاب الخصال ومعاني الأخبار وعلل الشرائع وثواب الأعمال وعقاب الأعمال، وجميعها للشيخ الصدوق ﷺ.

الرابع: رجال أسانيد كتاب الكافي، أو طبقات رجاله.

الخامس: وهو قسمان: الأول: ترتيب أسانيد كتاب من لا يحضره الفقيه والأُمالي للشيخ الصدوق ﷺ، والثاني: رجال أسانيد كتاب الفقيه، أو طبقات رجاله.

السادس: رجال أسانيد كتاب الرجال للكشي، وفهرست الشيخ الطوسي، وفهرست النجاشي، أو طبقات رجالها.

السابع: رجال أسانيد كتاب التهذيب، أو طبقات رجاله.

وقد اعتمد مؤلف كتاب (المنهج الرجالي) في دراسته للجزء الأول من الموسوعة الرجالية في الطبعة الحروفية المنشورة في قم سنة ١٤٠٩ هـ. بعنوان (تجريد أسانيد الكافي) مضافاً إلى الطبعة الحديثة في مشهد عام ١٤١٤ هـ، وذلك

لتلافي الارتباك الحاصل في ترتيب بعض الأسانيد في الطبعة الحديثة ، وقد بين الفرق بين الطبعتين بالمقارنة في ٤١ مورداً.

كما اعتمد في الجزء الثاني على الطبعة المنشورة في قم سنة ١٤١١ هـ. بعنوان (تنقيح أسانيد التهذيب) لتصحيح بعض الموارد في الطبعة الحديثة .

واستدرك المؤلف على الطبعتين تكملة ترجمة الشيخ الطوسي عليه السلام معتمداً على مقدمة كتاب (الخلاف) للشيخ الطوسي ، والتي نقلها مصححو كتاب (الخلاف) وهم ثلاثة من تلامذة السيد عليه السلام عن كتاب (تنقيح أسانيد التهذيب والاستبصار) .

ولا يخفى أن المؤلف قد مارس دور المحقق في المقارنة بين الطبعتين ، وتصحيح كثير من الموارد ، واستدراك ما يقرب أربع صفحات على ترجمة الشيخ عليه السلام ، ومثل هذه الجهود جديرة بأن تؤخذ بنظر الاعتبار في حال تحقيق الموسوعة الرجالية .

ووضّح المؤلف في البحث السابع من هذا الباب منهج العمل في الموسوعة الرجالية وخصائصه ، وقسمها تقسيماً موضوعياً إلى قسمين :

الأول: في ترتيب الأسانيد .

الثاني: في فهرس أسماء الرواة الواقعيين في الأسانيد .

أما القسم الأول فإنه يتضمن الأسلوب المبتكر بين كتب الفن .

حيث رتب الأسانيد وفقاً لترتيب المشايخ على حروف المعجم ، فيبدأ بشيوخ مؤلف الكتاب ويجمع العناوين المتعددة لهم تحت اسم واحد .

ويأخذ الشيخ الأول فيرتب أسانيده حسب أسماء شيوخه أيضاً على حروف المعجم حتى ينتهي منهم جميعاً .

ثم يأخذ الشيخ الثاني للمؤلف فيرتب أسانيده على هذا المنوال حتى ينتهي من جميع مشايخه ، بحيث يمكن للناظر الوقوف على عدد روايات الرجل المعنون وعدد مشايخه والرواة عنه بمجرد نظرة واحدة إلى قائمة الأسانيد .

وقد تحرّى السيد عليه السلام الأمانة في النقل والدقة في العمل ، وأشار في ترتيب

أسانيد الكافي والتهذيب إلى تعيين محل الأسانيد ضمن ثلاثة جداول تحتوي على أرقام صفحات النسخة المعتمدة في نقل الإسناد، وعنوان الكتاب الفقهي الذي ورد فيه الحديث، وعنوان الباب الذي تضمن السند.

وجعل لكل مجموعة من الأسانيد المرتبطة بشيخ معين مقدمة قصيرة تعرّض فيها لذكر ترجمة موجزة له، تشتمل على معلومات تتعلّق به، ما هو خارج عن التراجم المتعارفة التي ذكرها في مقدمة كلّ جزء، فيذكر هنا عدد روايات الراوي عنه، وشيوخ المترجم له والرواة عنه.

وبين المؤلف في هذا المبحث أيضاً كيفية استخدام الموسوعة الرجالية وطريقة استخراج الإسناد المطلوب.

دالاً على موقع الكنى والألقاب، ومواقع الأسانيد المبدوءة بعناوين غير واضحة، وموقع العدة المميزة في أسانيد الشيخ الكليني، معرّفاً بالرموز والإشارات التي استعملها السيد في نهاية تعليقاته.

أما القسم الثاني في عمل السيد ﷺ فهو إعداد فهرس مسرّ وشامل، يتضمن خلاصة عمله في القسم الأول المحتوي على الأسانيد.

فقد رتب في هذا القسم أسماء الرواة وفقاً لترتيب حروف المعجم في الأسماء ثم الكنى ثم الألقاب، مع ذكر مشايخهم والرواة عنهم، وتحديد عدد روايات كلّ منهم بالأرقام، وتحديد طبقاتهم، مترجماً لبعض العناوين، وهو في كلّ هذه النتائج التي سجلها في هذا القسم يعتمد على القسم الأول.

ولم يغفل المؤلف عن بيان الدور التحقيقي للسيد ﷺ في كثير من حواشي موسوعته الرجالية حيث يشير إلى الاختلاف في نسخ الكتب المعتمدة مصوباً أو مستظهِراً أو متوقفاً، وقد أشار إلى نماذج من تلك التصويبات والاستظهارات، وهي ذات أهمية فائقة لمن يريد تحقيق أو دراسة مصادر الحديث.

وأشار المؤلف في أدوات العمل ومصادره إلى اعتماد السيد ﷺ على بعض العلوم

الأخرى في تأييد أو إثبات بعض الحقائق المتعلقة بالرجال أو الأسانيد، فقد لجأ إلى علم الأنساب في تحديد أسماء العلويين من الرواة، واعتمد التواريخ في بعض المواضع، واستفاد من كتب التراجم في تصحيح بعض الأسماء سيما في أعلام العامة ورجال رواياتهم.

وعمل المؤلف ثبناً بالمصادر التي اعتمدها السيّد في تعليقاته وإفاداته. وفي آخر المبحث السابع أورد المؤلف نماذج من تلك التعليقات والإفادات، فقد ألحق السيّد بكل مجموعة من الأسانيد فوائد رجالية مهمة وتنبيهات ضرورية في المواضع التي توجد فيها بعض المشاكل المستعصية في الإسناد، فوضع الحلول المناسبة لها من خلال مقارنته بين الأسانيد، مما لا يوجد في كتب الرجال المتعارفة.

وخلاصة القول إن ما أورده السيّد في هذه الموسوعة من التعليقات الواسعة على أسماء الرواة والأسانيد، هي نتاج جهود طويلة ومضنية ومكابدة لهذا العلم، وقد عنونها المؤلف مع ذكر النماذج وكما يلي:

- ١ - التنبيه على التصحيقات والتصويبات.
 - ٢ - الاستفادات الخفية والتوضيحات.
 - ٣ - التنبيه على السقط والزيادة.
 - ٤ - التنبيه على الفوائد المختلفة.
 - ٥ - تحديد الطبقات والاستناد إليها سلباً وإيجاباً، فحكم بالإرسال تارةً أو بزيادة الأسماء أو تصحيحها تارةً أخرى.
 - ٦ - الفوائد المتعلقة بعلوم المصطلح والدراية.
- أمّا الفوائد المتوخّاة من الموسوعة الرجالية وأسلوبها المبتكر، فقد ذكرها المؤلف في المبحث الثامن من هذا الباب، وعلى النحو التالي:
- ١ - اجتماع الأسانيد لكلّ شيخ في مكان واحد.

- ٢- معرفة أسماء الرواة الذين لم يعنونوا في كتب الرجال.
 - ٣- التمييز بين المشتركات.
 - ٤- التوحيد بين عناوين الرجال المختلفة مع عودها إلى شخص واحد ودفع شبهة التعدد على ذلك.
 - ٥- بيان علل الأسانيد ومشكلاتها الخفية وحلّها.
 - ٦- التطبيق العلمي لمباحث علوم الحديث وإحيائها.
 - ٧- الفهرسة وتسريع العمل.
 - ٨- دعم المعلومات الرجالية وتعديلها.
- وختم المؤلف هذا الباب باستدراكات وتنبيهات ومقترحات مهمة على صعيد تطوير العمل وتوسيعه:
- فاستدرك بعض العناوين التي أغفلها السيّد رحمه الله، ونبّه على مسألة مهمة في حياة الشيخ الكليني تتعلّق برّد مقولة قطعية صدور الكافي، وعرّف برجال بعض الأسانيد كاشفاً عن وجهها الصحيح، وأشار إلى بعض مواضع السهو والتصحيف والتحريف والاحتمالات البعيدة والخلط في الأنساب والتداخل في بعض الطبقات إلى غير ذلك من الاستدراكات والتنبيهات الجديرة بأن تكون في موقع الصدارة لمن يريد أن يتصدّى لتحقيق الموسوعة الرجالية.
- وكان أهم مقترحات المؤلف هو إعداد كتابين يضمّان أسانيد ورواة الحديث الشيعي، الأول معجم كبير موحد للأسانيد، والثاني معجم آخر في ترجمة روايتها، وذلك لتحقيق الأهداف الكبرى التي رسمها السيّد رحمه الله لعمله.
- واقترح المؤلف منهجاً لتنظيم العمل في المعجمين وفهرستهما.

ملاحق الكتاب

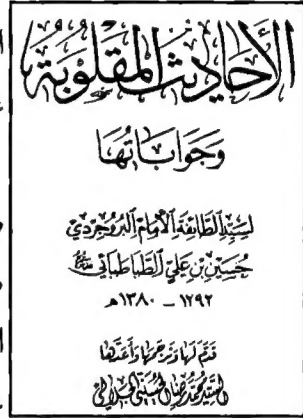
جعل المؤلف في آخر كتابه ملحقين، هما من ثمرات جهود السيّد رحمه الله ولها صلة مباشرة بالجانب العملي التطبيقي للنتائج التي توصل إليها في الموسوعة الرجالية: الأول هو «الأحاديث المقلوبة وجواباتها».

وكان للمؤلف شرف السبق في إحيائه وترجمته ونشره في طبعته الأولى سنة ١٤١٦ هـ. وجعله في آخر كتاب المنهج منقحاً ومزيداً لكمال صلته بالموسوعة الرجالية من حيث إنه تطبيق لعمل السيّد رحمه الله في ترتيب الأسانيد وتوحيد الطبقات.

والكتاب يضمّ تسع إجابات للسيّد

البروجردى رحمه الله على الأسانيد المقلوبة التي وجهت إليه على شكل أسئلة.

فأجاب عنها في فترة قياسية راداً الأسانيد إلى صوابها، واضعاً كل سندٍ على متنه، وكلّ متن على صحته، مرجعاً كل حديث إلى صوابه، مشيراً إلى وجه الخلط والتصحيح والعلل، بشكل عجيب وباهر ينبئ عن فائق قدرته واطلاعه بفن الحديث والرجال.



بحث حول

الشهرة

للشيخ الصافي

والملحق الثاني هو (بحث حجية الشهرة).

وهو من تقرير درس أصول الفقه للامام

البروجردى بقلم الشيخ الصافي الغلبايكاني

حفظه الله تعالى، وهو موافق لما أسّس عليه

منهجه الرجالي.

وأخيراً ذيل المؤلف كتابه بسبعة فهارس شاملة تعكس أغلب مضامين

الكتاب بشكل جليّ.